كامل مرسى

أسرار مجلس الوزراء



أسرار
مجلس الوزراء

الناشر : المكتب المصرى الحديث
٢ شارع شريف عمارة اللواء بالقاهرة تليفون ٧٥٤١٢٧
٧ شارع نوبار بالاسكندرية تليفون ٢٦٦٠٢٢

كامل مرسي

أسرار مجلس الوزراء

المكتب المصري الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ،

إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

آية ٣٢ من سورة البقرة

كلمــة

سيظل التاريخ يذكر أن مصر كانت فى طليعة الأمم المتحضرة التى عرفت وطبقت نظام المشاركة فى الحكم من خلال مجالس للوزارات تعتبر على قمة السلطة التنفيذية فى البلاد . حيث أنشىء أول مجلس للنظار فى عهد الخديو اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وكان برئاسة نوبار باشا .. وظل رؤساء الوزارات يتناوبون الحكم منذ ذلك التاريخ حتى الآن .

لقد شغل العديد منهم .. وعلى مختلف العهود التى مرت بمصر هذا المنصب .. ورغم أن بعضهم استمر فى الحكم ما يزيد على ١٣ سنة كاملة .. والبعض الآخر لم يمكث غير ساعات . إلا أن الأمر الذى لاشك فيه أنهم جميعاً تركوا بصمات شاركت فى صنع تاريخ مصر الحديث .. وساهمت الى حد كبير فى وضع أسس وإرساء قواعد الحكم .

ولقد مرت مصر .. منذ انشاء أول مجلس للنظار بمراحل متعددة ، لعب الاستعمار البريطانى فيها دوراً بارزاً ، وكان له أثر مباشر فى مساندة وزارات أو الاطاحة بها .. وفقاً لمصالحه .. كما كان للقصر دور آخر .. وكانت الأحزاب السياسية التى تستند الى قوى شعبية كبيرة لها دورها هى الأخرى فى اتخاذ القرار الذى ساعدها على البقاء فى كراسى الحكم فترات طويلة أحياناً .

وسط هذه الأحداث . والتى شهدتها مصر على مدى فترات طويلة فى تاريخها برزت حقيقة هامة تمثلت فى حرص الشعب فى الحصول على حريته .. والذى قدم من

أجلها آلاف الضحايا ، وأن مقياس موقف الشعب من الحكومة القائمة كان يتحدد بناء على موقفها من قضية الاستقلال الوطنى . وذلك حتى تحقق الحلم والأمل الذى جاهد له ومن أجله طويلاً .

وعندما يتصدى صحفى أو كاتب لتسجيل أحداث هذه المسيرة الطويلة من خلال قرارات أصدرتها مجالس الوزارات المتعاقبة .. وعندما يلقى الضوء على الصراع الذى كان يدور فى كواليس الحكم فانه يكون قد أضاف جديداً الى المكتبة العربية .

ان هذه المسيرة الطويلة جديرة بالتسجيل والتحليل لتعلم الأجيال الحالية كيف كانت تحكم مصر .

واننى لا يسعنى إلا أن أحيى الجهد الكبير الذى قام به الأستاذ/كامل مرسى والذى عرضه بأسلوب صحفى مبسط جعل القارىء يتعايش مع الأحداث .. ومع الماضى كأنه حاضر يستشعر فيه عظمة التاريخ .

كمال حسن على
رئيس مجلس الوزراء
يونيه – ١٩٨٥

مقـدمة

هذا الكتاب احتاج منى الى جهد كبير .. ومع ذلك كنت حريصاً على أن يخرج على هذه الصورة لأقدمه لكل قارىء من أبناء الجيل الحالى لكى يعرف كيف كانت تحكم مصر قبل عام ١٩٥٢ .. لم استمد مادته من سطور التاريخ ولكن من واقع قرارات سجلتها محاضر اجتماعات مجلس الوزراء على امتداد مسطح زمنى امتد ٧٥ سنة منذ أول اجتماع لمجلس « النظار » برئاسة نوبار باشا فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٨ .. قرأت آلاف الصفحات لمحاضر الاجتماعات الرسمية .. كانت تشدنى فيها وقائع وقرارات مثيرة وكان بعضها يؤشر عليها « غير قابل للنشر » لأنها جاءت استجابة لطلبات سلطات الاحتلال أو القصر .. كيف عقد المجلس جلسة محاكمة لقاسم بك نائب وزير الجهادية وأصدر قراراً بعزله لأنه تسبب فى سجن وتعذيب متهم برىء .وكيف أصر سعد زغلول على ترشيح وزيرين من الأقباط رغم اعتراض الملك تحت شعار « الدين لله والوطن للجميع » .. وكيف عرضت شركة الكهرباء رشوة للقصر لتحصل على امتياز إنارة القاهرة .. وكيف صدر قرار بنقل رفات ملوك وملكات الفراعنة الى ضريح سعد زغلول !! .. لقد كانت قرارات المجلس فى مختلف العهود تمثل قمة المركزية للدرجة التى كان فيها نقل ممرضة من مستشفى الى آخر يحتاج الى قرار من مجلس الوزراء !! .

لقد كانت مصر على امتداد هذه المسيرة الطويلة يحكمها المندوب السامى أو السفير البريطانى أو القصر .. قد يتفقان وقد يختلفان وفقاً للمصالح والأطماع .. أما الأحزاب السياسية فقد كانت فى معظم الأحيان تارة مع هذا وأخرى مع ذلك .. وكانت تطلعات الزعماء السياسيين .. فوق كل اعتبار .. اللهم إلا فى فترات تستند الى قوى شعبية ساحقة تمكنها من الصمود .

وكانت هذا الفترات بمثابة الوقود الذى أشعل بركان الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. الأمر الذى يؤكد أن مصر لم تملك سيادتها ولم تملك قرارها إلا بعد قيام الثورة .. وهذه حقيقة لن يلغيها أخطاء أو سلبيات وقعت فيها الثورة .. وهى تواصل مسيرتها شأن كل الثورات ..

– لقد راودتنى فكرة اعداد هذا الكتاب – وعلى وجه التحديد فى أغسطس سنة ١٩٧٨ – وكانت المناسبة مرور ١٠٠ سنة على انشاء أول مجلس للوزراء فى مصر .. ورغم مرور قرن كامل من الزمان على هذه المسيرة والتى لعبت دوراً هاماً فى تاريخ مصر الحديث إلا أنها مرت دون أن يدرى أو يشعر بها أحد .. وكان هذا فى رأيى خطأ كبيراً وقعت فيه وزارة السيد ممدوح سالم وقتها .. قد يكون غير مقصود .. ولكن المناسبة فى تصورى كانت أكبر وأعظم من أن تمر هكذا !! .

ترددت فى تنفيذ الفكرة .. لأننى أمام عمل ضخم وكبير .. أمام مسيرة تزيد على قرن كامل من الزمان .. وأمام أحداث ومواقف تشعبت مصادرها للدرجة التى يصعب معها الخيار .. أى الطرق تسلك فى سبيل الوصول الى الهدف وتحقيق الفكرة بصورة تضيف جديداً الى القارىء .. ليس القارىء المتخصص ولكنه القارىء العادى الذى كان محور اهتمامى وتفكيرى باعتباره يمثل القاعدة العريضة من أبناء الجيل الحالى .. وكيف يمكن أن أقدم له أحداث هذه المسيرة الطويلة بحيث يتعايش مع أخطر الفترات فى تاريخ بلاده من خلال تشكيلات للوزارات أو قرارات أصدرها مجلس الوزراء فى كل عهد وتعكس فى محصلتها ملحمة بطولية لكفاح شعب فى مواجهة قوى عاتية تحكمت فى مصيره سنوات وسنوات بالحديد والنار وتمثلت فى سلطات مطلقة لمحتل غاشم غادر أو صاحب قصر بكل مسمياته . « خديوى أو سلطان أو ملك » .

ولعل هناك سبباً آخر قطع على ترددى ورأيت لزاماً على أن أشير اليه .. لقد ناقشت الفكرة التى أنا بصددها مع الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء فى وزارة السيد كمال حسن على .. وهو أستاذ جامعى له رؤيته قبل أن يكون وزيراً .. فكان من بين ما قال .. أن القارىء المتخصص يجد صعوبة فى تقصى أحداث هذه المسيرة الطويلة .. فما بالك بالقارىء العادى الذى تستهدفه وتريد أن تقدم له هذه الأحداث ليحكم بعدها بنفسه .. كيف كانت تحكم مصر ؟ .

ان محاضر اجتماعات مجلس النظار ثم الوزراء – وعلى امتداد هذا المسطح الزمنى الذى امتد عشرات السنين تحوى الكثير من الأسرار والأحداث .. ولست هنا فى مجال التاريخ لها فهذا عمل قام به العديد من مؤرخينا الأفاضل .. ولكنى أحاول كصحفى أمضيت فترة طويلة من حياتى أستشعر عظمة التاريخ بين جدران هذا الصرح الكبير . « رئاسة مجلس

الوزراء » وتعايشت مع أخطر القرارات .. أن أقدم عملاً قد يلقى الضوء على ملحمة كفاح شعب وانجازات امتدت ٧٥ عاماً وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ دون الدخول فى متاهات التاريخ .

ومرحباً بالقارىء معى .. كل قارىء فى رحلة طويلة تمتد من عهد نوبار باشا أول رئيس لمجلس النظار « الوزراء » فى عهد الخديو اسماعيل عام ١٨٧٨ .. الى كمال حسن على رئيس مجلس الوزراء فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك عام ١٩٨٤ .

كامل مرسى

مقدمة تاريخية

• ترتبط نشأة الوزارات « النظارات » فى مصر بالادارات التنفيذية التى كان محمد على قد أنشأها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .. تلك الادارات التى أطلق عليها مع نشأتها اسم « الدواوين » .. وقد تأسست هذه الدواوين الواحد بعد الآخر تبعاً للاحتياجات الادارية للبلاد ومن هذه الدواوين نشأ بعد ذلك النظام الوزارى فى مصر وتحول مدير عموم الديوان - كما كان يلقب - الى ناظر ثم وزير ، تعبيراً عن رئاسته لأهم أقسام السلطة التنفيذية .

• ورغم أن مصر كان يسودها فى ذلك الوقت قاعدة حكم الفرد المطلق إلا أن محمد على وضع فى سنة ١٨٣٧ نظاماً أساسياً اشتمل على وحدات الدولة واختصاص كل منها .. وحصر السلطة فى ٧ دواوين على رأس كل منها مدير مسئول أمام الوالى وحده .. وهذه الدواوين هى :

- الديوان الخديوى « الداخلية »
- ديوان كافة الايرادات « المالية »
- ديوان البحر
- ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية « الخارجية »
- ديوان الجهادية
- ديوان المدارس
- ديوان الفاوريقات « الصناعة »

• وكان على مدير الديوان أن يقدم للباشا « محمد على » تقريراً كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفاً شهرياً بحساباته وكشفاً سنوياً بالايرادات والمصروفات .

ولم يكن لمديرى الدواوين مجلس قائم بذاته .. بل كان هناك ما يسمى . بالمجلس الخصوصى العالى . الذى يضم المديرين ، علاوة على مجموعة من الباشوات يعينهم الخديو .. ويختص هذا المجلس بالنظر فى شئون البلاد ويضع القوانين واللوائح .. وكان هذا المجلس يجتمع برئاسة الخديو وبناء على طلبه .. وظل هذا المجلس قائماً الى أن حل محله مجلس النظار فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

• وقد ارتبط ظهور النظام النظارى بتصاعد مد التدخل الاجنبى فى شئون مصر .. ذلك أن قيام أول نظارة مسئولة قد تم بناء على تقرير « لجنة التحقيق الأوربية » التى أوصت بأن يتنازل الخديو عن حكمه المطلق وأن يكون هناك نوع من المسئولية الجماعية .

• فى عهد الخديو اسماعيل .. بداية الفترة التى نحن بصددها – ساءت حالة الخزانة المصرية وتزعزعت ثقة البيوت المالية الأوروبية فى مقدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها – فعرض اسماعيل على انجلترا ايفاد موظف مالى كفء يدرس الحالة المالية للبلاد ويعاون فى اصلاح الخلل .. وأوفدت انجلترا لجنة تحقيق انتهت فى تقريرها الى سوء الحالة المالية .. وقالت أن كل مفاسد وفوضى الأوضاع المالية وكل الظلم الذى يعانى منه دافعو الضرائب انما يرجع أساساً الى السلطة المطلقة التى يمارسها الخديو فى البلاد .. واعتبرته اللجنة ، المسئول الأوحد عن الارتباك المالى الذى تعانى منه البلاد .. وأوصت بضرورة أن يحدث الخديو تغييراً فى نظام حكمه وينزل عن سلطته المطلقة اخلاء لمسئوليته مستقبلاً عن أى عجز فى ميزانية الدولة .

• وفى ضوء هذا التقرير – بدأ السعى لانشاء هيئة « نظارة » مستقلة بعيدة عن نفوذ الخديو .. بل أكثر من ذلك ، قادرة على مقاومة هذا النفوذ .

وقبل اسماعيل توصيات لجنة التحقيق ..

• وفى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ أصدر الخديو أمره المشهور بانشاء مجلس للنظار يتولى معه مسئولية الحكم .. ويعد هذا الأمر الأساس الذى صار عليه نظام الحكم فى مصر منذ ذلك التاريخ .

• كانت النظارات فى أوائل عهدها تتكون من ٧ نظارات ظلت تتزايد وعلى امتداد ٧٥ سنة حتى وصلت الى ١٥ وزارة قبل الغاء النظام الملكى عام ١٩٥٣ .. ولم يكن هذا النمو فى النظارات والوزارات يعبر دائماً عن تلبية لاحتياجات حقيقية كما هو مفروض انما عبر فى كثير من الأحيان عن اتجاهات شخصية أو حزبية .

واستثناء من هذه القاعدة فالملاحظ أن هناك بعض النظارات نشأت أو اختفت لظروف موضوعية استلزمت هذا الانشاء أو الاختفاء .

- فمثلاً ارتبط فصل نظارة المعارف عن نظارة الاشغال وجعلها نظارة مستقلة فى أكتوبر عام ١٩٠٦ عندما أصبح « تمصير وتعريب » التعليم مطلباً عاماً ، والرغبة فى توفير احتياجات المصالح من الخريجين .
- وارتبط الغاء نظارة الخارجية فى ديسمبر ١٩١٤ بتغيير وضع مصر الدولى واعلان الحماية البريطانية .. وقد استمر اختفاؤها سنوات لتعود مرة أخرى مع الغاء الحماية فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .
- وارتبط انشاء وزارة للتجارة والصناعة فى ديسمبر ١٩٣٤ بما شهدته من انتعاش صناعى وتجارى .
- كما ارتبط انشاء نظارة للوقاية المدنية - « وزارة للتموين » بعد ذلك - بالظروف التى واجهتها البلاد خلال الحرب العالمية الثانية مما إستلزم العمل على توفير القوت الضرورى للشعب .

● كان لقب الناظر فى بداية استخدامه تعبيراً عن رئاسة أهم أقسام السلطة التنفيذية فى البلاد .. فمن حيث الشكل لم يكن له صلة بلقب الوزير الذى تحول اليه بعد ذلك .. فبينما يعود لقب الوزير الى أصل فارسى فان لقب الناظر من أصل عربى !! .

● ولتغيير اللقب من ناظر الى وزير ، خلفية تاريخية ..
باعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ تغير الوضع القانونى للبلاد وكان لابد من مجموعة من التغييرات الاسمية لتأكيد الوضع الجديد ، وقد أصاب « النظارة » منها شيء فتحولت الى « وزارة » .. وكان ذلك تأكيداً على حقيقة قطع العلاقات التى ظلت تربط القاهرة باستانبول فى تركيا على مدى أربعة قرون سابقة من ١٥١٧ الى ١٩١٤ .. وعلى أساس أن ما منع مصر من استخدام تعبير « الوزارة » انما نتج عن أن نفس الاسم كان يطلق على الوزارة العثمانية ولم يكن معقولاً أن يستخدم التابع والمتبوع تسمية أو مسميات واحدة .

● وخلال الفترة الممتدة من ٢ سبتمبر ١٨٧٨ - تاريخ انشاء أول مجلس للنظار فى مصر - وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أثرت ثلاث قوى فى عمليات تشكيل النظارات والوزارات بعد ذلك .. وقد تمثلت هذه القوى فيما يلى :

- التدخل الأجنبى لدول أوروبا صاحبة الديون قبل عام ١٨٨٢ - ثم بعد ذلك الوجود البريطانى بأشكاله المتعددة - احتلال أو حماية أو علاقة فى ظل تصريح أو

معاهدة – .. وكان هذا الوجود مؤثراً فى مجريات الحياة السياسية وبخاصة قيام النظارات أو الغاؤها ، الأمر الذى أكده اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى حينما قال : « ان بلاده لا تحكم مصر .. انما تحكم الذين يحكمون مصر » .

وقد لعب هذا التدخل دوراً مؤثراً فى تشكيل الحكومات أو اقالتها تارة بالتبليغ بوجوب الاستماع لنصائح بريطانيا وتارة بالتهديد الذى كثيراً ما كان يتصاعد الى حد استخدام القوة أو التلويح باستخدامها .. ولم يقتصر هذا التأثير على مرحلة دون أخرى من مراحل الوجود السياسى البريطانى بل امتد الى أغلب الفترات .

ولم يقتصر استئثار الاحتلال بصنع القرار على مستوى التشكيل الوزارى ، بل امتد ليشمل جوانب العمل فى الوزارات والمصالح الحيوية من خلال مستشاريه الذين كانوا هم صناع القرار واقتصر دور النظار أو الوزراء على مجرد التوقيع على القرار فى كثير من الأحيان .

- كما كان للقصر بمختلف ألقاب أصحابه « خديو أو سلطان أو ملك » تأثير أيضاً .. ولكن الملاحظ أن هذا التأثير لم يكن فعالاً إلا إذا كان مدعوماً أو مستنداً الى عوامل خارجية تمثلت فى أغلب الأحوال فى سلطات الاحتلال .. ورغم حرص سيد القصر أن تكون له الكلمة الأخيرة فى فرض النظارة أو الوزارة – وبالرغم من أن الوجود البريطانى كان يشكل العقبة الأساسية فى معظم الأحيان – أمام حرية القصر فى الاختيار – إلا أنه كثيراً ما تحالف الطرفان .. الأمر الذى وفر لحكام مصر حرية الاختيار فى مناسبات متعددة .

- يبقى بعد ذلك الحركات القومية والوطنية سواء كانت سياسية أو ثورية .. وقد ظلت هذه الحركات فترات طويلة على امتداد هذه المسيرة – أقل القوى الثلاث تأثيراً فى النظارة أو الوزارة لأنها لم تكن تملك المقومات الكافية لفرض ارادتها .. إلا أنها فى كثير من الأحيان كانت مؤثرة وتصاعد تأثيرها تمهد الطريق أمام أول ثورة فى تاريخ مصر الحديث – تحالف فيها الجيش مع الشعب لأول مرة لتفرض ارادتها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولينتهى الى الأبد حكم أسرة محمد على ، والتى كثيراً ما سادها على – امتداد مسيرتها – حكم الفرد المطلق !! .

• وكان طبيعياً أن تنعكس هذه الأوضاع تبعاً لدرجة تأثيرها على قرارات النظار « الوزراء » .. وكان معيار اختيار رؤساء الوزارات والوزراء مدى تجاوبهم مع **سلطات الاحتلال** أو الاستجابة لمتطلبات **القصر** وهى كثيرة .. ونادراً ما كان يرفض المجلس أو لا يصدق على مشروع أو مسألة تمس احتياجاً لهاتين القوتين .. وقد ساعد على ذلك وجود

المستشارين الأجانب فى المجلس أو الوزارات أو المصالح الهامة .. ومع ذلك ، ومع تصاعد الأحداث سنلمس محاولات للاصلاح من خلال قرارات أصدرتها هذه المجالس كانت فى الحقيقة صدى أو استجابة لمد ثورى أو وطنى .. أو من خلال حكومات كانت تستند الى أغلبية شعبية مؤثرة فى صنع القرار ..

تبدأ أحداث المسيرة – التى نحن بصدد اجتيازها معاً أواخر عام ١٨٧٨ ، وعلى وجه التحديد فى ٢٨ أغسطس عندما أصدر الخديو اسماعيل « أمراً عالياً بتأليف نظارة تشاركه مسئولية الحكم – وعهد الى نوبار باشا رئاستها – لتكون بذلك النظارة رقم (١) فى تاريخ الوزارات المصرية .

وعلى إمتداد ٧٥ سنة تواصل الأحداث مسيرتها لتتوقف بنا عند الوزارة رقم ٧٠ وكانت برئاسة على ماهر باشا ولهذه الوزارة أهميتها التاريخية باعتبار أن مرسوم تشكيلها هو آخر مرسوم أصدره الملك فاروق بقصر المنتزه بالاسكندرية فى **٢٤ يوليو ١٩٥٢** .. وبعدها **بساعات** تنازل عن العرش واستقل الباخرة « المحروسة » فى طريقه الى نابولى بايطاليا .. ومع اختفاء المحروسة فى الأفق مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ انتهى حكم أسرة محمد على .. لتبدأ صفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث .

ومن عجائب القدر .. أن الباخرة المحروسة كانت على موعد مع خديوى وملك من أسرة محمد على لتقلهما معزولين إلى نابولى .. الأول هو الخديو اسماعيل بعد أن استصدرت انجلترا « إرادة سلطانية » من السلطان عبد الحميد باستانبول بخلعه عن عرش مصر فى ٣٠ يونية ١٨٧٩ .. والثانى هو الملك فاروق حيث تنازل عن عرشه بناء على أمر من الشعب ممثلاً فى ثورته التى تفجرت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. والفارق الزمنى بين رحيل كل من اسماعيل وفاروق ٧٣ سنة !! .

لقد تعايشت مع الأحداث على امتداد هذه المسيرة الطويلة بعين الصحفى ، لا بعين المؤرخ .. كان يشدنى القرار والقوى المؤثرة فى اتخاذ القرار نفسه .. فى كثير من الأحيان وخاصة فى بداية المسيرة ، كانت قرارات مجالس النظار ليست ذات مغزى أو معبرة عن مطلب .. فقد كانت النظارات تستمر أياماً أو شهوراً قليلة .. وفى كثير من الأحيان كانت القرارات تصدر لصالح القوى المؤثرة فى اتخاذ القرار ..

ولقد كان التواجد الدائم والمستمر لقوات الاحتلال البريطانى – حتى بعد إلغاء الحماية وتوقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ – العامل المؤثر رقم (١) فى اتخاذ القرار .. وكان دور القصر والقوى الوطنية التى تصاعد تأثيرها سنة بعد أخرى – يأتى فى المرتبة الثانية ..

الأمر الذى يؤكد أن مصر لم تملك فى الحقيقة حرية اتخاذ القرار إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ رغم الأخطاء والسلبيات التى وقعت فيها الثورة وهى تواصل مسيرتها شأن كل الثورات .. وهو ما سعيت إليه من خلال عرض جانب من جوانب هذه

المسيرة .. وذلك من خلال قرارت أصدرتها مجالس الوزارات منذ نشأتها وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

لقد رأيت تخصيص الفصل الأخير من الكتاب لإلقاء الضوء على ثورة ٢٣ يوليو .. والذى لاشك فيه أن مصر تعيش منذ فترة مناخ الحرية والديمقراطية بكل أبعادها . مهما حدث من تجاوزات - وهذه حقيقة شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء مهما علت أصوات أو تلاعبت أقلام بالكلمات فى محاولات للإيهام بغير ذلك .

وللتيسير على القارىء فى متابعة أحداث هذه المسيرة وعلى امتداد هذا المسطح الزمنى الطويل .. وحتى لا يجد صعوبة فى التعايش مع القرارات وخلفيات استقالة وتشكيل الوزارات .. دون الدخول فى متاهات التاريخ رأيت أن أحدد إطار الأحداث على مراحل ومن خلال الحكام الذين تولوا عرش مصر .

●● فى البداية سيلمس القارىء أن واقع الأحداث يسير بطيئاً بطء الحياة نفسها فى ذلك الوقت .. ولكن مع استمرار المسيرة تتصاعد الأحداث وبالتالى يتصاعد صدى القرارات نفسها .. إلى اللحظة التى يصل فيها القارىء الى فترة يتعايش على الطبيعة مع أحداثها .. وساعتها سيعدو معى وراء الأحداث !!

المرحلة الأولى :

● عهد الخديوى اسماعيل - ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - ٨ أغسطس ١٨٧٩

المرحلة الثانية :

● عهد الخديوى توفيق - ٨ أغسطس ١٨٧٩ - ٨ يناير ١٨٩٢

المرحلة الثالثة :

● عهد الخديوى عباس حلمى - ٨ يناير ١٨٩٢ - ١٩ ديسمبر ١٩١٤

المرحلة الرابعة :

● عهد السلطان حسين كامل - ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩ أكتوبر ١٩١٧

المرحلة الخامسة :

● عهد السلطان « الملك » أحمد فؤاد - ٩ أكتوبر ١٩١٧ - ٢٩ يوليو ١٩٣٧

المرحلة السادسة :

- عهد الملك فاروق – ٢٩ يوليو ١٩٣٧ – ٢٦ يوليو ١٩٥٢

المرحلة السابعة :

- أضواء على ثورة ٢٣ يولية .

عهـــد

الخـديوى إســماعيل

٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - ٨ أغسطس ١٨٧٩

٣ نظـارات



تضمنت توصيات لجنة التحقيق الأوربية – كما سبق أن أشرنا – إلى فوضى الأوضاع المالية والظلم الذى يعانى منه دافعو الضرائب فى عهد الخديو اسماعيل الأمر الذى يستدعى إلقاء نظرة سريعة على مفهوم الميزانية والضرائب فى ذلك الوقت ، وباعتبارهما من الأمور الحيوية التى كانت تمس القاعدة العريضة من أبناء الشعب وكان لها تأثير مباشر فى مجرى الأحداث على امتداد سنوات طويلة من تاريخ مصر الحديث ..

لم تكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم **لأن الخديو لم يفرق بين ماليته الخاصة ومالية الحكومة** بل كان يعتبرهما أمراً واحداً ..

وكانت مصر هى البقرة الحلوب التى احتكر الخديو جميع ما تنتج ! كانت كل أموال الدولة رهن إرادته يتصرف فيها كيفما شاء باعتبارها أمواله الخاصة .. ومن هنا جاء الخلل وسوء الادارة وضياع الأموال بغير حسيب ولا رقيب .. وكان من غير المعقول أن يطلق لفظ الميزانية على تلك الأرقام الاجمالية التى كانت السلطة تنشرها ضمن ايراداتها ومصروفاتها لأنها لم تكن تبين حقيقة الإيراد والمنصرف .. وكانت كثير من أبواب الايرادات تغفل فى الميزانية ولا يعرف أحد أين تذهب متحصلاتها ، الأمر الذى ظل غامضاً إلى أن تولت لجنة التحقيق الأوربية فحص ميزانية مصر فى السنوات ١٨٧٧ و ١٨٧٨ و ١٨٧٩ وتبين وجود عجز فى السنة الأولى بلغ مليون و ٤٠٠ ألف جنيه وعجز فى السنة الثانية بلغ ٣ ملايين و ٤٥٠ ألف جنيه وعجزاً فى الثالثة بلغ ٣٨١ ألف جنيه !! .

●● وكانت الضرائب تمثل أهم موارد الميزانية فى هذه الفترة .. لم يكن لها قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يحصل من الأهالى ومواعيدها .. وكانت المسألة متروكة لأهواء الحكام – كان يكفى كلما احتاج ناظر المالية الى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة اليه » فيصدع المدير بما أمر به من غير بحث فيما إذا كانت المديرية التابعة له قد أدت ما عليها من ضرائب أم لا .. فيوزع المال المطلوب على المراكز ويأمر كل عمدة بتحصيل نصيبه .. ولم تكن هناك رقابة على المبالغ التى يتم تحصيلها وما يدخل خزائن الدولة .. بل كانت الأيدى تتقاسمها منذ تحصيلها إلى حين انفاقها .. ولم تكن هناك عقبات تعترض هذه التصرفات لأن القوانين المالية كانت مبهمة وغامضة .. والضرائب كانت تحصل أحياناً مقدماً وقد تجنى الحكومة أكثر مما تستحقه . ولا يستطيع أى مواطن أن يرفع شكواه .. فلم تكن الشكوى ليسمع لها لأن الحكومة لا تعطى إيصالات بما يدفع لها من أموال !! .

ولسد العجز فى الميزانية .. وسداد الديون وفوائدها كانت الحكومة تبتدع باستمرار أنواعاً جديدة وغريبة من الضرائب مما أرهق كاهل المواطنين ، خاصة صغار الفلاحين الذين

اضطروا فى كثير من الأحيان إلى هجر أراضيهم أو تبويرها أو بيعها بأرخص الأسعار للسماسرة هرباً من الضرائب أو تسديداً لها .. الأمر الذى انتهى بتبعية الثروة القومية لمصر فى ذلك الحين – ممثلة فى الأرض الزراعية – إلى الأجانب .. هذه التبعية التى ظهرت أول ما ظهرت فى عهد الخديوى اسماعيل واتسع مداها فى عهد الاحتلال ..

نظـارة نوبار باشا « الأولى »

٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - ٢٢ فبراير ١٨٧٩

- اجتماعات مجلس الوزراء .. بالفرنسية
- إلغاء دعم الصحف والتلغراف
- عزل قاسم باشا .. نائب ناظر الجهادية
- ١٠٠٠ جنيه للأزهر .. و ٩٠ أردب قمح لراهبات الرحمة
- مظاهرة الضباط المسرحين



نوبـار باشـا

- أرمنى ولد بأزمير عام ١٨٢٤ وتلقى تعليمه بفرنسا وسويسرا .
- استدعاه قريبه « بوغوص بك » وزير محمد على للعمل فى مصر فاشتغل بقلم المترجمين ثم سكرتيراً خاصاً لابراهيم باشا .
- اتخذه عباس باشا سكرتيراً أيضاً وتوثقت العلاقة بينه وبين القنصل الانجليزى فى هذا العهد .
- عين مديراً للسكك الحديدية فى عهد سعيد .
- كان رسول اسماعيل لأوربا لحل المشكلات وكان هو صاحب مشروع المحاكم المختلطة .
- كان بعد ذلك أول رئيس نظارة مسئولة فى مصر ١٨٧٨ .

سجلت مجموعة التدخلات الأجنبية التى عانت منها مصر خلال السنوات الأخيرة فى عهد اسماعيل مولد أول نظارة مسئولة فى تاريخها الحديث .. وكان نوبار باشا قد شارك فى الضغط على اسماعيل ليقبل قرارات لجنة التحقيق الأوربية وخاصة فيما يتعلق بالحد فى سلطة الخديو المطلقة وتشكيل مجلس للنظارة يشارك فيه أحسن العناصر الوطنية ويدعمه وجود ناظرين أوربيين « انجليزى وفرنسى » .

وباستمرار الضغط قبل اسماعيل كل مطالب اللجنة .

وفى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ أصدر الخديو اسماعيل أمراً بإنشاء أول مجلس للنظار فى تاريخ مصر وعهد إلى نوبار باشا بتأليف النظارة ..

واختار نوبار أعضاء نظارته من رياض باشا للداخلية وراتب باشا للجهادية .. وعلى باشا مبارك للأوقاف والمعارف العمومية .. وقد احتفظ نوبار لنفسه بنظارتى الخارجية والحقانية .

وبعد مرور شهر على تشكيل النظارة أصدر الخديو أمراً بتعيين المستر ريفرس ويلسن « الانجليزى » ناظراً للمالية المسيو دى بلينير « الفرنسى » ناظراً للأشغال العمومية .

فى ٢ سبتمبر ١٨٧٨ عقد مجلس النظار أول إجتماعاته – كانت محاضر الاجتماعات تكتب بخط اليد وباللغة الفرنسية .. ولم تكن الجلسات دورية إنما كان المجلس يجتمع كلما طرأ فى الموضوعات ما يتطلب ذلك .

وبلغ عدد الجلسات فى عهد نوبار ٣٠ جلسة .

شملت الأزمة المالية التى كانت تمر بها البلاد الكثير من وقت المجلس .. ولمواجهتها ناقش المجلس فى جلسات متفرقة ، سياسة التقشف فى الانفاق الحكومى .

تقرر إلغاء الدعم النقدى الذى كانت تقدمه الحكومة للصحف ويبلغ ٥ آلاف جنيه استرلينى والغاء دعم التلغراف ويبلغ ٨ آلاف جنيه .. بالاضافة إلى تخفيض عدد أفراد الجيش العامل إلى ٨ آلاف فقط .

وفى أول اجتماع للنظارة قررت استدانة ٢٥٠ ألف جنيه من أحد البنوك لتمويل نفقات الحكومة وذلك بضمان أراضى العائلة الخديوية التى كانت قد آلت الى الحكومة .

فى الوقت نفسه وعلى الرغم من اشتداد الأزمة المالية واتباع سياسة التقشف ، وافق مجلس النظار على زيادة الاعانة السنوية التى تقدم للجامع الأزهر إلى ١٠٠٠ جنيه فى السنة

لاستخدامها فى إعاشة التلاميذ الفقراء .. واستمرار صرف المنحة السنوية التى تقدمها الحكومة إلى راهبات الرحمة وقدرها ٩٠ أردباً من القمح .. الأمر الذى إن دل على شيء فإنما يدل على أن مصر على امتداد تاريخها القديم والحديث لم تفرق بين الأديان .. وكانت تنتهج مبدأ « الدين لله والوطن للجميع » .. وهو ما سيبدو واضحاً فى مجريات الأحداث بعد ذلك .

ومن الأحداث الطريفة فى هذه الفترة والتى اتخذ فيها المجلس موقفاً .. أن سلطات البحرية قبضت على شخص فى ترسانة الاسكندرية واستبقته فى السجن ١٩ يوماً وعذبته عذاباً شديداً ليعترف بجريمة لم يرتكبها .. وأرسل أهله شكوى الى نوبار باشا رئيس النظار الذى حقق فى الواقعة وتبين أن هذا الشخص يعمل مرشداً لمكافحة تهريب الدخان والمخدرات .. استدعى المجلس قاسم باشا نائب ناظر الجهادية وبعد التحقيق معه قرر المجلس عزله من وظيفته بعد أن ثبت أنه أمر بتعذيب المتهم البرىء بدون وجه حق !! .

كان القرار الذى اتخذه مجلس النظار بتخفيض عدد الجيش إلى ٨ آلاف فقط وبتسريح حوالى ٢٦٠٠ ضابط دفعة واحدة قراراً بعيداً عن الحكمة وأكبر ضربة وجهت لنظارة نوبار .. فقد انتشر عدد كبير من الضباط بدواوين الحكومة وبالذات ديوان المالية فى شكل مظاهرة للمطالبة برواتبهم التى لم يتقاضوها طوال ٢٠ شهراً .. وقد احتجزوا خلال تظاهراتهم نوبار باشا المستر ويلسن ناظر المالية فى مقر النظارة بقصر النيل .. وأمام إصرارهم توجه إليهم الخديو بنفسه واستطاع أن يفض المظاهرة بعد أن استمع إلى مطالب الضباط ووعد بحلها .. وكان لهذه الواقعة أكبر الأثر فى تحسن مركز الخديو واحساسه بأن السلطة مازالت بيده رغم وجود النظارة .. فانتهزها فرصة للتخلص نهائياً من نوبار باشا ونظارته ..

وكانت هذه المظاهرة هى الشرارة الأولى التى انطلقت وظلت جذورها متوهجة على امتداد التاريخ مروراً بثورة عرابى وثورة ١٩ وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

كان الخديو اسماعيل قد اعتاد على حكم البلاد حكماً مطلقاً على الرغم من موافقته على تكليف نوبار باشا بتشكيل نظارة تكون مسئولة معه فى شئون الحكم إلا أنه قابل الأمر بعد ذلك بالفتور ،بل والاعتراض .. وقد عبر عن ذلك بقوله : « إننى منزعج نوعاً فى التنازلات التى قدمتها والتضحيات التى ضحيتها . ولكن طالما انى أعلم أنها ضرورية لبلادى فقد قبلتها بدون أسف بالرغم من أنها تكلفنى خسارة كبيرة فى سلطتى وهيبتى — كما أنها تكلف عائلتى أملاكها » .. وكان طبيعياً أن يضع الخديو العراقيل فى طريق النظارة بل ويحاول التخلص منها نهائياً .. ولكنه كان ينتظر الفرصة المواتية .

بعد مظاهرة الضباط أبلغ الخديو اسماعيل ممثلى حكومتى فرنسا وانجلترا أنه إذا كانت حكومتيهما ترغبان فى الحفاظ على الأمن فإن على نوبار باشا أن يقدم استقالته .. بل أكثر من ذلك أبدى استعداده لتقديم تنازلات إضافية فى حالة الاستجابة لمطلبه .

ولما كان نوبار باشا عاجزاً عن أن يتعهد بما تعهد به الخديو من الحفاظ على الأمن إذا ما بقى فى النظارة فلم يكن أمامه فى سبيل سوى قبول مطلب الخديو والتقدم باستقالته فى ٢٣ فبراير ١٨٧٩ .

وبذلك أسدل الستار على أول نظارة تم تشكيلها بعد أن مكثت فى الحكم زهاء ستة أشهر .

نظارة الأمير محمد توفيق « الأولى »

١٠ مارس - ٧ أبريل ١٨٧٩

- نظارة لمدة ٢١ يوماً
- اللائحة الوطنية
- « الفيتو » للنظار الأجانب



الأمير محمد توفيق

- ابن اسماعيل ولد فى عام ١٨٥٢ .
- تلقى تعليمه فى مدرسة المنيل فالمدرسة التجهيزية حيث تعلم التركية والفرنسية والانجليزية .
- اشتغل بالجهاز الادارى فعين رئيساً للمجلس الخاص .
- تولى فى بعض الأوقات نظارة الداخلية والأشغال .

بعد استعفاء نظارة نوبار حاول الخديو اسماعيل القضاء على عهد النظارة المسئولة التى حدَّت من سلطاته واقترح أن يتولى بنفسه رئاسة النظارة .. ورفضت كل من انجلترا وفرنسا اقتراحه فطلب أن يتولى إبنه الأمير محمد توفيق رئاسة النظارة واستبعاد نوبار باشا من شغل أى منصب فيها .. كما طلب أن ترفع إليه كل المسائل التى تتطلب موافقته عن طريق الناظر المختص لتبحث فى مجلس برئاسته .. ورفضت هذه المطالب أيضاً لأن معنى ذلك أن يقع النظار مرة أخرى تحت نفوذ الخديو مما يتعارض مع الأمر الذى أصدره بتشكيل نظارة مسئولة والفصل بين الخديو والنظارة .

وأبدى اسماعيل ضيقه الشديد إزاء رفض كل مقترحاته وأبلغ ممثلى الدولتين أن يتحملا كل النتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك .. وقد أدى هذا التهديد الخفى الى الاستجابة لبعض مطالب الخديو مقابل تقوية الوجود الأوربى فى النظارة ومنح الناظرين الأوربيين حق « الفيتو » على أى قرار يصدره المجلس .

وشكلت النظارة الجديدة برئاسة الأمير محمد توفيق ولم تمكث فى الحكم أكثر من ٣ أسابيع .. ذلك أن أثناء حكمها حدثت مناوشات بين مجلس شورى النواب والنظارة بسبب مطالبة المجلس بتخفيض الضرائب وعرض أية ضرائب جديدة عليه .. ورفض المستر ريفرس وزير المالية التوجه الى مجلس النواب لمناقشة مقترحات الأعضاء .

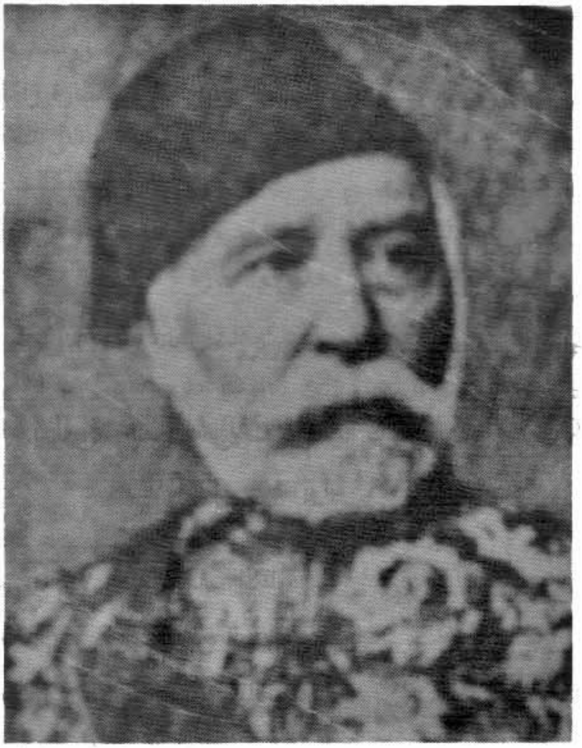
زادت عرائض الاحتجاج والسخط الشعبى والمطالبة بتأليف نظارة وطنية وإقصاء الناظرين الأوربيين وتقرير نظام دستورى يجعل النظارة مسؤلة أمام مجلس النواب .. وأعد الأعضاء لائحة بمطالبهم .

وأقر الخديو اللائحة وأبلغ بها وكلاء الدول الأجنبية وأعلن أن الأمير محمد توفيق قد استقال من رئاسة النظارة رغبة منه فى عدم مصادمة عواطف الأمة وأنه عهد بتأليف نظارة جديدة الى شريف باشا .. واحتج الناظران الأجنبيان على اللائحة الوطنية بحجة أن قبول الخديو لها يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار !! .

نظارة محمد شريف باشا « الأولى »

٧ أبريل – ٥ يوليو ١٨٧٩

- ٢٠٠٠ جنيه لمتحف الآثار
- تخفيض فوائد الدين العمومى
- محاضر الاجتماعات .. بالعربية
- خلع الخديو اسماعيل ..



محمد شريف باشا

- ابن محمد شريف أفندى الشركسى الذى كان قاضياً لقضاة مصر ولد بالقاهرة فى نوفمبر ١٨٢٦ .
- تلقى تعليمه فى مصر ثم فى فرنسا بمدرستها العسكرية والتحق بخدمة الجيش الفرنسى .
- لما عاد الى مصر اشتغل ياوراً لسليمان باشا الفرنسى .
- ظل يترقى فى رتب الجيش حتى وصل فى عهد سعيد الى رتبة فريق .
- انتقل بعد ذلك للأعمال الادارية فتولى ١٨٦٧ رئاسة المجلس المخصوص ، وعام ١٨٧٥ رئاسة مجلس شورى النواب ، ووقع عن الحكومة معاهدة الرقيق ١٨٧٧ حتى عين رئيساً للنظار فى أبريل ١٨٧٩ .

بدأت صفحة جديدة فى تاريخ مجلس النظار .. فلأول مرة تأتى إلى الحكم نظارة وطنية استجابة لإجماع طوائف الشعب ، تخلو من النظار الأجانب .. عين راغب باشا ناظراً للمالية بدلاً من المستر ريفرس وزكى باشا ناظراً للأشغال العمومية وكان يشغلها المسيو بلبينر .. واحتفظ شريف باشا إلى جانب الرئاسة بنظارتى الداخلية والخارجية .

بدأت محاضر اجتماعات مجلس النظار تحرر باللغة العربية .. وشهدت البلاد فى عهد نظارة شريف باشا إعادة افتتاح المدرسة الحربية والاهتمام بأحوال الزراعة واعتماد المبالغ لترميم القناطر بالوجه البحرى وتعمير مدرسة الطب .

وتقدم عدد من « الخواجات » برغبة إلى المجلس بتسيير « تراموای » بشوارع القاهرة وصُرف النظر عن المشروع وقتها .. واعتمد المجلس مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لنظارة الأشغال العمومية لانشاء عمارة تكون نواة لمتحف الآثار المصرية القديمة .. (المتحف المصرى بميدان التحرير) .

كان طبيعياً أن تناصب أوربا نظارة شريف العداء لتتخلص من الناظرين الأوربيين .. بالاضافة الى المرسوم الذى أصدره الخديو اسماعيل بتسوية الديون وتخفيض الفائدة على الدين العام من ٧ ٪ الى ٦ ٪ فاحتج أعضاء صندوق الدين ورفعوا قضية على الحكومة أمام المحاكم المختلطة وكانت نظارة شريف قد أعدت هذا المرسوم .

قررت انجلترا وفرنسا خلع الخديو من العرش فلجأت الى الحكومة العثمانية فى استانبول فأصدر السلطان عبد الحميد « **إرادة سلطانية** » بخلع اسماعيل وتنصيب الأمير محمد توفيق باشا خديوى على مصر وأبلغت اسماعيل بذلك تلغرافياً ..

وفى نفس اليوم أقيم بسراى القلعة حفل لتولى توفيق باشا الخديوية .. وأقلت الباخرة المحروسة اسماعيل من الاسكندرية فى طريقها إلى نابولى فى ٣٠ يونيه ١٧٨٩ ..

وفى نهاية هذه الفترة وقبل أن تنتقل بنا مسيرة الزمان لنتابع الأحداث فى عصر الخديو توفيق .. قد يكون من الضرورى إلقاء نظرة سريعة على شخصية الخديو إسماعيل باعتبار أن الشخصية تؤثر على مجريات الأمور .

لقد اجتمع فى شخصية الخديو اسماعيل الجانب الحسن إلى الجانب السيىء وظهرت آثار الجانبين معاً فى أعماله وسياساته خلال ١٨ عاماً تولى فيها حكم مصر .

فى عهده وكنتيجة طبيعية لسياسته وحبه لمظاهر الترف والاسراف ، انشىء صندوق الدين وزاد نفوذ الأجانب وتدخلهم فى كافة الشئون الداخلية لمصر وتمثل ذلك فى تعيين النظار الأجانب وتمتعهم بحق الاعتراض على أى قرار للنظارة .. أو مناقشة أى مشروع

يتعارض مع سياستهم فى مصر .. الأمر الذى ترتب عليه شل سيادة الحكومة .. ولم تقف هذه الأوضاع عند حد بل ظلت تنمو وتشتد حتى أواخر عصر اسماعيل .. وكان طبيعياً أن تتعثر مصر فى مسيرتها نتيجة الارتباك المالى والرقابة الأوروبية الى أن انقلبت الرقابة بعد ذلك احتلالاً انجليزياً عسكرياً ظلت مصر تعانى منه ما يزيد على ثلاثة أرباع قرن من الزمان .

عهد الخديوى توفيق

٢٦ يونيه ١٨٧٩ - ٨ يناير ١٨٩٢

١٠ نظارات



تقلد الخديو محمد توفيق باشا الخديوية ومصر تجتاز مرحلة من أدق المراحل فى تاريخها القومى .. فالشعب يئن من المظالم ومن الضرائب الفادحة التى فرضت عليه فى عهد اسماعيل .. ويتطلع إلى حكم جديد ينتهى فيه عهد الاسراف والمظالم .. وإلى حكومة قوية ترعى شئونه وتخفف الأعباء عنه .. وإلى نظام يضع حداً للنفوذ والتدخل الأجنبى ومعالجة الارتباك المالى الذى نشأ عن قروض اسماعيل .

وبين هذا وذاك كانت المطامع الأوربية وبخاصة الانجليزية ترقب تطورات الأحداث لكى تحكم قبضتها الاستعمارية على مصر تلك المطامع التى كانت قد بدأت نحو أهدافها منذ عام ١٨٧٥ حين اشترت إنجلترا أسهم مصر فى قناة السويس وفاءاً لجانب من ديونها وما تبع ذلك من امتداد للنفوذ الأجنبى فى كافة شئون الدولة .

كان الخديو توفيق طوال حكمه يستشعر الخوف من النفوذ الأوربى .. وقد بدا ذلك واضحاً خلال الفترة التى تولى فيها رئاسة النظارة فى عهد اسماعيل ووجود ناظرين أجنبيين يحميان مصالح الدائنين .. ولذلك كان همه الأول طوال عهده النزول على ارادة الدول الأوربية .. ولم يكن مؤمناً بالنظام الدستورى بل كان فى قرارة نفسه من أنصار الحق المطلق .. الأمر الذى تولدت معه الأزمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ما حدث فى عهد أبيه ..

كان ذلك مبعث شجار وخلاف دائم بينه وبين شريف باشا أول رئيس للنظارة فى عهده فقد كان شريف من أنصار النظام الدستورى ومشاركة الشعب فى الحكم .. وكان توفيق على العكس تماماً .. ولذلك بقى وبمساندة النفوذ الأجنبى - محتفظاً بالسلطة المطلقة متمسكاً بها طوال عامين .

ولكنه اضطر بعد ذلك وفى سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى النزول عن سلطاته المطلقة تحت تأثير ثورة الجيش .

نظارة محمد شريف باشا « الثانية »
٥ يوليو ١٨٧٩ - ١٨ أغسطس ١٨٧٩

- تخفيض مخصصات الخديو وعائلته
- ١٠٠ جنيه مرتب محافظ الاسكندرية

كان شريف باشا كما سبق أن ذكرنا ، رئيساً لمجلس النظار حين تولى توفيق باشا الخديوية .. وقدم استقالته جرياً على العادة .. ولكن توفيق كلفه بتشكيل النظارة .. وطالبه فى خطاب التشكيل بالمبادرة إلى علاج المشكلات المالية التى يتخذها الأجانب ذريعة للتدخل فى شئون مصر والاهتمام بشئون التربية والتعليم والزراعة والقضاء .

وقد احتفظ شريف الى جانب الرئاسة بنظارتى الداخلية والخارجية أيضاً .

فى محاولة لاصلاح المسار الاقتصادى أقر مجلس النظارة مذكرة بتخفيض المخصصات المقررة للعائلة الخديوية لتصل الى ٣٦٠ ألف جنيه سنوياً فقط منها ٨٠ ألف جنيه للخديو توفيق و ٥٠ ألف لوالد الخديو .. وتتدرج المخصصات تنازلياً لتصل الى ٩٠٠ جنيه سنوياً لبعض أفراد العائلة .. وطلب من نظارة المالية الالتزام بهذه المخصصات .

وصرح المجلس لمحافظ الاسكندرية براتب شهرى قدره ١٠ آلاف قرش (١٠٠ جنيه) .

وبعد مرور أكثر من ١٠٠ عام لا يزيد مرتب محافظ الاسكندرية الحالى على أربعة أضعاف مرتب المحافظ سنة ١٨٧٩ .

وفى محاولة لضغط الانفاق الحكومى قرر المجلس عدم جواز إعطاء مرتب للمستخدم فى أكثر من جهة .. وكان مرعشلى باشا باشمهندس أشغال السكك الحديدية قد طلب الموافقة له بصرف مبلغ ٢٠ جنيهاً شهرياً لأنه مكلف من قبل النظارة بمباشرة عمل آخر بالاضافة إلى عمله .

وعرض على المجلس شكوى موظف بمصلحة السكة الحديد (عامل تلغراف) فصلته المصلحة لانقطاعه عن العمل بسبب المرض وقدم شهادة بأن حكيم المصلحة والجمعية الطبية « القومسيون » كانا قد صرحا له بأجازة ١٢ شهراً « لتبديل الهوا » .. أصدر المجلس أمراً باعادته إلى عمله مع صرف مستحقاته عن المدة التى فصل فيها .. وقرر أنه لا يجوز فصل أى موظف يحصل على أجازة مرضية بشهادة معترف بها مستقبلاً .. وأعطى توجيهات للنظارات والمصالح بمراعاة ذلك .

مخصصات الخديوى توفيق
والعائلة الفخيمة

بناء على ما سبق تقريره بمجلس النظار من أن مخصصات الحضرة الخديوية والعائلة الفخيمة تكون مبلغ ثلاثمائة وستين ألف جنيه مصرى سنوياً ، قد صار العرض من طرف دولتلو للاعتاب السنية بطلب بيان توزيع المخصصات المذكورة . واستقر الحال على البيان الآتى ذكره وفى : (١٤ يوليو سنة ١٨٧٩) .

جنيه مصرى	
٨٠٠٠٠	الحضرة الخديوية
٥٠٠٠٠	جناب والد الحضرة الخديوية
٣٦٠٠٠	برنجى وايكنجى وأوجنجى خانم أفندى كل منهن ١٢٠٠٠ جنيه مصرى حرم والد الحضرة الخديوية
٣٦٠٠٠	دولتلو البرنسات حسين باشا وحسن باشا كل منهما ١٨٠٠٠
١٥٠٠٠	البرنس ابراهيم باشا
٢٤٠٠٠	تفيده خانم افندى
١٢٠٠٠	البرنسات على بك وفؤاد بك كل منهما ٦٠٠٠ جنيه مصرى
٢٠٠٠٠	جميلة خانم أفندى والبرنس محمود بك ١٠٠٠٠
٢٥٠٠٠	بيوك والدة باشا
١٠٠٠٠	أمينه خانم ونعمت خانم ٥٠٠٠
٦٠٠٠	سعادة زينب خانم حرم مرحوم كامل باشا
٥٠٠٠	حرم مرحوم الهامى باشا
٦٠٠٠	سعادة حرم مرحوم سعيد باشا

جنيه مصرى	
٣٠٠٠	حضرة ايكنجى تادن أفندى حرم جنتمكان أفندينا الكبير
٢٠٠٠	حضرة حرم مرحوم محمد على باشا
١١٣١	حضرة كلسن خانم افندى كريمة نجل أخت أفندينا الكبيرة والدادة
٢٠٠٠	حضرة سارول خانم أفندى والدة كريمة مرحوم عباس باشا بما فيه بدل التعيين
٩٦٠	حضرات أولا المرحوم اسماعيل بك نجل المرحوم محمد على باشا وهم حسين بك داود ونعيمة خانم
١٠٠٠	حضرة زبيدة خانم كريمة المرحوم محمد على باشا بما فيه بدل التعيين
٩٠٩	والدة المرحومة أمينة خانم
	عائلة المرحوم مصطفى فاضل باشا
٢١٠٠	دل اراد خانم
٢١٠٠	رنك كل خانم
٢٦٦٠	عثمان باشا
١٨٠٠	نازلى خانم
١٥٠٠	محمد على باشا

	جنيه مصرى
عزيزة خانم	١٢٠٠
رقية خانم ووالدتها	١٢٠٠
فاطمة خانم ووالدتها	١٤٤٠
زهرة خانم وانيسة خانم ووالدتهما	١٨٠٠
على بك ووالدته	١٢٠٠
حسام الدين بك ووالدته	١٢٠٠
كامل بك ووالدته	١٨٠٠
رشدى بك ووالدته	١٨٠٠
ابراهيم بك	١٢٠٠
	٣٦٠٠٠٠

وقد تقرر انه من طرف دولتلو الرئيس بصير ارسال البيان المذكور لنظارة المالية للقيد على موجبه من ابتداء شهر يوليو سنة ١٨٧٩ .

تليت بالمجلس الافادة الواردة من المالية بشأن متأخر قمح الصدقة المرتبة لأهالى ومجاورى مكة المكرمة والمدينة المنورة وصار استبعاده بمعرفة الهيئة السابقة فتقرر بعدم استبعاد ذلك المتأخر وبصرفه .

نظارة الخديو توفيق باشا « الثانية »

١٨ أغسطس - ٢١ سبتمبر ١٨٩٧

- الغاء رئاسة النظارة
- نفى الأفغانى من مصر

توالت الضغوط للاطاحة بنظارة شريف باشا الثانية بسبب محاولاته إرساء الحياة النيابية ورفضه اعادة نظام الرقابة الثنائية الذى اتفق عليه فى حالة انهاء التمثيل الأوربى فى النظارة .. فكان أن قدمت النظارة استقالتها .

وفى ١٨ أغسطس ١٨٧٩ أصدر الخديو أمراً بالغاء رئاسة مجلس النظار وأن يكون كل ناظر مسئولاً عن نظارته ويعرض أمورها على المجلس الذى ينعقد برئاسة الخديو كلما استدعى الأمر .. وكان ذلك بدعة جديدة فى نظام الحكم .. فتشكيل نظارة من غير رئيس اعتبر مؤشراً بنية الخديو إلى الانفراد بالحكم .

فى ٢٣ أغسطس اجتمع الخديو بالنظار بسراى الاسماعيلية وتقرر إعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية الأوربية حيث عين السير إفلن يارنج مفتشاً على الايرادات والمسيو دى بلينير رقيباً على الحسابات والدين العمومى وخلال المدة القصيرة لرئاسة الخديو للمجلس (٢٧ يوماً) نهجت النظارة منهج الاستبداد والاضطهاد .. وكان تعليقه على مشروع الدستور الذى كان قد قدمه له شريف باشا بأنه « ديكور مسرحى » وأن التمثيل الشعبى لا يناسب على الاطلاق أهالى البلاد !! .

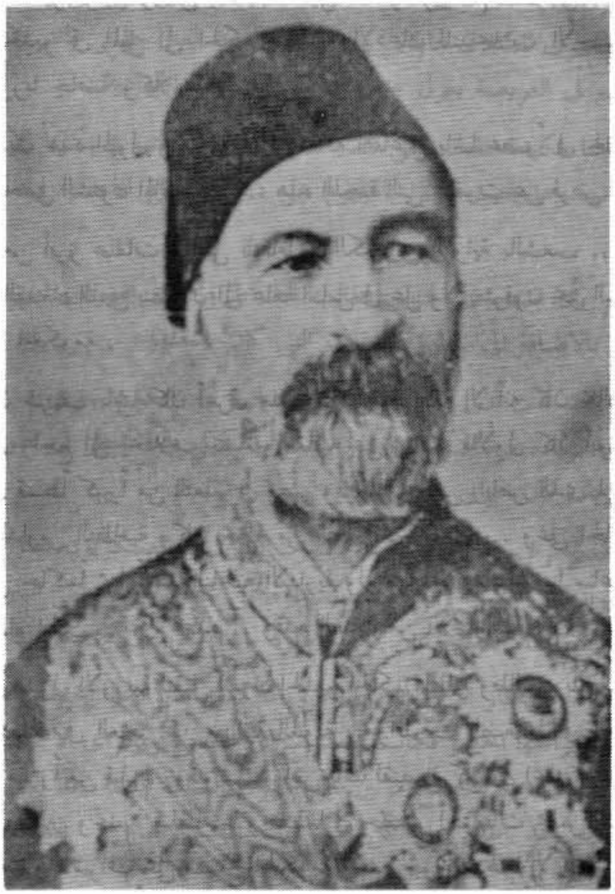
وكان من أبرز أعماله نفى جمال الدين الأفغانى من مصر بحجة انه يرأس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا !! .

ومع إعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية الأوربية للاشراف على ايرادات الحكومة وضمان مصالح الدول الأجنبية فى سداد مستحقاتها توالت الضغوط لتشكيل نظارةتكون مسئولة وحتى لا ينفرد الخديو بالسلطة مرة أخرى كما حدث فى أوائل عهد اسماعيل .

نظارة مصطفى رياض باشا « الأولى »

٢١ سبتمبر ١٨٧٩ - ١٠ سبتمبر ١٨٨١

- مؤامرة رفقى باشا ناظر الجهادية
- لائحة للمحاكم الشرعية
- مسلة الاسكندرية .. فى نيويورك !!
- الغاء ضريبة الملح
- قانون المقابلة .. والمظاهرة العسكرية



مصطفى رياض باشا

- ولد فى سنة ١٨٣٤ بالقاهرة وتخرج فى مدرسة المفروزة العسكرية وعين كاتباً بديوان المالية سنة ١٨٤٨ .
- تدرج فى الوظائف حتى التحق كاتباً بالمعية . وفى سنة ١٨٥٢ عين ياوراً بمعية عباس الأول .
- ظل يترقى بعد ذلك حتى نال رتبة الأميرآلاى ثم عين مديراً للجيزة .
- فى عهد الخديو اسماعيل عين عضواً فى المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس نظار .
- عين بعد ذلك رئيساً للديوان الخديوى ثم ناظراً فى أول نظارة مسئولة (نوبار سنة ١٨٧٨) .

كلف الخديو توفيق رياض باشا بتشكيل النظارة ويرجع ذلك الى ما عرف عنه من موافقته للخديو فى الميل الى الحكم المطلق والإذعان للتدخلات الأجنبية فكان بذلك مكسباً لأوربا خاصة وكلاءها فى مصر .

وقد بدت هذه الميول واضحة منذ رشحه اسماعيل باشا عضواً فى لجنة التحقيق التى شكلت لفحص الشئون المالية لمصر .. هذه اللجنة التى اسفرت عن فرض الرقابة الثنائية .

وكان من أبرز صفات رياض التعاظم والكبرياء والزراية بالشعب .. فهو من طراز الباشوات القدماء الذين ينظرون الى عامة الناس فى عل ولا يعترفون بحق الشعب فى الرقابة على شئون الحكومة .

ومع أن شريف باشا كان أعرق منه فى الارستقراطية إلا أنه كان يخالفه فى نزعته .. ولعل ذلك راجع الى اختلاف نشأته وثقافته عن رياض فالأول كان أبوه قاضياً لقضاة مصر ونال قسطاً كبيراً من التعليم فى مصر وفرنسا بعكس رياض الذى لم يتلق إلا تعليماً عالياً فى المدارس النظامية وكان حظه من التعليم غير موفور .. وعلى الجانب الآخر فقد كان رياض حاكماً ممتازاً من الناحية الادارية وله مزايا لا يستهان بها ساعدت كثيراً على انتظام الأداه الحكومية فى عهده .. وقدم العديد من الانجازات خلال رئاسته للنظارة .

لم تكن الدول الأوربية لتقبل انفراد الخديو الحكم المطلق وطالبت بأن ينزل عن سلطته إخلاء لمسئوليته فى العجز عن ميزانية الدولة .. وأفلحت الضغوط فى العودة الى النظام الذى كان مقرراً من قبل .. وقد ترك رياض باشا لقنصلى كل من انجلترا وفرنسا حق تعيين الرقيبين الأوربيين وتحديد سلطاتهما وحقهما فى حضور اجتماعات مجلس النظار والاشتراك فى المداولات والاشراف على مصالح الحكومة وعدم جواز عزلهما إلا برضا حكومتيهما .. وقد كان راتب كل منهما يزيد على راتب الناظر ، ومن الطبيعى أن تكون سلطة كل منهما أكبر مما للنظار .

وقد لعبت نظارة رياض باشا دوراً هاماً فى تاريخ الحياة السياسية فى مصر وكان له أكبر الأثر فى اثراء الروح الوطنية على عكس ما كان متصوراً .

كان عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية شركسياً متعصباً لبنى جنسه من الضباط على حساب الضباط الوطنين ويؤثرهم فى الترقيات والتعيينات .

ومن تصرفاته التى أثارت السخط وضعه قانوناً من شأنه الحيلولة دون ترقى الضابط من تحت السلاح وقصرها على خريجى المدارس الحربية .. وكان يهدف بذلك الى الحد من ترقيات الضباط الوطنين من تحت السلاح وهو النظام الذى كان معمولاً به وسهل لكثير من الوطنين الوصول الى مرتبة الضباط .. فتقدموا بعريضة إلى رياض باشا رئيس النظار

وقع عليها الأميرآلاى أحمد عرابى قائد آلاى العباسية والأميرآلاى على بك فهمى قائد آلاى الحرس الخديوى لقشلاق عابدين والأميرآلاى عبد العال حلمى قائد آلاى طره .. وحددوا مطالبهم فى العريضة بعزل عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية .

دبر عثمان باشا مكيدة للقبض على الضباط الثلاثة ومحاكمتهم عسكرياً إلا أن ضباط آلاى الحرس أفسدوها حيث قاموا بالهجوم على ديوان نظارة الجهادية وأطلقوا سراح المعتقلين .

وانتهى الأمر بأن استجاب الخديو لمطالب الضباط وكلف محمود سامى باشا بتولى نظارة الجهادية بالاضافة الى نظارة الأوقاف التى كان يشغلها .

أراد الخديو بعد ذلك أن يستميل إليه ضباط الجيش .. اجتمع بهم فى سراى عابدين وأصدر مرسوماً بزيادة مرتبات الضباط والجنود وتشكيل لجنة للنظر فى تطوير القوانين والنظم العسكرية وكان عرابى عضواً بها .

ولم يكن الخديو رغم ذلك راضياً عن النفوذ الذى ناله العسكريون بعد حادثة قصر النيل « مقر ديوان الجهادية » .. وانصب استياؤه على محمود باشا سامى البارودى الذى قبل نظارة الجهادية فقام بعزله وعين صهره داود باشا يكن بدلاً منه !! » .

كانت جلسات مجلس النظار التى يرأسها رياض باشا تعقد بديوان الداخلية بلاظ أوغلى .. أما الجلسات التى يرأسها الخديو فكانت تعقد بسراى عابدين أو سراى الاسماعيلية أو رأس التين صيفاً .. وكان المجلس يجتمع مرتين كل أسبوع الساعة الثالثة بعد الظهر .. وكان الرقيبان الأوربيان وقد أطلق على كل منهم اسم المفتش العام - لهما حق حضور الجلسات .

فى اجتماع المجلس يوم ٢٠ مارس ١٨٨٠ طلب الباب العالى باستانبول اعفاء كميات القمح التى كانت تصدر لحلب من رسوم الجمارك بسبب القحط الذى كانت تعانيه تلك الولاية :

ودار فى المجلس حوار على النحو التالى :

رياض باشا : ليس فى إمكان الحكومة أن تصدر اعفاءات فى الجمارك لأن ايراداتها مرهونة للدين العمومى .

على مبارك باشا : الذى يلزم الحكومة فقط المساعدة لتخفيف حالة القحط فى حلب .

رياض باشا : الموضوع مقصور على طلب الاعفاء من الرسوم الجمركية ولا حاجة لنا بالدخول فى طرق أخرى وأقرت غالبية أعضاء المجلس عدم جواز إعفاء القمح المصدر من الجمارك وتقرر رفض طلب الباب العالى !! .

وبدأت النظارة برنامجاً كبيراً للاصلاح وأعطت أولوية للمشروعات التى تخفف عن كاهل المواطنين .. وصدرت أول لائحة للمحاكم الشرعية تحت شعار الاصلاح القضائى .. وحضر اجتماعات المجلس لهذا الغرض كل من شيخ الأزهر والمفتى وقاضى محكمة مصر الكبرى .

وأصدر المجلس قراراً بتشكيل مجلس أعلى للمعارف العمومية لتطوير نظام التعليم والنظر فى كل ما يتعلق بالمدارس والكتب وإنشاء مدارس جديدة ورعاية العاملين بها .

وأصدر المجلس قراراً يحظر تصدير الآثار أو التصرف فيها وذلك بسبب مشكلة المسلة الفرعونية بالاسكندرية وكانت نظارة شريف باشا قد وهبتها للحكومة الامريكية لعرضها بمدينة نيويورك بناء على أمر من الخديو .

وما زالت هذه المسلة حتى الآن فى نيويورك شاهدة على ذلك .

ووافق المجلس على التصريح « لجرهام بك » بانشاء مواصلات تليفونية بكل من مصر والاسكندرية وضواحيها دون **امتياز أو احتكار فى هذا التصريح** .

كما وافق على الترخيص بانشاء خطوط للترام بالمدينتين . واشترط أن يكون بكل عربة مكان لجلوس السيدات لا يقل عن ١/٤ مسطح العربة .. والترخيص بتأسيس شركة مساهمة بالاسكندرية لتسيير سيارات أوتوبيس وإنارة المدن الكبرى بالغاز .

وصدر فى عهد النظارة العديد من القرارات التى تنظم الوظائف العامة والماهيات المستحقة والبدلات واشتراط مؤهلات معينة للوظائف لحث التلاميذ على مواصلة الدراسة وعدم تركها للالتحاق بأية وظيفة .

والطريف أن لائحة الاجازات كانت تنص على حق الموظف فى أجازة سنوية لمدة شهر إذا قضاها داخل القطر المصرى تزيد إلى شهر ونصف إذا رغب فى قضائها بالخارج .

وكان مصرحاً بالأجازات المرضية بماهية كاملة لمدة ٦ أشهر مع حرمان الموظف من أجازته الاعتيادية فى السنة نفسها .

وعلى امتداد ٤ جلسات ناقش مجلس النظار مرتبات الضباط والعساكر .. وتقرر رفعها ليكون أعلى مرتب للفريق ٨ آلاف قرش فى الشهر وأقل مرتب ٣٠ قرشاً للنفر .

فى مجال تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض الضرائب عن المواطنين أصدر المجلس العديد من القرارات ..

من الضرائب التى صدر قرار بإلغائها ضريبة الملح .. كانت حصيلة بيع الملح تعتبر بمثابة ضريبة على الرءوس حيث يلتزم كل شخص من الأهالى بدفع ٩ قروش فى السنة

سواء أخذ حصته المقررة فى الملح أم لم يأخذها .. وكان يخصص مبلغ من كل أقليم بعدد الرءوس فيه وبحيث إذا هاجر بعضهم من الأقليم تحمل الباقون نصيبهم .

وقرر المجلس إلغاء بيع الملح عن طريقة ضريبة الرءوس اعتباراً من أول يناير ١٨٨٠ وعلى أن يتم بيعه بمعرفة مأمورى الحكومة دون غيرهم وبواقع ١٠ مليمات للأقة .

وصدرت قرارات بالغاء العوايد المخالفة للعدالة والتى كانت تعوق ازدهار التجارة والصناعة واعفاء الأهالى من دفع المتأخرات ..

تضافرت العوامل على اسقاط نظارة رياض باشا بعد توليه زمام الحكم نحو عامين وهى مدة لم تسبقها إليه نظارة سابقة .. أهمها الشعور السائد بتعسف الدول الأوربية وفرضها النظم المجحفة بالأهالى لتسوية علاقة الحكومة بالدائنين الأجانب .. وكان أن اتفق الخديو وممثلو الدول الدائنة على تشكيل لجنة سميت بلجنة تصفية الديون لتبحث الحالة المالية .. تضم مأمورين من طرف حكومة فرنسا وآخرين من طرف حكومة انجلترا ومأمور لكل من المانيا والنمسا والمجر وايطاليا ومصر .. وقدمت اللجنة مشروع قانون التصفية العمومى الى الخديو .

ومن أهم ما تضمنه تحديد نفقات الحكومة السنية بمبلغ ٤ ملايين و ٨٩٨ ألف جنيه من الايرادات بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر لتركيا وما يتبقى من الايراد يخصص للدين العام .

ولم تحفل اللجنة إلا بحقوق أصحاب الدين الأوربية .. أما ديون المصريين « كقرض المقابلة » فلم يحسب لها حساب بالرغم من أن الأهالى كانوا قد دفعوا حوالى ١٥ مليون جنيه لهذا الغرض .

كان قانون المقابلة والذى تم بموجبه الحصول على هذه المبالغ من الأهالى - يقضى باعفاء الملاك من نصف ضريبة الأطيان المربوطة عليها على الدوام إذا دفعوا الضريبة المستحقة عليهم لمدة ست سنوات مقدماً .

وصدر قانون التصفية لينص على أن المبالغ التى دفعت بموجب قانون المقابلة تخصم من متأخرات الأموال أو الديون المستحقة للحكومة والباقى يرد إلى أصحابه مقسطاً على ٥٠ قسطاً .. وحدد القانون ما يخصص سنوياً لهذا الغرض بواقع ١٥٠ ألف جنيه سنوياً !!

وأحدث هذا القانون سخطاً متزايداً بين الملاك .. وقدم حسن موسى العقاد مظلمة إلى لجنة التصفية موقعاً عليها من عدد من الأعيان فقبضت عليه السلطات وقدمته للمحاكمة وعوقب بالسجن ٥ سنوات مع نفيه إلى أقاصى السودان .

وتشير محاضر مجلس النظار الى حركة العقاد والعرائض التى توالت بعد ذلك .. وأشار ناظر الداخلية إلى أن هناك حركة بين الضباط لإمضاء عرائض مماثلة تشير الى تعسف قانون المقابلة واستبداده .

وأشار المفتش الفرنسى الذى كان حاضراً الاجتماع الذى نوقش فيه الأمر أنه لا يصح محاكمة العقاد دون غيره وأنه لابد من احتواء الحركة لأن ما حدث أمر خطير وليس مقصوراً على إبداء طلبات أو التظلم من قانون ، ولكنه يتضمن تهديداً باستخدام السلاح . ومن رأيه أنه إذا تجرأ أحد الضباط على إمضاء مثل هذه العرائض فيلزم مجازاته أشد الجزاء .

واستدعى المجلس كلاً من مأمور ضبطية مصر ومفتش البوليس وكلفهما بالبحث عن محررى العرائض واخطار الحكومة فوراً .

واستقر رأى المجلس على أن يقوم رئيس النظار بالتشاور مع الخديو حول هذا الأمر وانه إذا كان أحد من الضباط قد وقع على مثل هذه العرائض فيلزم ضبطه واحضاره .

كان حادث قصر النيل قد أدى الى زيادة نفوذ الضباط الوطنيين والتفاف العناصر الوطنية من غير الضباط حولهم .. وبذلك تحولت الحركة العسكرية التى بدأها عرابى ورفاقه إلى انتفاضة شعبية وانعكس هذا التحول على طبيعة مطالب الحركة .. تمثلت فى قيام عرابى بجميع التوقيعات على عريضة تضمنت مطالب الجيش والأمة .

ونجح عرابى وصحبه فى تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ لإملاء مطالبهم وكان على رأس هذه المطالب عزل رياض باشا .. ولم يكن أمام الخديو سوى الإذعان فقدم رياض استقالته وكلف الخديو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة .

مشكلة المسلة الفرعونية

حظر تصدير الاثار أو التصرف فيها بالبيع أو الهبة ، وتقرير حوافز لمن يدل عليها :

قرر المجلس بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٠ بأن كل شيء يتعلق بعلم الاثار القديمة وكافة الأشياء التي نوعها من نوع المحفوظات بالانتيكة خانة ببولاق ممنوع تصديرها ، وكذلك الأشياء التي للمساجد والمعابد والأضرحة أو المأخوذة منها ممنوع تصديرها بالكلية وجميع ما ذكر من هذه الأنواع يصير ضبطه ومصادرته لجهة الميرى .

وكان الدافع الى هذا القرار مشكلة المسلة الفرعونية بالاسكندرية التي طلبتها حكومة أمريكا وقد اثيرت هذه المسألة بالمجلس يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٧٩ حيث تليت عليه ترجمة ما تحرر من دولتلو شريف باشا منذ كان ناظراً للخارجية الى جناب قنصل جنرال أمريكا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ بما يفيد ايهاب (هبة) المسلة المذكورة لدولة أمريكا لأجل وضعها بمدينة نيويورك . وقال سعادة الرئيس ان الحضرة الخديوية المجبرت (كانت مجبرة) في هذه الحالة أن تؤيد بنطقها السامي هذا الايهاب . وعلى ذلك تقرر أنه لم يبق والحالة هذه سبيل للتخلص من هذا الايهاب فمع الأسف يصير تسليم المسلة المذكورة لدولة أمريكا . ومع هذا فانه من الان فصاعداً لا يصير التسليم بشيء من الاثارات المصرية .

وفي الاجتماع الأخير لمجلس النظار يوم ٢١ أغسطس سنة ١٨٨١ قرر منح مبلغ خمسمائة جنيه مكافأة للمرشد محمد أحمد عبد الرسول الذي أرشد عن الآثار العظيمة التي وجدت في القرنة .

نظارة محمد شريف باشا « الثالثة »

١٤ سبتمبر ١٨٨١ - ٤ فبراير ١٨٨٢

- ناظر المالية .. متوعك المزاج
- ٧ ملايين نسمة .. تعداد القطر
- انتخابات .. مجلس النواب
- سحب الثقة من النظارة

كان شريف باشا بالاسكندرية يوم قاد عرابى المظاهرة العسكرية التى طالبت باسقاط نظارة رياض باشا .. وقد وصل إلى القاهرة فجر اليوم التالى .

وكان طبيعياً أن يتدخل عرابى فى تشكيل النظارة وأن يكون له رأى فى أشخاصها الأمر الذى جعل شريف متردداً فى قبول رئاسة النظارة أول الأمر خشية أن يؤدى تدخل الجيش فى السياسة الى إفساد الأداة الحكومية وينتهى الأمر الى إنشاء دكتاتورية عسكرية لا يتأتى معها عدل أو حرية أو دستور .

ولم يكن أحد غير شريف باشا يستطيع فى تلك الفترة أن يضطلع بأعباء النظارة وينقذ الموقف .. وفى هذا يشير قنصل فرنسا فى رسالته الى حكومته « إذا لم يقبل شريف باشا النظارة فستبقى البلاد فترة بلا حكومة » .

وظل شريف أياماً فى تردده حتى عاهده عرابى وزملاؤه على عدم تدخل الجيش فى السياسة وأن يكون خاضعاً لأوامر الحكومة فقبل شريف تأليف النظارة .

لم يكن شريف موضع ثقة الدول الأوربية لمواقفه المعروفة منذ ألف نظارته الأولى واستبعد منها الناظرين الأوربيين مما أغضب هذه الدول واعتبرت أن ما قام به تحدياً لها .. وكان لزاماً على شريف هذه المرة أن يضع فى برنامج نظارته الجديدة ما يطمئن هذه الدول على مصالح رعاياها .. وقوام هذه المصالح بقاء الرقابة الثنائية .. ومع تعهده فى نفس الوقت ببرنامج عمل طموح للاصلاح الداخلى وفى مقدمته تنظيم المحاكم ووضع القوانين .. الأمر الذى دعا شريف باشا الى اسناد نظارة الحقانية الى العلامة قدرى باشا صاحب المؤلفات الشهيرة فى تبويب الأحكام الشرعية .

وعلى الرغم من قصر المدة التى استمرت فيه النظارة « حوالى ٥ أشهر » إلا أنها حفلت بالكثير من الانجازات حتى أطلق عليها فى هذه الفترة نظارة الأمة .

انعقد مجلس النظار مرة واحدة برئاسة الخديو توفيق بسراى الاسماعيلية للنظر فى مشروع لائحة المحاكم الأهلية .. وكان يحضر الاجتماعات المفتشان العموميان المسيو « دى بلينير » والمستر « كولفين » .. كانت محاضر الاجتماعات تشير الى أسماء النظار الغائبين .. وطوال الجلسات لم يتغيب سوى حيدر باشا ناظر المالية ٤ مرات مرة لدواعى إنحراف مزاجه .. وأخرى لأنه متوعك المزاج !! .

وكان من بين المسائل المطروحة على المجلس طلب مصلحة الأملاك الموافقة على بيع قطعة أرض تملكها بناحية منية السيرج تفتيش شبرا مساحتها ٢٤ فداناً لرسو مزادها على حيدر باشا وبواقع ٣٥ جنيهاً للفدان .. ولم تشر اجتماعات المجلس عن مزاج حيدر باشا بعد هذه الصفقة .. هل كان متوعكاً من عدمه !! .

ومن المسائل التى ناقشها المجلس على مدى ٤ جلسات التشريعات العسكرية والتى صدرت بها أوامر عالية من الخديو وهى قانون الأجازات العسكرية وقانون تسوية حالات الضباط الحالين إلى الاستيداع وقانون المعاشات وقانون المدارس الحربية ويتضمن شروط قبول التلاميذ بهذه المدارس ومدد الدراسة وأحكام الضبط والعقوبات التى كان من بينها عقوبة « أكل الخبز بدون إدام » .

وفى جلسة ٢ يناير ١٨٨٢ وافق مجلس النظار على استصدار أمر عال بتعيين أحمد عرابى بك فى وظيفة وكيل لنظارة الجهادية فى المنصب الذى خلا بإحالة أفلاطون باشا الى المعاش

وفى مجال الاصلاح القضائى صدرت أوامر بانشاء المحاكم الوطنية ونظامها الداخلى .. وكان من أهم ما جاء بها وجوب إعلان القوانين والأوامر بالجرائد الرسمية والعمل بها بعد ٣٠ يوماً من إعلانها .. وتعيين اسماعيل يسرى باشا نائباً عمومياً براتب ١٢٥ جنيهاً شهرياً ..

ولاحظ المجلس أن القانون المعمول به أمام المحاكم المختلطة يحوى بعض النصوص فى المعاملات تخالف أحكام الشريعة الاسلامية .. ولذلك قرر المجلس احتراماً لاحكام الشريعة أن يراجع ناظر الحقانية هذه النصوص لحذف ما يكون مخالفاً منها لأحكام الشريعة فى القانون المدنى ووضع نصوص شرعية بدلاً منها .

وفى ٣ ديسمبر استصدر المجلس أمراً عالياً بإجراء تعداد لأهالى ا لقطر .. وعهد الى نظار الداخلية بتنفيذه .. وظهرت الاحصائيات يوم ٣ مايو ١٨٨٢ فأشارت الى أن تعداد السكان بلغ ٦ ملايين و ٨٠٦ ألف و ٣٨١ نسمة .

وكان لاصدار القوانين العسكرية صدى طيب لدى العسكريين من أفراد الشعب فأعلنوا ولاءهم للنظارة .. وتقدم عدد كبير من الأعيان بعريضة إلى شريف باشا يلتمسون فيها اتخاذ اجراءات انتخابات مجلس النواب .. وفى ٤ أكتوبر ١٨٨١ صدر أمر عال بدعوة المواطنين للانتخابات .. وفى ٣٠ أكتوبر أصدر رئيس النظار منشوراً الى مديرى المحافظات والأقاليم نبه فيه على عدم التدخل فى الانتخابات وتركها حرة .. ويعد هذا المنشور الأول من نوعه فى تاريخ مصر الحديث .

وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ افتتح مجلس شورى النواب .. وقرر المجلس أن يسير على أحكام اللائحة التى انتخب على أساسها إلى أن يتقدم مجلس النظار باللائحة الجديدة وعلى أن يراعى فيها مبدأ تحقيق السلطة الرقابية لنواب الشعب وأن تلتزم الحكومة بعدم وضع أى قانون أو لائحة أو فرض ضريبة مالم يقرها مجلس شورى النواب .

وتشير اجتماعات مجلس النظار الى أن نظارة شريف باشا لم تنته الى اقرار اللائحة الجديدة لمجلس شورى النواب . وأن ضغوط الدول الاجنبية اتخذت من مشروع اللائحة والمناقشات التى اثيرت حولها ذريعة للاطاحة بالنظارة .. وتقدمت كل من انجلترا وفرنسا بمذكرة إلى الخديو والى رئيس النظار تعربان فيها عن استياء دولتيهما من قيام نظام برلمانى فى مصر .. وأن تخويل مجلس شورى النواب حق تقرير الميزانية يضر بالضمانات المقررة للدائنين فى مصر !! .

وقد قوبلت هذه المذكرة بالاستياء والسخط خاصة من جانب ضباط الجيش .. وحلاً للأزمة طلب شريف باشا من مجلس شورى النواب إقرار اللائحة وإغفال النصوص الخاصة بتقرير الميزانية .. ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل وأصروا على إقرار المواد الخاصة بحق المجلس فى تقرير الميزانية أو الاعتراض عليها .. كما طالبوا باسقاط نظارة شريف باشا .. وتوجهوا الى سراى عابدين بهذه المطالب مما اضطر شريف باشا الى التقدم باستقالة نظارته حيث لم يستطع التوصل الى حل وسط يرضى الدول الدائنة ومجلس شورى النواب ومعه ضباط الجيش .

* * *

وقد ثارت فى هذا الموقف مناقشة هامة توضح نوعية « المسئولية النظارية » كما كان يدركها القصر فى هذا الوقت .. فالخديو توفيق يسأل أعضاء مجلس شورى النواب عن القانون الذى منحهم حق المطالبة باستقالة النظارة .. فيرد عليه الأعضاء بأنها « رغبة المجلس » فيصرفهم توفيق بعد أن وعدهم بوضع هذه الرغبة موضع الاعتبار .

وأعضاء مجلس شورى النواب فى هذا .. ولأول مرة فى تاريخ النظارة المصرية .. سحبوا الثقة من نظارة شريف .. وقد نجحوا بدعم من رؤساء الجيش .. أن يضعوا سحب الثقة هذا موضع التنفيذ .

أكثر من ذلك أن أعضاء مجلس شورى النواب تقدموا باقتراحاتهم فى اليوم التالى باختيار رئيس النظار الجديد وقد وقع هذا الاختيار على محمود سامى البارودى باشا ناظر الجهادية فى نظارة شريف وأكثر النظار التصاقاً بالحركة الثورية ليكون رئيساً للنظارة الجديدة .

ولم يكن أمام الخديو سوى القبول .. فقد أرسل يستدعى محمود سامى باشا ليكلفه بتشكيل النظارة الجديدة .

نظارة محمود سامى البارودى

٤ فبراير ١٨٨٢ – ٢٦ مايو ١٨٨٢

- لائحة مجلس شورى النواب
- ١٠٠ جنيه مكافأة سنوية للعضو
- مؤامرة الضباط الشراكسة
- عرابى ينفرد بالسلطة



محمود سامى البارودى

- ولد عام ١٨٣٩ وجده عبد الله بك الجركسى من الكشاف .
- أضيف الى اسمهم لفظ البارودى نسبة الى ايتاى البارود التى كانت فى التزام أحد أجداده فى عهد الالتزام .
- تلقى علومه فى مدارس محمد على الحربية وترق فى السلك العسكرى حتى وصل الى رتبة الأميرالاى .
- بعد اشتراكه فى القضاء على ثورة كريت وفى الحرب ضد روسيا رقى الى رتبة اللواء وتولى النظارة لأول مرة فى ٥ يوليو ١٨٧٩ (نظارة المعارف) .

تعد نظارة البارودى نظارة الثورة فى ذلك الوقت .. ففى عهدها اشتد الخلاف بين العرابيين والخديو حتى نادوا بخلعه .. وقد ضمت النظارة أكبر زعماء الحركة العرابية « عرابى والبارودى ومحمود فهمى » .. ووقع الاختيار على مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية فى النظارة السابقة ليشغل نفس المنصب .. وقد استبقاه البارودى معه لاحتياجه اليه فى مخابرة قناصل الدول .

وقد تولى احمد عرابى بك نظارة « الجهادية والبحرية » كما شكلت نظارة جديدة لأول مرة للأقاليم السودانية وملحقاتها مقرها القاهرة وعين عبد القادر باشا ناظراً لها .

وقد انعقد مجلس النظار خلال هذه الفترة مرتين برئاسة الخديو توفيق بسراى عابدين الأولى لإقرار لائحة مجلس شورى النواب والثانية للنظر فى طلب شركة قناة السويس إنشاء ترعة حلوة بين الاسماعيلية وبورسعيد .. « مازالت الترعة قائمة حتى الآن » .

وكان المفتشان الأجنبيان كولفين ودى بلينير يحضران اجتماعات المجلس .

من أهم الأعمال التى قامت بها النظارة إقرار المجلس للائحة مجلس شورى النواب متضمنة المواد والبنود الخاصة بالميزانية وحق مجلس النواب النظر فى مصروفات الحكومة وايراداتها أو الاعتراض عليها .

كما تضمنت اللائحة نصاً بعدم جواز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوايد إلا بمقتضى قانون يصدق عليه .

ولا يجوز لمجلس النواب أن ينظر فى دفعيات الجزية المقررة للاستانة أو الدين العمومى عند نظر الميزانية .. وبدا الأمر كما لو كانت اللائحة تعطى بيد وتأخذ باليد الأخرى !! .

وتضمن قانون الانتخابات الذى أقره المجلس أن انتخابات النواب تتم على مرحلتين حيث ينتخب كل ١٠٠ ناخب مندوباً .. وهؤلاء المندوبون هم الذين يقومون بانتخاب النواب وقيد حق من لهم الانتخاب بنصاب مالى – اشترط فى الناخب أن يدفع ضرائب أو رسوم فى السنة لا تقل عن خمسة جنيهات .. وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة مثل العلماء وحملة الشهادات العالية والمحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة وغيرهم .. وألا يقل سن الناخب عن ٢١ سنة والمندوب المئوى والنائب عن ٢٥ سنة .. وكان عدد نواب المجلس ١٢٥ نائباً منهم ١٢ نائباً عن محافظات ومديريات السودان .

وتضمنت اللائحة أيضاً أن انتخاب الأعضاء يكون لمدة ٥ سنوات ويمنح العضو ١٠٠ جنيه فى السنة مقابل مصروفاته .. ويتمتع الأعضاء بحق الحصانة النيابية وأن يكون كل نائب وكيلاً عن عموم أهالى القطر وليس عن الجهة التى انتخبته فقط .. وينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه ليعين الخديو أحدهم رئيساً للمجلس .

وقد وجهت النظارة اهتماماً بالجيش واتخذت مجموعة من الاجراءات لتقويته لمواجهة أية احتمالات للتدخل العسكرى ا لأوربى .. وقد تركت هذه الاجراءات بصمات قوية على علاقة النظارة مع العناصر القديمة ممثلة فى الضباط الشراكسة ومع قوى التدخل الأجنبى .

فى أبريل ٨٢ اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الضباط الشراكسة لاغتيال النظار ورؤساء الضباط الوطنيين .. وأصدر عرابى أوامره بالقبض على ٤٨ ضابطاً من بينهم عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية السابق .. وصدرت أحكام عسكرية على ٤٠ ضابطاً فى مقدمتهم عثمان رفقى تقضى بالنفى المؤبد الى أقاصى السودان مع تجريدهم من امتيازاتهم ورتبهم العسكرية .. ونشب خلاف كبير حول هذه الأحكام واعتبرها الخديو قاسية جداً بينما تمسكت بها نظارة الجهادية .. وانتهى الخلاف بتعديل الحكم الى النفى خارج البلاد مع صرف النظر عن باقى الأحكام .

كان موقف الخديو توفيق من هؤلاء المتآمرين يتسم بالعطف الواضح واستعان على النظارة الوطنية بالسلطان العثمانى فى الآستانة وبقوى التدخل الأوربى التى رأت الفرصة مواتية لضرب نظارة الثورة .. وتبع ذلك قيام كل من بريطانيا وفرنسا بمظاهرة بحرية أمام الشواطىء المصرية عند الاسكندرية وقدمتا مذكرة مشتركة إلى البارودى باشا كانت بمثابة انذار تضمنت المطالب الآتية :

- رحيل عرابى مؤقتاً من مصر مع احتفاظه برتبته ومرتبه .
- تحديد اقامة كل من عبد العال باشا فهمى وعلى فهمى باشا داخل البلاد بشروط مماثلة .
- استقالة النظارة .

ولما توجه النظار الى الخديو يسألونه عما يراه بشأن الرد على هذه المذكرة أجاب بأنه يقبل شروطها .

وأرسل البارودى إلى الخديو ما يفيد قبوله استقالة النظارة لاستسلامه للتدخل الأجنبى وقبوله شروط انجلترا وفرنسا .

* * *

شهدت مصر بعد ذلك فترة غريبة من فترات تاريخها النظارى حتى تم تشكيل نظارة اسماعيل راغب باشا .. وقد امتدت هذه الفترة حوالى ٣ أسابيع توقفت خلالها نظارة البارودى عن الاستمرار فى تأدية عملها فى الوقت الذى استمر فيه أحمد عرابى ناظر الجهادية فى القيام بعمله وكان لهذا الوضع الغريب أسبابه .

حاول الخديو توفيق تكوين نظارة جديدة برئاسة شريف باشا الذى اشترط نفى عرابى ورفاقه خارج البلاد وحل الجيش المصرى واستقدام قوات تركية لاعادة النظام .

ولما كان تنفيذ هذه الشروط فى حكم الاستحالة فى ظل الظروف القائمة فقد رفض شريف تشكيل النظارة الجديدة متذرعاً بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ذا قيمة مادام زعماء الحركة العسكرية باقين فى مصر وما يستتبع ذلك من غلبة سلطة الجيش على سلطة الحكومة .

تخلى عرابى عن نظارة الجهادية .. وأبرق ضباط الجيش للخديو بعدم مسئوليتهم عما يحدث من فوضى إذا لم يعد عرابى الى منصبه خلال ١٢ ساعة .. وتحت هذا الضغط من ناحية ولتخوف قناصل الدول مما قد يصيب رعاياهم نتيجة لما أصاب السلطة من تفكك أصدر الخديو « ارادة سنية » ببقاء عرابى ناظراً للجهادية رغم استقالة النظارة وذلك حفاظاً على الأمن وبذلك تقلص حجم النظارة فى شخص أحمد عرابى .. وكلف وكلاء النظارات بالقيام بالنواحى الإدارية وانفرد الخديو بالوظائف السياسية للحكومة ولم يكن متوقعاً أو مقبولاً أن يستمر الوضع على ذلك ..

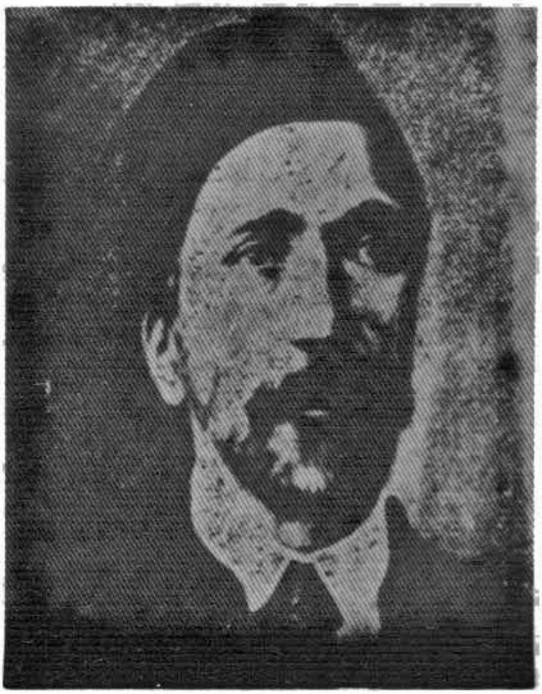
كان مخططاً من أعداء الثورة القيام بعمل واحد يثبتون به فشل النظارة التى تقلصت فى شخص عرابى – وجاء هذا العمل فى صورة الاضطرابات العنيفة التى شهدتها الاسكندرية فى ١١ يونيه ١٨٨٢ وأصطلح على تسميتها بمذبحة الاسكندرية وراح ضحيتها عدد كبير من المصريين والأجانب .

وكانت هذه الأحداث أكبر ضربة وجهت لعرابى وبالرغم من تقاذف الاتهامات بين سائر أطراف الصراع السياسى فى هذا الوقت « الخديو – التدخل الأجنبى – العرابيين » فإنه لم يثبت على شكل قاطع من كان وراء هذه الأحداث .

نظارة إسماعيل راغب باشا

١٨ يونية ١٨٨٢ - ٢١ أغسطس ١٨٨٢

- الاحتلال البريطانى
- الخديو يحتمى بالانجليز والنظارة معزولة بالاسكندرية
- فصل عرابى من النظارة
- مصر .. تحت الأحكام العسكرية ..



اســماعيل راغب

- ولد ١٨١٩ فى بلاد المورة ونشأ بها ثم سافر الى الأناضول .
- هاجر الى مصر ١٨٤٦ وتلقى العلم بالمكتب الأميرى وعين مساعد ترجمة بمجلس الملكية .
- ظل يترقى فى مناصب الدولة الى أن اختير ناظراً للمالية .
- له عديد من الانجازات الادارية منها أحداث الميزانية فى مصر .. وقانون ادارة الكتابة .. وقانون الرواتب .. واللائحة السعيدية .. وقوانين الزراعة . وعدة قوانين أخرى .

كلف الخديو توفيق اسماعيل راغب باشا بتأليف النظارة الجديدة بناء على نصيحة مشددة من الدول الأجنبية والتى أمهلته ٢٤ ساعة لهذا الغرض .. وعلى الرغم من أن الخديو لم يكن يثق فيه إلا أنه رأى ألا يتحمل تبعة بقاء البلاد من غير نظارة .. فعهد اليه بهذه المهمة ، وطلب من عرابى معاونته فى عمله بعد تعهده رسمياً باطاعة كل أوامر الخديو الذى أخذ على عاتقه ضمان الأمن العام .. وقد شغل عرابى منصب ناظر الجهادية فى النظارة الجديدة .. وكان على النظارة الجديدة العمل على تهدئة الموقف بعد اضطرابات الاسكندرية .

ولم تكن الدولتان الكبيرتان – انجلترا وفرنسا – ترغبان فى تهدئة الجو بل قررتا السير فى طريق التدخل إلى نهايته فشهد عهد نظارة راغب باشا أحداثاً جساماً أدت فى النهاية الى الاحتلال البريطانى لمصر .

ولم يمض شهر واحد على تشكيل النظارة حتى ضرب الاسطول البريطانى الاسكندرية يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢ .. وأعلنت الأحكام العرفية وأرسل رئيس النظار برقيات الى جميع المديريات أشار فيها الى بدء الحرب بين مصر والانجليز وأن البلاد وضعت تحت الأحكام العسكرية .. وطلب جمع الخيول والبغال من المديريات لتكون تحت تصرف ديوان الجهادية .

واجتمع مجلس النظار بسراى الرمل فى اليوم التالى لضرب المدينة ، برئاسة الخديو وتقرر استدعاء جميع عساكر الجهادية نمـ ١ ونمـ ٢ ونمـ ٣ والمسرحين على الاحتياط فى أسرع وقت وارسالهم الى نظارة الجهادية .

وانسحب الجيش المصرى من الأسكندرية بقيادة عرابى الذى أمر بإنشاء الاستحكامات بالقرب من كفر الدوار .. استعداداً للمقاومة .

وأصبح هم الحكومة المقيمة بالثغر العمل على استتباب الأمن ووقف التحركات المناهضة للانجليز .. ولجأ الخديو الى قصره برأس التين محتمياً بالوجود البريطانى .. وبعث راغب باشا الى قائد الأسطول الغازى برسالة يتنصل فيها هو والنظارة من المقاومة التى لقيها أسطوله من عرابى وأكد أنه تصرف فى ذلك الأمر ضد أوامر الخديو وأوامر النظارة وأن مسئولية أعماله تقع عليه وحده .. وبعد أيام أصدر مجلس النظار منشوراً يدين فيه عرابى !! .

وهكذا انحازت النظارة الى الخديو وقوات الاحتلال .. وكان على عرابى أن يواجه تلك القوات خارجاً عن اطار السلطة وبعد أن أصدر الخديو أمراً بعزله من نظارة الجهادية والبحرية وعين عمر لطفى باشا بدلاً منه .

وبعد عزل عرابى أرسل منشوراً الى المديريات ودواوين النظارات بإعلان إنضمام الخديو الى جانب الانجليز .. وشكل مجلساً عرفياً دعا الى عقد جمعية عمومية اجتمعت بنظارة الداخلية وقررت عدم الاستجابة الى القرارات التى يصدرها الخديو أو مجلس نظاره ، الموجود معه بالاسكندرية باعتباره خرج عن قواعد الشرع والقانون .. كما طلب المجلس العرفى من عرابى باشا البقاء فى موقعه كناظر للجهادية .

وتولى المجلس العرفى برئاسة يعقوب سامى باشا إدارة الحكومة بعد أن انقطعت صلة النظار فى الاسكندرية بالمديريات والمحافظات .

ومع تطور الأحداث بادر الخديو ، تدعيماً لموقفه الى التقدم بعرض لشريف باشا لتأليف نظارة جديدة تضم عناصر قوية قادرة على مواجهة الموقف خلال المرحلة القادمة .

النظارات
فى
ظل الاحتلال البريطانى
٢١ أغسطس ١٨٨٢ - ١٨ ديسمبر ١٩١٤

نظارة محمد شريف باشا « الرابعة »
٢١ أغسطس ١٨٨٢ - ٧ يناير ١٨٨٤

- محاكمة زعماء الثورة العرابية
- الغاء الجيش المصرى
- مصر تدفع نفقات قوات الاحتلال !!
- ٢٣ دورة مياه .. بشوارع القاهرة
- صدام بين شريف والقنصل البريطانى

سبق أن أشرنا إلى عرض الخديو على شريف باشا تشكيل النظارة .. ولكن لم يكن الخديو وحده هذه المرة يتقدم بالعروض ويختار المرشحين .. فقد كان هناك المحتل الذى سانده قوات الغزو أكثر فعالية وتأثيراً فى تشكيل النظارة .

كانت المعارك فى الميدان الشرقى قد انتهت بمعركة التل الكبير وتراجع عرابى الى العاصمة حيث اجتمع بأعضاء المجلس العرفى واستقر الرأى على التسليم فى الوقت الذى زحفت فيه فرقة الفرسان الانجليزية الى القاهرة لتحتلها فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .. ودخل الجنرال « ولسلى » قائد الحملة القاهرة بصحبة سلطان باشا نائباً عن الخديو .. وفى ٢٥ سبتمبر عاد الخديو الى القاهرة يرافقه شريف باشا وأعضاء نظارته وكانوا ممن أصابتهم الثورة بأضرار مباشرة أو من العناصر الموالية للخديو على طول الخط .

* * *

تشعبت أعمال مجلس النظار نظراً للظروف الداخلية والخارجية التى صاحبت هذه النظارة .. فبعد انشغالها بتصفية الثورة العرابية توزع اهتمامها بين وجود قوات الاحتلال بالبلاد وما صاحب هذا الوجود من تأثير على الأوضاع الداخلية .. وبين محاولة تأسيس نظام للحكم على أسس جديدة .. وقد انعكس ذلك كله على اجتماعات مجلس النظار والقرارات التى أصدرها .

كان على رأس المسائل التى اهتمت بها الحكومة بعد هزيمة عرابى استعادة سلطتها فى المديريات والمحافظات وذلك بتعيين محافظين موالين لها .. وقد صدرت لهم الأوامر بالقبض على زعماء الأعيان الذين ناصروا عرابى وجمع الأسلحة من الأهالى ومن جنود الجيش والمتطوعين .. وكان من نتيجة هذه الحملات إعتقال زعماء الثورة العرابية وعدد كبير من الضباط والأعيان والأهالى ..

وتعد الجلسة التى عقدها مجلس النظار بسراى رأس التين يوم ١٧ سبتمبر ١٨٨٢ وما دار فيها من مناقشات من أخطر الجلسات فى تاريخ مجالس النظار على امتداد عمرها وحتى الآن .. ففى هذه الجلسة التاريخية برئاسة الخديو تقرر إلغاء الجيش المصرى نظراً لما وقع منه من عصيان !! ونص القرار على مايلى :

المادة الأولى : قد صار إلغاء الجيش المصرى .

المادة الثانية : على ناظر الجهادية والبحرية تنفيذ الأمر .

والمثير للسخرية أن المذكرة الإيضاحية للقرار أشارت إلى أن المقصود بالجيش المصرى الذى يلغى هو الجيش الذى كان قائماً بالعصيان .. أما الضباط والعساكر الذى كانوا بجهة السودان وسواحل البحر الأحمر أو فى معية الخديو وغيرهم من الضباط الذين بقوا بعيداً عن العصاة فلا مانع من بقائهم فى وظائفهم .

وتنتهى محاكمة زعماء الثورة السبعة أحمد عرابى ورفاقه طلبه سامى وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى وصدر الحكم عليهم بالاعدام ثم عدل الى النفى المؤبد ومصادرة أملاكهم .. وقرر مجلس النظار صرف مبلغ ٣٠ جنيهاً شهرياً لكل منهم .. كما قرر وضع ٥٠٠ جنيه سنوياً تحت تصرف حكمدار جزيرة سيلان التى نفى اليها الزعماء لتوزيعها عليهم حسب احتياجات كل منهم ..

ومن المضحك المبكى أن يطلب القائد الانجليزى من الخديو العفو عن الضباط الأصاغر من رتبة ملازم ثان الى يوزباشى والذين صدرت ضدهم أحكام .. وتكتمل المأساة عندما يرفض ناظر الداخلية مصطفى رياض باشا مبدأ العفو ويقول بالحرف الواحد : « إننا إذا عفونا عن هؤلاء الضباط فكيف يمكن أن ندبر لهم معاش تقاعد والبلاد تعانى ما تعانيه من أزمات نتيجة ما قاموا به .. ويرفض مجلس النظار مبدأ العفو .. ولعل ذلك كان هو المطلب الوحيد الذى رفضه المجلس لقائد قوات الاحتلال !!!

* * *

وتمضى الأحداث وتسخر الدولة كل إمكانياتها ومواردها لتكون فى خدمة جيش الاحتلال .. ويتخذ مجلس النظار القرارات الفورية استجابة لطلبات قائد الحملة وأركان حرب الجيش الانجليزى .

وافق المجلس على مذكرة ناظر المالية بالاعتمادات التى فتحت للقوات المحتلة حتى يوليو ١٨٨٣ وبلغت ٧٥٣١٦ ليرة انجليزية .. وكانت مصروفات الحملة قد قدرت خلال العام بمبلغ مليون و ١٥٢ ألف ليرة .

وبدأ الاخطبوط الانجليزى ينتشر ويسيطر على جميع مرافق الدولة وأجهزتها ومصالحها .. فى الوقت الذى سلب فيه أفراد الجيش المصرى أو ما تبقى منه حقوقهم .. صدرت قرارات بتخفيض المرتبات للضباط والعساكر تحت السلاح .. كما أوقف العمل بجميع القوانين العسكرية وفى مقدمتها تلك التى كانت تقرر امتيازات للعسكريين .

وعلى الجانب الآخر وافق المجلس على اعطاء تراخيص للخواجات « جارتو وشركاه » بانشاء شركة عربات أتوبيس وتسييرها بمدن مصر .. وصرح لناظر الاشغال بعمل قاعدة لتمثال المرحول إبراهيم باشا وفتح اعتماد بمبلغ ٣٢٧٢ جنيها لهذا الغرض ... ولكن المجلس عاد فى الجلسة التالية وقرر تأجيل العملية لسوء الحالة المالية .

كما وافق المجلس على إنشاء ٢٣ دورة مياه عمومية لشوارع القاهرة « المحروسة » بتكاليف ٣٠ جنيها للدورة الواحدة .. (وهذا القرار مهدى إلى محافظة القاهرة حاليا) !!

فى أحد اجتماعات المجلس دار نقاش طريف حول الأسلوب الأمثل لنظافة العاصمة .. انقسم المجلس إلى فريقين - أحدهما يؤيد فكرة الاستعانة بعربات يجرها بغال لرش الشوارع .. والآخر يرى الاستعانة بخراطيم المياه باعتبارها وسيلة أرخص وأسهل .. بعد المناقشة قرر المجلس اعتماد ٥٠٠ جنيه لتكون تحت تصرف نظارة الأشغال على أن تدرس المفاضلة بين البغال والخراطيم .

فى يوليو ١٨٨٣ كان وباء الكوليرا يجتاح البلاد .. أقر المجلس الإجراءات الصحية والمبالغ اللازمة لها .. وكانت طريقة عمل الفسيخ مثار مناقشة الأعضاء .. انتهت بقرار من المجلس باتباع الطريقة المتبعة فى تصنيعه مع السماح ببيعه للمواطنين إذ أن وباء الكوليرا بدأ ينحصر وليس هناك ضرورة لبقاء الخطر على تصنيع وبيع الصنف المذكور . .

وحدث أول صدام بين نظارة شريف وسلطات الاحتلال عندما طلبت إنسحاب الجيش المصرى فى السودان بحجة أن ظروف مصر المالية لاتسمح لها بالانفاق على القوات هناك .

وفى ٧ يناير قدم شريف باشا استقالته إلى الخديو توفيق وقال فيها :
« ان الحكومة البريطانية تطلب منا إخلاء السودان .. ولكننا لانملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة لأن تلك المديريات التابعة للباب العالى قد وضعها أمانة فى أيدينا - فإذا أصرت بريطانيا على مطلبها فإن النظارة تقدم استعفاءها لأنه قد حيل بينها وبين أداء مهمتها وفقا للدستور .. »

.. وبهذا تأكد بما لايدع مجالا للشك أن القنصل العام البريطانى فى القاهرة أصبح حاكم البلاد الحقيقى .

نظارة نوبار باشا « الثانية »

١٠ يناير ١٨٨٤ - ٩ يونيه ١٨٨٨

- إلغاء مجلس شورى النواب
- ٥ جنيهات تعويض .. للعسكرى المفقود !!
- أول قانون للتجنيد .. للفقراء فقط ..
- أمر عال .. بالعملة المصرية
- ٢٧٥ ألف نسمة .. تعداد القاهرة

قبل نوبار باشا عرض الخديو بتشكيل النظارة الجديدة .. واحتفظ لنفسه بنظارتى الخارجية والحقانية وقد امتلأ عهد هذه النظارة التى امتد لسنوات أربع أو أكثر قليلاً بالصراع بين وجود الاحتلال وسعيه الى تثبيت دعائمه وبين النظارة ومحاولاتها لمنع سريان النفوذ الانجليزى الى كافة المراكز الحساسة فى كيان الحكومة المصرية .

وقد فرض على اجتماعات المجلس المستشار المالى الانجليزى والوكيل الانجليزى لنظارة الداخلية بالاضافة الى مفتش عموم الرى وسردار الجيش المصرى وكانا انجليزيين أيضاً .

والواقع أن الحضور الانجليزى المكثف والدائم لاجتماعات مجلس النظار لم يكن سوى ترجمة وتقرير لواقع السيطرة الأجنبية على جميع النظارات والمراكز الحساسة فى الدولة .

وقد طرأ تنظيم جديد فى عمل المجلس إذ تقرر تشكيل لجنة عالية لبحث المسائل التى تؤثر على مالية الحكومة قبل عرضها على مجلس النظار .. شكلت من ناظر المالية مصطفى فهمى باشا وأربعة أجانب .

وأبدى نوبار باشا عدم احتياج البلاد الى مجلس شورى النواب الذى يكلف الحكومة ١٠ آلاف جنيه سنوياً .

واجتمع المجلس وأصدر تعليمات بإخلاء السودان فوراً من الجيش المصرى وترحيل الموظفين المدنيين .. وعهدت حكومة انجلترا مهمة إخلاء السودان الى الجنرال « جوردون » باشا الذى عينه الخديو حكمدار على السودان .

وكانت القوات البريطانية تحتل المناطق التى تخليها الحاميات المصرية فوراً وبذلك نجحت فى خطتها .

وشكل المجلس لجنة للنظر فى حالة العائدين من السودان .. وإلى أن تنتهى هذه اللجنة من عملها تقرر إعطاء كل منهم – على حد تعبير الحكومة – شيء للتعيش حتى تسوى معاشاتهم .

وتقرر صرف مبلغ خمسة جنيهات كتعويض لأهالى صف الضباط والعساكر الموجودين بالسودان وانقطعت أخبارهم !! .

كما نظر مسألة التعويضات التى تمنح لزوجات وأولاد العساكر الذين يقتلون فى الحرب .. وقررت صرف تعويض قدره ٢٥ جنيهاً للقتلى المصريين والسودانيين و٥٠ جنيهاً لورثة العساكر الأتراك !! .

وصدر فى عهد النظارة أول قانون للخدمة العسكرية يقضى بإعفاء أى فرد من الخدمة العسكرية إذا قدم بديلاً عنه وبضمانته بحيث إذا هرب من الجندية يكون المستبدل مكلفاً

بتأدية الخدمة بنفسه .. واعتبر كل مجند فى ضمانة رئيس العائلة فإذا هرب التزمت العائلة فى ظرف ٣ أشهر بتجنيد نفر آخر بدلاً منه .

كما تضمن القانون الحق فى دفع مقابل نقدى قدره ١٠٠ جنيه للإعفاء من الخدمة العسكرية .. ونتيجة لذلك لم يكن يجند فى الجيش سوى أولاد الطبقات الكادحة المغلوبة على أمرها .

وأصدر المجلس قرارات بتنظيم انتخابات الخفراء والطوافة ومشايخهم وواجباتهم . وصدر بذلك أمر عال من الخديو .. تضمن تشكيل مجلس فى كل بلدة برئاسة العمدة ويضم المشايخ والمأذونين وعدد يتراوح ما بين ٤ إلى ٨ من المزارعين حسب تعداد البلدة .. وينتخب هذا المجلس شيخ الخفراء الذى يكلف بتعيين القدر الكافى من الطوافة والخفراء واشترط أن يكون شيخ الخفراء من ذوى الأملاك ومن العائلات المعتبرة .. وحددت المرتبات بواقع ٧٥ قرشاً شهرياً لشيخ الخفراء و ٤٥ قرشاً للطواف ومهمته المرور على النقط و ٣٠ قرشاً للخفير .. والتزم أهالى البلدة بأداء هذه المرتبات .

ونظر المجلس مسألة بدل سفر النظار .. تقرر صرف البدل للناظر بواقع ٢ جنيه فى الليلة ويخفض البدل الى جنيه واحد إذا زادت المأمورية على ١٥ يوماً .

وقرر المجلس إعفاء عبده الحامولى وأحمد أبو خليل من دفع قيمة الغاز أثناء تشخيصهما فى تياترو الأوبرا .

وفى ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ استصدرت النظارة أمراً عالياً بشأن العملة المصرية القابلة للتداول وتقسيمها كالتالى :

الجنيه المصرى : وينقسم الى ١٠٠ قرش وينقسم القرش الى ١٠ أجزاء .

العملة الذهبية من فئة الجنيه : وتنقسم الى ٥ قطع فئة ٥٠ قرشاً و ٢٠ قرشاً و ١٠ قروش و ٥ قروش .

العملات الفضية : وتنقسم الى قطع فئات ٢٠ قرشاً و ١٠ قروش و ٥ قروش ونصف قرش وربع قرش .

العملات النيكلية : وتتكون من القطع فئة ٥ أعشار القرش وعشرى القرش وعشر القرش .

العملات البرونزية : وتتكون من القطع فئة ١/٢ عشر القرش و ١/٤ عشر القرش .

وفى ٣ مايو ١٨٨٢ كما سبق أن ذكرنا بلغ تعداد السكان فى القطر المصرى ٦ ملايين و ٨٠٦ ألف و ٣٨١ نسمة منهم ٣ ملايين و ٢١٦ ألفاً و ٨٤٧ ذكور و ٣ ملايين و ٢٥٢ ألفاً و ٨٦٩ أناث .

وبلغ سكان القاهرة ٢٧٥ ألفاً .. وكانت أعلى كثافة سكانية بمديرية الغربية تليها المنوفية فالدقهلية فأسيوط .

ورغم الظروف الصعبة التى بها البلاد .. الأزمة المالية .. ووجود المحتل الذى يفرض سيطرته بالحديد والنار ويستنزف موارد الدولة إلا أن النظارة وضعت بصماتها فى محاولات للاصلاح فى شتى المرافق وأرست العديد من المبادىء والقوانين .. وتشير محاضر الاجتماعات الى صراعات مريرة بين النظارة وسلطات الاحتلال خاصة فى مجال تعيين الأجانب فى الأماكن الحساسة ومسئولية الموظفين أمام رؤسائهم وكان معظمهم أجانب — ورغم أن نوبار كان يرى ضرورة استمرار الوجود العسكرى البريطانى إلا أنه كان يتشكك دائماً فى قيمة تشغيل الأجانب فى الإدارة المصرية .. وكثيراً ما سجلت محاضر اجتماعات المجلس ذلك لدرجة أنه كان يردد فى كل مناسبة « إنى فى صف الاحتلال .. ولكن ليس الاحتلال الادارى » .

ورغم محاولات نوبار المستميتة لتحقيق ذلك إلا أنه منى بأكثر من هزيمة لدرجة أن الخديو خوفاً على مركزه أخذ بزمام الأمور فى يديه ورأس مجلس النظار فى الفترة الأخيرة من عمر النظارة على نحو شبه مستمر وتدخل فى كل كبيرة وصغيرة .. ولم يطل الوقت بعد رئاسة الخديو الفعلية للنظارة ، فلم يلبث أن بعث الى نوبار باشا فى ٩ يونيه ١٨٨٨ بخطاب إقالته .

أمر عال باللائحة الداخلية للسجون

وصدر فى ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ أمر عال بالتصديق على اللائحة الداخلية للسجون وبموجبه يشكل موظفو كل سجن من مأمور يساعده معاون أو اثنان ومن رئيس سجانة مع العدد اللازم من السجانة ، ويسوغ لناظر الداخلية أن يعين بناء على طلب مفتش عموم السجانة البعض من رؤساء الحرف المعدين لتعليم المسجونين ولادارة حركة الصنائع التى جرى ادخالها فى سجون الحكومة .. ويكون المأمور تحت ملاحظة النائب العام فيما له من الحق فى مراقبة محلات السجن المخول له بموجب الأمر العالى الصادر بترتيب المحاكم الأصلية ، أما فيما يختص بغير ذلك فيكون تحت ملاحظة المدير أو المحافظ .

ويقسم المسجونون الى ثلاث فئات أولها المسجونون احتياطياً ، وثانياً : المحكوم عليهم بالحبس أو بالإقامة فى السجن لعدم القيام بأداء الغرامة والرد والمصاريف والثالثة هى فئة المحكوم عليهم بالسجن .

وتخصص أماكن يعينها ناظر الداخلية للمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة التى يصير اجراؤها سواء كانت داخل المحل أو فى الخارج تحت ملاحظة خاصة .. ويجرى الفصل الكلى بين هذه الفئات الثلاث حتى أثناء ساعات الضجة .. وأما النساء المسجونات فانهن يحبسن بمعزل عن الرجال فى كل الأحوال .

وممنوع دخول النبيذ والبيرة وكافة المشروبات المسكرة فى السجن لأحد المسجونين بدون استثناء ما لم يأمر الطبيب له فى حالة المرض .

وممنوع على المسجونين كذلك شرب الدخان فى السجن بدون اذن صريح من المفتش العمومى فان فى إمكانه أن يعطيه مكافأة لحسن سلوكهم .

وممنوع الغناء والصريخ وما شاكل ذلك من الغاغات منعاً كلياً وكذلك كل إشارة ووسيلة يحاول بها المسجون إيجاد مواصلات بينه وبين جيرانه أو بين الخارج وإذا خرج أحد المسجونين عن الطاعة أو أتى عملاً يخل بواجبات الامتثال بالنظام الداخلى وإذا امتنع عن العمل فيعاقب على حسب ذنبه وجسامته فيكون عقابه بقصره على الخبز والماء فقط ويوضعه فى حجرة مع حرمانه من الزيارات والمخاطبات مدة لا تتجاوز الثمانية أيام مقيداً أو خالياً من القيود .. أما التهديدات والشتائم المتكررة إذا حصلت ضد موظفى السجن وكذلك الهجوم على أحد المسجونين فيجازى فاعلها إذا كان من الذكور بالجلد والمعاقبة بالجلد يكون اجراؤها بحضور المأمور والآلة التى تستعمل لذلك إنما هى الزخمة ويكون إعدادها بمعرفة المفتش العمومى ولا يجوز استعمال أى آلة أخرى . أما عدد الجلدات فلا يكون أكثر من اثنى عشر جلدة غير أنه فى حالة تكرار الذنب يجوز إبلاغه الى أربع وعشرين جلدة وفى أى حال لا يجوز أن يكون الضاربين من اخصام المضروب .

نظارة مصطفى رياض باشا « الثانية »

٩ يونية ١٨٨٨ - ١٢ مايو ١٨٩١

- وقف الترقيات والعلاوات سنتين
- ١٠ جنيهات مكافأة للشهادة النهائية
- رؤساء المحاكم .. من الأجانب
- تفرقة فى المعاملة .. بين الخريجين !

لم يبق من الشخصيات الكبيرة التى تولت رئاسة النظارة فى مصر قبل الثورة العرابية سوى رياض باشا الذى لم يتعامل معه بعد الوجود الانجليزى المحتل .. وقد ابدى رياض خلال فترة الصراع الأخيرة بين نوبار وسلطات الاحتلال والخديو استعداده لتأليف النظارة وفى ٩ يونيه ١٨٨٨ عهد الخديو إلى رياض باشا بتأليف النظارة .

وكانت كل الظروف فى صالح بقاء النظارة أطول فترة ممكنة .. فالأوضاع العامة فى البلاد كانت أفضل من الأوضاع التى تولى فيها نوبار أو شريف النظارة . فالأزمة المالية قد بدأت فى الإنفراج .. كما أن رياض كان يملك من الامكانيات ما يمكن أن يوفر له شعبية كبيرة .. فهو كمسلم غيور له نفوذه الدينى فى البلاد وكمالك كبير يدرك تماماً ما يريده الناس ..

بالاضافة الى ذلك كانت تربطه بالانجليز قبل الاحتلال علاقات وثيقة اتسمت بالولاء خلال توليه للمناصب النظارية فى نظارات سابقة .. إلا أن تلك المواصفات والتى تصورها المحتلون فى صف البقاء الطويل للنظارة الجديدة لم تمنع الرجل من أن يرفض استمرار التغلغل البريطانى فى الإدارة المصرية .

وقد شغل رياض باشا بالاضافة الى رئاسة النظارة نظارتى الداخلية والمالية وكان المستشارون الانجليز يحضرون أيضاً اجتماعات مجلس النظار .

كانت مشكلات مصر المالية على رأس المسائل ذات الأولوية فى أعمال المجلس .. تليها مشكلة الأمن الداخلى .. أما مسألة السودان فتأتى فى آخر قائمة اهتمامات المجلس .

فى مجال تخفيض نفقات الحكومة تقرر وقف الترقيات والعلاوات عامى ٨٨ و ١٨٨٩ وعدم الجمع بين المعاش وأى مرتب آخر يتقاضاه الموظف .. وصدرت توصيات بعدم زيادة تلاميذ المدارس العليا عن احتياجات مصالح الحكومة .. مع السماح بإرسال تلميذين فقط كل عام على حساب الحكومة لاستكمال الدراسة فى أوربا .

ورغم ذلك اهتمت النظارة بالنهوض بالتعليم المتوسط والفنى .. وأصدرت قرارات بالتوسع فى إنشاء المدارس والكتاتيب ومنح عشرة جنيهات مكافأة لمن يحصل على الشهادة النهائية بمدرسة الصنائع والمشغولات .. ومنح كل تلميذ بالسنة الخامسة بمدرسة الطب جنيهين شهرياً لتشجيع التلاميذ على الالتحاق بهذا النوع من التعليم الذى تحتاجه البلاد .

وفى أحد اجتماعات المجلس أثار ناظر المعارف على مبارك باشا التفرقة فى التعيين بين التلاميذ الذين يتخرجون من مدرسة الحقوق المصرية والتلاميذ الذين يحصلون على ليسانس القانون من أوربا .. فبينما يعين خريجو المدارس المصرية فى أصغر الوظائف بأقلام الكتاب بالمحاكم يعين الاخرون فى الوظائف القضائية رغم أنهم لم يدرسوا القوانين المصرية أو الشريعة الإسلامية فضلاً عن عدم إجادتهم اللغة العربية .

وقرر المجلس إلغاء هذه التفرقة والمساواة بين جميع طالبي التوظف بالوظائف القضائية مهما اختلفت المدارس التي تخرجوا منها .. وأصدر توجيهات بأن يكون اتقان اللغة العربية والمعرفة بالشريعة والقانون شرطاً رئيسياً للالتحاق بتلك الوظائف .

وقد انعكس الصدام بين النظارة وسلطات الاحتلال كما حدث فى عهد سلفه حول تعيين الأجانب فى المناصب الحساسة وتعددت المصادمات على وجه الخصوص فى ميدان القضاء والتوسع فى تعيين قضاة ورؤساء محاكم أجانب ومستشارى نظارة الحقانية .

وأحس رياض باشا أن يد النظارة أصبحت مغلولة عن اتخاذ أى قرار للدرجة التى انفعل فيها فى أحد الجلسات فقال :

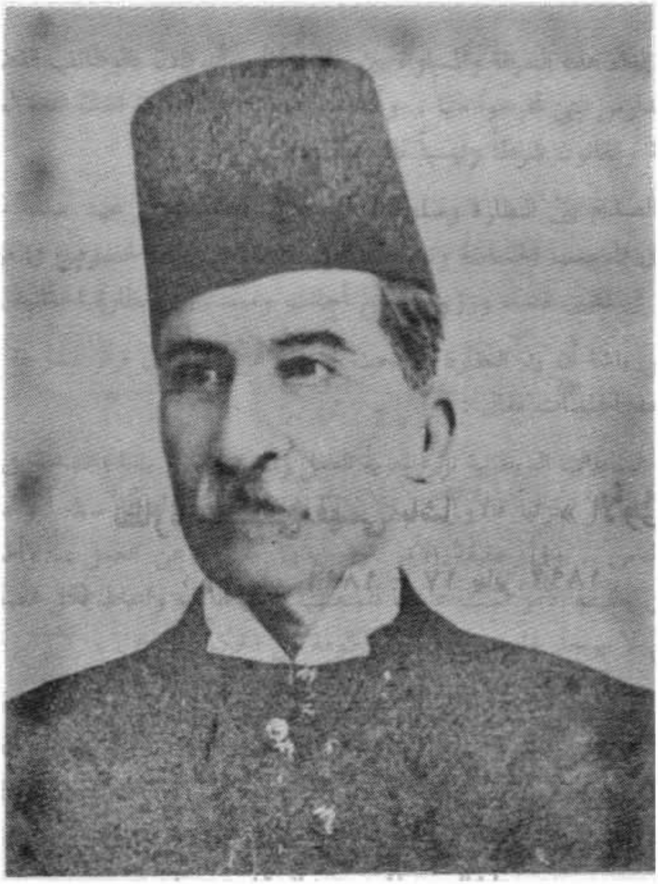
« إذا أرادت السلطات البريطانية نزع حرية العمل والمسئولية من يدنا والتدخل فى كل أمر من أمورنا كلياً أو جزئياً فالأولى تعيين نظار إنجليز وعدم اتخاذنا سياجاً وتحميلنا المسئولية أمام الناس .. وفى حقيقة الأمر فإن أيدينا مغلولة عن العمل .. وأضاف رياض .. اننى فى حقيقة الأمر لست عاشقاً للمنصب الذى أنا فيه والمحاط بكل الصعاب والمشكلات التى لا يوجد لها مثيل فى أى حكومة من الحكومات » .

ولقد تصور رياض أنه قادر على إشراك الخديو فى الصراع المستمر والدائم بينه وبين سلطات المحتل إلا أن الخديو آثر الانسحاب بعد أن تبين حجم الخلاف بين رياض والمحتلين وبنفس الطريقة التى انسحب بها من قبل مع نوبار مما دفع رياض الى التقدم بالاستقالة فى ١٢ مايو ١٨٩١ متذرعاً بسوء صحته .

نظارة مصطفى فهمى باشا « الأولى »

١٤ مايو ١٨٩١ - ١٧ يناير ١٨٩٢

- ٢٥ ألف جنيه لتصفية الدراويش ..
- رشوة للقصر .. من شركة الكهرباء
- ٥٠٠ جنيه بدل استقبال لرئيس النظار الفقير !!
- ترحيل عبد الله النديم .. إلى بر الشام .



مصطفى فهمى باشا

- ابن حسين أفندى البكباشى التركى الأصل ولد فى كريت ١٨٤٠ أثناء اقامة والده بها .
- تكفل بتربيته خاله محمد زكى باشا ناظر ديوان الأشغال .
- تعلم بالمدرسة الحربية بالقلعة والتحق بالجيش وظل يترقى فى مناصبه حتى نال رتبة الفريق .
- عين مديراً للمنوفية ثم محافظاً للقاهرة وبورسعيد وناظراً للخاصة الخديوية وسر تشريفاتى خديوى .
- قبل أن يتولى رئاسة النظارة اشتغل ناظراً لنظارات متعددة هى الأشغال ، والخارجية ، والحقانية ، والمالية ، والداخلية ، والحربية ، والبحرية .

كان تشكيل هذه النظارة بداية التغلغل الكامل للاحتلال البريطانى فى الشئون المصرية .. فإذا كانت موقعة التل الكبير فى سبتمبر ١٨٨٢ قد سجلت استسلام مصر العسكرى للغزو البريطانى فإن نظارة مصطفى فهمى بعد ذلك بنحو ٩ سنوات تسجل استسلام مصر السياسى .

لمست انجلترا أن النظارات الثلاث السابقة والتى شكلت بعد الاحتلال برئاسة شريف ونوبار ورياض لم تخضع دائما لنصائح حكومة جلالة الملكة أو لأوامر الخديو بناء على هذه النصائح الأمر الذى سعت معه إلى وضع نهايات لتلك النظارات . .

ووقع الاختيار على مصطفى فهمى باشا لتشكيل النظارة الجديدة ذلك أنه كان يجيد تنفيذ الأوامر أكثر مما يجيد إصدارها ويعد أول رئيس للنظار المتعاطفين مع الانجليز بلا تحفظ .. ولذلك اعتبرت نظارته نظارة استسلام .. ولم تعد مشكلة سلطات الاحتلال تتمثل بعد ذلك فى التغلب على معارضة النظارة للتدخل فى الشئون المصرية قدر ما هى المحافظة على هذه النظارة .. الأمر الذى بدا واضحاً طوال الجلسات التى عقدتها النظارة ، والتى كان يحضرها المستشار المالى الانجليزى ووكيل نظارة الأشغال وسردار الجيش ومفتش عموم البوليس الجديد « كتشنر باشا » .

كانت مصروفات جيش الاحتلال تستقطع جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة .. تسجل المحاضر أن المجلس وافق على جميع طلبات المستشار المالى الانجليزى والتى كان يتقدم بها ناظر المالية .. فعلى سبيل المثال تخصيص ٨٥ ألف جنيه لمصاريف جيش الاحتلال و ٢٥ ألف جنيه لتغطية نفقات ما صرف فى حرب الدراويش بالبر الغربى للنيل .. وكانت جماعتهم تمثل جماعات ذات نزعة دينية وطنية تناوش قوات الاحتلال .

وكانت طلبات الممثلين الأجانب فى اجتماعات المجلس تتم الموافقة عليها فوراً وتوصياتهم لا ترد خاصة بالنسبة لشغل المناصب الكبرى والحساسة التى كان يرشح لها موظفون أجانب وبمرتبات عالية قد تفوق مرتب الناظر نفسه .. كما كانت تسند الى « الخواجات » الأجانب تنفيذ المشروعات والأعمال الكبرى .

ولعل أطرف رشوة قدمت فى هذا العهد ووافق عليها المجلس العرض الذى تقدمت به شركة « جوردون » الانجليزية بإنارة سراى عابدين بالكهرباء مجاناً مقابل إعطائها حق امتياز إنارة مدينة القاهرة .

ووافق المجلس على الطلب المقدم من الخواجة سوارس لشراء ٨٦٦٨ فداناً من أطيان الدائرة السنية بمحافظة المنيا بمبلغ ٧٥ ألف جنيه تسدد على ١٥ سنة وبعملية حسابية بسيطة تبين أن سعر الفدان وبالتقسيط أقل من ٩ جنيهات !! ولم تسجل المحاضر خلفية هذه الصفقة .

والموافقة على بيع ١٣٦٦ فداناً بمديرية الشرقية إلى قبيلة الطحاوية بمبلغ ٥٥٩٦ جنيهاً !! .

والتصديق على بيع ١١٠ فداناً عشورياً بناحية برمبال بمديرية الدقهلية إلى سعادة على باشا مبارك بالثمن الذى رسا به المزاد وقدره ١٣٢ جنيهاً وبواقع ١٢٠ قرشاً للفدان وهكذا كان يتم التصرف فى ثروة مصر القومية ممثلة فى ذلك الوقت فى الأرض الزراعية !! .

ووافق المجلس على تخصيص مبلغ ٥٠٠ جنيه فى السنة كبدل استقبال لمصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار .. وعلل المجلس ذلك بأن رئيس المجلس ليس غنياً كأسلافه .

ومن وقائع محاضر اجتماعات النظارة ما عرضه ناظر الداخلية بشأن النظر فى أمر عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية وكان قد صدر أمر بابعاده عن البلاد ثم ضبط بعد ذلك متخفياً بمديرية الغربية .

وطلب المجلس من ناظر الداخلية إبعاد النديم إلى أحد مدن بر الشام مع اعطائه ٥٠ جنيهاً عند ترحيله على سبيل المساعدة وإطلاق سراح الذين تكتموا أمره طوال هذه المدة !! .

وإذا كان المحتل قد نجح فى فرض الاستسلام وسياسة الأمر الواقع على السلطة المصرية ممثلة فى مجالس نظارها فقد تغيرت الصورة تماماً كما سيأتى خاصة أنه بعد أشهر قليلة وفى مطلع ١٨٩٢ ، توفى الخديو توفيق .. وتولى خديو جديد هو الخديو عباس حلمى .. وكان للنظارات فى عهده شأن آخر .

عهد الخديو عباس حلمى الثانى

٨ يناير ١٨٩٢ - ١٩ ديسمبر ١٩١٤

٨ نظـارات



عباس حلمى هو ابن الخديو توفيق البكر .. ولد فى ١٤ يوليو ١٨٧٤ .. وتولى الخديوية يوم ٨ يناير ١٨٩٢ وهو اليوم التالى لوفاة والده ولم يكن قد بلغ الثامنة عشرة من عمره .

وقد اتخذت انجلترا من حداثة سنه ، ذريعة لبقاء الاحتلال .. كتبت الصحف البريطانية يوم توليه تقول : « إن ارتقاء الخديوى الشاب وهو أمير غير مجرب – عرش مصر – يجعل بقاء الاحتلال أكثر ضرورة من أى وقت مضى .. فلا يجوز منذ الآن الكلام عن الجلاء » .. وأضافت صحف أخرى : « أن وفاة توفيق قد هدم آخر حجة للجلاء » !!

باعتلاء « الخديو عباس حلمى باشا » لمسند الخديوية فى مطلع عام ١٨٩٢ بدا وكأن عهده استمرار لعهد أبيه الاستسلامى نحو الوجود البريطانى .. وقد دعمت مجموعة من الأحداث التى وقعت خلال النصف الأول من تلك السنة هذا الظن .

- فمن ناحية عاونت دار المعتمد البريطانى بالتعجيل فى تولية الشاب الصغير لعرش أبيه متذرعة فى ذلك بحساب عمره ، بالسنوات العربية لا الميلادية ، ومستهدفة من وراء ذلك منع استانبول من التدخل بشكل أو بآخر فى هذه التولية .

- ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا – بكل ثقلها السياسى – قد ساندت عباس الثانى فيما عرف بأزمة « فرمان التولية » – وذلك حين حاول الباب العالى فى تركيا سلخ جزء من سيناء عن مصر عندما حدد الأراضى المخول لعباس إدارتها بمقتضى الفرمان الصادر بتوليته .. فوقف الانجليز موقف الرفض من هذا العمل مما دعا السلطان إلى التراجع عنه .

ومن ناحية أخرى أيضاً فقد حاول العثمانيون التدخل فى الشئون المصرية فى الأيام الأولى من عهد عباس مما أغضب الخديو بشدة وبدا واضحاً أن رد الفعل المنتظر لهذا الغضب مزيداً من الاعتماد على الوجود البريطانى .

ومع كل تلك الأحداث تصور الانجليز أن المكان الطبيعى « للخديو الصغير » فى أحضانهم .. ولكن قبل نهاية سنة ١٨٩٢ ومع مطلع العام التالى يتبدد هذا التصور تماماً .

كان الخديو عباس قد بدأ عهده بالتمسك بحقوق مصر ومعارضته السيطرة البريطانية .. ووصلت هذه المعارضة ذروتها بعد مرور سنة من توليه الخديوية عندما أقال نظارة مصطفى فهمى باشا دون أن يستشير فى ذلك « اللورد كرومر » المعتمد البريطانى فى مصر .. ويذكر كرومر فى مذكراته أن هذا القرار كان أكثر القرارات مفاجأة له .

نظارة مصطفى فهمى باشا « الثانية »

١٧ يناير ١٨٩٢ – ١٥ يناير ١٨٩٣

- أوكازيون للمساجين .. وإلغاء السخرة !!
- العفو عن النديم والعقاد والمشتركين فى ثورة عرابى
- افتتاح كوبرى امبابه بعد ٢٤ شهراً
- تخفيض ثمن كيلو الملح .. الى ٥ مليمات

كان مصطفى فهمى باشا رئيساً للنظارة فى أواخر عهد الخديو توفيق .. وبوفاة الخديو قدم استقالته من النظارة جرياً على العرف الجارى .. فأقر الخديو عباس بقاء النظارة وأمر باستمرارها .

عقدت النظارة ٤٩ جلسة رأس الخديوى عباس ٢٤ جلسة منها .. وكان يحضر الاجتماعات ممثلون أجانب بحكم مناصبهم .. وكان الوجود الانجليزى قد استمر فى الحفاظ على المواقع التى كسبها وسعى الى التغلغل فى مواقع أخرى جديدة واستصدار القرارات فى مجلس النظار لتحقيق هذا الهدف .. وافق المجلس على تعيين وكيل انجليزى لنظارة المالية وآخر مفتشاً لعموم البوليس واستحضار مهندس من الهند ليشغل وظيفة مفتش عام الرى بماهية ٨٠٠ جنيه سنوياً .. وكانت هذه المناصب تمثل عموداً فقرياً فى كيان الحكومة .. وبالتالى سيطرة تامة على القرارات التنفيذية .

ومن القرارات الطريفة التى أصدرها المجلس لمواجهة الزيادة المضطردة فى عدد المساجين بسبب تعذر دفع الغرامات المالية المحكوم بها والمصاريف القضائية ، أن قرر إجراء تخفيضات « أوكازيون » يقضى بخفض ٥٠٪ من الغرامات والمصاريف القضائية وتتم المحاسبة عن كل يوم بواقع ٣٠ قرشاً بدلاً من ٢٠ قرشاً .

وفى جلسة ٢ فبراير ١٨٩٢ أصدر الخديو عفواً عن بقية مدد النفى خارج القطر والمحكوم بها على كل من عبد الله النديم وحسن موسى العقاد ومحمد عبيد لاشتراكهم فى أحداث الثورة العرابية .. كما صدرت أوامر بالعفو عن بقية المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا فى الثورة .

وبناء على عرض من مجلس النظار صدر أمر عال بالغاء « السخرة » فى جميع أنحاء القطر المصرى وتكليف الأهالى ، كل فى منطقته بملاحظة جسور النيل فى حالة الفيضان والغاء ضريبة الأطيان المقررة بنحو ١٥٠ ألف جنيه لهذا العام .. وتخفيض ثمن كيلو الملح إلى ٥ مليمات للتخفيف عن المواطنين .

– وفى ٥ مايو ١٨٩٢ وبحضور الخديو افتتح كوبرى إمبابه والذى استمر العمل فيه ٢٤ شهراً بتكاليف ٨٢ ألف جنيه !! وقد قام بتصميمه والأشراف على تنفيذه مهندسان فرنسيان ..

ويبدو أن هذه الفترة شهدت « انضباطاً » فى مواعيد تنفيذ المشروعات ورقابة معدلات التنفيذ .. الأمر الذى نفتقده حالياً .. فإن تنفيذ مثل هذا الصرح الكبير فى ٢٤ شهراً فقط يعد إنجازاً أسطورياً إذا قورن بمعدلات تنفيذ المشروعات حالياً وخاصة الكبارى !! .

ولعدالة تعيين الخريجين ، أقر مجلس النظار عدم تعيين أحد فى خدمة الحكومة سواء كان حاصلاً على « ليسانسيه » من أوربا أو شهادة دراسية من مصر إلا بعد تأدية امتحان فى الوظيفة المطلوبة ، لبيان مدى صلاحيته للوظيفة !! . وتعطى الأولوية فى التعيين حسب نمر (الامتحان) .. ويستثنى من القرار تلاميذ مدرسة الحقوق والمهندسخانة والطب والحاصلون على شهادات نهائية .

نظارة حسين فخرى باشا

١٥ يناير ١٨٩٣ - ١٨ يناير ١٨٩٣

- وزارة لمدة ٧٢ ساعة فقط !!
- رئيس النظار .. فى القائمة السوداء



حسين باشا فخرى

- ابن الفريق جعفر باشا الشركسى ولد بالقاهرة ١٨٤٣ .
- بعد توظفه ١٨٦٣ انتهز فرصة سفره الى باريس لدراسة القانون وعاد منها ١٨٧٤ حيث عمل فى نظارة الحقانية .
- ظل يترقى حتى عين ناظراً للحقانية فى نظارة رياض باشا الأولى ثم فى نظارة شريف باشا الرابعة وأخيراً فى نظارة رياض باشا الثانية .
- أخرج من هذه النظارة الأخيرة بسبب معارضته لمشروعات الانجليز القضائية .

شهد شهر يناير ١٨٩٣ أزمة نظارية يمكن القول أن عهدالاحتلال البريطانى كله لم يشهد لها مثيلاً .. وقد نشبت الأزمة من رغبة الخديو تغيير نظارة مصطفى فهمى باشا أو « السير مصطفى فهمى » على حد تعبير الصحف الأجنبية التى كانت تصدر فى مصر وقتها .. وكان ذلك ، إشارة الى تنفيذه لكل رغبات المحتل ، بهدف استكمال حلقات السيطرة البريطانية على البلاد .

وتعتبر نظارة حسين فخرى باشا أقصر النظارات فى تاريخ مصر خلال هذه الفترة ، إذ استمرت ٣ أيام فقط .. وتعود قصة تشكيل هذه النظارة الى رغبة الخديو عباس فى التخلص من مصطفى فهمى حين أرسل له رئيس ديوانه يطلب منه تقديم استقالته بناء على رغبة الخديو .. وكان رد مصطفى فهمى فى غاية الاستفزاز عندما قال لرئيس الديوان بالحرف الواحد : « لن استطيع أن أقطع برأى فى هذه الرغبة قبل أن استشير اللورد كرومر المندوب السامى الانجليزى فى مصر » وكان رد فعل الخديو إقالة النظارة فوراً وتكليف حسين فخرى باشا بتشكيل النظارة الجديدة .

وزادت حدة الأزمة بين عباس وكرومر عندما طلب الأخير مقابلته وأخبره بقرار مجلس وزراء بريطانيا فى ١٧ يناير ١٨٩٣ ومؤداه أن الحكومة البريطانية تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظارة .. وأن حكومة صاحبة الجلالة ترى أن الوقت ليس ملائماً للتغيير ..

احتدم الموقف بين الطرفين وهدد بعواقب خطيرة .. وتدخلت أطراف أخرى لبذل المساعى الحميدة لأحتواء الأزمة .. وجرت محاولات للتوفيق انتهت الى تنازل بريطانيا عن عودة مصطفى فهمى باشا لرئاسة النظارة على أن يوافق الخديو على إقالة حسين فخرى باشا واختيار مصطفى رياض باشا لتشكيل النظارة الجديدة ..

وقد يتساءل القارىء عن سر عداء بريطانيا لفخرى باشا واصرارها على استبعاده من تشكيل النظارة .. كان السبب موقفاً سابقاً لفخرى باشا أبداه ضد المشروع البريطانى لإصلاح القضاء والمعروف « بمشروع سكوت » مما أدى الى إبعاده وقتها من منصبه كناظر للحقانية قبيل وفاة الخديو توفيق بأيام قليلة .. وبذلك وضعته بريطانيا فى القائمة السوداء .

نظارة مصطفى رياض باشا « الثالثة »

١٩ يناير ١٨٩٣ - ١٥ أبريل ١٨٩٤

- الحد من استخدام الأجانب ..
- ١١٠٠ جنيه تعويض لسكاكينى باشا .
- تمثال « لاظ أوغلى » .. لسقا من خان الخليلى !!

تشير الوثائق البريطانية الى أن تعيين رياض باشا رئيساً للنظار وموافقة اللورد كرومر على اختياره ، أنه يتمتع بسمعة طيبة « كمسلم متعصب » على حد تعبيره مما يضمن معه تأييد المسلمين لتغيير فخرى باشا .

عقد مجلس النظار خلال فترة رئاسة رياض ٥٤ جلسة رأس الخديوى عباس ٢٠ جلسة منها .. وقد طرا تحول جذرى فى عهد النظارة حول حضور ممثلى النظارات الانجليز والمستشارين الأجانب اجتماعات المجلس بصفة منتظمة .. وجاء هذا التحول فى شكل قرار أصدره المجلس فى أول اجتماع له ينظم حضور الممثلين الأجانب اجتماعات المجلس والسماح لهم بذلك فقط عندما تعرض موضوعات خاصة بالنظارات وتستدعى حضور أحد منهم .

وأصدر المجلس أكثر من توصية للنظارات للحد من استخدام الأجانب وتفضيل المصريين لشغل الوظائف كلما أمكن ذلك .. وقد أشار رئيس النظار فى الاجتماعات إلى ذلك أكثر من مرة ، عندما قال : « إن عامة الناس ينظرون إلى استخدام الأجنبى بعين المقت وعدم الرضا .. ولكن لا مناص لنا من استخدامهم فى بعض الوظائف الفنية .. غير أن الذى لا أقبله أو أسلم به هو إعطاء وظائف معينة للأجانب مع وجود وطنيين أكفاء لشغلها .. والملاحظ أن رئيس المصلحة إذا كان أجنبياً فإنه يسعى إلى توظيف أبناء جنسه دون مراعاة للقوانين واللوائح » .. وأصدر المجلس توصيات لجميع النظار بالاهتمام بتدريب وتمرين الموظفين المصريين حتى يكونوا قادرين على القيام بالأعمال التى تخلو من الأجانب ..

واهتمت الحكومة بشئون الرى ورصدت الاعتمادات المطلوبة لتنظيم استخدام مياه النيل والحد من أخطار الفيضانات التى قد تحدث .. واستدعى المجلس ثلاثة من أشهر مهندسى أوربا لدراسة مشروع انشاء خزانات وسدود على النيل ومعاينة وتحديد مواقعها .

ووافقت النظارة على الترخيص لنظارة الأشغال العمومية بالاتفاق مع الخواجه حبيب سكاكينى على أن يتنازل للحكومة عن الشوارع التى قام بتخطيطها فى الأراضى المملوكة له والواقعة ما بين مسجد الظاهر بيبرس وباب الحسينية .. وأن تدفع له مبلغ ١١٠٠ جنيه كتعويض عن أعمال الردم وتمهيد الشوارع التى قام بها واعتبارها من المنافع العمومية واطلاق اسمه « سكاكينى باشا » على أحد هذه الشوارع .. وما زال الشارع حتى الآن موجوداً بالمنطقة التى يتوسطها قصره ..

كما قرر المجلس إقامة تمثال للاظ أوغلى فى ميدان نظارة المالية وآخر لسليمان باشا فى ميدان قره قول قصر النيل بتكاليف ٢٠٠ جنيه .

ولعل قصة تمثال « لاظ أوغلى » من أطرف الحكايات التى لا يمكن أن تمر هكذا مروراً عابراً .. عندما أرادوا عمل تمثال لهذا الرجل العظيم فلم يجدوا له صورة

مرسومة .. فاعتذر المثال وكان فرنسياً عن عمل التمثال إلا إذا احضروا له صورة « لاظ أوغلى » وهذا أمر منطقى .

وحدث أن كان محافظ العاصمة يتجول فى حى خان الخليلى وشاهد « سقا » يحمل قرب الماء على عربته ولما دقق فيه وجده يشبه « لاظ أوغلى » .. الخالق الناطق .. كما كان يسمع عنه أو يتصوره .

أخذ السقا إلى المثال الذى أجلسه أمامه شهوراً حتى انتهى من صنع التمثال ، الذى نراه الآن فى ميدان لاظ أوغلى .. وقد لايعرف الكثيرون ، أن هذا التمثال الموجود حالياً ، ليس للاظ أوغلى دفتردار مصر سابقاً ، وإنما هو لسقا من خان الخليلى !!! .

نظارة نوبار باشا « الثالثة »

١٥ أبريل ١٨٩٤ - ١٢ نوفمبر ١٨٩٥

- انجلترا تهدد بخلع الخديو مالم يعتذر !!
- المحاكم المخصوصة .. صواعق الاحتلال .
- أول مجلس إدارة للجامع الأزهر .
- إلغاء رسوم المرور على القناطر الخيرية .
- تسيير الترامواى فى شوارع القاهرة .

لم يكن موقف نظارة رياض باشا من سلطات الاحتلال موقف التعاون الكامل وتمثل ذلك فى الحد من حضور ممثلى حكومة انجلترا اجتماعات مجلس النظار .. ومنها مسألة تعيين وكيل لنظارة الحربية .. إذ شهدت الجلسة التى عقدت برئاسة الخديو صداماً بين اللورد كتشنر قائد قوات الاحتلال الذى يرى تعيين أحد ضباط الجيش البريطانى فى هذه الوظيفة بينما يرى رياض باشا أن هذه الوظيفة من الوظائف الإدارية ولا علاقة لها بالجيش .. وانتصر رأى رياض وتم تعيين محمد ماهر باشا محافظ الاسكندرية فى ذلك الوقت وكيلاً للنظارة الأمر الذى أصاب اللورد كتشنر بالاحباط .

وكثيراً ما وقف رياض باشا الى جانب الخديو فى صراعه مع الوجود البريطانى .. إلا أن هذه الثقة تزعزعت بعد حادث الحدود المشهور والذى ندد فيه الخديو بنظام الجيش الانجليزى بعد استعراضه لبعض وحداته بوادى حلفا ، الأمر الذى أثار اللورد كتشنر لملاحظات الخديو وهدد بالاستقالة .. إلا أن رياض باشا نصح الخديو ، بالتغاضى عن هذه الملاحظات والاعتذار لكتشنر وامتداح الضباط الانجليز .

وانتهز كرومر الفرصة وصمم على أن يلقن الخديو درساً فهدد بخلعه إذا لم يصدر بياناً رسمياً يسحب فيه انتقاداته .. وهددت الخارجية البريطانية بوضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال إذا رفضت مصر إجابة المطالب الانجليزية .. وعلى رأسها اعتذار الخديو .

وقد أدت هذه الحادثة وما أعقبها من تطورات إلى فقدان الثقة بين رياض باشا والخديو وأصبح وجود النظارة بعدما أصابها من عدم الرضا السامى غير مرغوب فيها مما دفع رياض الى تقديم استقالته .

وفى محاولة للتوفيق بين جناحى السلطة الخديو والاحتلال شكلت نظارة نوبار باشا صاحب الميول الانجليزية القوية .

من أهم الموضوعات التى ناقشها المجلس فى عهد نوبار مشروع قانون لم يكن وارداً فى جدول الأعمال يتعلق بتشكيل محكمة مخصوصة لمحاكمة الأهالى الذين يعتدون على ضباط وعساكر الجيش الانجليزى .. وتمت الموافقة على المشروع فى نفس الجلسة وكانت برئاسة الخديو .. ومن أهم أحكام المشروع أن تعقد المحكمة فى الجهة التى وقعت فيه الجنحة أو الجناية وتضم بين أعضائها قاضياً انجليزياً .. وتصدر الأحكام واجبة التنفيذ ولا يجوز الطعن فيها .. وأحكامها غير مقيدة بقانون العقوبات ، بل تحكم بمجازاة مرتكبى الجوادث بالعقوبات التى تراها والتى قد تصل الى الاعدام !! .. وكان لهذه المحكمة شأن كبير فى أحداث دنشواى الشهيرة والتى يسجل التاريخ أنها كانت وصمة عار للضمير الانسانى .

وقد أثار هذا القانون سخط الأمة فنشرت جريدة الأهرام وقتها مقالاً لمصطفى كامل — كان قد عاد إلى مصر بعد حصوله على شهادة ليسانس الحقوق من فرنسا .. وكان عنوان المقال « صواعق الاحتلال » .

ووافق المجلس على الغاء وظيفة مفتش عموم البوليس وتعيين مستشار انجليزى للنظارة الداخلية .. ليمتد بذلك نفوذ المستشارين إلى أهم النظارات .

وضع المجلس ضوابط لتعيين العمد والمشايخ .. جرت حولها مناقشات مستفيضة .. انتهت إلى مراعاة أن من يعين عمدة أو شيخ بلد يجب أن يكون بالغاً ٢٥ سنة ، حسن السير والسلوك ، وأن يكون مالكاً لعشرة أفدنة على الأقل بالنسبة للعمدة و ٥ أفدنة للشيخ وفى حالة توافر الشروط فى أكثر من مرشح يفضل من يعرف القراءة والكتابة .. ويجوز فى حالات استثنائية تعيين عمدتين فى بلد واحد وتعيين أكثر من شيخ حسب تعداد البلدة .

ومن مزايا هذا المنصب إعفاء صاحبه من دفع الأموال الأميرية عن مساحة ٥ أفدنة وإعفاء أولاده من التجنيد .

وتشير محاضر اجتماعات مجلس النظار إلى اهتمام الحكومة بالأزهر .. فقد اعتمدت فى احدى الجلسات مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لاصلاح الجامع الأزهر .. وقررت تشكيل لجنة دائمة باسم مجلس ادارة الجامع الأزهر تختص بالنظر فى ترتيب قواعد التدريس وانتظام الأروقة ومخصصاتها ودرجات العلماء وكل ما من شأنه النهوض بالأزهر .. وقد شكلت اللجنة برئاسة الشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر .. وأقر مجلس النظار مشروع القانون الذى قدمته هذه اللجنة بشأن المرتبات .. ويقضى بتقسيمها الى نوعين :

نوع يصرف أول كل سنة ويشمل بدل الكساوى وثمن الغلال ويختص به كبار العلماء ويتراوح ما بين ١٢ جنيهاً و ٣٠ جنيهاً .. والنوع الآخر يتضمن صرف مرتبات شهرية حسب درجات المدرسين بالأزهر ..

وأقر المجلس حركة ترقيات شملت تعيين اسماعيل بك سرى مفتشاً لرى القسم الثانى بماهية ٧٠٠ جنيه سنوياً .. وقد شغل اسماعيل سرى منصب ناظر الأشغال العمومية والحربية بعد ذلك .. كما تقلد ابنه منصب رئيس مجلس الوزراء ٥ مرات كان آخرها فى ٢ يوليو ١٩٥٢ .. وتعيين أحمد زيوار بك محامياً عاماً ، وقد رأس مجلس الوزراء مرتين بعد ذلك .

وتعيين عبد الخالق أفندى ثروت المستخدم بالدائرة السنية فى وظيفة مساعد نيابة بمرتب ٨ جنيهات شهرياً وقد تولى رئاسة مجلس الوزراء مرتين الأولى سنة ١٩٢٢ والثانية سنة ١٩٢٨ .

أما اسماعيل أفندى صدقى فقد وافق المجلس على نقله من النيابة الأهلية الى وظيفة كاتب بالاسة رة القضائية بمرتب ٨ جنيهات شهرياً أيضاً .. وقد تولى رئاسة مجلس الوزراء ٣ مرات بعد ذلك .

وعرض ناظر الحقانية مذكرة طلب فيها استبدال المسيو « شارل لوجريل » النائب العمومى بآخر من الأهالى حيث ان عقده مع الحكومة « ١٥ سنة » قارب على الانتهاء .. ودارت مناقشات انتهت بترشيح اسماعيل بك صبرى وكيل محكمة الاستئناف لهذا المنصب .

وأولت النظارة مشروعات الرى والصرف اهتماماً كبيراً .. اعتمدت ٢٥٧٥ جنيهاً لإنشاء مصارف فى عدد من المديريات .. وناقشت مشروع إنشاء خزان كبير فى أسوان للتحكم فى توزيع المياه على جميع المديريات .. وطلب المجلس من ناظر الأشغال عند دراسة المشروع مراعاة إلا يؤدى ارتفاع منسوب المياه خلف الخزان إلى إتلاف هيكل أنس الوجود وأهمية الحفاظ عليه باعتباره أثراً تاريخياً هاماً .. ودراسة إنشاء خزانين آخرين عند أسيوط وقناطر زفتى للتحكم فى توزيع مياه الرى بالوجه البحرى .

وصدق المجلس على إلغاء رسوم المرور على القناطر الخيرية وكانت تبلغ سنوياً حوالى ١٩٠٠ جنيه يخصص منها ٣٩٠ جنيهاً أجور المحصلين .. وقد اتخذ القرار رحمة بالأهالى الفقراء ولتسهيل حركة البيع والشراء بالقرى المجاورة للقناطر المذكورة .

ووافق المجلس على اعتماد ٥٠٠ جنيه تكون تحت تصرف اللجنة التى تقرر تشكيلها لدراسة الوقاية من مخاطر دودة القطن التى تصيب المحصول بخسائر وأضرار بالغة .

كما صدق على الترخيص لناظر الأشغال العمومية بالتوقيع على عقد امتياز تسيير الترامواى فى شوارع القاهرة مع شركة بلجيكية لمدة ٥٠ سنة .. وينص العقد على انشاء ٨ خطوط للترامواى تبدأ جميعها من العتبة الخضراء لتغطى الأحياء فى مختلف الاتجاهات ..

ووافق المجلس على مذكرة ناظر الحربية بصرف $\frac{1}{4}$ معاش للضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية .. وأقر أن تكون هذه المبالغ بصفة اعانات تصرف فقط لمدة ٣ سنوات حتى يتمكن الضابط خلالها من ايجاد عمل آخر يتعيش منه .. وكانت هذه الاعانات تصرف بواقع ٤ جنيهات شهرياً لرتبة القائمقام و ٣ جنيهات ونصف للبكباشى وجنيهين للصاغ و ١٥٠ قرشاً لليوزباشى و ١٠٠ قرش فقط للملازم أول أو ثان .

لقد تضافرت عدة عوامل انتهت باستقالة نوبار باشا .. يرجع بعضها إليه ويرجع البعض الآخر الى عدم رضاء الخديو عنه .. فقد تدهورت صحته بشكل خطير مما اضطره الى التغيب فترات طويلة عن اجتماعات مجلس النظار .. أما سبب الجفاء بينه وبين الخديو فيرجع الى رفضة عودة اسماعيل باشا الخديو المعزول وجد عباس حلمى إلى مصر ليقضى فيها أيامه الأخيرة .. ووقف فى ذلك موقفاً صلباً باعتباره أمراً غير مرغوب فيه من الانجليز .. ومات الخديو اسماعيل بعد ذلك فى غربته بأقل من شهرين مما أثار نفور عباس من نوبار وتفكيره فى التخلص منه .. ووصلت هذه الرغبة الى الحد الذى قرر معه اقتراح مصطفى فهمى صديق الانجليز الوفى رئيساً جديداً للنظار وذلك حتى يغرى المعتمد البريطانى على قبول إقالة النظارة .. وقد لقيت رغبة الخديو هذه المرة قبولاً من الجانب البريطانى، ترتب عليه تعجيل نوبار بتقديم استقالته ..

تأسيس البنك الأهلى المصرى

فى المجالات الاقتصادية والمالية

تميزت هذه الفترة بثلاث معالم بارزة . فى المجال المالى والاقتصادى ، هى :

انشاء البنك الأهلى المصرى :

حيث تأسست شركة بهذا الأسم كان حملة أسهمها « السير ارنست كاسل المالى الأنجليزى والمسيو سلفاجو وشركاؤه والخواجة سوارس واخوانه » .

ولم ترد اشارة الى هذا البنك بجلسات مجلس النظار سوى بالجلسة المنعقدة برئاسة الخديو فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ حيث أبدى « المستر دوكنس » أنه قد أدخل تعديل فى تشكيل مجلس الادارة فبدلاً من أن يكون أعضاؤه أثنى عشر فقط يكونون اثنى عشر على الأقل وعشرين على الأكثر نظراً لأن مجلس الادارة يلزم أن يجتمع مرة على الأقل فى الأسبوع ولا تعتبر قراراته صحيحة نافذة إلا إذا كان مصدقاً عليها من أربعة من أعضائه على الأقل وحيث يتفق عدم وجود العدد اللازم من الأعضاء فى كل اجتماع . وقد وافق المجلس على هذا التعديل وعلى باقى الشروط وقرر استصدار الأمر العالى المؤذن بتأسيس البنك .

وقد صدر الأمر العالى فى ذات التاريخ المشار اليه باعتماد النظام الأساسى للبنك الأهلى المصرى وعدم جواز تعديله إلا بعد تصديق الخديو « وللبنك الامتياز بإصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود والشروط المدونة فى النظامنامة المذكورة ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة » .

وقد سبقت الإشارة الى استقالة المستشار المالى للحكومة « السير الوين بالمر » من هذا المنصب وتعيينه مديراً للبنك الأهلى المصرى » .

نظـارة

مصطفى فهمى باشا «الثالثة»

١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨

- أطول نظارة فى تاريخ مصر كله « ١٣ سنة »
- سعد زغلول .. ناظراً للمعارف العمومية
- انجلترا تسيطر على مصر والسودان معاً
- أطرف شروط .. لأداء فريضة الحج
- عزل مدير الأمن .. لمخالفته التعليمات
- ١٣ مليون جنيه ميزانية الدولة سنة ١٩٠٦
- حادثة دنشواى .. وعزل كرومر

تعتبر نظارة مصطفى فهمى باشا أطول النظارات المصرية عمراً فقد عمرت ١٣ سنة كاملة .. وقد تم فى عهدها استعادة السودان بإسقاط الدولة المهدية .. وبدلاً من أن تؤدى هذا الاستعادة الى التمهيد للتخلص من الاحتلال البريطانى نهائياً ، باعتبار أن أهم المبررات التى تذرعت بها بريطانيا للبقاء خلال تلك السنوات ، هو تعرض مصر للأخطار فى الجنوب – إذا بها على العكس تماماً ، تؤدى الى انتشار الوجود البريطانى فى مصر والسودان بدلاً من مصر وحدها !! .

وعلى الجانب الشعبى شهدت تلك الفترة تصاعد الحركات الوطنية والتى وصلت إلى مداها بعد حادثة دنشواى المشهورة عام ١٩٠٦ والتى تأكد بعدها أن وجود الاحتلال يقترن بالإرهاب، .. ولعل التغيير الوحيد الذى أصاب النظارة طوال عهدها ما حدث فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بفصل نظارة المعارف العمومية عن نظارة الأشغال وتعيين سعد زغلول بك المستشار بمحكمة الاستئناف ناظراً لها ..

فى بداية عهد النظارة بدأت تحركات انجلترا لاستعادة السودان والسيطرة عليه بمساندة الجيش المصرى .. وأقرت الحكومة الحملة العسكرية على دنقلة بقيادة « كتشنر » سردار الجيش .. واعتمد المجلس المبالغ اللازمة لتسليح الجيش .. وصدرت التعليمات للنظارات بالاقتصاد فى المصروفات لمواجهة تكاليف الحملة .

واعترض مجلس شورى القوانين لعدم استشارته فى أمر اعتماد ½ مليون جنيه للصرف على الحملة .. ورد مجلس النظار أن الاعتماد تم من المبالغ المخصصة لاستهلاك الدين وهو غير خاضع لرقابة مجلس الشورى .

وبعد انتهاء الحملة والقضاء على الثورة المهدية تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وانجلترا والتى خولت بمقتضاها إنجلترا حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم بالسودان وتعيين حاكم عام انجليزى على السودان .

وقد فوجئت الأمة بهذه الاتفاقية بعد أن وقع عليها بطرس باشا غالى ناظر الخارجية نائباً عن الحكومة المصرية واللورد كرومر عن الحكومة الانجليزية .. وبموجب هذه الاتفاقية أحكم الأخطبوط الإنجليزى قبضته على شطرى الوادى .

وقد شهدت هذه الفترة امتداد نفوذ وسيطرة الموظفين الأجانب بكافة مرافق ومصالح البلاد .. كما شهدت جوانب أخرى يمكن اعتبارها تحت بند الإصلاحات الداخلية .

لم يكن هناك قانون يجيز نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة إلا برضاء المالك .. وفى ١٧ فبراير ١٨٩٦ صدر أول أمر عال ، ينظم نزع الملكية للمنفعة العامة يسرى على الوطنيين والأجانب مع صرف التعويضات المناسبة .

ووافق المجلس على قصر مدة الدراسة بالمدارس الثانوية على ٣ سنوات بدلاً من ٥ سنوات .. كان ناظر المعارف قد اشتكى من تناقص عدد تلاميذ المدارس الثانوية سنة بعد أخرى بسبب طول مدة الدراسة بها وكثرة النفقات .

ولحماية البلاد من مرض الطاعون الذى كان منتشراً بالهند فى هذه الفترة تداول المجلس فى أكثر من جلسة ذلك .. وفى الجلسة التى عقدها فى ١١ يناير ١٨٩٧ أصدر البيان التالى :

« نظراً لظهور مرض الطاعون فى مدينة بومباى بالهند وخوفاً من وصوله الى مدينة مكة المكرمة مع الذين يتوجهون اليها لأداء فريضة الحج .. فإن المجلس يرى ضرورة التنبيه على الأهالى الذين يسافرون لأداء الفريضة .. بأنهم فى حالة ظهور الوباء فى الأراضى الحجازية - لن يتيسر لهم العودة إلى مصر إلا بعد زوال الداء ولذلك تنبه على جميع محافظات الثغور وأقلام الجوازات بعدم الترخيص لأحد بالسفر لأداء فريضة الحج إلا بعد أن يقدم ما يثبت قدرته على دفع مصاريف السفر ذهاباً وعودة وأن يكون معه نقوداً أو مؤونة تكفيه هو ومن معه مدة لا تقل عن ستة أشهر !! .

وبمناسبة البدء فى انشاء خزانى أسوان وأسيوط وافق المجلس على تعيين المستر « ولسن » مفتش عموم الرى بالوجه القبلى مديراً عاماً للخزانات وترشيح مهندسين من مصلحة الرى بالهند على سبيل الإعارة لمدة ٥ سنوات لملاحظة عمليات الإنشاء .. ودراسة إمكانية استغلال شلالات النيل فى توليد الكهرباء .

ووافق المجلس على إلغاء العوايد الجارى تحصيلها من صيادى بحيرة المنزلة واستبدالها برسم سنوى وأتيح للصيادين وأصحاب المراكب ممارسة الصيد بكل حرية .. كما قرر توسيع أرصفة ميناء الاسكندرية لاستيعاب أكبر عدد من المراكب والسفن .. وكان تجار الاسكندرية قد شكوا من ازدحام الميناء وتأخر المراكب التى تنتظر دورها للوقوف بالأرصفة .

كما بحث المجلس شكاوى مشتركى النور الكهربائى بالقاهرة ، من كثرة انقطاعه وضعفه فى بعض الأحيان .. وأفادت نظارة الأشغال أن سبب ذلك كثرة أسلاك الكهرباء الموصلة فى الجو .. وأنها طلبت من الشركة صاحبة الامتياز استبدالها بأسلاك أرضية لتفادى هذه الأعطال .

ووافق المجلس على تجديد عقد الامتياز مع شركة التليفون لمدة ٢٥ سنة تبدأ من ١٨٩٩/١٢/٣١ بشرط أن تقوم الشركة بإحاطة أسلاك التليفون بغلاف معدنى لتفادى الأعطال وتخفيض قيمة الاشتراك الى ٦ جنيهات فى السنة عن كل جهاز .

ووافق على الترخيص لشركة ترامواى القاهرة بمد ٣ خطوط جديدة وأن تقوم الشركة بردم الخليج المصرى على نفقتها ودفع تعويضات نزع الملكية لمسار الترام بعرض ٦ أمتار بشارع الخليج ليكون مساراً لأحد الخطوط الجديدة .

كما وافق على منح إحدى شركات البحث عن البترول امتيازاً بعد أن تعهدت بصرف ١٢٠ ألف جنيه لهذا الغرض وجاء فى أسباب ذلك أن اكتشاف البترول فى مصر سيعود بنفع كبير على الحكومة والأهالى ويؤدى الى تخفيض أسعاره .. وكان البترول يستورد فى هذه الفترة من أمريكا وروسيا .

وقرر المجلس الغاء جريدتى « الوقت » و « المنبر » لقذفهما فى شخص صاحبة الجلالة ملكة الانجليز !! .

وصدر أمر عال يجوز بمقتضاه الافراج عن المسجونين الذين أمضوا ٣/٤ المدة المحكوم عليهم بها بشرط حسن السير والسلوك .. وجواز استبدال عقوبة الحبس المحكوم بها على الأشخاص لعدم دفعهم الغرامات والمصاريف - وذلك بتشغيلهم بغير أجر فى أعمال يدوية أو صناعية تابعة للحكومة لمدة ٦ ساعات يومياً مقابل كل يوم حبس .. وكم من الدول الحديثة تم تعميرها بمثل هذا القرار .

وفى احدى الجلسات التى انعقدت برئاسة الخديو قرر المجلس إحالة مدير أمن البحيرة للمعاش لأنه أجبر الأهالى على دفع تبرعات للمساهمة فى إقامة الاحتفالات بمناسبة تشريف الجناب العالى الى بندر دمنهور .. وكانت قد صدرت تعليمات بمناسبة الزيارة للمحافظين والمديرين أن تكون التبرعات اختيارية .

وكان مجلس النظار يصدق على تنفيذ الأحكام الصادرة بالاعدام .. وفى أغسطس ١٩٠٠ عرض على المجلس مذكرة بالتصديق على تنفيذ الحكم الصادر على حجاج يوسف بالاعدام لتعمده قتل « الحريمات » عزة وجنيه وآمنه وقتل باقى عائلة الشوربجى بأن وضع لهم مادة سامة « زرنيخ » فى دقيق القمح أثناء طحنه .. فصدق المجلس على تنفيذ الحكم .

وفى نفس العام هدد وباء الطاعون البلاد وحدثت بعض الأصابات التى أمكن السيطرة عليها بكل من بورسعيد والاسكندرية والتى تسربت من المراكب الآتية من الهند وبعض بلدان آسيا .. وأقر المجلس زيادة ميزانية مصلحة الصحة .. كما أقر زيادة فى بداية تعيين الأطباء ومفتشى الصحة من ٧٢ جنيهاً الى ٩٦ جنيهاً فى السنة لتشجيع الطلاب المصريين على الالتحاق بمدرسة الطب والإقبال على خدمة الحكومة بعد التخرج .

وبسبب انخفاض مياه النيل عام ١٨٩٩ على نحو لم يسبق له مثيل لم يتيسر رى مساحة ٢ مليون و ٧٧٠ ألف فدان بالوجه القبلى الأمر الذى أدى الى نقص فى ايرادات أموال الأطيان بلغ حوالى ٢ مليون جنيه .. وطلب ناظر الأشغال العمومية من المجلس الموافقة على منع رى الأراضى الشراقى المعدة لزراعة الذرة والمحاصيل الأخرى بهدف توفير مياه الرى لزراعات القطن وحماية المحصول الذى كان يعتبر فى هذا الوقت المصدر الرئيسى لاقتصاد البلاد .

وفى نفس الجلسة وافق المجلس على السماح بتصدير « السمن البلدى » .. وكان قد صدر أمر كريم فى ٣٠ يناير ١٨٦٣ يحظر تصديره .. وكان القصد من ذلك منع ارتفاع أسعار السمن .. ولكن ناظر المالية تقدم بمذكرة للمجلس تفيد أن المحصول زاد فى السنوات الأخيرة ولا خوف من ارتفاع أسعاره إذا تم تصديره .

وفى أوائل ١٩٠١ ألغيت كافة عوائد الأهوسة والمرور التى يتم تحصيلها من المراكب عند مرورها أسفل القناطر والكبارى ذلك رغبة فى توسيع الملاحة بالنيل وتخفيف الأعباء عن طائفة المراكبية .. كانت هذه العوائد والرسوم تقدر بمبلغ ١٦ ألف جنيه للكبارى و ٣٠ ألف جنيه للأهوسة وقد أدى هذا الإلغاء إلى تخفيض ايرادات النقل بالسكك الحديدية بحوالى ٨٤ ألف جنيه .. ولما كانت ايرادات السكك الحديدية مخصصة للدين الممتاز فقد أخذ المجلس رأى صندوق الدين قبل اصدار القرار .

ووافق المجلس على إنشاء صندوق توفير عمومى بمصلحة عموم البوسطة يسمى صندوق توفير البوسطة تضمن الحكومة كافة المبالغ المودعة به بفوائد ½ ٢٪ سنوياً .

ووافق على اعتماد اضافى ٥٠٠ جنيه واعتماد سنوى قدره ١١٧٣ جنيها لإنشاء مدرسة للطب البيطرى فى مصر .

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٠٢ وافق المجلس على اعتماد خصوصى لنظارة الأشغال قدره ٥٥٠٠ جنيهاً لتغطية مصروفات الاحتفال بافتتاح خزان أسوان .. وعلى ادراج مبلغ ١٩ ألف جنيه فى ميزانية النظارة لمواجهة مصاريف صيانة قناطر أسوان وأسيوط وزفتى .

وفى ١٥ نوفمبر ١٩٠٢ افتتح الخديو المتحف المصرى وحضر حفل الافتتاح كبار رجال الدولة .. وقد أنعم الخديو فى هذه المناسبة بنياشين على عدد من الذين ساهموا فى انشائه ومن بينهم المسيو « ماسبيرو » مدير عام الآثار .. وما زال الشارع المواجه للمتحف معروفاً حتى الآن بشارع ماسبيرو .

ومن الوقائع الطريفة التى ناقشها المجلس مايلى :

كانت المخدرات التى يتم ضبطها تباع بالمزاد العلنى .. ويشترط أن يقوم من يرسو عليه المزاد بتصديرها للخارج .. إلا أنه كان يحدث فى أغلب الأحيان أن تباع هذه المضبوطات مرة أخرى داخل البلاد ولا يتم تصديرها .

ولذلك اقترحت اللجنة المالية إعدام الحشيش الذى يضبط بدلاً من بيعه بالمزاد وطلب مدير عام خفر السواحل من المجلس الموافقة على تقرير مكافأة لمن يرشد عن عمليات التهريب تعادل ١٢ قرشاً عن كل كيلو يتم ضبطه .. وصدق المجلس على ذلك .

فى ٢٥ نوفمبر ١٩٠٥ استعرض المجلس مشروع الميزانية فى سنة ١٩٠٦ .. قدرت الايرادات بمبلغ ١٣ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه والمصروفات ١٣ مليون جنيه .

وأشارت مذكرة المستشار المالى الى أن السبب فى زيادة الايرادات كانت نتيجة الأرباح العظيمة الناتجة عن زراعة القطن إذ بلغ المحصول من واقع كشوف الجمارك ٧ ملايين و ٣٢٥ ألف جنيه وبلغت المساحة المنزرعة فى السنة الأخيرة مليون و ٤٣٦ ألف فدان .

ونظراً لهذه الزيادة فى الايرادات قرر المجلس :

– تخفيض الرسوم الجمركية من ٨٪ الى ٤٪ عن الواردات من الفحم الحجرى والمازوت وفحم الخشب وخشب البناء وزيت البترول والبقر والخراف والماعز مما أدى الى تخفيض أسعار هذه السلع الأساسية .

– إلغاء احتكار استخراج الملح والنطرون وتحديد سعر بيع الملح للجمهور بواقع مليمين للكيلو .

وقرر المجلس رفع بداية التعيين لحاملى شهادة الحقوق والطب من ٨ جنيهات الى ١٢ جنيهاً فى الشهر لتشجيع الخريجين على الالتحاق بالعمل بمصالح الحكومة وبالذات مصلحة الصحة التى كانت تعانى نقصاً فى الأطباء ومعاونى الادارة بالمديريات .

* * *

وليسمح لى القارىء أن أنقله من الأحداث الداخلية الى حدث على المستوى السياسى بين أكبر حليفتين فى ذلك الوقت – انجلترا وفرنسا – لما له من تأثير على مجريات الأحداث بعد ذلك .

كانت العلاقات بين انجلترا وفرنسا تزداد سوءاً إلا أن تزايد النفوذ الألمانى بدأ يهدد مصالحهما مما أدى الى أن تعقد الدولتان اتفاقاً ودياً فى ابريل سنة ١٩٠٤ أعلنت فيه انجلترا أنه ليس فى نيتها تغيير الحالة السياسية فى مصر وتعهدت فرنسا بألا تعرقل عمل انجلترا فى هذه البلاد – لا بطلب تحديد أجل للاحتلال البريطانى ولا بأية صورة أخرى – مقابل التزام انجلترا بعدم عرقلة أعمال فرنسا فى مراكش .

وكان لهذا الاتفاق أسوأ الأثر على السيادة المصرية .. وزاد من مركز انجلترا فى مصر وتنكرت لعهودها باحترام استقلال البلاد ووعودها بالجلاء .. وأخذ اللورد كرومر يظهر بمظهر صاحب السيطرة والحكم .. ومن مظاهر ذلك جولاته فى المديريات وتحدثه عن مشروعات الحكومة وأعمالها باعتباره صاحب النفوذ الفعلى .

وقد شهدت الأعوام من ١٩٠٥ وما بعدها أحداثاً هامة أثْرَتْ الروح الوطنية .. ومن أبرز هذه الأحداث حادثة دنشواى فى ١٣ يونيه ١٩٠٦ والتى غيرت مجرى السياسة الانجليزية ومركز الاحتلال فى مصر .

وكانت بداية مرحلة جديدة من مراحل الجهاد القومى والحركات الوطنية ، انتهت بعزل « اللورد كرومر » من منصبه وتخفيض الضغط البريطانى على الحكومة واسناد بعض المناصب الرئيسية الى المصريين والأخذ بسياسة التدرج فى التغيير فى محاولة للحد من اندلاع التيار الوطنى .

وكان من نتيجة ذلك **تعيين سعد زغلول بك ناظراً للمعارف العمومية** فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ .

ورغم خطورة أحداث هذه الفترة وأهميتها لم يظهر لها صدى فى اجتماعات مجلس النظار ، اللهم إلا من اشارة الى اجتماع عقد يوم ٢٥ يونيه ١٩٠٦ بفندق سان استيفانو بالاسكندرية – يفيد تخلف سعادة بطرس باشا غالى ناظر الخارجية عن الاجتماع بسبب رئاسته للمحكمة المخصوصة التى عقدت بشبين الكوم لمحاكمة المتهمين فى حادث دنشواى .. وكان مكلفاً وقتها بالقيام بأعمال نظارة الحقانية بسبب سفر ابراهيم فؤاد ناظر الحقانية الى أوربا فى أجازة ..

ويتخلى « اللورد كرومر » عن منصب المعتمد البريطانى عام ١٩٠٧ بعد أن ظل يحتله طوال ٢٥ سنة .

وباحتلال السير « الدون جورست » لهذا المنصب بدأت حقبة جديدة من تاريخ مصر فى ظل الاحتلال البريطانى أطلق عليها سياسيو العصر « عصر الوفاق » لما اتسم به من تزايد مؤشرات التفاهم بين المعتمد البريطانى الجديد وبين الخديو عباس حلمى وما ترتب على ذلك من تغييرات هائلة فى ميادين السياسة المصرية كان لابد أن تصيب أول ما تصيب النظارة المصرية باعتبارها أهم ميادين الاتفاق أو الاختلاف بين سلطة الخديو وسلطة الاحتلال .

ومن هذا المنطلق قدم مصطفى باشا فهمى استقالته فى ١١ نوفمبر عام ١٩٠٨ متذرعاً بسوء صحته .

وبذلك يستدل الستار على أحداث أطول نظارة شهدتها مصر واستمرت ١٣ سنة كاملة .. وكانت سبباً فى نثر بذور الوطنية فى مصر ، ومهدت الطريق الى حقبة أخرى لعبت فيها الحركات الوطنية دوراً بارزاً فى تاريخ مصر الحديث .

اجراءات لمنع دخول
الطاعون للبلاد

صدق مجلس النظار فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ على فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه لنظارة الداخلية قيمة ما صرف فى الاجراءات الصحية لمنع دخول الطاعون الى القطر المصرى علاوة على مبلغ ٢٥٠٠ جنيه السابق التصريح به .

وبجلسة ٣ مارس سنة ١٨٩٨ قرر المجلس ارسال التلغراف الآتى :

سعادة سر تشريفاتى خديوى بالعريش ..

بالنظر لتزايد الطاعون ببلاد الهند قرر مجلس الصحة البحرية والكورنتينات باجماع الآراء أن يطلب من الحكومة منع الحج فى هذه السنة بجميع الوسائل التى لديها أدبية كانت أو فعلية . ولكون هذه المسألة فى غاية الأهمية فبالاتفاق مع رفقائى قد حررنا لجميع المديرين والمحافظين بأن يعلموا جميع من يطلبون جوازات السفر الى الحجاز بأن يؤجلوا طلباتهم الان وهذا انتظاراً لتشريف الجناب العالى هنا حتى يقرر مجلس النظار مايراه . ارجو العرض للاعتاب السنية عما ذكر » .

إلا أن المجلس انتهى ، بناء على رأى الخديو ، الى الاكتفاء باتخاذ التدابير الواقية واصدار قرار مماثل للقرار الذى اتخذه فى العام السابق .

وصدق بجلسة ١٢ أبريل على فتح أعتماد اضافى لنظارة الداخلية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لصرفة فى الاحتياجات الصحية المقتضى اتخاذها عند رجوع الحجاج نظراً لظهور الطاعون فى جده .

ووافق المجلس على استصدار أمر عال بالغاء العوائد الجارى تحصيلها من صيادى بحيرة المنزلة واستبدالها برسم سنوى يؤخذ على الرخص التى تعطى لأصحاب مراكب الصيد بتلك البحيرة .. وقد أبيح للصيادين وأصحاب المراكب بمقتضى هذا الأمر ممارسة حرفتهم بكل حرية .. « ويباح بيع ونقل الأسماك والطيور بكل حرية .. انما لحد ١٠ مايو سنة ١٨٩٨ لا يجوز تصريف أو تصدير شيء من الفسيخ والأسماك المملحة داخل الحدود المخصصة لوكالة مصر وإلا صودر لجانب الحكومة . ويكون تمليح الأسماك تحت ملاحظة مصلحة المطرية وعلى الفساخة أن يخضعوا لكافة التعليمات التى تصدر من مكاتب الصحة . ولا يسوغ تمليح الأسماك إلا فى موردتى المطرية وغيط النصارى . أما استخراج ونقل الملح اللازم لمصلحة المطرية فيعطى بالالتزام بمعرفة نظارة المالية » .

وصدر أمر عال فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ بناء على تصديق الدول الموقعة على اتفاق لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ بمقتضاه يخفض مبلغ ٢١٦٠٠٠ جنيه سنوياً من أموال الأطيان اعتباراً من سنة ١٨٩٨ وحتى نهاية سنة ١٩٠٧ بشرط مصادقة صندوق الدين فى كل سنة .

أمراء وأميرات العائلة الخديوية :

فى ١٦ مايو سنة ١٩٠١ صدر « أمر كريم » من الخديو لرئاسة مجلس النظار بحصر نوع أعضاء العائلة الخديوية الذين يطلق عليهم لقب أمير أو أميرة « حيث أنه بمرور الزمن قد كثر عدد أعضاء العائلة الخديوية الذين وان كانوا من ذرية المغفور له جدنا محمد على باشا لكنهم بعيدون عن نيل مركز الخديوية المصرية » وبمقتضى هذا الأمر ينحصر اللقب فى الآتى بيانهم :

أولاً : أولادنا وأولادهم فقط من الظهور وكذلك أولاد من يخلفنا فى مركز الخديوية وأولادهم فقط من الظهور .

ثانياً : اخوتنا واخواتنا وكذلك أخوة وأخوات من يخلفنا .

ثالثاً : أولاد أسلافنا من ولاة وخديويين وأولادهم فقط من الظهور .

رابعا : زوجات من يطلق عليهم لقب أمير من العائلة .

خامساً : ذرية المغفور له جدنا محمد على باشا من الظهور الذين يكون لهم من العمر أربع عشر سنة الى تاريخ أمرنا هذا .

وقد الحق بالأمر ثلاثة جداول تنفيذاً له تتضمن الأمراء والأميرات . وتضمن جدول الأول أسماء الأمير محمد عبد المنعم ولى العهد ، الأمير محمد على باشا شقيق الخديو ، والأمراء حسين كامل باشا ، وابراهيم حلمى باشا ، ومحمود حمدى باشا وأحمد فؤاد باشا أولاد الخديو اسماعيل .

أما الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، فقد تقدمت نظارة الحربية بمذكرة فى شأنهم عرضت فيها ترتيب ربع معاش لكل منهم أو اعطائهم أراضى من أطيان الحكومة فى المديريات والمتوطنين فيها للتعيش منها . إلا أن نظارة المالية تقدمت بطلب منحهم اعانة شهرية بفئة ٤ جنيه للقائمقام ، ٣,٥ للبكباشى ، ٢ الصاغ ، ١,٥ لليوزباشى ، جنيه للملازم الأول والثانى . وقدرت هذه الأعانة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه فى السنة ، فدارت المناقشة التالية بالجلسة المنعقدة فى ٧ فبراير سنة ١٩٨٥ :

الجناب الخديوى المعظم : أرى أن الواجب عدم تعويدهم على الكسل والبطالة فإن أغلبهم من القادرين على السعى فى التكسب ولكن الأحوال التى طرأت عليهم أوجبت وجود صعوبات فى سبيل نوال معايشهم ، ولذلك ينبغى أن تكون رحمة الحكومة بهم معلقة بشروط حتى لا يتقاعدوا عن كل تكسب معتمدين على المعاش الذى يعطى لهم ، فينبغى أن يكون صرف المعاش اليهم لمدة معينة فقط حتى يتمكنوا فى خلالها من البحث على ما يكون به تعيشهم .

سعادة بطرس باشا غالى : هذا رأى غاية الصواب ، ولربما يكون هو الموصل الى هذه الغاية ألان يعطى لهم مبلغ واحد جملة واحدة بصفة استبدال هذا المعاش باحتسابه لعدد معين من السنوات ومتى صرف لهم هذا المبلغ يكون فى وسعهم جعله رأسمال واستغلاله بحسب ما فيه صالحهم .

فعارض كثير من حضرات النظار وجناب المستشار المالى هذا الرأى بالقول بأنه لا يوجد الان نقود للاستبدال فضلا عن أن المبلغ الذى يصرف اليهم كرأسمال يكون قليلاً وأن الأولى صرف المبلغ بالتدريج لمدة معينة حتى لا يصرفوا مبلغ الاستبدال ثم يقعون فى الاحتياج كما هم فيه الان فتضيع الثمرة المقصودة من رحمة الحكومة بهم .

الجناب الخديوى المعظم : يوجد ولا شك فى المصالح كثير من الوظائف الصغيرة يمكن استخدام اللائقين منهم فيها وبذلك لا تزيد ميزانية المعاشات . وعلى كل حال فالمقصود وضع حد لهذه الرحمة والتنبيه عليهم بأنه متى انتهت المدة التى تعين لهم لا يكون لهم حق فى نوال هذا المعاش الذى لا يكون إلا وقتياً .

نظارة بطـرس باشا غالى

١٢ نوفمبر ١٩٠٨ - ٢١ فبراير ١٩١٠

- رئيس النظار مصرى .. قبل أن يكون قبطياً .
- نجفة لمجلس الشورى .. من أوربا
- إعادة قانون المطبوعات ..
- اغتيال بطرس باشا !!



بطرس باشا غالى

- ولد فى بنى سويف عام ١٨٤٧ أكبر أبناء غالى بك نيروز الذى كان موظفاً فى الدائرة السنية .
- بعد عودته من أوربا عين كاتباً فى مجلس التجارة ثم سكرتيراً له وبعد تأسيس المحاكم المختلطة تولى منصب رئيس كتابها عام ١٨٧٤ .
- فى عام ١٨٨٢ عهد اليه بسكرتارية مجلس النظار ثم أصبح وكيلاً للحقانية ، وكان من أهم واضعى قانون المحاكم الأهلية .
- فى عام ١٨٩٣ تولى نظارة المالية ثم الخارجية عام ١٨٩٥ .

شكلت النظارة الجديدة وليس بها أعضاء من النظارة السابقة سوى بطرس باشا غالى للرئاسة وسعد زغلول باشا للمعارف العمومية .. ولقد تركت انجلترا للخديو فرصة اختيار رئيس النظار .. **وبالرغم من تخوف المعتمد البريطانى الجديد مما قد يترتب على اختيار رئيس نظار قبطى من ردود فعل فى الدوائر الشعبية فإن الخديو أصر على اختياره متعللاً ، أن كفاءة الرجل تجب أى إعتبار آخر .. ومؤكداً أنه مصرى أولاً وأخيراً ، وهو بذلك يختلف عن نوبار باشا الأرمنى الأصل .. وقد أبدى المعتمد البريطانى اقتناعاً كاملاً بآراء الخديو .**

أما عن سعد فالملاحظ أن تعيينه ناظراً للمعارف إنما كان يرمز الى تغييرات هامة فى مواقع القوى الاجتماعية بنمو طبقة كبار الملاك وكان سعد منهم .. وترجمة هذا النمو بالمشاركة فى النظارة المصرية والتى كانت قد اقتصرت قبل ذلك تقريباً على طبقة الأعيان التركية .. ومن ثم لقى تعيينه ترحيباً كبيراً من الأعيان وقطاعات الشعب العريضة .. بالاضافة الى الشعبية التى كان قد اكتسبها خلال العامين اللذين قضاهما فى نظارة **صهره مصطفى فهمى باشاوذلك لمجموعة من المواقف** بدا منها روح التحدى والرفض للسيطرة البريطانية على نظارة المعارف من خلال مستشارها الانجليزى .

فى عهد نظارة بطرس باشا كان مد الحركة الوطنية آخذاً فى التطور .. ووصل صدى هذا المد الى مجلس شورى القوانين الذى طالب الحكومة باعداد قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة الشئون الداخلية للبلاد .

وعقد مجلس النظار جلسة طارئة وصدق بصفة عاجلة على مشروع أمر عال يجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية .. ووافق على فتح اعتماد خصوصى بمبلغ ٤٠٠ جنيه لمجلس شورى القوانين لاعداد مقاعد ومحلات للجمهور ومندوبى الصحف لحضور الجلسات .. واعتماد ٦٥٠ جنيهاً لنظارة الأشغال لإنارة قاعة وغرف المجلس بالكهرباء مع تدبير ما يلزم للاستعاضة مؤقتاً عن النجفة التى لم تكن قد وصلت بعد من أوربا لهذا الغرض .

كما أدخلت الحكومة تعديلات على علاقتها بمجلس شورى القوانين منها تقرير حق سؤال النظار أمام المجلس وبالذات فى المسائل الادارية ذات المصلحة العامة وفق ضوابط محددة .

* * *

●● سبق أن أشرنا الى أن مد تيار الحركات الوطنية كان قد أخذ يتزايد وتعددت الجماعات الوطنية وتشعبت الجوانب التى مارست من خلالها عملها الوطنى .. فقد استحدث ممثلو هذه الحركات أساليب جديدة لم تكن معروفة من قبل فى ميدان العمل السياسى المصرى مثل التظاهر أو المعارضة .

وكان رد الفعل بالنسبة للنظارة أن أعادت إحياء قوانين القمع ، وعلى رأسها قانون المطبوعات القديم والذى كان قد بطل استخدامه .. وهو القانون الذى يقيد حرية الصحافة – وكان عدد الصحف التى تصدر فى هذا الوقت يبلغ حسب تقرير نظارة الداخلية ٢٢ جريدة باللغات الأجنبية و٣٢ جريدة باللغة العربية منها **٢٤ جريدة بالقاهرة هى :**

الاهرام – المقطم – المؤيد – الوطنى – اللواء – مصر – الجريدة – الأخبار – الدستور – المنبر – الأفكار – العمران – الصاعقة – الأستقامة – المرشد – القطر المصرى – الأحرار – مصر الفتاة – النظام – المحروسة – المنار – المقتطف – الهلال – المحيط .

و ٧ جرايد بالاسكندرية هى :

البصير – وادى النيل – الاتحاد المصرى – الاكسبريس – أنيس الجليس – لسان العرب – مجلة الملاجىء .. وجريدة واحدة فى طنطا هى : الحرية .

وأثار قرار مجلس النظار باعادة العمل بقانون المطبوعات سخط الأحزاب والحركات الوطنية، فقامت ٣ مظاهرات احتجاجاً على تقييد حرية الكلمة .

وشهدت أعوام ١٩٠٨ و ١٩٠٩ تدهوراً فى محصول القطن وكان يعتبر المصدر الرئيسى للدخل .. فقرر المجلس تشكيل لجنة برئاسة البرنس حسين كامل باشا للنظر فى أسباب عجز المحصول والاستعلام من المزارعين والتجار وغيرهم لإرشاد الحكومة عن الوسائل والطرق اللازم اتخاذها للقضاء على الآفات وتفادى هذا العجز مستقبلاً .

وبسبب حدوث الفيضان قبل أوانه عام ١٩٠٩ فقد غمرت مياه النيل أكثر الأراضى وأتلفت المزروعات .. ولذلك وافق المجلس على إعفاء المزارعين من دفع الأموال الأميرية وإيجارات الأرض الزراعية المستحقة للحكومة وتبلغ ١٢ ألف جنيه .

وأصدر المجلس أول قانون لتنظيم تشغيل الأحداث ويسرى على الوطنيين والأجانب ويحدد أسلوب تشغيلهم وعدد ساعات العمل وحدود السن لكل مهنة .

وصدق المجلس على عقد اتفاق مع شركة ترامواى القاهرة بانشاء خطوط جديدة على أن تساهم الشركة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه لاقامة كوبرى على النيل بين بولاق والزمالك .

ومع تزايد حركات المد الوطنية وزيادة حدة المواجهة بين الشعب والسراى وسلطات الاحتلال كان من المنتظر أن يحدث أى شيء .. وقد حدث هذا الشيء بالفعل باغتيال بطرس باشا غالى فى ٢١ فبراير ١٩١٠ على يد ابراهيم ناصف الوردانى حيث أطلق عليه عدة رصاصات أودت بحياته .. وقد فزعت البلاد لهذا الحادث وأثار دهشة الناس إذ لم يسبق أن قام أحد باعتداء مثله حيث لم يكن الناس قد عرفوا حـ ادث القتل السياسى ، وفى المحكمة اعترف الوردانى - ٢٤ سنة - أن الدافع الى القتل ،و تصرفات بطرس غالى وأهمها توقيعه اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ وكان ناظراً للخارجية ورئاسته المحكمة المخصوصة فى حادث دنشواى واعادته لقانون المطبوعات وسعيه لمد امتياز قناة السويس .

وكان الوردانى الذى حكمت عليه المحكمة بالاعدام ونفذ الحكم قد تلقى علوم الصيدلة بلوزان وافتتح بعد عودته صيدلية بعابدين .

ويعتبر حادث اغتيال بطرس باشا ثانى جريمة اغتيال سياسى كبير حدثت فى البلاد لأسباب وطنية .. وذلك بعد حادث اغتيال كليبر قائد الحملة الفرنسية على يد سليمان الحلبى .. وإن كان يفصل بينهما حوالى ١١٠ سنوات .

كما أنها تعتبر أول جريمة اغتيال سياسى لرئيس نظارة مصرية .. وان كانت قد تكررت بعدها فى الأربعينات باغتيال كل من الدكتور أحمد ماهر باشا ومحمود فهمى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر .

نظارة محمد سعيد باشا « الأولى »

٢٣ فبراير ١٩١٠ – ٥ أبريل ١٩١٤

- التخلص من سعد زغلول ..
- منع المظاهرات .. واحياء تشريعات القمع ..
- وضع حجر الأساس للجامعة المصرية .
- نظارتان للأوقاف والزراعة .
- ٣٠ كرسياً للمذاهب الفقهية بالأزهر .
- أضرحة للأولياء .. بقرار من مجلس النظار .



محمـد سـعيد باشـا

- ولد بالإسكندرية عام ١٨٦٣ ونال شهادة القانون بتفوق فعين وكيلاً للنيابة فى محكمة الاستئناف المختلطة عام ١٨٨٢ .
- نقل بعد ذلك إلى نيابة المحاكم الأهلية ثم أسندت إليه رئاسة محكمة الإسكندرية الكلية .
- فى عام ١٨٩٥ نقل مفتشاً فى لجنة المراقبة القضائية .
- أصبح مستشاراً فى محكمة الاستئناف ١٩٠٥ .
- تولى نظارة الداخلية عام ١٩٠٨ .

بسقوط النظارة البطرسية بمقتل رئيسها أسدل الستار على ماصطلح على تسميته بسياسة الوفاق .. واتباع سياسة جديدة هى سياسة القمع والارهاب .. وقد ترتب على حادث الاغتيال ارتباك فى صفوف السلطة .. فالخديو تولدت عنده مشاعر الخوف على مصير عرشه الذى اهتز بشدة .. وتعددت الحملات فى الدوائر الأجنبية بتساهل المعتمد البريطانى مع الحركات الوطنية التى كانت أظافرها قد بدأت فى النمو ..

وفى ظل هذا المناخ السياسى شكلت نظارة سعيد باشا .. ويلاحظ أنه حدث تغيير فى بعض مواقع النظارة ، وأصاب سعد زغلول باشا بابعاده عن نظارة المعارف ليكون ناظراً للحقانية ..

وقد كانت هناك رغبة قوية فى التخلص من هذا الناظر خاصة بعد أن ازدادت مواقفه المتصلبة من عودة إحياء قانون المطبوعات والتى وصلت إلى حد التهديد بالاستقالة .. إلا أن تنفيذ هذه الرغبة وابعاد سعد باشا كان يتناقض مع الاحساس المؤقت بالأمن والأمان الذى رغبت السلطات فى اشاعته لامتصاص جذور غضب المواطنين ..

ولكن بعد فترة تغيرت هذه الظروف الموضوعية .. وأقرت الحكومة تشريعات القمع بحجة المحافظة على الأمن .. الأمر الذى أدى أن يقدم سعد زغلول استقالته من النظارة فى أول أبريل ١٩١٢ .. وكان هذه الاستقاله أسبابها .. فقد خشى أن يظن الناس أنه اشترك فى اعداد هذه التشريعات بحكم وضعه فى النظارة كناظر للحقانية .. وبذلك حققت السلطة هدفها بإبعاد سعد فى التوقيت المناسب ..

وقد تميزت هذه النظارة بسمتين أساسيتين هما :

احتواء الحركة الوطنية :

فى مواجهة التيار المتزايد لهذه الحركة شهد العام الأول من حكم النظارة تحركا واسعا .. فى مواجهة الصحافة .. أصدر ناظر الداخلية قرارا بإيقاف جريدة العلم وجريدة الاعتدال المصرى لامتداحهما مقتل بطرس باشا غالى .. كذلك الأمر بالنسبة لجريدة الشجاعة الأسبوعية .. وتطورت الأمور وزاد معدل إيقاف الجرائد والصحف التى تتصدى لسياسة الحكومة بالتجريح والقذف ..

« وفى مواجهة النشاط السياسى للطلبة خصصت درجات للسلوك والمواظبة بالمدارس الابتدائية والثانوية .. ومن لا يحصل على الدرجات المطلوبة فيهما يفصل من مدرسته ولا يجوز قبوله بأية مدرسة أخرى .. » .

« والسمة الثانية عودة الشقاق بين الخديو وسلطات الاحتلال البريطانى .. » وقد تمثل ذلك فى أمرين عاليين ! اضطر الخديو لاصدارهما تحت ضغط المحتل .. يتمثلان فى انشاء

نظارتين للأوقاف والأخرى للزراعة .. وقد يبدو الأمر فى ظاهره عاديا .. إلا أن خلفياته كان الهدف منها خضوع عائد هاتين النظارتين لاشراف مجلس النظار .. فقد كانت الأوقاف إدارة تحت اشراف الخديو شخصيا وايراداتها غير خاضعة لأية رقابة أو حساب وكانت تمثل مبالغ كبيرة فى هذا الوقت .. وتحويلها إلى نظارة يحرم القصر من عائداتها المجزية .. ولم يكن أمام الخديو سوى الخضوع حيث جاءت التعليمات بذلك من لندن .. أما الزراعة فقد كانت مصلحة ملحقة بنظارة الأشغال العمومية .. وكان الهدف من تحويلها إلى نظارة الاهتمام بأحوال الزراعة فى مصر وزيادة المحاصيل لا لصالح أبناء الشعب ولكن لصالح الخزانة البريطانية والصناعات البريطانية !!

« فى ١٣ يوليو ١٩١٣ اشترت الحكومة منزلا بمنطقة بولكلى برمل الاسكندرية ليكون مقرا لاجتماعات مجلس النظار طوال أشهر الصيف .. ومازال هذا المقر موجودا حتى الآن وملحقا برئاسة مجلس الوزراء ...»

« ولامتصاص موجات الغضب ووقف تيار مد الحركات القومية كان لابد من اتخاذ القرارات التى تستهدف الاصلاح فى شتى مرافق الدولة ..»

بالنسبة للأزهر وافق مجلس النظار على إعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وألحقت مدرسة القضاء الشرعى بالجامع الأزهر .. وتضمن التنظيم الجديد أن يكون بالأزهر ٣٠ عالما لكل منهم كرسى خاص وتشكل منهم هيئة كبار العلماء .. وخصصت نسبة من هذه الكراسى لكل مذهب فقهى بواقع ١١ كرسيا للسادة الحنفية و ٩ كراسى للشافعية و ٩ للمالكية وكرسى واحد للحنابلة ..

وتضمنت لائحة تنظيم التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية منع الطلبة منعاً باتاً من الاشتراك فى أية مظاهرة أو اعطاء أى أخبار للجرائد أو ابداء ملاحظات بواسطتها أو أن يكونوا مراسلين لأية جريدة .

وفى يوم الاثنين ٣٠ مارس ١٩١٤ احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة المصرية فى احتفال كبير شهده الخديو وكانت الأميرة فاطمة كريمة الخديو اسماعيل باشا قد تبرعت بقطعة أرض من أملاكها مساحتها ٦ أفدنة بالدق لتكون مقرا للجامعة ..

وبناء على توصية مجلس النظار أصدر ناظر المعارف قرارا بانشاء لجنة استشارية بنظارة المعارف تضم عددا من أولياء أمور الطلاب الذين يرغبون فى تلقى العلم بأوربا على نفقتهم الخاصة لرعايتهم والاشراف عليهم وارشادهم إلى أنسب المعاهد التى يمكنهم الالتحاق بها ولتكون هذه اللجنة على اتصال مستمر بهم طوال فترة دراستهم ..

وللتخفيف عن صغار المزارعين وافق المجلس على مشروع قانون يقضى بتشكيل لجان لحصر ديون صغار الملاك .. وتكون مهمتها تجهيز قائمة بأسماء الحائزين لخمسة أفدنة فأقل

وإعداد كشف بالديون المستحقة عليهم .. أيا كان نوعها .. وأعقب ذلك صدور قانون بعدم جواز توقيع الحجز على الأرض الزراعية التى لا تتجاوز ٥ أفدنة .. وأن يسرى ذلك على ملحقات هذه الأرض من مساكن ودواب وآلات وغيرها .. كان الهدف من القانون حماية صغار الفلاحين من السماسرة الذين كانوا يقرضونهم أموالا بالربا الفاحش وينتهى الأمر بتوقف المدين عن السداد وتكون النتيجة الاستيلاء على الأرض بأبخس الأسعار .. والغريب أن عددا كبيرا من الأجانب قد كونوا ثروات طائلة بهذا الأسلوب ...

وقد حاول هؤلاء السماسرة التصدى لهذا القانون وانتقاده بحجة أنه يحرم الفلاح المالك من التصرف فى ممتلكاته .. كما يحرمه من حقه فى الاستدانة والحصول على المال لتمويل المحصول !! ولإبطال هذه الحجج الواهية والتى كانت لا تخدم سوى مصالح الدائنين توسعت الحكومة فى إنشاء شركات التعاون الزراعية وتمويلها بالمال لاقراض صغار الفلاحين ..

« ولحماية الطيور النافعة للزراعة والتى كان يطلق عليها « صديقة الفلاح » .. صدر قانون بتحديدها ومنع صيدها أو قتلها أو بيعها حية كانت أو ميتة .. ويعاقب المخالف بالحبس والغرامة .. وهذه الطيور هى « القنبرة – أبو فصادة – عصفور التين – الوروار – أبو قردان – الهدهد – الزقزاق » ... »

ووافق المجلس على اعتماد ٣١٤٧ جنيها لنظارة الأشغال العمومية لبناء ورشة لاصلاح وصيانة السيارات الحكومية .. وكان عددها ١٨ سيارة فى تفاتيش الرى بالأقاليم وفى مصلحة التنظيم والبوليس بالقاهرة وموتوسكل واحد لدى مصلحة المساحة ..

« وفى مجال تنظيم البوليس قرر المجلس منح ضباط البوليس نفس الماهية المقرر لضباط الجيش .. وفيما يتعلق بالترقيات لا يرقى الضابط إلى رتبة أعلى إلا بعد وضعه تحت التجربة فى وظيفته الجديدة لمدة سنة على الأقل – ويستثنى من ذلك الضباط الذين يتم ترقيتهم فى نفس وظائفهم ..

وقرر المجلس اعتبارا من أول يناير ١٩١٣ أن يدفع الموظف الذى يزداد راتبه عن ١٠ جنيهات شهريا ايجار المسكن الذى تخصصه له الحكومة وبحيث لا يزيد الايجار على ١٠ ٪ من المرتب .. وأن يدفع الموظف فى حالة قيامه بمأمورية خارج مقر عمله ١٠ قروش عن كل ليلة يقضيها فى البيوت التى خصصتها الحكومة لهذا الغرض ...

وفى ١٠ يناير ١٩١٤ وافق المجلس على منح حسين رشدى باشا ناظر الحقانية بدل سفر قدره ٣ جنيهات يوميا عن المدة التى استغرقتها المهمة التى كلف بها لمقابلة الخديو بمصيفه بأوربا وقدرها ٢٠ يوما مع خصم الليالى التى قضاها على ظهر الباخرة من بدل السفر ..

وكان مجلس النظار قد أوفده فى هذه المهمة ليوقع الخديو القانون الخاص بقيام الجمعية

التشريعية والتى حلت محل مجلس شورى القوانين بعد ذلك .. وينص هذا القانون على قيام الجمعية التشريعية على أساس الجمع بين التعيين والانتخاب ..فتشكل من أعضاء قانونيين هم النظار و ٦٦ عضوا يتم انتخابهم من المحافظات .. و ١٧ عضوا تعينهم الحكومة تمثل فيهم جميع الطبقات ..

ويجوز حل الجمعية التشريعية بأمر من الخديو بناء على عرض مجلس النظار .. واختصاصاتها استشارية فقط ..

* * *

« وليسمح لى القارىء أن أنقله من وسط دوامة الأحداث إلى مناقشة ظريفة دارت فى المجلس واتخذ فيها قراراً حكيماً .. « تعددت ظاهرة إقامة أضرحة أو مقامات للأولياء ، أو دفن أشخاص بعد وفاتهم فى الكنائس بحجة أنهم أولياء وقد يكونون غير أهل لهذا التكريم بعد أن ثبت بأدلة قاطعة أن عدداً منهم كانوا قطاع طرق أو أفاقين .. وعرضت هذه الوقائع على المجلس وقال ناظر الداخلية ان هذه الظاهرة إذا استمرت بدون ضوابط فانها قد تؤثر على العقائد الدينية وهيبة دور العبادة .. وانتهت المناقشات بقرار وتوصية أصدرها المجلس بألا يتم دفن ميت فى كنيسة أو مسجد أو إقامة ضريح له إلا بعد موافقة مجلس النظار وبعد تحريات دقيقة تتم عن المتوفى لبيان ما إذا كان يستحق التكريم من عدمه وأن يكون هذا الشخص قد أتى فى حياته من جلائل الأعمال ما يجعله أهلاً للتعظيم والاجلال وباجماع كل من عايشوه فى حياته .. واعتبار أجهزة الأمن مسئولة أمام المجلس عن هذه التحريات !! .

نظارة حسين رشدى باشا « الأولى »

- الرحلة الأخيرة للخديو عباس .
- قيام الحرب العالمية الأولى .
- إعلان الأحكام العرفية - وإعلان الحماية .
- قانون للتسعيرة الجبرية .
- خلع السلطان عباس حلمى .



حسين رشدى باشا

- ابن محمود حمدى باشا طبوزاده محافظ القاهرة ووكيل الداخلية .
- أتم تعليمه فى السربون حيث حصل منها على شهادة الحقوق وعاد للقاهرة ليفتح مكتباً للمحاماة نال شهرة طيبة .
- عمل مفتشاً للغات الأجنبية فى نظارة المعارف ثم قاضياً فى المحاكم المختلطة فبرز فيها .
- تولى نظارة الحقانية فى نظارة بطرس غالى ١٩٠٨ ثم تولى نظارة الخارجية فى نظارة محمد سعيد ١٩١٠ حتى خرج سعد زغلول من الحقانية فعاد إليها حتى تشكيل نظارته الأولى فى ٥ أبريل ١٩١٤ .

فى ٢٣ مارس ١٩١٤ وفى لقاء بين الخديو عباس وبين اللورد كتشنر المعتمد البريطانى أعرب الخديو عن أن نظارة سعيد باشا قد فقدت ثقته تماماً وأنه يرغب فى تغييرها فى أقرب وقت ممكن واقترح مصطفى باشا فهمى كبديل لرئيس النظارة المرغوب التخلص منه وذلك لإغراء سلطات الإحتلال على قبول التغيير .. ولكن أكثر من عقبة حالت دون تشكيل مصطفى باشا النظارة ، وكان على رأسها سوء حالته الصحية .. وانتهت المشاورات بين الخديو وكتشنر بترشيح حسين رشدى باشا لرئاسة النظارة الجديدة وكان يشغل منصب ناظر الحقانية فى النظارة السابقة .. ووافقت الخارجية البريطانية على الترشيح الجديد ..

ولم يمض وقت طويل على تشكيل هذه النظارة حتى سافر الخديو فى مايو إلى الخارج وكانت رحلته الأخيرة التى لم يعد بعدها إلى البلاد ..

على أى حال فإن تلك المدة القصيرة التى قضتها النظارة – حوالى ٧ أشهر – من ناحية ورحيل كتشنر من ناحية أخرى ثم قيام الحرب العالمية الأولى بعد ذلك بشهور قليلة من ناحية ثالثة ، الأمر الذى فرض على مصر مرحلة تاريخية جديدة مما جعل نظارة حسين رشدى آخر عهد البلاد بالنظارات !!

وبدخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا وتغيب الخديوى فى الخارج إنفردت نظارة حسين رشدى بالمسرح السياسى طوال هذه الفترة ..

وللحقيقة فإن رشدى باشا حاول أن تستفيد مصر من هذا الموقف بتوسيع قاعدة الاستقلال المصرى .. وقد رأى أن التخلص من السيادة العثمانية يقدم لمصر فرصة معقولة للتخلص من أحد سادتها وتحقيق مزيد من أسباب الاستقلال للبلاد .. ولم تشاركه بريطانيا نظرته هذه ورأت أن إبقاء الدولة العثمانية عن المشاركة فى السيادة على مصر يجب أن يخضع لحسابات دقيقة وفى ظروف قيام الحرب ..

حقيقة أن رشدى باشا لم يبلغ أهدافه بالحصول على وعد قاطع بالاستقلال الذاتى إلا أنه على الجانب الآخر فإن النظارة قد أكدت ذاتيتها خلال فترة الصراع التى سبقت إعلان الحماية على مصر .. وكان هذا التأكيد بداية لتغيير جلد النظارة من الطبيعة الإدارية إلى الطبيعة السياسية الأمر الذى تأكد بقيام ثورة ١٩١٩ فيما بعد ..

ومع كل تأثير الأوضاع الجديدة على « النظارة » ودورها فى الحياة السياسية فإن الوجود البريطانى ظل حريصاً على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى كل ما يتعلق بهذه المؤسسة من مؤسسات السلطة فى البلاد ..

كان لقيام الحرب العالمية الأولى أكبر الأثر فى أعمال وقرارات مجلس النظار إلى جانب إنشغاله بالمسائل العادية ..

لمواجهة آثار الحرب اتخذ المجلس عدة إجراءات إستثنائية فيما يتعلق بالدفاع عن البلاد أو الأمن الداخلى أو الشئون المالية أو توفير احتياجات البلاد من السلع الأساسية ..

وحفاظاً على حياد قناة السويس وحياد مصر عند بدء الحرب قرر المجلس إصدار تعليمات لمراعاتها فى الموانى المصرية وفى القناة إزاء السفن الحربية للدول المشتركة فى الحرب تقضى بعدم تزويدها بالفحم إلا بتصريح كتابى من السلطة المختصة ووجوب مراعاة مرورها فى القناة بسرعة وعدم رسوها مدة تزيد على ٢٤ ساعة ..

وبدخول بريطانيا الحرب تغير موقف الحياد الذى كانت تقفه الحكومة من الدول المتحاربة .. وأصدر المجلس قرارات تضمنت منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى وحظر التصدير إلى ألمانيا وتخويل القوات البريطانية مباشرة جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية وجميع أراضى القطر مع تقديم المساعدات لها ..

وصدر قانون بمنع التجمهر أو التصدى لرجال البوليس .. واعتماد ٨ آلاف جنيه للمصروفات السرية بنظارة الداخلية بسبب ما تدعو إليه الحالة الحاضرة من ضرورة زيادة اليقظة والحفاظ على الأمن وازدياد الاستعلامات ..

وأعلن الجنرال « مكسويل » قائد القوات البريطانية فى مصر الأحكام العرفية بقرار أصدره باسمه ونشرته الوقائع المصرية فى ذات التاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٤ وفى عدد غير عادى ..

ولحماية الثروة العامة ووقاية المواطنين من الآثار الناتجة عن الحرب قرر المجلس إصدار أمر عال بشأن السعر الإلزامى لأوراق النقد الصادرة من البنك الأهلى بحيث يكون لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية المتداولة مع الترخيص للبنك بإصدار أوراق مالية بما قيمته مليون جنيه ..

وصدر قرار بإنقاص المساحة المنزرعة قطناً عام ١٩١٥ إلى مليون فدان بهدف الحفاظ على سعره والتوسع فى زراعة الحبوب لمنع ما قد يحتمل حدوثه من إرتفاع فى أسعار الحبوب الواردة من الخارج نظراً لظروف الحرب .

وفرضت ظروف الحرب إجراءات تقشف وضغط فى الإنفاق الحكومى تمثلت فى تخفيض بدلات السفر للنظار والموظفين بنسبة ٥٠٪ ووقف تثبيت الموظفين تحت الاختبار ووقت التعيينات والترقيات والعلاوات ..

ولضمان توفير السلع الغذائية قرر المجلس عدم تصدير السلع والمحاصيل الزراعية مع تشديد العقوبة على المخالفين .. وتشكيل لجنة دائمة لمراقبة توافر السلع التموينية فى الأسواق وأخرى لضمان تنظيم توزيع البترول ..

وأصدر المجلس أول قانون سنة ١٩١٤ لتسعير المواد الغذائية .. ويقضى بإنشاء لجنة بكل محافظة وكل بندر برئاسة المحافظ أو المدير لتحديد أقصى سعر للأصناف الواردة بالجداول المرفقة وشملت الغلال بأنواعها والأرز والدقيق والخبز والمسلى واللحوم والزيت والبترول والبقول والبيض والبنزين والملح وخشب الوقود .. وعلى أن تراجع الأسعار كل أسبوع وتعلن فى أماكن بارزة للجمهور .. وحددت عقوبات مخالفة التسعيرة ما بين الحبس والغرامة وإغلاق المحل .. والأحكام فورية وواجبة التنفيذ .

وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر .. ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم نفسه قرار إعلان الحماية الذى جاء فيه :

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببتها أعمال تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .. وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وفى اليوم التالى ١٩ ديسمبر أعلنت إنجلترا خلع الخديو عباس حلمى الثانى وتولية الأمير حسين كامل باشا عرش مصر بلقب سلطان ..

وجاء هذا الإعلان على النحو التالى :

« يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر على الانضمام لأعداء الملك فقد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية .. وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فوافق سموه ..

وبإعلان خلع الخديو عباس تنتهى نظارة حسين رشدى باشا .. وتنتهى بانتهاء هذه النظارة مرحلة النظارات المصرية فى عهد الاحتلال والتى امتدت من سنة ١٨٨٢ حتى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .. تاريخ إعلان الحماية البريطانية على مصر .. لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر الحديث ..

وثائق وقرارات تفصيلية
أصدرها مجلس النظار
فى
وزارة بطرس غالى باشا

صورة الارادة السنية

الصادرة فى ٨ شوال سنة ١٣٢٦ (١٢ نوفمبر ١٩٠٨) نمرة ٦

الى صاحب السعادة بطرس غالى باشا بتوجيه مسند رئاسة مجلس النظار لعهدته وتكليفه بتأليف هيئة نظارة جديدة .

سعادتلو بطرس غالى باشا حضرتلرى

بناء على ماهو معلوم فيكم من الكفاءة والدراية ووثوقنا بكم قد وجهنا لعهدتكم مسند رئاسة مجلس نظار حكومتنا وعلى هذا نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا اياكم فى جلائل الأعمال التى عهدنا بها اليكم ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد انه نعم المولى ونعم النصير .

عباس حلمى

صورة الخطاب

المرفوع من صاحب السعادة بطرس غالى باشا بتشكيل النظارة الجديدة

مولاى ..

قد تفضلتم ذاتكم العلية بتوجيه رئاسة مجلس النظار الى عهدتى وكلفتنى بتأليف هيئة نظارة جديدة ، فأتشرف بأن أرفع الى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هذه النظارة وهم :

سعادة سعد زغلول باشا	لنظارة المعارف العمومية
سعادة حسين رشدى باشا	لنظارة الحقانية
سعادة محمد سعيد بك	لنظارة الداخلية
سعادة اسماعيل سرى باشا	لنظارة الاشغال العمومية وللحربية والبحرية
سعادة أحمد حشمت باشا	لنظارة المالية

فان حازت هذه التعيينات قبولاً لدى سدتكم العلية ألتمس صدور الأمر الكريم باعتمادها وتقليدى نظارة الخارجية .. كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد الى رئاسة مجلس النظار .

والى بكل احترام واجلال لمولاى عبده الخاضع الأمين .

١٨ شوال سنة ١٣٢٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨)

بطرس غالى

وفى ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ أصدر الخديو « أمراً كريماً » الى رئيس مجلس النظار بالنص الآتى :

قد شاءت الارادة الالهية بتحقيق رغبتنا فى أداء فريضة الحج وزيارة الروضة الطاهرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام فعزمنا على السفر لهذا القصد الجليل فى هذا العام . ولوثوقنا فى عطوفتكم رأينا أن تقوموا مقامنا مدة غيابنا فى ادارة شئون حكومتنا بما نعهده فيكم من الخبرة والدراية وقد أصدرنا هذا اليكم بذلك راجين من الحق عز شأنه أن يوفقكم مع حضرات النظار زملائكم لما فيه سعادة الأمة وخير البلاد . وأنا لنرجو أن يكون توجهنا الى تلك الأقطار المباركة ووقوفنا بالذات على أحوال الحجاج المصريين وحاجاتهم باعثاً فى المستقبل لراحتهم واطمئنان بالهم خصوصاً فى هذا العهد السعيد عهد مولانا خليفة المسلمين السلطان محمد الخامس أعزه الله وأيد ملكه بالعدل والتوفيق .

وثارت فى مجلس النظار مناقشات حول الحدود التى يلتزم بها النظار عند مناقشتهم المشروعات فى مجلس شورى القوانين . فقد حدث أن قدمت الحكومة للمجلس مشروع لائحة تتعلق باعفاء تلاميذ المدارس الأهلية الصناعية والزراعية من الخدمة العسكرية واشترط لمنحهم الاعفاء المؤقت مواظبتهم على تلقى الدروس بهذه المدارس وانتظام حضورهم فى جميع ساعات الأسبوع المقررة للدراسة ولدى مناقشة مجلس شورى القوانين لمشروع اللائحة اشترك ناظر المعارف فى المناقشة ووافق على رأى المجلس بحذف الفقرة الأخيرة « فى جميع ساعات الأسبوع المقررة للدراسة » ، فدارت بمجلس النظار فى ١٠ يونيه سنة ١٩٠٩ المناقشة التالية :

جناب المستشار المالى : رأيت من مفاوضات مجلس شورى القوانين أن سعادة ناظر المعارف وافق على تعديلات جوهرية تخالف روح المشروع الذى قررته الحكومة .

سعد باشا : ان المفاوضة مع أعضاء مجلس الشورى والأخذ والرد يوجب الاعتراف بصحة بعض الطلبات التى يبدونها وهذه هى الفائدة التى ترمى اليها الحكومة بارسال المشروعات الى ذلك المجلس وهى التى دعتها أيضاً الى تقرير حضور النظار جلساته .

عطوفتلو رئيس المجلس : اذا كان مجلس النظار قد قرر مشروعاً فان هذا القرار يعتبر صادراً من عموم أفراده ولهذا لا يصح أن يوافق احدهم على تعديل أو تغيير وخصوصاً فى موضوع مهم قبل أن يتقرر الأمر مع زملائه الذى شاركهم فى اصدار هذا القرار .

سعد باشا : الموضوعات التى وافقت عليها واعترفت بوجوب ادخالها حسبما أشار اليه مجلس الشورى طفيفة وليست ذات أهمية كبيرة .

جناب المستشار المالى : كلا .. أنا اعتقد انها جسيمة جداً وتخالف روح القوانين المعمول بها واعتقد أنه ربما كان الأوفق عدم الوعد باجرائها من أحد أفراد الحكومة لأن هذا الوعد بمثابة التزام للهيئة بأجمعها .

سعد باشا : اذن لا فائدة من توجه النظار الى مجلس شورى القوانين ومشاركتهم فى المفاوضات لأن بعض الأعضاء قد يسألنا عن أمر أو يقترح رأياً ويكون موافقاً للصواب ونرى من حالة الجلسة وجوب الموافقة ثم يكون من وراء ذلك ملاحظة علينا .

جناب المستشار المالى : أنا لا أريد مطلقاً الطعن على سعادتكم ولكننى ألفت نظركم الى أن الموافقة من بعض أفراد الحكومة على تعديل المشروعات المعروضة على مجلس شورى يكون بمثابة الزام لهيئة الحكومة .

عطوفة الرئيس : ان حضور النظار فيه فائدة كبيرة لتنوير مجلس الشورى بما يلزمه من البيانات والايضاحات لا الاشتراك معه فى المفاوضات والقرارات ولذلك يحسن بنا الوقوف عند هذا الحد حتى لا تضطر الحكومة فى شخص مجلس النظار الى أن تلتزم برأى واحد من أعضائها أمام مجلس شورى القوانين . أما المفاوضات التى قد تجر الى كثرة الشرح والبيان فينبغى للناظر المسئول أن يقف عند الحد اللازم وهو تعليق الكلام على مشاوروة زملائه وعرض المسألة معهم .

سعد باشا : لا يمكن للناظر منا أن يحضر المجلس ويدخل فى المناقشات ويكون عديم الجواب حينما تلقى عليه الاسئلة أو

يكون موقفه حرجاً واذا كانت الحالة على ذلك فأنا أفضل عدم الحضور فى ذلك المجلس .. وقد يكون من المناسب لأجل منع وقوفنا فيما بعد فى هذا المركز الحرج أن كل مشروع يعرض على مجلس الشورى نتذاكر فيه مقدماً من جميع الوجوه حتى يكون الناظر مزوداً بكل التعليمات اللازمة ومستعداً للطوارىء بما لا يخرج عن رأى الحكومة .

وبعد المداولة اتفق حضرات النظار على أنهم لا يتورطون بقبول تعديلات أو تغييرات تمس بجوهر الموضوع بل يجعلون الأمر فى مثل هذه الأحوال معلقاً على مايراه مجلس النظار .

ومن التعديلات التى أدخلتها الحكومة فى علاقتها بمجلس شورى القوانين تقرير حق سؤال النظار فى هذا المجلس . اذ صدق مجلس النظار فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ على « ارسال الكتاب الآتى الى مجلس شورى القوانين بشأن حق سؤال النظار فى المسائل الادارية ذات المصلحة العامة :

(ان مجلس النظار يميل لاجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة التى يوجهها اعضاؤه الى الوزراء فيما يختص بالمسائل الادارية ذات المصلحة العامة وقد أظهر هذا الميل فى عدة ظروف سابقة . ولهذا رأى تقرير خطة للسير عليها فى السؤال والجواب فوضع القواعد الآتية :

أولاً : أن يحرر مريد السؤال الى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة أيام اخطاراً يتضمن نص السؤال بتمامه .

ثانياً : لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أى سؤال يرى فيه مساساً بالشخصيات أو باعثاً على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة أو مختصاً بالعلاقات والاتفاقات الدولية .

ثالثاً : يجيب الوزراء على الأسئلة التى توجه اليهم متى كانت مستوفاة للشرائط المذكورة ولهم مع ذلك أن لا يجيبوا عنها اذا اقتضت المصلحة العامة عدم الاجابة .

رابعاً : لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعاً للمناقشة .

خامساً : تدرج الاسئلة والأجوبة فى محاضر المجلس .

فاقتضى ابلاغ ذلك الى دولتكم مع الرجاء باحاطة حضرات الأعضاء علماً بما ذكر أفندم) .

حرية النشر والصحافة :

ولجأت نظارة بطرس باشا الى تقييد حرية الصحافة ، وذلك باعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ أبان الثورة العرابية وكان قد بطل استخدامه منذ عام ١٨٩٤ فأعيد الى الحياة على عهد تلك النظارة وهذا ما ورد بمحضر جلسة مجلس النظار المنعقدة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ بشأن قانون المطبوعات :

« **الجناب العالى** : كنا معتقدين بعد اجتماعكم الأخير لدينا بسراى القبة أن كل شىء قد تم وانتهى على وفاق .

عطوفة الرئيس : المشروع باق على أصله ولم يتغير فيه شىء ، فقط تقرر أنه متى أريد تطبيق المادة الثالثة عشرة من القانون يرفع ناظر الداخلية الأمر الى مجلس النظار ليقرر ما يراه ، وينشر هذا القرار عقب القرار الأول القاضى باعادة تنفيذ قانون المطبوعات .

الجناب الخديوى : مركزنا صعب تجاه الدولة العلية والاحتلال ونحن مرتبطون بتعهدات مع الحكومة البريطانية ويلزمنا أن ننظر فى أعمالنا للذين يشتغلون معنا ، فالسير الدن غورست يبذل غاية جهده ويستعمل نفوذه لخدمتنا ومساعدتنا وعلاقتنا معه على أحسن ما يرام . فأن أخلفنا وعدنا معه لا يبقى له ثقة بنا ويتوقف عن تعضيدنا فى لندن .

سعادة ناظر الداخلية : لم يحصل تغيير ولا اختلاف فى الأفكار بل حصلت المناقشة بيننا فى كيفية التنفيذ .

بعد ذلك وافق المجلس على اصدار القرارين الآتيين :

القرار الأول

حيث أن الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وحيث أن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التى وصلت اليها ، وأرسل اليها مجلس شورى القوانين طلباً مثل هذا فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٤ .

وحيث أن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تمادياً فى التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من هذه الحالة التى أضرت بمصالح البلاد ضرراً بليغاً .

فقد قرر مجلس النظار ما يأتى :

أولاً : يعمل باحكام قانون المطبوعات (الصادر بتفسيرها وتوضيحها القرار الوزارى الرقيم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ .. فيما يتعلق منها بنشر الجرائد فى القطر المصرى . وكل جريدة يثبت صاحبها بالكيفية التى تقررها نظارة الداخلية أن اصدارها كان مطرداً حتى صدور هذا القرار تعتبر كأنها حاصلة فعلاً على الرخصة التى نص عليها القانون . وكل جريدة من هذه الجرائد لم يسبق لها ايداع التأمين المنصوص عليه فى القانون تعفى من ايداعه أيضاً .

ثانياً : تسرى أحكام القانون المختصة بالمطابع على المطابع الجارى طبع جرائد فيها وذلك فيما يختص فقط بالمخالفات المتعلقة بطبع هذه الجرائد غير أنه

(أ) لا يطلب ايداع التأمين المنصوص عليه فى القانون .

(ب) وتعتبر الرخصة كأنها أعطيت فعلاً لكل مطبعة يكون مطرداً طبع احدى الجرائد فيها حتى صدور هذا القرار .

ثالثاً : يجوز فى كل وقت للحكومة عند الاقتضاء استعمال السلطة المنصوص عليها فى المادتين العاشرة والسابعة عشرة من القانون .

قرار ثان

بعد اطلاع مجلس النظار على قراره فى هذا اليوم بتنفيذ قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر تكليف سعادة ناظر الداخلية باقامة الدعوى أمام المحاكم عن المخالفات التى تقع من الجرائد ما لم يستصوب المجلس تنفيذ المادة الثالثة عشرة من القانون للوصول الى الغاية المقصودة .

وقد نشرت نظارة الداخلية فى ٢٩ مارس بياناً بالجرائد الجارى نشرها فى القطر المصرى بصفة مطردة وتبلغ ٢٢ جريدة باللغات الأجنبية و ٣٢ جريدة باللغة العربية منها ٢٤ بالقاهرة هى : الأهرام – المقطم – المؤيد – الوطن – اللواء – مصر – الجريدة – الأخبار – الدستور – المنبر – الأفكار – العمران – الصاعقة – الاستقامة – المرشد – القطر المصرى – الأحرار – مصر الفتاة – النظام – المحروسة – المنار – المقتطف – الهلال – المحيط .

و ٧ جرائد بالاسكندرية هى : البصير – وادى النيل – الاتحاد المصرى – الأكسبريس – أنيس الجليس – لسان العرب – مجلة الملاجىء العباسية وجريدة واحدة تنشر فى طنطا هى : الحرية .

وقد أثار قرار مجلس النظار باعادة العمل بقانون المطبوعات سخط الأحزاب والجماعات الوطنية فقامت ثلاث مظاهرات احتجاجاً على تقييد حرية الصحافة فى ٢٦ و ٣١ مارس وأول ابريل سنة ١٩٠٩ انتهت بالاحتكاك بين المتظاهرين وقوة البوليس وقدمت النيابة العمومية بعض الطلبة بتهمة مقاومة رجال البوليس فحكم على اثنين منهم بالحبس كما أقامت الدعوى العمومية على « أحمد حلمى » صاحب مجلة القطر المصرى وعلى آخرين بتهمة اهانة الحكومة فى خطابهم ونظرت القضية أمام محكمة عابدين وحكم فيها بحبس أحمد حلمى ستة أشهر .

ونشر « الشيخ عبد العزيز جاويش » مقالة باللواء عن ذكرى دنشواى فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٩ عدتها النيابة طعناً فى حق بطرس غالى باشا رئيس المحكمة المخصوصة التى حاكمت المتهمين فى الحادثة وأحمد فتحى باشا زغلول أحد أعضائها وأقامت عليه الدعوى العمومية أمام محكمة عابدين الجزئية حيث قضى بالحكم عليه بغرامة قدرها أربعون جنيهاً فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنف الشيخ عبد العزيز جاويش ونظرت القضية أمام محكمة الجنح المستأنفة وكانت مشكلة برئاسة بوغوص بك أغوبيان وكيل المحكمة وعضوية المستر كلابكوت وابراهيم بك يونس وقد قضت هذه المحكمة فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بتعديل الحكم الابتدائى الى الحبس ثلاثة أشهر .

وبجلسة مجلس النظار فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٩ تداول المجلس فى مسألة واحدة حيث شرح عطوفة القائم مقام الخديو ورئيس مجلس النظار ما نشرته جريدة اللواء فى بعض اعدادها من التحريضات المضرة والمقالات المهيجة عند ذكرها خبر الحكم بالاعدام على القاتل الهندى دنجرا وتمجيدها عمله والحض على الاقتداء به .. فبعد المداولة قر رأى المجلس على ارسال انذار أول الى جريدة اللواء عما نشرته فى هذا الشأن عملاً بالمادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وقد جء بحيثيات هذا الانذار : « ان جريدة اللواء قد نشرت بعددها الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقالة عنوانها (اليوم يقتل دنجرا) متعلقة بحكم الاعدام الصادر بانجلترا على الطالب الهندى الذى اتهم بقتل السير كرزون ويلى وحيث أن هذه المقالة التى نشرت فى يوم التنفيذ وكتبت بلهجة حماسية تعتبر اطراء حقيقياً للمحكوم عليه . وحيث أن هذا التصويب لعمل جان وامتداحه مع تكرره فى عدة مقالات نشرتها هذه الجريدة من شأنه التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم الأمر الذى يترتب عليه الأخلال بالأمن وبالنظام العام .

وتداول المجلس فى مسألة واحدة أيضاً يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ حيث تذاكر المجلس فيما نشرته جريدة (القطر المصرى) باعدادها الأخيرة وقتئذ من مقالات التعريض بالجناب العالى الخديوى والطعن فى اعراض الناس والمس بكرامتهم وقرر قفل الجريدة المذكورة بناء على الأسباب المبينة فى القرار الوزارى المقتضى اصداره من سعادة ناظر الداخلية وهذا نصه :

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ بالتطبيق للقرارين الصادرين من هذا المجلس بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ .

حيث أن جريدة القطر المصرى التى تصدر بالقاهرة سبق تعطيلها لمدة ستة شهور بمقتضى الحكم الصادر من محكمة مصر الاستئنافية الأهلية بتاريخ ٩ ربيع آخر سنة ١٣٢٧ (٢٧ يونيه سنة ١٩٠٩) لارتكابها الطعن على الحضرة الفخيمة الخديوية .

وحيث أنه رغماً عن ذلك فقد استمرت الجريدة المذكورة منذ عادت للظهور بعد نهاية مدة تعطيلها على التعريض بالجناب العالى الخديوى وعلى كتابة ما يغاير الأداب والتعرض لكرامة الناس والطعن فى شرفهم الأمر الذى يوقعها تحت احكام المادة ١٣ السالفة الذكر .

قرر ما يأتى

المادة الأولى

تقفل جريدة القطر المصرى التى تصدر بالقاهرة .

المادة الثانية

على محافظ العاصمة تنفيذ هذا القرار .

وصدق المجلس على وضع النسبة الآتية بين الوظائف المخصصة للاجانب والوظائف المخصصة للمصريين بمصلحة المدن والمباني :

عدد								
٥	مفتشين	:	٣	أجانب	،	٢		مصـــريين
٩	مديري أعمال	:	٥	«	،	٤		«
٩	مساعدي مدير أعمال	:	٥	«	،	٤		«
٤	مهندسين معماريين	:	٣	«	،	١		مصـــري
٣	مهندسين معماريين مساعدين	:	٢	«	،	١		«

الجيش والسودان :

ورد بمذكرة المستشار المالي عن ميزانية سنة ١٩٠٩ أنه : في أول هذه السنة ألفتت أنظار الحكومة الى عدم كفاية رواتب الضباط الوطنيين في الجيش المصري بالنظر الى ارتفاع نفقات المعيشة وعدم وجود نسبة بين فئات هذه الرواتب وزيادة الماهيات التي منحت لمستخدمي الحكومة الملكيين في السنين الأخيرة .

فاتضح لها صحة هذا الأمر ومنحت مبلغاً ليس بقليل لتحسين رواتب هؤلاء الضباط . ويترتب على ذلك زيادة في المصروفات قدرها ١٦٠٠٠ جنيه .

وقد صدق مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بناء على طلب نظارة الحربية وموافقة اللجنة المالية على مشروع القانون المطلوب استصداره بتحديد ماهيات الضباط والصف ضباط والعساكر البرية والبحرية مع العمل به من أول يناير سنة ١٩٠٩ .

وقد صدر في هذا الشأن القانون نمرة ٩ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وتقررت بمقتضاه ماهيات الضباط الشهرية على الوجه الآتي :

جنيه
٧٥ للفريق
٦٥ للواء
٤٧ للميرالاي
٤٠ للقائمقام
٢٨ للبكباشي
١٨ للصاغقول اغاسي
١٢ لليوزباشي الذي يكون خدم على الأقل ٧ سنوات تحت السلاح في هذه الرتبة .
١٠ لليوزباشي الذي يكون خدم أقل من ٧ سنوات تحت السلاح في هذه الرتبة .
٧ للملازم أول
٦ للملازم الثاني

وتزاد ماهية الميرالاي والرتب الأقل منها أثناء الخدمة في السودان وفي مدينة أسوان أو بين أسوان ووادي حلفا أو في قسم سيناء بمقدار ٩ جنيهات للميرالاي و ٦ جنيهات للقائمقام و ٥ جنيهات للبكباشي والصاغقول أغاسي و ٢ جنيه لباقي الرتب .

ويقضى هذا القانون بمنح الضباط الموجودين فى الأستيداع من رتبة اليوزباشى وما دونها ثلثى الماهية المقررة لرتبتهم ويمنح الحائزين لرتب أعلى نصف الماهية المقررة لرتبتهم .

أما ماهيات صف الضباط والعساكر فقد تقررت على الوجه الآتى :

قرش	
٤٠٠	للصول
٧٠	للباشجاويش
٦٠	للبلوك أمين
٥٠	للجاويش
٤٠	للأومباشى
٣٠	للنفر

وثائق ومحاضر اجتماعات تفصيلية

لمجلس النظار

نظارة محمد سعيد باشا

كان مجلس النظار السابق برئاسة بطرس غالى قد بحث مسألة امتداد امتياز قناة السويس بجلسته المنعقدة برئاسة الخديو فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ .

وهذا ما ورد بمحضر الجلسة المشار اليها :

« عرضت على المجلس مسألة طلب شركة القنال امتداد امتيازها .

وبعد المداولة قرر عقد الجمعية العمومية فى ٩ فبراير الآتى لعرض هذا المسألة عليها وأن يبلغ اليها مشروع الاتفاق مع المذكرة الآتى نصها :

(طلبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها) .

وبعد المخابرات الطويلة انتهى الأمر بتحضير مشروع الاتفاق .. وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم الخميس ٢٧ يناير الجارى تحت رئاسة الحضرة الخديوية الفخيمة فقرر باجماع الآراء وجوب رفضه مادام بشكله الحالى .

ولكنه يرى امكان قبوله اذا أدخلت عليه التعديلات الآتية وهى :

أولاً : الغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد وبعبارة أخرى جعل قسمة الارباح من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بالمناصفة الكاملة بدون خصم شىء ما تمتاز به الشركة .

ثانياً : حفظ الحق للحكومة فى نصف الارباح لا يكون أول يناير سنة ١٩٦٩ بل يبتدىء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى هو تاريخ الامتداد .

ثالثاً : حذف المادة الثامنة التى تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ الذى هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمى الشركة ومرتبات تقاعدهم واعاناتهم .

بما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول دفع التسعين ألف جنيه للحكومة حسب مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة بصرف معاشات التقاعد فمجلس النظار يميل الى التجاوز عن مبلغ التسعين ألف جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .

ومجلس النظار يميل أيضاً بهذه المناسبة لتسوية المسألة المختصة بطلب الشركة امتلاك الأراضى التى ستتخلف من البحر فى بورسعيد بسبب الأعمال التى ستجريها على نفقتها وهو لا يوافق على استئثار الشركة بها بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الأراضى الى مصلحة الاملاك المشتركة) .

ثم حصلت مبادلة أفكار عمومية

سعادة ناظر المعارف – كنت أظن أن الشركة قبلت بهذه التعديلات ولكن قد علمت الان أنه يلزم عرضها على مجلس ادارتها وكان الأفضل أن يقال بأننا مستعدون لقبول ما تعرضه علينا الشركة لا أن نعرض عليها شروطنا ونكون عرضة لعدم مصادقة مجلس ادارتها عليها .

جناب المستشار المالى – المرجح أن الشركة تقبل بشروطنا والخلاف الوحيد بيننا هو أنها تطلب منا ان نعطيها نصف المعاشات أو أن نترك لها جميع الأراضى المشتركة فى بور سعيد والأراضى التى تتخلف فى المستقبل من البحر وأظن انها لا تقبل التجاوز عن ذلك .

عطوفة الرئيس – أكاد أكون موقناً بأنها تقبل جميع طلباتنا ولا تضيع عليها مزايا المشروع لأجل خمسة وثلاثين ألف جنيه .

الجناب الخديوى – نحن أفرغنا جهدنا فى انجاح المشروع وايصاله الى النقطة التى وصل اليها الان ونفتكر أيضاً أن الشركة تقبل .

وقد انعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها برئاسة الأمير حسين كامل وافتتحها الخديو بخطبة تناول فيها ملخص مشروع الاتفاق وقال : « ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً قبل أن يعلم أن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار حكومتنا مستعدون لأعطائكم كل ما ترونه لازماً فى هذه المسألة من البيانات والايضاحات .. وانتخبت الجمعية بجلسة ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً لدراسة المشروع وتقديم تقرير عنه – وفى ٢١ مارس سنة ١٩١٠ – وبعد تشكيل نظارة محمد سعيد باشا – عقدت الجمعية جلسة للاستماع الى تقرير اللجنة الذى انتهى الى رفضها بالاجماع لهذا المشروع .

وحددت جلسة ٤ ابريل للمناقشة فى المشروع حيث ابدت الحكومة أن الاحتجاج بأن المشروع الذى قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد لم يعد له محل بعد أن ورد للحكومة كتاب من مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير يفيد قبوله هذه التعديلات . واستمرت المناقشة بجلسة ٧ أبريل ثم أخذ الرأى على المشروع فقررت الجمعية رفض المشروع باجماع الأعضاء ما عدا مرقص سميكه بك والنظار .

وبجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ صا ر الاطلاع على مذكرة صاحب العطوفة ناظر الداخلية المقدمة للمجلس والمطلوب بها اضافة يومى عيد الميلاد الخديوى ورأس السنة الهجرية ويوم الاحتفال أيضاً بطلعة المحمل الشريف من الاسكندرية على أيام العطلة لنظارات ومصالح الحكومة .

صاحب العطوفة محمد سعيد باشا — كان يحصل ان جهات الادارة تعطل في جميع الجهات في بعض الاعياد وكانت نظارة الحقانية بناء على منشور من لجنة المراقبة تشتغل وبالعكس . فمنعاً لهذا التضارب استحسنا أن نقرر الأعياد العمومية والأعياد المحلية بقرار يصدر من مجلس النظار .

وافق مجلس النظار على هذا الرأى .

وبعد المداولة أصدر النظار القرار الآتى :

ان الأعياد والمواسم العامة التى تنقطع فيها الأعمال وتتعطل الدواوين والمصالح قد يكون بعضها ذا صبغة دينية والبعض الآخر له صبغة مدنية ومنها ما يكون محلياً أو عمومياً ومع ذلك فان تعيين مواقيتها قد يكون تارة بمقتضى الحساب القمرى وتارة على الحساب الشمسى .

ولما كان الاختلاف مما يدعو الى الالتباس فقد رأى مجلس النظار من الواجب وضع قاعدة صريحة فى هذا الموضوعة ينتفى معها الشك والابهام بقدر ما فى الأمكان فقرر فى جلسته المنعقدة فى يوم الخميس ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ اعتماد الجدول المرافق بهذا المنشور مشتملاً على بيان ما يكون من هذه الأعياد والمواسم ذا صفة عامة بحيث أن العطلة فيه تشمل جميع القطر وبيان ما يكون منها ذا صفة محلية خاصة يقتصر أمره على مدينة واحدة أو مدن معينة وهذا الجدول يتضمن التواريخ التى تقع فيها الأعياد والمواسم العامة وعدد الأيام التى يكون فيها تعطيل الأعمال لمناسبة كل واحد منها .

فمتى اقترب ميعاد أى عيد أو موسم منها تخاطب نظارة الداخلية سكرتارية مجلس النظار فى الوقت المناسب لكى تقوم بنشر الاعلانات المعتادة فى الجريدة الرسمية وفى الصحف المحلية بحيث تكون هذه الاعلانات محتوية على تواريخ العطلة بمقتضى التقويمين الهجرى والميلادى إلا فيما يختص بعيد الفطر المبارك وعيد الأضحى المبارك ورأس السنة الهجرية نظراً لتعذر تعيين تواريخها مقدماً على حسب التقويم الشمسى للأسباب المرتبطة بطريقة حساب الشهور القمرية .

وبناء على ذلك فقد أصدرنا هذا المنشور الى جميع النظارات لابلاغها ما قرره مجلس النظار والمرجو من سعادتكم التكرم باعطاء التعليمات اللازمة لمراعاة العمل به والسير بموجبه فيما يتعلق بنظارة .. والمصالح التابعة لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام أفندم ..

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

جدول الأعياد والمواسم الرسمية

بيان الأيام المعتاد تعطيل نظارات ومصالح الحكومة فيها رسمياً فى كل عام

اسم العيد أو الموسم	تواريخ العطلة	نوع العيد	أيام العطلة
	١ – مواعيد العطلة بالتاريخ الهجرى		
رأس السنة الهجرية	أول محرم	عمومى	١
احتفال عودة المحمل	محرم أو صفر	محلى للسويس والقاهرة	١
المولد النبوى	١٢ ربيع الأول	عمومى	١
ميلاد الجناب الخديوى	غرة جمادى الثانية	«	١
عيد الفطر	من يوم آخر رمضان الى ٣ شوال	«	٤
احتفال نقل الكسوة	شهر شوال	محلى للقاهرة	١
طلعة المحمل	ذى القعدة	محلى للقاهرة والأسكندرية	١
عيد الأضحى	من ٩ الى ٣ ذى الحجة	عمومى	٥
	٢ – مواعيد العطلة بالتاريخ الميلادى		
عيد جلوس الجناب الخديوى	٨ يناير	«	١
شم النسيم	ابريل أو مايو	«	١
وفاء النيل	شهر أغسطس	محلى للقاهرة	١

عهد السلطان حسين كامل

١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩ أكتوبر ١٩١٧

وزارة واحدة

بداية

عهد الوزارات



وزارة
حسين رشدى « الثانية »
١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩ أكتوبر ١٩١٧

- الوزراء .. بدلاً من النظار
- حضرات أصحاب المعالى .. الوزراء
- محاولتان .. لقتل السلطان ووزير الحقانية
- إنتاج البيض كله .. للعساكر الإنجليز
- فيلق من العمال والفلاحين .. لخدمة جيوش الحلفاء
- إلغاء وزراء الخارجية .

فى غداة اليوم الذى أعلنت فيه الحماية البريطانية على مصر .. وفى نفس اليوم الذى خلع فيه الخديو عباس الثانى وتولى السلطان حسين كامل حكم مصر .. تألفت وزارة حسين رشدى باشا والتى كانت تحكم فى أواخر عهد الخديو عباس .. وبقى الوزراء فى مناصبهم مع تعديل وتغيير خطير فى نظام الحكم بعد أن صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية الأمر الذى ترتب عليه إلغاء وزارة الخارجية تبعاً لنظام الحماية الجديد .. وصار التخابر بين ممثلى الدول الأجنبية فى مصر يتم مباشرة مع المندوب السامى البريطانى ..

ومن المؤلم أن يحدث هذا الإنقلاب الخطير وتعلن الحماية ولا يبدو فى مصر الرسمية ممثلة فى مجلس وزرائها أى إحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ بل تبقى الوزارة قائمة وتقر الحماية البريطانية ولا يستقيل من الحكومة وزير أو حتى موظف كبير احتجاجاً على ذلك !!

المهم مع كل تأثير الأوضاع الجديدة على الوزارة ودورها فى الحياة السياسية فإن الوجود البريطانى ظل حريصاً على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى كل ما يتعلق بهذه المؤسسة من مؤسسات السلطة فى البلاد .. وقد عبرت بريطانيا عن سياستها هذه رسمياً أثناء المفاوضات التى جرت بينها وبين الأمير حسين كامل قبل توليه العرش خلفاً لأخيه عباس .. فقد أبلغوه وبوضوح أن حكومة لندن تنظر إلى مسألة تعيين الوزراء كمسألة من الضرورى أن يؤخذ فيها رأيها خاصة بالنسبة لمسئوليتها عن المصالح الأجنبية فى مصر والتى يمكن أن تتأثر بشكل الحكومة ..

ومن هذا المنطلق رفضت الحكومة البريطانية اقتراحاً كان قد تقدم به السلطان حسين كامل ورئيس الوزراء حسين رشدى بإدخال سعد زغلول باشا الوزارة باعتبار أن ذلك قد يكون عملاً مناسباً تتقدم به أول وزارة إلى الشعب فى ظل الحماية .. وجاء رد الخارجية البريطانية حاسماً بأنه لا يجب أن يدخل سعد الوزارة على وجه التأكيد !!

بإعلان الحماية البريطانية على مصر تغير الوضع القانونى للبلاد وكان لابد من مجموعة من التغييرات الإسمية لتأكيد الوضع الجديد الذى أصاب «النظارة» منها شىء فتحولت إلى « وزارة » .. وقد استهدف هذا التغيير فى الاسم إلى التأكيد على حقيقة قطع العلاقات التى ظلت تربط القاهرة باستانبول لأربعة قرون سابقة من ١٥١٧ حتى ١٩١٤ .. وعلى أساس أن مامنع مصر من انتحال تسمية الوزارة إنما نتج عن أن نفس الإسم كان يطلق على الوزارة العثمانية فى تركيا .. ولم يكن معقولاً أن يستخدم التابع والمتبوع تسمية واحدة !!!

وتشير الأحداث أنه لو كانت هناك نية حسنة من إنجلترا تجاه مصر لاعترفت باستقلال مصر التام بعد زوال السيادة التركية - أما أن ترتب انجلترا إعلان الحماية على زوال

السيادة التركية فإنه لا يفسر إلا بالهدف الذى كانت إنجلترا تسعى إليه وهو إهدار استقلال مصر التام وذلك كان نيتها وهدفها من احتلالها غير المشروع للبلاد عام ١٨٨٢ ..

نعود إلى وزارة حسين رشدى باشا باعتبارها أول وزارة تشكل فى ظل الحماية البريطانية .. وقد أشرنا إلى إختفاء وزارة الخارجية من هذا التشكيل .. وقد استمر ذلك حتى إلغاء الحماية فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .. وتعود أهمية وزارة الخارجية – فضلاً عن اعتبارها أحد رموز السيادة الوطنية – إلى أن معظم الذين تولوها كانوا يشكلون النظارات أو الوزارات بعد ذلك ومنهم على سبيل المثال نوبار وشريف ومصطفى فهمى وإسماعيل راغب وبطرس غالى وحسين رشدى ويوسف وهبه وعدلى يكن ..

فى أول اجتماع لمجلس النظار برئاسة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ كان جدول أعمال المجلس يحرر باللغة الفرنسية .. وفى نظارة شريف باشا صدر قرار باستخدام اللغة العربية فى محاضر الاجتماعات .. وبالنسبة لوزارة حسين رشدى الحالية كان جدول الأعمال يتم توزيعه من صورتين .. إحداهما بالعربية والأخرى بالفرنسية ..

ومن الوسائل التى اتخذتها الحكومة لتدعيم الحماية واجتذاب الخاصة إليها التعظيم من شأن الوزراء فى ظل الحماية وإحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر لكى يزدادوا تعلقاً بمناصبهم ويزداد خاصة الناس تهافتاً عليها .. وكان أن صدر أمر كريم من السلطان بأن يكون لقب رئيس الوزراء « حضرة صاحب الدولة » ولقب الوزير « حضرة صاحب المعالى » مع أنهم كانوا فى الحقيقة أبعد ما يكونون من هذه المسميات .. فلم يكن رئيس الوزراء بصاحب دولة ولم يكن الوزير بصاحب معالى إلا بالإسم فقط !! وكلها ألقاب من مخلفات الحماية البريطانية ..

وعمد السلطان حسين إلى السخاء فى توزيع ومنح الرتب مثل الباشوية والباكوية لكثير من الأعيان والوجهاء الذين أخذوا يتطلعون إلى التحلى بهذه الرتب عن طريق الإخلاص للسلطان وبالتالى للنظام القائم .. فاجتذبت الحكومة بذلك طبقة الأعيان والمثقفين فى مختلف العواصم والمديريات .وصارت الألقاب أمراً مألوفاً بعد ذلك بين الفئة التى تمثل أقوى عناصر المجتمع .. أما عامة الشعب فقد كان لهم الله وكان ٩٩٪ من أبناء الشعب مسخرين لخدمة سلطات الاحتلال من ناحية والقصر من ناحية أخرى .. وإن كانت هناك بعض الحوادث الفردية التى تكررت فى محاولات إعتداء استهدفت من بين ما استهدفته السلطان نفسه .. حيث تجاوز سخط الشعب على الحماية إلى سخطه على السلطان والوزراء .. وتمثلت مظاهر هذا السخط فى محاولة الاعتداء على السلطان مرتين الأولى بالقاهرة يوم الخميس ٨ أبريل ١٩١٥ إذ أطلق عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر

خردوات من المنصورة عياراً نارياً حين مرور موكبه بشارع عابدين فأخطأه وعوقب بالإعدام والحادثة الثانية يوم الجمعة ٩ يوليو من نفس العام وكان السلطان فى طريقه لأداء فريضة الجمعة بالإسكندرية .. ألقيت عليه قنبلة ولم تنفجر .. واستغرق التحقيق فى الحادث زمناً طويلاً لغموضه وصعوبة الكشف على المتآمرين .. وانتهى الأمر بتقديم كل من محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين للمحاكمة حيث صدر قرار بإعدامهما .. ولكن السلطان طلب تخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة !!

وبسبب محاولتى إغتيال السلطان قرر مجلس الوزراء إعتماد مبلغ ٣٦٠٠ جنيه لوضع درابزين حديد حول قصر عابدين وإنشاء نقطة للحراسة بالميدان .

وتشير محاضر إجتماعات مجلس الوزراء إلى تخلف إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف عن حضور إجتماعات المجلس طوال شهر سبتمبر ١٩١٥ بسبب مرضه .. والحقيقة أنه مساء يوم ٤ سبتمبر وبينما كان فتحى باشا واقفاً على رصيف محطة القاهرة فى إنتظار السفر للوجه القبلى إعتدى عليه صالح عبد اللطيف الموظف بوزارة المالية بأن طعنه بخنجر أصابه فى كتفه .. وقد حوكم أمام مجلس عسكرى بريطانى وحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم يوم ٣ أكتوبر ..

والملاحظ أن معظم أعمال مجلس الوزراء خلال هذه الفترة دارت حول مواجهة الظروف الاستثنائية التى نشأت بقيام الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية على مصر .. صدق المجلس على جميع متطلبات وزارة الحربية سواء لإنشاء معسكرات أو تشكيل فرق عسكرية جديدة أو استدعاء عساكر الرديف للالتحاق بالخدمة أو تزويد الجيش بمعدات حربية حديثة .. وقد بلغ ما تم جمعه من عساكر الرديف وقتها حوالى ١٢ ألف عسكرى ..

ووافق المجلس على إصدار قرار بمنع تصدير البيض حيث كانت القوات البريطانية فى مصر تستهلك وحدها ٤٠٠ ألف بيضة يومياً .. وبعد سنة أصدر المجلس قراراً بالسماح بتصدير ٢٠٠ مليون بيضة فقط فى المدة من نوفمبر ١٩١٦ حتى أبريل ١٩١٧ حيث كانت هذه السلعة تمثل مصدر رزق للكثير من المواطنين ..

وتشير محاضر مجلس الوزراء أن العمال المصريين والفلاحين كانوا بمثابة الوقود للحرب الدائرة .. لقد أخذت السلطات العسكرية تجمع ما تستطيع منهم لإرسالهم إلى شبه جزيرة سيناء أو العراق أو فلسطين أو فرنسا لخدمة الجيوش المتحالفة المتحاربة .. وكان ظاهر تجميع هؤلاء العمال والفلاحون يتم فى إطار التطوع ولذلك سموا متطوعين ، ولكن الحقيقة أنهم كانوا مكرهين .. وقد بلغ عددهم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى مليون و ١٧٠ ألف عامل وفلاح مات منهم الكثيرون . وعنهم أشار اللورد ملنر فى تقريره «إن

الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها ظروف الحرب بالصبر .. وان الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال والفلاحين لا تقدر بثمن » ..

وفى سنة ١٩١٦ صدر قانون تحددت بموجبه النقود الذهبية من فئة الجنيه وفئة الخمسين قرشاً .. والنقود الفضية من القطع فئة العشرين قرشاً والعشرة قروش والخمسة قروش والنقود النيكلية من فئة العشر مليمات والخمس مليمات والمليمين والمليم والبرونزية من فئة ½ المليم .. وتقرر أن ينقش على جميع النقود اسم السلطان حسين كامل وقيمة العملة وتاريخ إصدارها ..

وفى مواجهة وطأة الغلاء وافق المجلس على إنشاء مصلحة للتموين تلحق بوزارة الداخلية بغرض حصر جميع المسائل الخاصة بتموين البلاد ودراسة الأسعار ومراقبة تعليمات الأسواق .. ولها أن تقترح أسعار السلع وتضع عند الحاجة نظاماً لتوزيع المأكولات والخامات الأولية وتمنع أى إحتكار للسلع ..

واستعرض المجلس تقريراً أعده وزير المعارف العمومية عن عدد المتقدمين لامتحان الثانوية العامة وتطورهم منذ إنشاء هذه الشهادة عام ١٨٨٧ جاء فيه :

- فى سنة ١٨٨٧ تقدم للامتحان ٦٢ طالباً نجح منهم ٤٢ طالباً .
- وفى سنة ١٩٠٥ تقدم للامتحان ٤٤٧ طالباً نجح منهم ١٧٧ .
- وفى سنة ١٩١٠ تقدم للامتحان ٩٦١ طالباً نجح منهم ٤١٩ .
- وفى سنة ١٩١٤ تقدم للامتحان ١٠٧٤ طالباً نجح منهم ٥٥٧ .

ولانتشار ظاهرة البطالة خاصة بين العمال قرر المجلس إعتماد ١٢ ألف جنيه لمصلحة التنظيم التابعة لوزارة الأشغال لتشغيل العمال العاطلين بمدينة القاهرة فى تمهيد الأراضى بصحراء العباسية مقابل أجر يومى للعامل قدره ٣ قروش ..

وفى نفس الجلسة وافق على تخصيص ١٥٠ ألف جنيه للصرف منها على المرتبات المخصصة للحضرة السلطانية !!

وفى ٢٤ مارس ١٩١٧ عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة بمكتب رئيس المجلس لبحث الإصلاحات الواجب اتخاذها فى حالة زوال الامتيازات الأجنبية التى كان محتملاً أن تتم فى هذه الفترة .. وقرر المجلس تشكيل لجنة لدراسة هذه الإصلاحات أطلق عليها لجنة الامتيازات الأجنبية وشكلت من وزراء المالية والمعارف والحقانية وعدد من المستشارين الأجانب . على أن تقدم تقريرها للمجلس كل ٣ أشهر ..

* * *

وعن القطن ، قرر المجلس فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بمناسبة القرار الذى اتخذته الحكومة بشراء جزء من محصول القطن ، تعيين مفتش أجنبى (المستر جون ماكيلان مارشال) لمراقبة عمليات هذا الشراء بمرتب ١٠٠٠ جنيه سنوياً اعتباراً من ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ودارت بهذه الجلسة المناقشة التالية :

عظمة السلطان – كم يبلغ عدد القناطير التى اشترتها الحكومة لغاية الآن ؟

حضرة صاحب السعادة وزير المالية – بلغت إلى اليوم نحو ١٣ ألف قنطار .

عظمة السلطان – يلوح لى أن هذا المقدار قليل جداً .

جناب المستشار المالى – نعم يا مولاى ، ولكن سبب ذلك امتناع الأهالى عن بيع أقطانهم طمعاً فى ارتفاع الأسعار ، ومن جهة أخرى فإن أكثرهم يفضلون رهن أقطانهم وسحب الأموال عليها .

عظمة السلطان – وهل الأثمان آخذة فى الارتفاع ؟

جناب المستشار المالى – نعم بعد أن فتحت البورصة بالإسكندرية ارتفع سعر القنطار ريالاً ، على أن الحكومة لم تتبع أسعارها فى تنزيل الثمن ، بل وضعت أثماناً بحسب مراتب الأقطان وجهات زراعتها ، والقاعدة التى كنا نجرى عليها فى تحديد أسعار القطن المصرى هى الرجوع إلى أسعار ليفربول وأمريكا ، بمعنى أننا كنا نعتبر سعر القنطار الأمريكى أساساً ثم نضيف إليه مقدار النسبة التى بين القطن الأمريكى وبين القطن المصرى لتقرير ثمنه .

وبالجلسة المنعقدة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ وافق مجلس الوزراء على عدم تجديد العمل بالأمر المالى الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ القاضى بإنقاص المساحة التى تزرع قطناً إلى الثلث من زمام الأطيان .

درجـات الحكـومة			أسماء الدرجات	درجـات الأوقـاف			أسماء الدرجات
أدنى المربوط	المتوسط	أقصى المربوط		أدنى المربوط	المتوسط	أقصى المربوط	
جنيه	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	جنيه	
٦٥٤	٦٧٢	٧٨٠	درجة ناظر ادارة	٥٦٤	٦٧٢	٧٨٠	درجة ناظر ادارة
٤٤٤	٤٨٠	٥١٦	،، وكيل ،،	٤٣٢	٤٨٠	٥٢٨	درجة أولى
٣٦٠	٣٩٠	٤٢٠	،، رئيس قلم	٣٦٠	٣٨٤	٤٠٨	درجة ثانية
٢٨٨	٣١٢	٣٣٦	،، وكيل ،،	٢٨٨	٣١٢	٣٣٦	درجة ثالثة
٢١٦	٢٤٠	٢٦٤	درجة أولى	٢١٦	٢٤٠	٢٦٤	درجة رابعة
١٤٤	١٦٨	١٩٢	درجة ثانية	١٦٨	١٨٠	١٩٢	درجة خامسة
١٠٨	١٢٠	١٣٢	درجة ثالثة	١٢٠	١٣٢	١٤٤	درجة سادسة
٦٠	—	٩٦	الدرجة الأخيرة	٦٠	—	١٠٨	درجة سابعة

وبالجلسة المنعقدة فى ١٥ أغسطس سنة ١٩١٧ (اطلع المجلس على مذكرة من اللجنة المالية خلاصتها أنه نظراً لغلاء المعيشة فى الحالة الحاضرة وتوالى شكوى صغار المستخدمين تألفت لجنة لعمل ما يمكن اتخاذه من الوسائل لمساعدتهم ، فاقترحت اعطاء من لا تتجاوز مرتباتهم ١٦ جنيهاً فى الشهر اعانة وقتية قدرها ٢٠٪ لمن لا تزيد مرتباتهم على ٥ جنيهات فى الشهر وجنيه مصرى واحد لمن تزيد مرتباتهم على ذلك ، فتكون الاعانة اذن على قاعدة تنزل نسبتها بالتدريج كلما زاد المرتب فهى تتراوح من ٢٠٪ الى من كان مرتبه ٥ جنيهات فأقل الى $\frac{1}{4}$ ٦٪ فقط بالنسبة لمن يبلغ مرتبه ١٦ جنيهاً .

كان السلطان حسين كامل فى بداية عهده على وفاق تام مع المندوب السامى البريطانى والمستشارين الأجانب فى الحكومة المصرية .. على أنه لم يلبث أن بدت منه أحاديث وانتقادات بلغت حد إنتقاد السياسة البريطانية والطعن فيها مما تسبب عنه الجفاء بينه وبين المندوب السامى ، الأمر الذى فكرت معه حكومة بريطانيا أن تستبدله بمندوب آخر يكون أقدر على السيطرة على الموقف وامتلاك زمام الحكومة والسلطان .. ووقع اختيارها على السير « ونجت » سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان .. فجاء إلى مصر فى أواخر ديسمبر ١٩١٦ ليشغل منصبه الجديد كمندوب سامى لبريطانيا فى مصر .. وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظمة والفخامة وأخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم بأمره فى البلاد .

وفى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ إشتد المرض بالسلطان حسين كامل ولزم الفراش ، ويئس الأطباء من شفائه ومات فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ .. لتنتهى بذلك وزارة حسين رشدى باشا الثالثة .. ولتسير بنا مركب الأحداث إلى عهد آخر من عهود أسرة محمد على الذى قدر لمصر أن تعيش فى ظل حكمها عشرات السنين .

عهـــد

السـلطان أحمـد فـؤاد الأول

٩ أكتوبر ١٩١٧ - ١٥ مارس ١٩٢٢

٦ وزارات



كان السلطان حسين كامل قد عرض قبل وفاته على نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عرش مصر ليخلفه عليه من بعده .. ولم يكن قد تقرر نظام لوراثة العرش فى ظل الحماية البريطانية .. ولكن الأمير تنحى عن قبول العرش وأرسل إلى والده كتاباً بذلك قبل وفاته بيوم واحد ..

وبعد اعتذاره فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ عرضت إنجلترا عرش مصر على الأمير أحمد فؤاد فقبله تحت اسم السلطان أحمد فؤاد ..

وقد ظهر فى طريقة توليته مدى التدخل البريطانى فى أهم الأمور الداخلية شأناً ألا وهى ولاية العرش فى مصر ..

وفيما يتصل بشخصية الحاكم الجديد فلا شك أن شخصية فؤاد اختلفت إلى حد كبير عن شخصية حسين كامل .. فقد تميز الأول بصلابة رأى افتقر لها الثانى كثيراً .. وقد بدا ذلك خلال المفاوضات التى جرت لتوليه العرش خلفاً لأخيه .. ومن بين طلباته إدخال تغيير فى الوزارة الجديدة التى كان مقرراً تشكيلها برئاسة حسين رشدى باشا مع توليته لسلطاته الدستورية وقد رفضت بريطانيا هذا المطلب !

ولقد فرضت أزمات التغييرات الوزارية ، نفسها على العلاقات بين القصر والوزارة من جانب ، وبين سلطات الحماية من جانب آخر . الأمر الذى مهد لثورة من أعظم الثورات فى تاريخ مصر الطويل ألا وهى ثورة ١٩١٩ ..

وزارة حسين رشدى باشا « الثالثة »

١٠ أكتوبر ١٩١٧ - ٩ أبريل ١٩١٩

- السلطة .. تصادر جميع الدواب
- نفقات جيش الاحتلال .. هدية من الحكومة !!
- منع زراعة الحشيش .. مؤقتاً !!
- التحصين ضد الكوليرا .. للمصريين فقط .
- إعانة حرب لصغار الموظفين .
- الميزانية .. بقرار من قائد قوات الاحتلال ..

اعتبرت وزارة حسين باشا الثانية مستقيلة لوفاة السلطان حسين كامل – على أن السلطان فؤاد لم يشأ تغييرها وعهد إلى رشدى باشا بتأليف الوزارة من جديد ..

عقد مجلس الوزراء خلال هذه الفترة من رئاسة رشدى باشا ٥٣ جلسة رأس السلطان فؤاد ٤٩ جلسة منها ولم يرأس حسين رشدى سوى ٤ جلسات !!

بدأ السلطان فؤاد عهده بتدعيم علاقته بسلطات الاحتلال – الأمر الذى جعله حريصاً على أن يرأس جميع إجتماعات مجلس الوزراء تقريباً .. فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٨ صدر مرسوم سلطانى بتشجيع الناس على التطوع فى خدمة السلطة العسكرية .. وكان المرسوم يقضى بإعفاء كل من يتطوع أو يخدم لمدة سنة كاملة ، وبلا انقطاع بفرقة العمال المصرية أو بفرقة النقل بالجمال أو بأية خدمة أخرى من خدمات التشهيلات بالجيش البريطانى ، يعفيه من الالتزام بأداء الخدمة العسكرية الوطنية .. ولم يجد هذا الحافز استجابة من الأهالى فصدر مرسوم آخر بإلغائه ..

وزادت حركة مصادرة الإبل والدواب – فقد أصدرت السلطة العسكرية فى نوفمبر بلاغاً بأنها مازالت فى حاجة إلى جمال ونياق وحمير تجمعها من مختلف المديريات – وحتمت على أصحابها أن يحضروها إلى المراكز والأقسام لمعاينة شرائها .. ولا يجوز لهم أن يتصرفوا فيها أو ينقلوها من جهة إلى جهة أخرى إلا بإذن من المأمور المختص .. وكل جمل أو ناقة أو حمار لا يصلح للأعمال العسكرية يدمغ بعلامة مخصوصة ؛ بحيث إذا وجد حيوان غير مدموغ بتلك العلامة ولم يعرض على السلطة يؤخذ ويعاقب صاحبه .. وبذلك استولت السلطة العسكرية على جميع الإبل والنياق والحمير الصالحة للأعمال العسكرية بأبخس الأثمان ..

ومع اختفاء هذه الوسيلة الأساسية للتنقلات فى ذلك الوقت بسبب تجنيد الإنجليز للحمير ، بحث مجلس الوزراء مسألة زيادة بدل الانتقال والسفر للموظفين الذين يقتضى طبيعة أعمالهم استخدام الدواب مثل مهندسى الرى وغيرهم وكان أن قرر زيادة بدل هذا الانتقال !!

وقد أدى هذا الأمر إلى شل مختلف نواحى الحياة وفى مقدمتها فلاحة الأرض ، الأمر الذى استدعى فى كثير من الأحيان أن يقوم الفلاح بالأعمال الشاقة التى كانت تقوم بها هذه الدواب !!!

وقرر المجلس منح امتيازات للموظفين والعمال الذين يلتحقون بخدمة الجيش بحيث تكون أولوية التعيين بالوظائف الأميرية لمن يعمل بالجيش مدة ٦ أشهر متواصلة على الأقل .. وكان الأمر فى ظاهره تكليفاً وترغيباً إلا أنه فى الحقيقة كان إجباراً ، ممَّا تعذر معه وجود عمالة كافية لتقوية جسور النيل للوقاية من أخطار الفيضان .. فأصدر المجلس

مرسوماً بجواز جمع الأهالى القادرين بنسبة تحدد حسب تعداد كل ناحية .. وتخصيص إعتمادات لهذا الغرض بميزانية وزارة الأشغال للصرف منها .. وكانت تتم محاسبة العامل بواقع ٣ قروش فقط عن كل متر مكعب يردمه !!

وقد أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب لحساب سلطات الاحتلال مبالغ طائلة بلغت حتى ٣١ مارس ١٩١٧ حوالى ٣ ملايين جنيه ونصف مليون قيدت عُهدة على الحكومة البريطانية .. وكان عليها أن تؤديها للخزانة المصرية ..

ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاءً هائلاً فى شأن هذه العهدة . فقد إجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان فؤاد وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة إعترافاً منها بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات ، ولعل المجلس أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر « من وجهة نظره على الأقل » .. وهل هناك أعجب من ذلك كدليل على السقوط الأدبى والمعنوى لحكومة تتطوع بمكافأة الدولة المغتصبة على عدوانها وسلبها البلاد حريتها واستغلالها .. فى الوقت الذى كانت فيه مرافق البلاد فى حاجة إلى كل جنيه يصرف فى غير محله !!!

ووافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة الزراعة بمنع زراعة الخشخاش « أبو النوم » بعد أن وصلت المساحات المنزرعة منه إلى ٢٤٠٠ فدان بالوجه القبلى .. ولم تكن الرغبة هى منع زراعة هذا الصنف بالذات والذى كان الاستعمار حريصاً على إباحة زراعته وتعاطيه كمخطط استعمارى .. ولكن السبب الحقيقى هو ما ذكرته مراقبة التموين أن كميات الحبوب اللازمة لقوات الاحتلال آخذة فى التناقص بسبب نقص المساحات المنزرعة منها .. والغريب أن قرار منع زراعة « أبو النوم » ذُيِّل بأن هذا المنع سيرفع عند زوال الأسباب التى دعت إليه ..

وأصدرت الحكومة بلاغاً باحتكار محصول القطن لصالح بريطانيا وصدر مرسوم بإلغاء بورصة البضائع بالإسكندرية .. ووافق المجلس على منع تصدير الفضة بأى شكل بسبب إرتفاع سعرها عالمياً وصدر قانون سنة ١٩١٨ بالترخيص بإصدار عملات نقدية ورقية من فئة ١٠ قروش وخمسة قروش صالحة للتداول لأول مرة ..

وكانت مصلحة الصحة قد أعدت مشروع قانون باتخاذ احتياطات للوقاية من الكوليرا على أن يكون نافذاً على الوطنيين فقط دون الأجانب !! ولغرابة المشروع فقد يكون مفيداً أن نسجل جانباً من المناقشات التى دارت فى إجتماع مجلس الوزراء وكان برئاسة السلطان فؤاد ..

السلطان : ما السبب فى عدم سريان أحكام القانون على الأجانب مع أنه يوجد فى الأقاليم أعداد كبيرة من الأروام من الطبقات قليلة النظافة ..

نائب المستشار المالى (انجليزى) : تطبيق القانون على الأجانب يستلزم تدخل السلطة العسكرية فى الأمر ولديها مهام كثيرة ..

رشـدى باشـا : طبعاً هذا شيء صعب تطبيقه .

السلطان : أليس من الممكن أن يعهد القائد العام للسلطة المحلية فى التنفيذ ..

المستشـار المالى : صعب .. ولكن من الممكن مراقبة حركة الأجانب وبعد المناقشة وافق المجلس على إصدار القانون على أن يسرى على المصريين فقط دون الأجانب !!

ولقد حرصت أن أنقل جانباً من الحوار كما دار فى الاجتماع لأننى لم أجد التعليق المناسب على هذا القرار !!

وبجلسة ٩ فبراير ١٩١٨ وافق المجلس على اعتماد ٨٨ ألف جنيه لاستمرار دفع إعانة غلاء المعيشة والتى كانت تسمى إعانة الحرب لصغار الموظفين والذين لا تزيد مرتبات كل منهم على ١٩٢ جنيهاً فى السنة ..

واستعرض المجلس مذكرة اللجنة المالية عن ميزانية السنة المالية ١٩١٨ - ١٩١٩ فتبين أنها تبلغ ٢٣ مليون و ٢٥٠ ألف جنيه .. وكانت أكبر ميزانية تعرض على مجلس الوزراء منذ إنشائه ..

وبالمناسبة قد يكون مناسباً أن نشير إلى أن مجلس الوزراء لم ينظر ميزانية السنة المالية ١٩١٩ - ١٩٢٠ حيث نتج عن ثورة ١٩١٩ أن صدرت الميزانية بقرار من الجنرال اللنبى القائد العام لقوات الإحتلال فى مصر .. وكانت تبلغ ٢٨ مليون و ٨٥٠ ألف جنيه .. وستأتى الإشارة اليها فيما بعد ..

وفى ٢٣ مارس ١٩١٨ وبمناسبة عيد ميلاد السلطان فؤاد صدق المجلس على كشوف إنعامات سلطانية تضمنت ما يلى :

- **الوشاح الأكبر من نيشان النيل**

لكل من : سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية والمستر جيمس هينز مستشار وزارة الداخلية والسير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغال العمومية .. وإسماعيل صدقى باشا وزير الأوقاف السابق .

- **نيشان النيل من الطبقة الثالثة**

لكل من : أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك المستشارين بمحكمة الإستئناف الأهلية وعبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين .

- **الباشـــوية**

لكل من : يوسف أصلان قطاوى مدير الجمعية الزراعية .

- **البكوية من الدرجة الأولى**

لكل من : الدكتور على إبراهيم طبيب القصر .

- **البكوية من الدرجة الثانية**

لكل من : مكرم جرجس عبيد عضو المجلس المحلى بقنا .

وزارة حسين رشدى « الرابعة » « الثالثة »

٩ أبريل - ٢٢ أبريل ١٩١٩

- بريطانيا .. تستدعى مندوبها السامى
- محادثات .. لتحديد مستقبل مصر السياسى
- اعتقال سعد ورفاقه ونفيهم إلى مالطة ..
- إندلاع ثورة ١٩١٩
- إضراب الموظفين
- ٣٠ يوماً .. بلا وزارة

فى ٩ فبراير ١٩١٩ تقدم حسين رشدى باشا باستقالته إلى السلطان فؤاد .. وكان هذه الاستقالة خلفية تاريخية تجدر الإشارة إليها باعتبارها مقدمة لحدث من أهم الأحداث فى التاريخ الحديث وهو ثورة ١٩١٩ ..

وإنتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا وحلفائها وعقد الهدنة بين ألمانيا والحلفاء فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ .. وأخذ ذوو الرأى من المصريين يفكرون فى طريق لرفع صوت مصر وتمثيلها فى مؤتمر الصلح الذى كان مقرراً عقده فى باريس لتقرير مصير عالم ما بعد الحرب . وكانت مصر من هذا العالم ..

واتفق كل من سعد زغلول باشا الوكيل ، المنتخب للجمعية التشريعية وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا على مقابلة السير « رجنلد ونجت » المندوب السامى البريطانى فى مصر لطلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية .. وكان ذلك بناء على نصيحة حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ..

وتحدد موعد المقابلة وأعرب المندوب البريطانى عن دهشته لتحدث ٣ رجال عن أمة بأسرها .. فاتفق سعد وصحبه على تأليف هيئة الوفد المصرى للمطالبة باستقلال البلاد وأن تحصل هذه الهيئة على تفويض من الأمة تخولها فيه هذه الصفة .. وتألف الوفد المصرى فعلاً من ١٣ عضواً وأعدوا صيغة توكيل وقع عليها مختلف طوائف الأمة رغم تصدى السلطة العسكرية البريطانية لحركة التفويض هذه بالقمع والإرهاب ..

وطلب سعد باشا من قيادة الجيش الانجليزى تصريحاً له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى لندن .. ولما ماطلت القيادة لجأ مرة أخرى إلى المندوب السامى الذى رفض إعطاءهم ترخيصاً بالسفر ..

أرسل الوفد مذكرات ونداءات إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر بتأليف الوفد وصفته ومقاصده .. كما أرسل إلى الرئيس ويلسن نداءً برقياً يطلب منه تحقيق مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح ..

لم تأت كل هذه المساعى ثمارها فاشتد هياج الجماهير وبدت بوادر ثورة شعبية تأتى على الأخضر واليابس الأمر الذى من أجله استدعت الحكومة البريطانية مندوبها السامى فى مصر إلى لندن للتشاور ..

وعلى الجانب الآخر عرض حسين رشدى تقريراً على السلطان فؤاد طلب فيه أن يعهد إليه وإلى زميله عدلى يكن باشا وزير المعارف بالسفر إلى لندن لإجراء محادثات مع الحكومة الإنجليزية بشأن مستقبل مصر السياسى .. ووافق السلطان وطلب منه عرض المسألة على المندوب السامى البريطانى الذى وعد بعرض الأمر على حكومته .. وجاء رد

حكومة إنجلترا بأن الوقت ليس مناسباً لهذه الزيارة بحجة أن وزير خارجيتها « المستر بلفور » مشغول بمفاوضات الصلح فى باريس ..

وإزاء ذلك قدم رشدى باشا استقالته فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ إلى السلطان فؤاد الذى لم يقبلها .. وكرر رشدى باشا استقالته فى ٢٣ ديسمبر .. إلا أن الاستقالة ظلت معلقة لحين سفر المندوب السامى البريطانى إلى لندن فى محاولة لإقناع حكومته بالسماح لهما بالسفر .. واشترط رشدى باشا لسحب استقالته أن يسمح أيضاً لمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا .. وأن يصل رد الحكومة البريطانية فى مدة مناسبة من وصول المندوب السامى إلى لندن .. ومضت المدة الكافية ولم يصل الرد .. فجدد رشدى باشا استقالته إلى السلطان فى ٩ فبراير ١٩١٩ فقبلها فى أول مارس وطلب من الوزارة الاستمرار فى أعمالها لحين تشكيل وزارة جديدة ..

* * *

واعترض أعضاء الوفد المصرى « ١٣ عضواً » والذى سبق الإشارة إليهم على قبول استقالة الوزارة وقدم الوفد إحتجاجاً يوم ٤ مارس إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر .. ورأت السلطة البريطانية أن فى ذلك تحريضاً على المقاومة – وكانت الجماهير طوال هذه الفترة تعيش فى حالة ترقب وانتظار لما قد تسفر عنه الأحداث والاتصالات – بالإضافة إلى عرقلة تشكيل الوزارة الجديدة .. فأخذت السلطات الأمور بالشدة وانتهاج سياسة التهديد والعنف .. وتصاعدت الأحداث باعتقال سعد باشا وثلاثة من رفاقه محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا وصدور قرار بنفيهم إلى مالطة ..

وفى ٩ مارس ١٩١٩ إندلعت أحداث الثورة وفوجئت سلطات الاحتلال بحوادثها فى كل مكان رغم منشورات تحذير الحاكم العسكرى .. ونتج عن استمرار الثورة أن صدرت ميزانية ١٩٢٠/١٩١٩ كما سبق أن أسلفنا بقرار من المندوب السامى البريطانى ..

وأمام تصاعد الأحداث جنحت بريطانيا إلى مهادنة الثورة بالإفراج عن سعد زغلول وزملائه والترخيص لمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا .. وإزاء ذلك لم يكن أمام حسين رشدى باشا حجة يتذرع بها لاستمراره فى الوزارة ..

ولم يستدل خلال فترة رئاسة رشدى باشا الرابعة لمجلس الوزراء على محاضر إجتماعات رسمية .. كما لم تصدر قوانين أو مراسيم خلال هذه المدة والتى استمرت ١٤ يوماً فقط ..

لم تهدأ الثورة بعد الإفراج عن سعد ورفاقه أو موافقة رشدى باشا على تشكيل الوزارة .. وواصلت الثورة مسيرتها وتخللتها مصادمات بين الأهالى وقوات الاحتلال وتعددت الاعتقالات والمحاكمات العسكرية ..

وشكلت فى القاهرة لجنة مندوبى موظفى الوزارات ومصالحها من ٣٢ عضواً كانت

باكورة أعمالها أن عقدت إجتماعاً بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل ١٩١٩ وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل إعتباراً من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب مطالبها التى حددتها فيما يلى ..

- أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية ؛ الذى سافر فعلاً إلى لندن لعرض مطالب مصر ..
- إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود من الشوارع والبنادر والقرى وتفويض البوليس المصرى مهمة حفظ النظام ..

واتسع نطاق الحركة تماماً ليشمل بعد ذلك جميع طوائف الشعب .. وعندما توقفت الحركة فى المدينة تماماً أصدرت السلطات العسكرية إعلاناً باعتقال كل من يحرض على الاستمرار فى الإضراب ..

وفشلت كل جهود وزارة رشدى باشا فى إنهاء هذه الإضرابات فقدم استقالته إلى السلطان **فؤاد** فى ١٩ أبريل ١٩١٩ متعللاً بسوء حالته الصحية .. وقبل السلطان الاستقالة فى ٢٢ أبريل ..

وظلت البلاد مدة شهر كامل بلا وزارة - وخلال هذه الفترة لجأت السلطات البريطانية إلى حكم البلاد حكماً مباشراً .. وأصدر الجنرال اللنبى « المندوب السامى البريطانى » قرارات بتعيين عدد كبير من الموظفين الأجانب فى المناصب الهامة بهدف دعم سياسة الاحتلال وإحكام السيطرة على البلاد مع إعطائهم سلطات مطلقة فى تصريف الأمور ..

وفى مايو ١٩١٩ أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء .. وكان من بين ما تضمنت تأييد الحماية البريطانية على مصر .. الأمر الذى ألقى بظلاله على مسيرة الأحداث بعد ذلك ..

* * *

وقبل أن تسير بنا مركب الأحداث لابد من إلقاء بصيص من الضوء على ثورة ١٩١٩ باعتبارها من مقدمات ثورة ١٩٥٢ والتي غيرت وجه التاريخ ونقلت مصر من عهد إلى عهد .. قد يكون السبب المباشر لثورة ١٩ هو إعتقال سعد وصحبه ولكن أسبابها الأصلية ترجع إلى سنوات مضت .. ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة فقد اعتقل للمرة الثانية بعد ذلك في ديسمبر سنة ١٩٢١ وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت ومع ذلك لم تقم في البلاد ثورة للإفراج عنه .. فاعتقاله أول مرة سنة ١٩١٩ كان بمثابة الشرارة التي أشعلت النار في بركان الثورة ..

ولم تكن ثورة ١٩١٩ ذات طابع ديني أو اجتماعي بل كانت ثورة سياسية شعبية بكل معاني الكلمة .. فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضاً .. على أن لها إلى جانب ذلك أسباباً أخرى إقتصادية وإجتماعية كان لها دخل في التمهيد لها وفي ظهورها وتطورها ..

وترجع الثورة إلى تذمر الشعب من حالته السياسية وتطلعه إلى الحرية والاستقلال بعد أن ظل يعاني من الاحتلال الذي أصيبت به البلاد منذ عام ١٨٨٢ بما فرضه من مظالم وقهر وحكم بالحديد والنار .. وكان الشعب على امتداد هذا المسطح الزمني ضحية محتل غاشم حرمه من أبسط حقوق الحياة وعلى الجانب الآخر .. وجد قصر بكل مسمياته « خديوي أو سلطان » أذاقه المذلة والهوان ..

ومن الوجهة الاقتصادية كانت الثورة رد فعل ضد النظم المالية التي عانتها البلاد قبل الحرب وخلال الحرب .. وما تبع ذلك من تغلغل النفوذ الأجنبي وسيطرته الكاملة على الاقتصاد القومي الأمر الذي أدى إلى استعباد الشعب مالياً واقتصادياً وحرمانه من أبسط مقومات الحياة ..

وعلى المستوى الاجتماعي فالذي لاشك فيه أن مصر سنة ١٩١٩ كان أكثر تقدماً عما كانت عليه في السنوات الماضية نتيجة انتشار التعليم وتطور الأفكار واتساع المدارك لدى الجماهير وكلها عوامل ساعدت على نمو الروح السياسية وجعل المجتمع أكثر تطلعاً إلى مستقبل أفضل وأشد تبرماً بالنظم الاستعمارية التي فقد في ظلها ومن خلالها الحياة الكريمة وبذلك جاءت الثورة لتعلن أن الأمة لا ترضى بالذل والعبودية .. وكانت ثورة ١٩١٩ بكل أبعادها والظروف المحيطة بها في ذلك الوقت انتفاضة شعبية رائعة .. صهرت المصريين جميعاً في بوتقة واحدة من أجل مصر ..

وزارة محمـد سـعيد باشا « الثانية »

٢١ مايو - ٢٠ نوفمبر ١٩١٩

- رشوة .. للموظفين !!
- إنشاء وزارة للمواصلات
- مجلس تأديب .. بوزارة الداخلية
- فصل مصطفى النحاس .. لغيابه دون إذن ..
- الحكومة تحتفل .. بعيد ميلاد الملك جورج ..
- إقرار الحماية البريطانية

مرة أخرى ولشهر آخر تبقى مصر بدون وزارة فى الفترة ما بين استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة فى ٢٢ أبريل ١٩١٩ وتأليف وزارة سعيد باشا الثانية فى ٢٠ مايو .. ويبدو أن السلطات البريطانية قد أخذت بنصيحة قديمة كان قد أسداها لها أحد المقربين خلال الأزمة الوزارية السابقة وتقضى بحكم البلاد حكماً مباشراً .. فأصدر المندوب السامى قراراً فى ٢٨ أبريل بأن يؤدى كل وكيل وزارة جميع أعمال الوزير فى الوزارة التابع لها .. كما انتحل المندوب السامى لنفسه سلطات مجلس الوزراء وباشر المهام التى كان يقوم بها هذا المجلس ..

وخلال هذا الشهر تم إحكام السيطرة على البلاد وعاد الموظفون إلى دواوينهم والمحامون إلى ممارسة أعمالهم وعمال العنابر إلى عنابرهم .. وتم أيضاً فى نفس الوقت إصلاح السكك الحديدية ..

وكانت خاتمة هذه الإجراءات التصريح الذى ألقاه وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم فى ١٥ مايو ١٩١٩ والذى جاء فيه « أن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقاً أن تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها .. وهذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان حمايتنا على البلاد » .

كما جاء فى جانب آخر من التصريح الإعلان عن نية الحكومة على إرسال « لجنة عظيمة » إلى مصر تحدد صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بإدارة البلاد فى المستقبل ..

وكان مطلوباً بعد هذا التصريح تأليف وزارة جديدة .. وجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة وإخماد جذورها .. ولذلك قوبلت الوزارة بالمظاهرات العدائية فى القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى ..

بلغت جلسات مجلس الوزراء خلال هذه الفترة ٢٠ جلسة رأس السلطان فؤاد منها ١٨ جلسة – ورأس سعيد باشا جلستين فقط ..

وقد فرضت أحداث ثورة ١٩١٩ نفسها على اجتماعات وقرارات المجلس – واتخاذ إجراءات وتدابير قصد بها مواجهة نتائج هذه الأحداث من جانت ومحاولة تهدئة الحالة وإعادة الأمور إلى نصابها من جانب آخر ..

أرادت الوزارة أن تتودد إلى الجماهير بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط فأذاعت منشوراً طويلاً بمناسبة قرب حلول شهر رمضان أشارت فيه أن وزير الداخلية (رئيس الوزراء) قد اتفق مع السلطات العسكرية على إزالة بعض القيود للتيسير على المسلمين فى التفرغ لإحياء ليالى رمضان المباركة .. وكان ظاهر هذا المنشور رغبة الوزارة فى صرف الأمة عن الكفاح السياسى ؛ ولكن يبدو أن عقلية الوزارة أو سوء تقديرها لفهم عقلية

الشعب المصرى جعلها تتصور أن مثل هذه الأمور قد تثنى الشعب عما عقد العزم عليه ..

وقرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ ٨٠٠ ألف جنيه لمنح الموظفين علاوات فى شكل إعانة حرب .. وكان لهذه العلاوات أثرها فى إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية والتفاتهم إلى مصالحهم الشخصية ..

كما استصدرت الوزارة بالاتفاق مع السلطات العسكرية أوامر بالإفراج عن بعض المعتقلين وإيقاف المحاكم العسكرية وإلغاء الرقابة على المطبوعات .. وأصدر المجلس قراراً بشأن تسعير السلع الغذائية والالتزام بالأسعار وتشكيل لجنة بكل مديرية أو محافظة لهذا الغرض .

وشهدت اجتماعات المجلس موجة من التعيينات والمزايا الاستثنائية للموظفين الإنجليز والأجانب .. **وقد لوحظ وجود تأشيرات بصدد هذه المسائل فى سكرتارية المجلس لعدم نشرها !؟**

وفى ٢ يونيه ١٩١٩ صدر مرسوم سلطانى بإنشاء وزارة للمواصلات وعين أحمد زيوار باشا وزير المعارف العمومية وزيراً لها ..

وافق المجلس على استصدار مرسوم لعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر فى طلبات التعويض المرتبطة بالفتن والقلاقل السياسية التى وقعت بالبلاد اعتباراً من ١٠ مارس ١٩١٩ .. وشكلت لجنة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف لتلقى طلبات التعويض من الأهالى وخصص مبلغ مليون جنيه لهذا الغرض أدرج فى ميزانية السنة المالية ١٩١٩ – ١٩٢٠ تحت بند « تسوية المصاريف الناشئة عما وقع حديثاً من اضطرابات » .

ووافق المجلس على تشكيل مجلس تأديب فى وزارة الداخلية للنظر فى المخالفات والتقصيرات التى لها مساس بأحداث الفترة الأخيرة ..

وقرر المجلس فصل مصطفى النحاس بك القاضى بمحكمة طنطا الأهلية من وظيفته لأنه كان قد سافر مع أعضاء الوفد المصرى إلى لندن دون أن يحصل على أجازة قانونية .. وغاية ما فعله أن أرسل بعد سفره طلباً للوزارة بالأجازة أشفعه بطلب آخر بالتصريح له بأجازة مرضية ..

كما قرر فصل على ماهر بك وكيل محكمة أسيوط الإبتدائية لرفضه التقدم إلى القومسيون لتوقيع الكشف عليه ومعرفة ما إذا كان فى حاجة إلى أجازة مرضية من عدمه ..

وفى يوم الثلاثاء ٣ يونيه احتفلت الحكومة بعيد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا

العظمى بتعطيل الوزارات والدواوين ورفع الأعلام على مبانى الحكومة وإطلاق ٢١ مدفعاً فى كل من القاهرة والإسكندرية وبور سعيد .. **وكأنما مصر خلال هذه الفترة كانت إحدى المقاطعات التابعة للتاج البريطانى !!**

وأصدرت السلطات العسكرية بلاغاً فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التى وقعت فيها أحداث أدت إلى تدمير محطات السكك الحديدية والمبانى الحكومية .. وقد قدرت هذه الغرامات بحوالى ٢٢٠ ألف جنيه على النحو التالى :

عشرة آلاف و ٤٠٨ جنيه على منطقة الدلتا و ٤١ ألفاً و ٢٠ جنيها على مناطق الجيزة وبنى سويف والفيوم و ١٦٨ ألفاً و ٣٤ جنيهاً على المنطقة الواقعة ما بين بنى سويف وأبو تيج .. ومما يذكر أنه تم تحصيل هذه الغرامات من الأهالى بالقوة الجبرية وحسب تعداد كل منطقة وقعت فيها أحداث التدمير .. والمنطق يقضى بأن تؤول حصيلة هذه الغرامات إلى خزانة الحكومة المصرية .. ولكنها آلت إلى الخزانة البريطانية !!

وفى ٢٨ مايو ١٩١٩ وقعت معاهدة الصلح فى قصر « فرساى » بباريس ولذلك سميت معاهدة فرساى .. وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر وأهمها إقرار الحماية البريطانية ..

ولما وصلت الأنباء إلى مصر بتوقيع المعاهدة قررت الحكومة إبتهاجاً بها إطلاق ١٠٠ مدفع ومدفع فى كل من القاهرة والإسكندرية وبور سعيد . وصدر قرار بتعطيل الوزارات فى جميع أنحاء القطر يوم الإثنين ١٤ يوليو ..

ومن العجيب أن تنتهج الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم بنودها إقرار الحماية التى فرضتها إنجلترا عليها .. وقد تبودلت زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية .. كما تبودلت برقيات الابتهاج والفرح بين سلطان مصر فؤاد الأول وملك إنجلترا جورج الخامس !!

وعلى الجانب الآخر قابل أبناء الشعب المغلوب على أمره إعلان هذه المعاهدة بالوجوم والسخط والحزن الكبير لما فيها من إهدار لحريته واستقلاله وكرامته .. وجدد العهد على متابعة الكفاح طريقاً للاستقلال .. وهى حقوق لا تزول بمعاهدات أو اتفاقات .. أياً كان عدد الموقعين عليها أو قيمتهم ..

وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشوراً بمناسبة عقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم فى المحاكم العسكرية بالسجن مدة لا تزيد على ٣ أشهر .. والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين ..

ونشرت رئاسة الوزارة بياناً أعلنت فيه إلغاء الرقابة على المطبوعات والصحف .. ويؤكد الواقع أن هذا الإلغاء كان صورياً وذلك أن إدارة الرقابة أرسلت مذكرة إلى

الصحف حذرت فيه من نشر عدد من الأنباء والمقالات التى حددتها فى المذكرة - وبذلك ظلت الرقابة مفروضة على الصحف ولكن بشكل مستتر .. وقد جاءت الممنوعات فى ١٧ بنداً لست فى حاجة إلى ذكرها ..

وفى ٢ سبتمبر ١٩١٩ وقع إعتداء على سعيد باشا رئيس الوزراء .. فبينما كان مستقلاً سيارته فى طريقه من منزله برمل الإسكندرية إلى مقر الوزارة ببولكلى - ألقى عليه سيد على محمد الطالب بمعهد الإسكندرية الدينى قنبلة بالقرب من محطة جناكليس .. فانفجرت ولكنها لم تصبه ونجا من الإعتداء .. وقد حوكم المتهم أمام محكمة جنايات الإسكندرية فعاقبته بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات ..

وفى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ أعلنت دار الحماية البريطانية قدوم « لجنة ملنر » لاقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر فى ظل الحماية .. وقد أدى هذا البلاغ إلى إندلاع مظاهرات فى العواصم والبنادر سقط فيها العديد من القتلى والجرحى ..

وتشير وثائق الخارجية البريطانية إلى أن سعيد باشا كان من رأيه - والذى أبلغه إلى المندوب السامى البريطانى - تأجيل قدوم اللجنة حيث إنه لا يمكن أن يستمر فى منصبه مع وصولها الذى يعنى مزيداً من الاضطرابات وإراقة الدماء .. ولم تستجب بريطانيا لرأيه .. فتقدم باستقالته للسلطان فؤاد فقبلها فى ١٧ نوفمبر ..

وزارة يوسف وهبة باشا « الأولى »

٢٠ نوفمبر ١٩١٤ - ٢١ مايو ١٩٢٠

- الإنجليز .. يقتحمون الجامع الأزهر
- محاولات لاغتيـال الوزراء ..
- نظام .. لوراثة العرش تضعه بريطانيا ..
- إلغـاء التسـعيرة
- تأسيس بنك مصـر



يوسف وهبه باشا

- ولد فى سنة ١٨٥٢ بالقاهرة .
- تلقى علومه بمدرسة البطريركية القبطية وأتقن اللغات والعلوم الرياضية .
- اشتغل بنظارة المالية ثم الحقانية .
- عام ١٨٨٣ عين كاتب سر لجنة التحقيق مع العرابيين .
- ظل يترق حتى عين مستشاراً فى محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية .
- عام ١٩١٤ عين وزيراً للمالية وكان أول وزير مصرى يوقع أوراقاً مالية مصرية وهى التى صدرت خلال الحرب .

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ .. وكان معظم أعضائها فى الوزارة السابقة الذين عادوا إلى الوزارة وقبلوا الاشتراك فيها على أساس التعاون مع لجنة « ملنر » وتمهيد الطريق لها .. وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام لأن تأليفها جاء على أثر صدور بلاغ دار الحماية بقدوم لجنة ملنر فكان إقراراً منها للسياسة البريطانية ومعاونة لها على تنفيذها فى الوقت الذى ثارت فيه الأمة ضد هذا البلاغ وضد تلك السياسة .. فكان تأليفها فى ظل هذه الظروف خذلاناً وتحدياً للأمة ..

ولما كان رئيس الوزراء قبطياً .. فقد استاء الأقباط من موقفه وأقاموا اجتماعاً كبيراً يوم الجمعة ٢١ نوفمبر بالكنيسة المرقسية الكبرى، أعلنوا سخطهم على وهبه باشا وعلى قبوله تأليف الوزارة .. وقد شهد هذا الاجتماع أكثر من ألفى مواطن قبطى وكان إجتماعهم هذا مظهراً كبيراً للتضامن القومى والذى عاشت مصر فى ظله مئات السنين ..

كما قرر المحامون الإضراب عن العمل لمدة أسبوع احتجاجاً على قدوم « لجنة ملنر » ..

ومع وصول أعضاء اللجنة إلى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ قوبلت باضطرابات ومظاهرات من جميع طوائف الشعب .. وللسيطرة على الموقف استأنفت السلطة العسكرية حركات القبض والاعتقال .. وفى ١١ ديسمبر اقتحم الجنود الإنجليز الجامع الأزهر على أثر مظاهرة قام بها الطلاب مما كان له أسوأ الأثر لدى الشعب ومثار احتجاج من العلماء ..

تبلغ جلسات مجلس الوزراء خلال هذه الفترة ١٥ جلسة رأسها جميعها السلطان فؤاد ..

ولقد استهدفت الوزارة حوادث اعتداءات على حياة أعضائها .. فى صباح ١٥ ديسمبر ألقى أحد الشبان قنبلتين على سيارة يوسف وهبه باشا فانفجرتا ولم يصب بسوء وقبض على الجانى وهو يحاول إخراج مسدسه .. تبين أنه طالب قبطى بكلية الطب اسمه عريان يوسف سعد .. وعاقبته محكمة عسكرية إنجليزية بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات ..

وبعدها ألقى شاب قنبلة على سيارة إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال فأخطأها .. وتمكن الفاعل من الهرب وأعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه ..

وفى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على سيارة محمد شفيق باشا وزير الزراعة .. انفجرت ولم تصب أحداً .. قبض على الفاعل واتضح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية اسمه عبد القادر شحاته ومعه شريك اسمه عباس حلمى .. قضت المحكمة العسكرية بإعدامهما ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ..

كما ألقيت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف فأصابت السيارة والسائق ولم يصب الوزير بسوء وهرب الفاعل .

وإزاء السخط المتزايد على من يتولون الوزارة – وفى محاولة لاسترضاء الوزراء وإغرائهم بالاستمرار فى عملهم ، صدر مرسوم سلطانى بمنح كل موظف مضت عليه ٢٠ سنة فى خدمة الحكومة وعين وزيراً مرتباً مستديماً قدره ١٥٠٠ جنيه فى السنة . ويحل محل المعاش العادى فيما إذا تخلى على الوزارة !!

ومن المسائل التى كانت مثار احتجاج الأمة فى ذلك الحين وشغلت الرأى العام مسألة التدخل البريطانى فى وراثة العرش .. ذلك أنه حين ولاية السلطان حسين كامل ثم السلطان فؤاد عرش مصر لم يكن قد تقرر بعد نظام لهذه الوراثة .. ثم كان مولد الأمير فاروق فى ١١ فبراير ١٩٢٠ .. وعند وصول هذه البشرى عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لإثبات هذا الحدث فى سجل خاص يحفظ بالمجلس .. ولبحث ما يمكن إجراؤه بهذه المناسبة السعيدة .. وتقرر منح أجازة فى هذا اليوم لجميع وزارات ومصالح الحكومة ..

ووضعت بريطانيا نظاماً لوراثة السلطنة المصرية أبلغته إلى السلطان فؤاد يتضمن الاعتراف بالأمير فاروق كولى عهد للسلطان فؤاد وأن يسرى ذلك على نسله من بعده من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر ..

وكان ذلك مثار احتجاج الأمة على التدخل البريطانى فى نظام وراثة عرش مصر ..

وكانت أزمة المساكن على رأس المسائل التى شغلت بال الحكومة .. فأصدرت قانوناً لا يجيز لأصحاب المساكن أن يزيدوا الأجرة على المستأجرين إلا بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأجرة المحددة فى أغسطس ١٩١٤ ..

وقرر المجلس إلغاء تسعيرة السلع الغذائية والمواد الأولية فيما عدا السكر حيث تبين أن التسعيرة غير معمول بها وأنها خلقت سوقاً سوداء .. وأن اللجان التى شكلت لمراقبة التسعيرة قد فشلت فى ضمان التزام التجار بالأسعار وعرقلة حركة تداول السلع من المنتج إلى المستهلك .. ووجهت الحكومة اهتماماً إلى محاولة خفض أسعار المعيشة بمنح إعانة غلاء معيشة للموظفين ترتبط بتغير الأحوال ووضع أسلوب لضمان توزيع السلع الأساسية وإنشاء مصلحة حكومية تابعة لوزارة الزراعة لهذا الغرض ..

كما فرضت رسماً عن كل قنطار قطن « محلوج » وتوجيه الحصيلة التى تقدر بحوالى ٢ مليون جنيه لدعم سعر القمح والدقيق للمستهلك ..

وفى جلسة ١٥ مارس ١٩٢٠ وافق المجلس على تأسيس « بنك مصر » برأسمال ٨٠ ألف جنيه لمدة ٥٠ سنة .. وصدر مرسوم سلطانى بتأسيس البنك فى ٣ أبريل ..

وصدق المجلس على تعديل لائحة مدرسة الطب والصيدلة تجيز للوزارة أن تقبل استثناءاً كل سنة بالمدرستين المذكورتين ٣ طلاب فى كل منها من أبناء الأطباء والصيادلة الذين لم

يحصلوا على درجات تؤهلهم للالتحاق بهاتين المدرستين ..

وفى ٢٠ مايو ١٩٢٠ تقدم يوسف وهبه باشا باستقالته فقبلها السلطان فؤاد ولا توجد وثائق رسمية منشورة عن أسباب الاستقالة أو قبولها ..

ولكن تطور الأحداث يشير إلى أن مجىء لجنة « ملنر » إلى القاهرة وحركات المد الثورى الوطنى وتعرض أعضاء الوزارات لسلسلة من الاعتداءات لم تحدث لوزارة من قبل .. بالإضافة إلى أن العلاقة بين رئيس الوزراء والقصر كانت قد فترت على امتداد شهور عمر الوزارة بسبب النجاح الذى أحرزه توفيق نسيم باشا وزير الداخلية فى حشد الناس وفى مقدمتهم الأعيان وكبار القوم إلى التشريفات وتهنئة السراى خاصة بمناسبة اعتراف بريطانيا بالأمير فاروق ولياً لعهد السلطان .. وكلها أمور لم يوافق عليها رئيس الوزراء .. بالإضافة إلى الظروف الصحية ليوسف وهبه باشا .. كل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى التعجيل باستقالة الوزارة ..

ولعل ذلك يعطينا صورة صادقة لطريقة ولاية الوزارة فى ظل الحكم المطلق .. فهى لا تنبع من مصلحة الشعب ولا تتصل بإرادته – بل تتبع رغبات ولى الأمر .. إذا رضى عن رجل قفز به إلى منصب الوزارة وإذا غضب عليه أبعده عنها ..

وزارة محمد توفيق نسيم باشا « الأولى »

٢١ مايو ١٩٢٠ - ١٦ مارس ١٩٢١

- محاولة اغتيال رئيس الوزراء
- منحة للموظفين تخصم من المرتب !!
- تكريم المسيو « سكلاريدس » ..
- بيع أملاك الخديو عباس ..
- تصريح ٢٨ فبراير ..



محمد توفيق نسيم باشا

- ينتمى لأسرة تركية موطنها فى الأناضول .
- تعلم فى مصر وتخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة .
- عين فى النيابة وتقلد عدداً من الوظائف حتى عين وزيراً للأوقاف فى الوزارة السعيدية الثانية .
- تولى بعد ذلك وزارة الداخلية فى وزارة يوسف وهبه مما مهد له الطريق لرياسة الوزارة .

بينما كان للقصر اليد الطولى فى استقالة يوسف وهبه كان له أيضاً نفس اليد فى اختيار خلفه توفيق نسيم .. فهذا الاختيار قد تم باقتراح من السلطان إلى المندوب السامى الذى رأى أن نسيم خدم بكفاءة فى وزارة الداخلية وله تأثير واضح على زملائه وعلى السلطان نتيجة لإخلاصه ولوضوحه .. وتعد هذه الوزارة استمراراً لوزارة وهبه باشا .. وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها . فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام .. للدرجة التى وقع خلالها اعتداء على نسيم باشا نفسه .. بينما كان قاصداً إلى مقر وزارة الداخلية – ألقى عليه إبراهيم حسنى مسعود الموظف بمصلحة الصحة قنبلة انفجرت على يمين السيارة وحطمت نوافذها ولكنها لم تصب رئيس الوزراء وأصابت سائقه بجرح خطير .. وقبض على الفاعل وأصدرت عليه محكمة عسكرية بريطانية حكمها بالإعدام ونفذ فيه الحكم ..

كانت موجة الأسعار مازالت فى ارتفاع مستمر واختفت معظم السلع التموينية .. وقرر مجلس الوزراء صرف منحة للموظفين فى حدود ١٠٪ من المرتب السنوى فى أول سبتمبر ١٩٢٠ ومنحه أخرى فى أول مارس ١٩٢١ بحد أقصى ١٠٠ جنيه لكل منحة .. على أن تخصم من كل زيادة تتقرر مستقبلاً فى المرتبات والأجور .

وبحلول سنة ١٩٢١ وللتحسن الملحوظ نسبياً فى الأسعار قررت الحكومة تخفيض إعانة الحرب والبالغة ٦٠٪ من المرتب بمقدار الثلث .. كما قررت زيادة مرتبات الضباط والجنود ومنح علاوات وقتية لأصحاب المعاشات ..

ووجه المجلس نداء إلى المزارعين ناشدهم عدم إنقاص المساحة التى تزرع حبوباً حتى لا يعرضوا البلد إلى خطر المجاعة .. ووافق على إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية على ما يرد إلى القطر من القمح والدقيق ..

وأصدر مرسوماً بمنع زراعة القطن فى أراضى الحياض بالوجه القبلى وعدم جواز زراعة ما يزيد عن $\frac{١}{٣}$ (الحيازة) قطناً . .

وصدق المجلس على الإنعام بنيشان الفلاحة من الطبقة الأولى على « المسيو جان سكلاريدس » اعترافاً بالخدمات التى أداها للبلاد باستنباط بذرة القطن التى مازالت معروفة باسمه حتى الآن وأدت زراعتها إلى زيادة المحصول وتحسين فى رتبة القطن عادت على البلاد بملايين الجنيهات وأعطته شهرة عالمية ..

ولمواجهة أزمة المساكن والتى ناقشها المجلس على مدى ٣ جلسات أوصت الحكومة بمنح بعض التسهيلات والتأمينات لمقاولى البناء واتفقت مع شركة هليوبوليس على بناء ٦٠٠ مسكن بالمنطقة « مصر الجديدة حالياً » ..

ونتيجة لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية التى تحتاجها الشركات .. ولمطالبة العمال بعلاوات سنوية تتناسب مع غلاء المعيشة وافق المجلس على زيادة أجور الترام بالقاهرة بالدرجتين الأولى والثانية بنسبة ٢٠٪ وزيادة ثمن كيلو الملح إلى مليمين بدلاً من ١ر٨مليم وزيادة ثمن التيار الكهربائى بنسبة ٥ر٣٤٪ .

وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠ أصدر المندوب السامى البريطانى إعلاناً بالترخيص للحارس على أموال أعداء بريطانيا ببيع أملاك الخديو عباس حلمى الثانى .. ولتنفيذ هذا الأمر باع الحارس جميع أملاك الخديو ..

* * *

سبق أن أشرنا إلى قدوم لجنة « ملنر » إلى مصر لإجراء مباحثات حول مستقبل مصر .. ولقى أعضاء اللجنة مقاطعة الأمة لمهمتها والجلوس على مائدة المفاوضات وأدرك ملنر من خلال المقاطعة أن الشعب المصرى ممثلاً فى جميع طوائفه له طلب وحيد وهو الجلاء – وأنه ليس على استعداد للمساومة أو التساهل فى شأن هذا المطلب .. ولما عاد اللورد ملنر إلى لندن عهد إلى أحد أعضاء لجنته أن يتوجه إلى باريس ليدعو أعضاء الوفد المصرى – الذى كان موجوداً هناك للدعوة إلى القضية المصرية – للحضور إلى لندن .. واستمرت المفاوضات – وكان سعد زغلول على رأس الوفد المصرى فيها – طويلاً وانتهت بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢١ والتى اعترفت فيه بريطانيا بقبول مبدأ إنهاء الحماية على مصر باعتبار أنها علاقة غير مرضية مع دعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إذا أمكن بإبدال الحماية إلى علاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكينها من تقديم كافة الضمانات الكافية للدول الأجنبية صاحبة الديون والامتيازات وتطابق الأمانى المشروعة للشعب المصرى ..

وبصدور هذا التصريح كان لابد أن يتبعه تغير فى طبيعة الوزارة وتشكيل وزارة جديدة تتولى المفاوضات مع بريطانيا لتحديد نوع العلاقة بين البلدين وتحديد مستقبل مصر السياسى .. وكان أن قدمت وزارة نسيم باشا استقالتها لتفسح المجال أمام وزارة أخرى سياسية تتولى المفاوضات .. وقد اتجهت الأنظار إلى عدلى يكن باشا لتأليف الوزراة ..

وزارة عدلى يكن باشا « الأولى »

١٩ مارس – ٢٤ ديسمبر ١٩٢١

- ٣٨ مليون جنيه ميزانية الدولة ..
- إكتتاب شعبى .. لتمثال نهضة مصر ..
- خلاف .. حول تشكيل وفد المفاوضات ..
- الجيش يتدخل .. لفض المظاهرات ..
- فشل المفاوضات مع الإنجليز ..

عدلى يكن باشا

- ولد عام ١٨٦٤ . وهو ينتمى بصلة القربى لمحمد على الكبير .
- درس مبادىء العلوم فى الأستانة ثم عاد إلى مصر وتلقى تعليمه فى مدارس الإرساليات بها .
- ألحق سنة ١٨٨٠ بقلم الترجمة بوزارة الداخلية ثم قلم المطبوعات ثم أصبح سكرتيرا لنوبار باشا وزير الخارجية .
- بدأ منذ عام ١٨٩١ يترقى فى المناصب الإدارية فعين وكيلا لمديريات المنوفية ثم المنيا ثم محافظة القنال ، ومديرا للفيوم فالمنيا فالشرقية فالدقهلية فالغربية ثم محافظا للقاهرة فمديرا لعموم الأوقاف .
- فى عام ١٩١٤ ارتقى إلى منصب الوزارة فى الخارجية ثم المعارف فالداخلية .

قبل السلطان أحمد فؤاد استقالة وزارة نسيم باشا وعهد فى اليوم ذاته إلى عدلى يكن باشا بتأليف الوزارة الجديدة .. وأعلن عدلى برنامج وزارته ومنه أنها ستضع نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية الوصول إلى استقلال مصر وأنها ستدعوا الوفد المصرى إلى الاشتراك فى المفاوضات .. وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية ، القول الفصل فى هذا الاتفاق .. وأن هذه الجمعية ستكون أيضاً جمعية تأسيسية تضع الدستور وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلاً صحيحاً .. ووعد بالعمل على رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة على الصحف .

ولطبيعة هذه الوزارة السياسية فقد عقد مجلس الوزراء ١٩ جلسة خلال ٩ أشهر هى عمر الوزارة .. وكثرت المسائل التى تمت الموافقة عليها بطريق التمرير .. وقد رأس الملك فؤاد ١١ جلسة ورأس عدلى يكن جلستين فقط .

وصدق المجلس على مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٢٢/١٩٢١ حيث بلغت الإيرادات ٣٨ مليون و ٦٨٢ ألف جنيه والمصروفات مثلها .

– كما قرر المجلس تشكيل لجان لتحديد إيجارات الأراضى الزراعية بعد الهبوط الحاد فى أسعار القطن والذى تجاوز كل تقدير .. ورأى المجلس ، أنه تحقيقا للعدالة والاستمرار حسن العلاقة بين المالك والمستأجر إعادة النظر فى إيجارات الأراضى الزراعية المقرر زراعتها قطن بهدف تخفيض القيمة الإيجارية .

– ووافق المجلس فى يونية ١٩٢١ على إقامة تمثال نهضة مصر للفنان محمود مختار بميدان باب الحديد .. وقد قوبل هذا العمل بحماس وطنى كبير وعمل اكتتاب وطنى لتمكين المثال من صنعه ثم تغطيته خلال أيام .. وإن دل هذا الموقف على شيء فإنما يدل على إعتزاز الشعب بوطنيته ومصريته واستعداده بالمساهمة ولو بالقليل فى أى عمل يرمز إلى نهضة بلاده !! وقد نقل هذا التمثال من المكان الذى أقيم به وظل فيه سنوات طوال يواجه كل زائر للقاهرة عن طريق السكك الحديدية .. إلى مكانه الحالى أمام كوبرى الجامعة .

– جرت محادثات بين عدلى وسعد زغلول باشا حول اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية مع إنجلترا تمهيدا لعقد المعاهدة وكانت هذه المحادثات مصدر انقسام .. فبينما كان رأى سعد أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة باعتباره مفوضا من الأمة لهذا الغرض .. تمسك عدلى أن يرأس هو هيئة المفاوضة مادام رئيساً للحكومة بحجة أن التقاليد السياسية تقتضى ذلك .. وكان ذلك مثار خلاف وانقسام بين قطبى المفاوضات ، وشن كل من عدلى باشا وسعد باشا الحملات التى أشركا فيها الجماهير .. وتمسك كل منهما بشروطه .. الأمر الذى أدى إلى انقسام وفرقة حتى بين أعضاء الوفد الذى كانت الأمة قد فوضته للتحدث باسمها ترتب عليه قيام العديد فى المظاهرات فى المدن الكبرى .

– واستصدرت الوزارة مرسوما من السلطان بتشكيل الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة يكن باشا .. وقرر المجلس فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه لتغطية نفقات الوفد فى لندن بواقع بدل سفر ٨ جنيهات فى الليلة رئيس الوزراء و ٦ جنيهات للأعضاء و ٤ جنيهات للمستشارين الفنيين والسكرتير العام و ٣ جنيهات لموظف السكرتارية .

وزادت هذه المظاهرات عنفا بعد إعلان تشكيل الوفد الرسمى فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعد باشا فى رأيه الأمر الذى أدى إلى انقسام الأمة فى وقت كانت فيه فى أشد الحاجة إلى الوحدة والتماسك .. وازدادت المظاهرات عنفا فى الاسكندرية والمشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب وثبودلت الأعيرة النارية وتدخل جيش الاحتلال .. وبلغ عدد ضحايا هذه الاضطرابات ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا فن الأوربيين .. مما كان له وقع أليم فى النفوس .

●● وعلى أثر وقوع حوادث الاسكندرية وقتل من قتل فيها صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر خشية أن يقضى الرعاع على حياة الجاليات الأجنبية فيها — صرح الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية !!

وكان لهذا التصريح وقع مؤلم فى مصر وقوبل بالاحتجاج من الوفد والوزارة ومن مختلف الجماعات وكان نذيرا باخفاق المفاوضات الرسمية ..

●● وفى أول يوليو ١٩٢١ سافر الوفد الرسمى إلى لندن فوصلها فى ١١ يوليو .. وبدأت المفاوضات بين عدلى واللورد « كيرزون » وزير الخارجية البريطانية وطالت على غير جدوى .. وتخللتها فترة عطلة بسبب حلول فصل الأجازات فى إنجلترا .. وانتهت بالإخفاق وأصرت بريطانيا على وجوب بقاء قوات الإحتلال فى أى مكان بالبلاد وإلى زمن غير محدود .. ووضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى .. وكانت هذه الشروط إيذانا بقطع المفاوضات وكان أن غادر الوفد المصرى لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل مصر يوم ٥ ديسمبر .

وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد عودة الوفد الرسمى صدق بطريق التمرير على كشف إجمالى بمصاريف الوفد فى لندن والتى بلغت ٣٩ ألف جنيها و ٧١٧ مليما ..

وفى ٨ ديسمبر قدم عدلى باشا تقريرا إلى السلطان فؤاد عن المفاوضات وفى اليوم الثانى قدم استقالته من رئاسة الوزارة .. وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر ..

السلطان فؤاد على عرش مصر
بأمر من وزير خارجية بريطانيا

بعد أن اعتذر الأمير كمال الدين حسين ، عرضت الحكومة الانجليزية العرش على الأمير أحمد فؤاد فقبله . وقد نشر كتاب السير رجنلد ونجت المندوب السامى البريطانى المتضمن تبليغ الحكومة البريطانية فى هذا الصدد بالوقائع المصرية فى العدد ٨٥ الصادر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ .

ارتقاء صاحب العظمة السلطان فؤاد الأول عرش مصر
ترجمة التبليغ الوارد الى الحضرة السلطانية
من قبل الحكومة البريطانية

يا صاحب العظمة السلطانية ..

بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل الى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذى أكبرت الأمة المصرية جميعها اخلاصه لكل ما فيه خيرها اخلاصاً لا يعتريه فتور وقدرته حق قدره ، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية .

وأننى أتشرف بابلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد .

هذا واننى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أن لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للان وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبعا لوراثة العرش فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم .

وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش وهى مقتنعة ان فى استطاعتها ان تعتمد فى العمل مع عظمتكم على تلك الصداقة التى كانت شعاراً لحكم السلطان المرحوم وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل عن منزلته لدى عظمتكم .

وانى انتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى ..

عن القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ .

سجل خاص بمجلس الوزراء
للأمير فاروق

ومن المسائل التى كانت مثار احتجاج الأمة المصرية فى ذلك الحين ، مسألة التدخل البريطانى فى وراثة العرش . ذلك أنه حين ولاية السلطان حسين كامل ثم السلطان فؤاد عرش مصر لم يكن قد بت فى أمر وراثة العرش ولا تقرر نظام لهذه الوراثة ولم يصدر أمر من جانب السلطان بتنظيمها ووضع قواعدها .

ثم كان مولد الأمير « فاروق » يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ فاذاعت رياسة مجلس الوزراء مايلى :

(ورد على حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أمر كريم مبشر بميلاد الأمير « فاروق » بقصر عابدين ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ..

الحمد لله وحده .. بما أنه فى الساعة العاشرة والنصف من مساء الأربعاء المبارك ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ قد من الله علينا بمولد ذكر سميناه « فاروق » فقد استصوب لدينا أصدار أمرنا هذا لدولتكم احاطة لعلم هيئة حكومتنا بهذا النبأ السعيد لأثباته بسجل خاص يحفظ برياسة مجلس وزرائنا وتعميم نشره فى جميع أرجاء القطر مع تبليغه لمن يرى لزوم تبليغه اليه بصفة رسمية واجراء ما ينبغى اجراؤه بهذه المناسبة المباركة . واننى أسأل الله القدير المنان أن يجعل هذا الميلاد مقروناً باليمن والاسعاد للبلاد والعباد من فضله وكرمه .

٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ (١٢ فبراير سنة ١٩٢٠) نمرة ١٤) .

وعند وصول هذه البشرى اجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية وقرر ما يأتى :

أولاً : ابلاغها الى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية .

ثانياً : ابلاغها الى فخامة المندوب السامى والى وزارة الخارجية .

وقد صدرت الأوامر باطلاق ٢١ مدفعاً بالقاهرة والاسكندرية اعلاناً بذلك وتقرر منح اجازة فى هذا اليوم الى جميع الوزارات ومصالح الحكومة .

ولم تعلن السراى ولا الحكومة تلقيب الأمير فاروق بولى العهد .

ووضعت بريطانيا نظام وراثة السلطنة المصرية وأبلغته الى السلطان فؤاد فى خطاب رفعه اليه « اللنبى » المندوب السامى البريطانى ونشرته الوقائع المصرية فى عدد غير اعتيادى صدر فى ١٧ ابريل :

ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة المعظمة السلطانية
من صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال اللنبى المندوب
السامى البريطانى بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية

دار الحماية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

يا صاحب العظمة ..

ان الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك الى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله

من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا وان لم يوجد فمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية .

وانى مع تقديم التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة اسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للاعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين .

ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام واخلاص .

القاهرة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٧٠ اللنبى « فيلد مارشال »

وقد احتج الحزب الوطنى ولجنة الوفد المركزية على هذا التدخل البريطانى فى وراثة العرش .

عهـــد الملك أحمـد فـؤاد الأول

١٥ مارس ١٩٢٢ - ٢٨ أبريل ١٩٣٦

١٧ وزارة



وزارة
عبد الخالق ثروت باشا « الأولى »
أول مارس - ٩ نوفمبر ١٩٢٢

- إلغاء الحماية .. على الورق فقط
- ١٠١ مدفع .. لصاحب الجلالة الملك .
- قانون خاص .. للعائلة المالكة
- نفي سعد .. والإعدام لأعضاء الوفد المصري .
- ٢٠ جنيهاً معاش لأرملة علي باشا مبارك ..



عبد الخالق ثروت

- ابن إسماعيل باشا عبد الخالق ولد عام ١٨٧٣ فكان أصغر من تولى رياسة الوزارة .
- امتاز بالتفوق فى مراحل دراسته وتخرج من مدرسة الحقوق فى سن مبكرة .
- اشتغل بالقضاء حتى عين مديراً لأسيوط ثم نائباً عمومياً .
- عين وزيراً للحقانية على تعدد الوزارات التى امتدت بين ٥ أبريل ١٩١٤ ، ٢٢ أبريل ١٩١٩ ثم وزيراً للداخلية من مارس إلى ديسمبر ١٩٢١ .

كان على مصر أن تواجه أزمة وزارية بعد استقالة عدلى باشا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ .. فأصدر القائد العام لقوات الاحتلال بياناً نشر فى الوقائع المصرية رخص فيه لكل وكيل وزارة أو القائم بأعماله أن يؤدى جميع أعمال الوزير لحين تشكيل وزارة جديدة واستمر العمل بهذا الإعلان حتى نهاية شهر فبراير ١٩٢٢ ..

وخلال هذه الفترة بذلت محاولات لإقناع عبد الخالق ثروت باشا – والذى رشحه المندوب السامى البريطانى فى القاهرة – بتأليف الوزارة الجديدة .. واشترط لقبولها شروطاً أهمها إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ..

وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أعلن المندوب السامى البريطانى أن حكومته وافقت على إنتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وكان طبيعياً أن تنتهى الإجراءات والآثار التى ترتبت على وضع مصر تحت الحماية والتى أطلقت يد السلطة العسكرية المحتلة فى جميع شئون الدولة .. وقبل ثروت باشا تشكيل الوزارة .

ولقد مهد تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد تغييرات كثيرة فى ميدان السياسة المصرية .. فلأول مرة فى التاريخ المصرى الحديث يتم الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .. **وقد استتبع هذا – لأول مرة أيضاً – تسليم كافة قوى التأثير السياسى فى البلاد للوزارة باعتبارها طرفاً أصيلاً فى العمل السياسى ..**

ومع هذا التغيير الذى أصاب طبيعة الوزارة فقد كان هناك تغيير آخر لابد أن يصيب بنية الوزارة وبالذات فيما يتصل بعودة وزارة الخارجية تعبيراً عن الاعتراف بالسيادة والاستقلال ..

ولم يمض أسبوعان على تأليف الوزارة حتى أعلن السلطان فؤاد استقلال البلاد واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .. وفى ١٦ مارس أصدر مجلس الوزراء قراراً باعتبار يوم ١٥ مارس « عيد الاستقلال » عيداً وطنياً سنوياً تعطل فيه الوزارات والمصالح .. وأطلقت بهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع .. ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الاعلان .. إذ لم يجد تحقيقاً لمظاهر الاستقلال الصحيح .. بل على العكس رأى أنه رغم هذا الإعلان فإن الاحتلال مازال قائماً والأحكام العرفية سارية والسودان مفصول عملياً عن مصر ..

وقد أبلغت الحكومة معتمدى الدول الأجنبية أن مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وأن ثروت باشا تولى وزارة الخارجية .. وكانت العادة جارية فى عهد الحماية على تعطيل المصالح والوزارات يوم عيد جلوس ملك إنجلترا فأصدر ثروت باشا قراراً بإلغاء هذه العادة .. وألغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية وكف المستشار المالى البريطانى عن

حضور جلسات مجلس الوزراء وعينت الوزارة وكلاء مصريين للوزارات بدلاً من الأجانب ..

وعقد مجلس الوزراء أولى جلساته برئاسة الملك فؤاد ؛ ولأول مرة تتصدر محاضر الجلسات عبارة المملكة المصرية وتقرر تشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات .. واعتمد المجلس ٥٠ ألف جنيه لإعداد دار للبرلمان المصرى والترخيص لوزارة الأشغال بالخروج عن الأحكام الخاصة بالمناقصات بسبب استعجال إنشاء البرلمان ..

وعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لإقرار نظام وراثة العرش الذى قدمه الملك فؤاد وجاء فيه أنه نظام وراثى تنتقل فيه ولاية العرش لأكبر الأبناء .. ونصت المادة الثانية من القانون الخاص بذلك على « أن ولاية المُلك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ..

وأصدر الملك قانوناً بنظام الأسرة المالكة يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته والطبقات التى ينحصر فيها لقب الإمارة ونظام توارث هذا اللقب وتأليف مجلس البلاط الذى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان ، أو أحدهما ، من أمراء وأميرات الأسرة المالكة .. وألحق بالقانون كشف بأسماء الأميرات والأمراء فى الأسرة المالكة ..

ووافق المجلس على مشروع قانون ربط الميزانية للسنة المالية ١٩٢٢ - ١٩٢٣ قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٢٣ مليون و ٦٣٠ ألف جنيه والمصروفات بنفس المبلغ ..

ووافق المجلس على قبول هبة من لجنة المدافن البريطانية لإقامة مشروع تقترحه الحكومة يكون ذكرى لرجال فرقة العمال المصرية ورجال فرقة الجمالة الذين ماتوا فى الحرب العظمى وتبلغ قيمة الهبة ٦٦٠٠ جنيه استرلينى ..

ووافق أعضاء المجلس بطريق التمرير على تخفيض إعانة غلاء المعيشة التى تصرف لمستخدمى الحكومة وجعلها ٢٠٪ من المرتب فقط .. وكان الملك فؤاد علق على المشروع وأشار إلى ضآلة الجهود التى يبذلها الموظفون فى أداء أعمالهم وعدم اشتغالهم بعد الظهر .. وأنهم يقضون معظم وقتهم فى قراءة الجرائد واستقبال الزائرين ..

وقرر المجلس منح أرملة المرحوم على مبارك باشا وزير المعارف العمومية السابق معاشاً قدره ٢٠ جنيهاً شهرياً وذلك بصفة شخصية للقيام بأودها ومراعاة للخدمات الجليلة التى أداها زوجها للبلاد ..

* * *

لقد تعددت العقبات فى طريق وزارة ثروت باشا .. فقد شكلت وزارته فى الوقت الذى كان فيه سعد زغلول باشا وزملاؤه فى طريقهم إلى المنفى .. وكان سعد قد وجه نداء إلى الأمة فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ دعاها إلى مواصلة الجهاد ودعا إلى إجتماع كبير يوم ٢٣ للنظر فى الأحوال الحاضرة .. وحذرته السلطات البريطانية بعدم إلقاء خطب أو حضور اجتماعات وأمرته بمغادرة القاهرة .. ولما لم يستجب ، اعتقلته صباح نفس اليوم وقررت السلطات البريطانية نفيه وأصحابه إلى جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى ..

كما تعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين مما أحرج مركز الوزارة ..

وزاد مركز الوزارة حرجاً باعتقال السلطة العسكرية البريطانية لأعضاء الوفد وتقديمهم للمحاكمة بتهمة إثارتهم الكراهية ضد نظام الحكم .. وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية قضت عليهم بالإعدام .. وأبدلت القيادة البريطانية الحكم بالحبس ٧ سنوات وغرامة ٥٠٠٠ جنيه لكل منهم ..

وقد لجأت الحكومة إلى تعطيل الجرائد وإضطهاد المعارضة .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ قدم ثروت باشا استقالته إلى الملك فقبلها فى اليوم نفسه ..

وزارة
محمد توفيق نسيم باشا « الثانية »
٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣

- وزارة ملكية .. أكثر من الملك
- تعدد حوادث الاغتيالات
- إنذار بريطانى .. للملك فؤاد
- حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة ..
- ٧٨٠ جنيهاً غرامة لأهالى جزيرة بدران

فى اليوم التالى لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد إلى محمد توفيق نسيم باشا وكان يومها رئيساً للديوان الملكى – بتأليف الوزارة الجديدة .. وكان إختيار الملك له مكافأة على الدسائس التى حيكت لإسقاط وزارة ثروت .. وبذلك جاء تشكيل الوزارة وكل ما فيها يتسم قبل أى شىء بالولاء للملك ..

يؤكد ذلك أن رئيس الوزارة الجديدة « نسيم باشا » اكتسب سمعة – منذ أن شغل منصب وزير الداخلية فى وزارة يوسف وهبه – على قدرته فى تجميع عرائض التأييد للملك وجذب وفود الولاء للقصر ..

أما أعضاء الوزارة فكان أغلبهم من زملاء توفيق نسيم سواء فى وزارة يوسف وهبه أو وزارته الأولى .. ويصفهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فيقول « معظمهم لا رأى ولا برامج لهم فى المسائل السياسية والمسائل القومية عامة .. بل هم موظفون يرون فى الوزارة منصباً أرفع مما كانوا يشغلون .. أو وزراء سابقون يريدون العودة إلى مناصبهم الزائلة ..

ووصف الأسلوب الذى قبل به نسيم باشا تأليف الوزارة « بأنه كان أسلوباً عتيقاً » خالياً من البرامج .. مجرداً من المعانى السامية فى ولاية الحكم .. فهو يعتبر ولاية الوزارة منحة من ولى الأمر ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة .. ولذلك فإن الوزارة على إمتداد عمرها القصير الذى زاد على شهرين قليلاً . كانت تتحرك من منطلق الولاء للملك .. كما أنها لم تقدم شيئاً ذا قيمة للجماهير .. فالأحكام العرفية ظلت قائمة .. وكانت النتيجة الطبيعية لكل هذا ، استمرار حوادث الاغتيال للموظفين والرعايا البريطانيين .. وكانت معظم هذه الحوادث تقع نتيجة تبرم الرأى العام من عدم اهتمام الوزارة بإطلاق سراح سعد وصحبه ..

وهى فى تنفيذها للطموح الملكى قد اصطدمت مباشرة مع الوجود البريطانى .. وذلك من خلال الأزمة التى عرفت بأزمة ملك مصر والسودان .. فقد تضمن مشروع الدستور الذى كانت اللجنة المشكلة لهذا الغرض قد انتهت من إعداده فى عهد وزارة ثروت باشا – نصاً على تلقيب الملك بلقب « ملك مصر والسودان » .. ورغم اعتراض بريطانيا على هذا النص فى عهد حكومة ثروت إلا أن وزارة توفيق نسيم يدعمها الملك ، مضت فى نفس السبيل لا تلوى على شىء ؛ الأمر الذى ترتب عليه أن قدمت بريطانيا إنذاراً إلى الملك بأن هذه الفقرة فى الدستور لا تتفق مع نصوص تصريح ٢٨ فبراير .. وفى نفس الوقت قامت قوات الاحتلال بمظاهرة عسكرية فى كل من الاسكندرية وبور سعيد لتدعيم الإنذار البريطانى ..

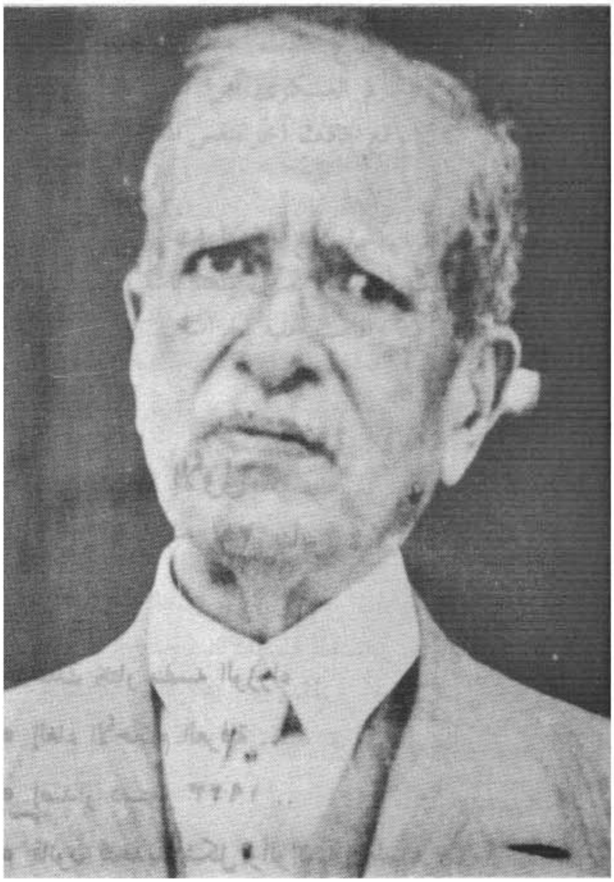
ووقعت وزارة نسيم باشا فى موقف بالغ الصعوبة – وكان أن قدمت استقالتها وبعد أن أدت ما اعتقدت أنه واجبها تجاه القصر – وحتى الرمق الأخير !!

مرة أخرى ولأكثر من شهر تبقى مصر بدون وزارة نتيجة إستقالة نسيم باشا .. وخلال هذا الشهر توالت حوادث الاعتداء على الرعايا البريطانيين فتقرر تعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة وذلك بعد وقوع حادث إعتداء على أحد الرعايا البريطانيين فى منطقة جزيرة بدران .. وإصدر الحاكم العسكرى أمراً بتغريم أهالى المنطقة التى وقع الاعتداء فيها مبلغ ٦٠٠ جنيه .. كما وقع حادث آخر بنفس المنطقة فرضت فيه غرامة أيضاً تصل إلى ١٨٠ جنيهاً أخرى ..

وأصدر الحاكم العسكرى أمراً آخر بمنع الاجتماعات العامة فى منطقتى القاهرة والجيزة .. وقامت السلطة العسكرية بتفتيش منزل سعد باشا (بيت الأمة) واستولت على مابه من أوراق وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحراسة ..

وزارة
يحيى باشا إبراهيم « الأولى »
١٥ مارس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤

- الملك يختار بنفسه الوزراء ..
- إلغاء الأحكام العرفية ..
- إصدار دستور ١٩٢٣ ..
- قانون بتحديد شكل وألوان « العَلم » ..
- نجاح الوفد فى الانتخابات .. وسقوط رئيس الوزارة فى دائرته ..



يحيـى إبراهـــيم

- ولد عام ١٨٦١ بإحدى قرى بنى سويف .
- تخرج من مدرسة الحقوق وتدرج فى وظائف القضاء حتى صار قاضياً ثم رئيساً لمحكمة بنى سويف ومستشاراً بمحكمة الاستئناف فرئيساً لها عام ١٩٠٧ .
- اختير وزيراً للمعارف فى وزارة يوسف وهبه .
- عاد إلى نفس الوزارة فى وزارة محمد توفيق نسيم الثانية .

جرت محاولات لتشكيل وزارة قومية تعلن الدستور وتجرى الانتخابات حيث كان الرأى العام مضطرباً وقلقاً على مصير بلاده وشمل القلق مصير الدستور ذاته بعد أن تلاحقت المؤامرات والتدابير للعبث به .. وتأخير صدوره .. وتشير التقارير إلى إستعداد الجانب البريطانى إلى تقديم بعض التنازلات للوزارة الجديدة بهدف تقويتها مثل إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه وإلغاء الأحكام العرفية .. وقد رشح الملك يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف فى الوزارة المستقيلة على أساس أنه يمكنه التعاون معه لاعتقاده بإمكان السيطرة عليه أكثر من أى سياسى بارز آخر .. وقبل الإنجليز هذا الترشيح لأنه من ناحية يخرجهم من مأزق بقاء البلاد بلا وزارة ..

وفى تشكيل الوزارة إختار الملك بنفسه جميع الوزراء .. وتم هذا الاختيار على أساس موافقة المرشحين على تأييد تصريح ٢٨ فبراير .

وبدأت وزارة يحيى باشا فى عملها .. والملك يرى أنها طوع بنانه ، والانجليز يرون فيها وزارة إدارية تعبر بمصر ذلك الطريق المسدود الذى وصلت إليه الأمور بعد استقالة توفيق نسيم ..

ولكن لا يلبث يحيى باشا أن يثبت للجميع أنه ليس الرجل الذى عرفوه أو تصوروه .. وكان الرجل بمثابة الحصان الأسود المجهول سواء من جانب الرأى العام أو دار المندوب السامى .. وقد استغل يحيى باشا هذه الميزة فأعلن منذ اللحظة الأولى لتعيينه أنه غير قانع بمجرد إدارة الأعمال ولكنه ينوى إعلان الدستور بإصدار قانون الانتخابات ، وقانون التضمينات ... وهو القانون الذى يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية أو تشريعية وقضائية فى ظل الأحكام العرفية .

وفى إنسجام واضح بين الإنجليز ويحيى باشا توالت القرارات .. وكان أولى هذه القرارات قرار حكومة لندن بالإفراج عن سعد زغلول والإفراج عن المعتقلين فى مصر .. وأصدر المندوب السامى البريطانى أمراً بإلغاء الأحكام العرفية .. وأقر مجلس الوزراء قانون التضمينات الذى وضعته بريطانيا ..

على أن أهمية الأعمال التى أنجزتها وزارة يحيى باشا إصدار الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ بعد ضغط كبير على الملك

ومن القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء فى اجتماعاته العادية مسألة تحديد ساعات العمل للعاملين فى الوزارات والمصالح

وكانت على النحو التالى :

- من ٨ صباحاً إلى $12\frac{1}{2}$ ظهراً ومن $3\frac{1}{2}$ إلى ٦ مساءً طوال الفترة من ١٦ سبتمبر إلى ١٥ مايو .

– ومن ٨ صباحاً حتى $\frac{1}{2}$٢ بعد الظهر من ١٦ مايو إلى ١٥ سبتمبر ..

كما وافق المجلس على منح الوزير ٤٠ جنيهاً فى الشهر كبدل سيارة ..

وناقش مذكرة بشأن « علم مصر » .. وانتهى الرأى أن يكون لون العلم أخضر وبه هلال و ٣ نجوم بيضاء .. وما يجب أداؤه للعلم من تعظيم ؛ وعقوبات إهانة العلم التى تصل إلى الحبس مدة ٦ أشهر أو بغرامة ٥٠ جنيهاً ..

وشملت قرارات المجلس تعيين عدد كبير من المصريين فى المناصب التى خلت بإحالة الأجانب للمعاش ..

بعد صدور الدستور وقانون الانتخاب عملت الوزارة على إجراء الانتخابات العامة لأول برلمان فى مصر ..

فى ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ استصدر مجلس الوزراء مرسوماً بدعوة الناخبين لانتخاب المندوبين وتعطيل الوزارات فى يوم الانتخابات للإدلاء بأصواتهم .. كما تقرر فتح إعتماد إضافى بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه للانتهاء من إنشاء سراى مجلس النواب وآخر بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه لإعداد مجلس الشيوخ ..

وأسفرت نتائج الانتخابات عن اكتساح حزب الوفد حيث بلغ عدد المقاعد التى حصل عليها ١٩٥ مقعداً من مجموع عدد مقاعد مجلس النواب البالغة ٢١٤ مقعداً وبنسبة تزيد عن ٩٠٪ .. وليس أدل على نزاهة الانتخابات فى تلك الفترة من سقوط يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء فى دائرته الانتخابيّة « منيا القمح » حيث فاز عليه مرشح الوفد ..

وعلى أثر ذلك وفى ١٧ يناير ١٩٢٤ قدم يحيى باشا إبراهيم استقالته إلى الملك فؤاد .. وأشار فى كتاب الاستقالة إلى نزاهة الانتخابات وحيدتها وقال أنه كان يعتزم البقاء فى الوزارة حتى تتم عملية إنتخاب مجلس الشيوخ .. ولكنه آثر الاستقالة عملاً بمبدأ الحياد بعد أن برزت الاتجاهات نحو تغيير الوزارة .. ولكى يفسح الطريق لمن يختاره الشعب .. وقبل الملك الاستقالة فى ٢٧ يناير ..

وزارة
سعد زغلول باشا « الأولى »
٢٨ يناير – ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤

- الملك يعترض على قائمة الوزراء .. وسعد يصر عليها .
- محام ناشىء من طنطا .. وزيراً للحقانية .
- خلاف .. حول مقبرة توت عنخ آمون .
- فشل محادثات سعد فى لندن .
- تحالف القصر والانجليز .. لاسقاط سعد .
- إغتيال سردار الجيش المصرى .
- مظاهرة عسكرية .. فى مجلس الوزراء ..



- ولد فى ابيانة مركز فوة – غربية (وقتذاك) عام ١٨٥٩ من أسرة مصرية وكان أبوه شيخاً للبلد ومن أصحاب الثراء فيها .
- بدأ تعليمه فى كتاب القرية ثم بالجامع الأزهر ولم ينل ليسانس الحقوق إلا فيما بعد وهو مستشار بالاستئناف .
- عين سنة ١٨٨٠ محرراً بالوقائع المصرية ثم معاوناً بوزارة الداخلية ثم بقلم قضايا الجيزة .
- اشترك سنة ١٨٨٢ فى الثورة العرابية وسجن لبضعة أشهر عقب الاحتلال .
- مارس المحاماة منذ ١٨٨٤ وتزوج وهو قاض من السيدة صفية إبنة مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء .
- عين سنة ١٨٩٣ مستشاراً بمحكمة الاستئناف العليا .
- عين ناظر للمعارف سنة ١٩٠٦ ثم للحقانية فى وزارة محمد سعيد بعد اغتيال بطرس غالى .
- انتخب سنة ١٩١٣ نائباً بالجمعية التشريعية ثم أصبح وكيلها المنتخب .
- قاد ثورة ١٩١٩ وأصبح زعيماً للأمة بلا منازع بعد ذلك سواء فى المنفى أو رئيساً للوزراء (١٩٢٤) أو رئيساً لمجلس النواب (٢٦-١٩٢٧) .

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد حيث حصل على ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب .. فكان بديهياً أن يعرض الملك فؤاد على سعد تشكيل الوزارة لكونه زعيم الأغلبية التي اختارها الشعب في انتخابات حرة ..

وقد احتفظ سعد باشا إلى جانب رئاسة الوزارة بمنصب وزير الداخلية .. كما ضمت الوزارة لأول مرة وزيرين من الأقباط هما مرقص حنا بك للأشغال العمومية وواصف بطرس غالي للخارجية .. ورغم الاعتراضات التي أثيرت حول تعيين وزيرين قبطيين بالوزارة وأن العرف جرى على تعيين وزير قبطي واحد .. فقد حسم سعد هذا الخلاف في الرأي حيث قال .. أنه لا يفرق بين مسلم وقبطي وأصر على إختيار الوزيرين ..

ومرة أخرى تؤكد مصر على إمتداد مسيرتها – وممثلة في أعلى سلطة تنفيذية « رئيس الوزراء » .. أن مصر للمصريين .. لا فرق بين مسلم وقبطي وأن الدين لله والوطن للجميع ..

كما ضمت الوزارة مصطفى النحاس بك وزيراً للمواصلات .. واختار سعد زغلول محمد الغرابلي أفندي وكان محامياً ناشئاً في طنطا ليشغل وزارة الحقانية .. وكان تعيين هذا الأفندي في حد ذاته تحدياً للقيم المظهرية التي كانت لطبقة الباشوات فقط .

ورغم اعتراض الملك فؤاد على القائمة التي أعدها سعد وترشيحاته للوزراء إلا أنه أصر عليها .. ولم يكن أمام القصر إلا قبول هذه الترشيحات .. وقد بدأ أن سعد جاء لينفذ برنامجاً وضعه للإصلاح .. الأمر الذي أدَّى بعد ذلك إلى صدامات متوالية سواء مع الملك أو مع سلطات الاحتلال مما تمخض عنه تحالفهما في النهاية لانتهاز أقرب فرصة للتخلص من أول وزارة شعبية في تاريخ الوزارات المصرية ..

بلغ عدد جلسات مجلس الوزراء على عهد سعد ٥٠ جلسة رأس الملك ١٠ جلسات منها .. والملاحظ أن الجلسات التي كان يحضرها الملك كانت جلسات خاصة للنظر في مسألة أو مسألتين لم يدرجا في جدول الأعمال ..

في ٢٦ فبراير عقد المجلس جلسة خاصة برئاسة الملك وافق فيها على مشروع مرسوم بدعوة البرلمان إلى عقد جلساته العادية إعتباراً من يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ..

وعلى مشروع قانون بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان يقضي بأن يتقاضى العضو مكافأة سنوية قدرها ٦٠٠ جنيه في السنة ويستثنى من ذلك الوزراء ..

وعقد المجلس جلسة خاصة لتعديل قانون الانتخابات .. وصدر قانون الانتخاب المباشر والذي جعل الانتخاب على درجة واحدة بدلاً من درجتين .. وأن يكون على درجتين لمجلس الشيوخ بدلاً من ٣ درجات ..

وأقر المجلس مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٢٤ – ١٩٢٥ والتى قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٣٤ مليون و ٤٠٠ ألف جنيه والمصروفات ٣٤ مليون و ١٨٠ ألف جنيه ..

وصدق المجلس على مشروع قانون بتعديل نظام النقود وجعل القطع ذات المليم من البرونز بدلاً من النيكل .. والتصريح بصك عملات من النيكل قيمتها ١٠ مليمات و ٥ مليمات ومليمين .. ونقود من البرونز فئة نصف المليم .. على أن يطبع على النقود صورة الملك ..

ووافق على اعتماد ٣ ملايين جنيه لأعمال تجديد وصيانة السكك الحديدية على مدى ٣ سنوات .. وكانت أعمال الحرب قد أدت إلى تلف وتدمير أجزاء كبيرة منها ..

وأعاد المجلس النظر فى تحديد مواعيد العمل بدواوين الحكومة والمصالح وقرر فى ٢ فبراير أن تكون كالآتى ..

- من ٨ صباحاً إلى ٢ بعد الظهر فى الفترة من أول نوفمبر حتى ٣٠ أبريل .
- ومن ٧٫٣٠ صباحاً إلى ١٫٣٠ ظهراً من أول مايو حتى ٣١ أكتوبر .

أما المصالح التى لها علاقة بالجمهور فيظل العمل بها على فترتين كما كانت .. ولا يجوز أن يعمل الموظف بأى عمل خارج الحكومة إلا بإذن خاص من الوزير التابع له وإلا تعرض للمحاكمة التأديبية ..

كما قرر المجلس فى إحدى جلساته ما يلى :

- إلغاء بدل السيارات التى كانت مقررة للوزراء وقدرها ٤٠ جنيهاً شهرياً .
- يبطل استعمال سيارات الحكومة التى كانت مخصصة لرؤساء الوزراء والوزراء .
- وإدراج ٥٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الخارجية لتغطية نفقات الولائم التى يعدها الوزير لممثلى الدول الأجنبية بمصر ..

وكان أول عمل قامت به الوزارة هو سعيها للإفراج عن باقى المسجونين السياسيين والتى قضت المحاكم العسكرية البريطانية بإدانتهم خلال ثورة ١٩١٩ والذين وصل عددهم إلى حوالى ١٤٧ سجيناً تم الإفراج عنهم تباعاً ..

* * *

ومن أهم الوقائع التاريخية فى عهد الوزارة أحداث مقبرة توت عنخ آمون .. كانت الحكومة المصرية منذ عدة سنوات سابقة على وزارة سعد قد أعطت إمتياز الكشف على آثار وادى الملوك إلى اللورد « كارنارفون » .. وقد اكتشف مساعده المستر كارتر مقبرة توت عنخ آمون بالبر الغربى للأقصر فى وادى الملوك .. وبعد اكتشاف المقبرة ثار خلاف بين كارتر والوزارة على فتح تابوت الملك وقام خلاف حاد فى هذا الشأن المعارضة المستر كارتر فى الإجراءات التى اتخذتها وزارة الأشغال (وكانت مختصة بالآثار فى هذا الوقت) بعدم فتح التابوت إلا فى حضور ممثلين عن الوزارة .. الأمر الذى عارضه كارتر .. وثارت الصحف الإنجليزية التى كانت تصدر فى لندن على تعنت الوزارة وأيدتهما الصحف الأجنبية المحلية التى أخذت تتهم الحكومة بكراهية الأجانب ..

« وكانت كراهية الأجانب والحفاظ على مصالح الأجانب وغير ذلك من المصطلحات هى الشماعة التى دعم بها الاحتلال ركائزه فى مصر على إمتداد قرن كامل من الزمان تحت ستار حماية مصالح الأقلية الأجنبية فى مصر » ..

المهم أن الحكومة لم تحفل بهذه التهم والاعتراضات واستعملت حقها فى الحفاظ على هذا التراث العظيم .. وقررت إزاء هذا المسلك الذى إتخذه المستر كارتر إلغاء الترخيص الذى سبق منحه للورد كارنارفون .. ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها .. وأقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين .. ولعل هذا هو السبب فى أن آثار توت عنخ مازالت على حالها حتى الآن .. ولو كانت الحكومة قد تساهلت فى هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز النادرة إلى الخارج شأنها شأن آلاف القطع الأثرية والكنوز النادرة التى تتصدر متاحف العالم ..

وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ – وكان يوماً مشهوداً فى تاريخ مصر حيث تم لأول مرة ومنذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ إفتتاح البرلمان الذى ضم نواب الأمة وشيوخها فى أول انتخابات حرة قالت فيها الأمة كلمتها ..

وقد أعاد هذا الافتتاح إلى الأذهان حفل إفتتاح مجلس شورى النواب سنة ١٨٨١ فى عهد الثورة العرابية .. وكان أول مجلس نيابى كامل شهدته مصر الحديثة ثم عصفت به يد الاحتلال فألغى سنة ١٨٨٣ .. وظلت البلاد بغير دستور طوال ٤٠ سنة إلى أن جاء دستور ١٩٢٣ بعد ذلك ..

وفى يوم إفتتاح البرلمان تلقى سعد برقية من المستر « مكدونالد » رئيس وزراء بريطانيا – وأبدى فيها إستعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية .. وسافر سعد على رأس وفد إلى لندن لإجراء المفاوضات حول مستقبل العلاقات المصرية البريطانية .. وخلال الجلسات عرض سعد المطالب التى يراها كفيلة باستقلال مصر ، ومنها سحب

جميع القوات البريطانية من مصر وسحب المستشار المالى والمستشار القضائى وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية لا سيما فى مجال العلاقات الخارجية .. وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى حماية الأجانب والأقليات فى مصر والاشتراك بأى طريقة فى حماية قناة السويس .

ولم تدم المفاوضات أكثر من ٣ جلسات انقطعت بعدها وعاد الوفد المصرى إلى القاهرة ..

وأدى فشل المفاوضات إلى نتائج هامة فى العلاقات بين القوى السياسية إنعكس أثرها على مصير أول وزارة جاءت إلى الحكم بإرادة الشعب ..

وقد تمثلت هذه القوى فيما قام به الملك من اتصالات لإحداث أزمة وزارية كعادته ..

وعلى الجانب الآخر كان المندوب السامى البريطانى متربصاً بالوزارة ويتحين الفرص المناسبة لتحدى الحكومة المصرية وإحراجها أمام الشعب الذى جاء بها ..

وجاءت أكبر فرصة فى حادث إغتيال السردار المشهورة فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وكان يشغل منصب سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان .. فبينما كان عائداً فى سيارته من مكتبه بوزارة الحربية إلى منزله بالزمالك أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين له فى سيارة بأحد الشوارع الجانبية .. فأصيب بإصابات خطيرة .. كما أصيب قائد سيارته وياوره الخاص .. وقد توفى متأثراً بجراحه فى اليوم التالى ..

وتوجه « اللورد اللنبى » المندوب السامى البريطانى إلى مقر مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية قوامها ٥٠٠ جندى بريطانى . وقدم لسعد فى مكتبه عدة إنذارات فى قالب عنيف .. تضمنت مطالب جسيمة من بينها منع وقمع كل مظاهرة شعبية وسياسية وأن تدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها $\frac{١}{٢}$ مليون جنيه .. بالإضافة إلى سحب الجيش المصرى من السودان خلال ٢٤ ساعة وعدول الحكومة عن كل مطلب يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر .

ولم يكن أمام الحكومة تجاه هذه الأحداث وما تبعها من إنذارات حملت كل المهانة للحكومة المصرية .. ولوقف أعمال القوة والعنف التى شرعت قوات الاحتلال تقوم بها لتنفيذ إنذارها إلا التقدم بالاستقالة إلى الملك فى ٢٣ نوفمبر .. وفى اليوم التالى قبلها الملك وبذلك أسدل الستار على صفحة من أهم صفحات تاريخ الوزارات فى تاريخ مصر الحديث ..

وزارة
أحمد زيوار باشا « الأولى »
٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥

- الاستجابة لكل مطالب بريطانيا
- حل مجلس النواب
- إنشـــاء الجامعــة المصرية
- انتخابات حكوميــة مزورة !!



أحمـــد زيـــوار باشـــا

- ولد بالإسكندرية ١٨٦٤ ينحدر من أسرة شركسية الأصل .
- تلقى تعليمه بالمدرسة الفرنسية بالاسكندرية ثم فى كلية الجيزويت ببيروت وتخرج فى كلية الحقوق باكس بفرنسا .
- تقلد عدة مناصب فى القضاء حتى عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف ثم محافظاً للاسكندرية .
- عندما تحول ديوان الأوقاف إلى نظارة كان أول نظارها وتولى بعد ذلك عدداً من المناصب النظارية بعد ذلك .
- أصبح رئيساً للوزراء بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ .

فتح سقوط أول وزارة دستورية عرفتها مصر ، الطريق واسعاً أمام القصر ليمارس سلطته فى إختيار الوزارة .. مما أطلق يد الملك وحاشيته فى كافة شئون الوزارة سواء بتحديد سياسة الوزارة أو تغيير الوزراء .. وقد وقع اختيار الملك على أحمد زيوار باشا لرئاسة الوزارة .. كما تدخل القصر فى اختيار الوزراء ، وبذلك جاءت الوزارة ملكية خاضعة تماماً لسيطرة القصر ..

وتحت شعار إنقاذ ما يمكن إنقاذه قدمت الوزارة خلال أيامها الأولى كل تنازلات ممكنة للحكومة البريطانية .. وافقت على إخلاء السودان من القوات المصرية .. وعلى التعديلات التى قدمها المندوب السامى بالنسبة لقانون تعويض الموظفين الأجانب مما أرهق ميزانية الدولة .. والتسليم بالسلطات المطلقة للمستشار المالى والقضائى واحترام نظام الإدارة الانجليزية للأمن العام بوزارة الداخلية ..

وفى أول إجتماع لمجلس الوزراء فى ٢٥ نوفمبر تقرر استصدار مرسوم بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر .. وبجلسة ٢٣ ديسمبر وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة بناء على طلب سلطات الاحتلال ..

وقرر المجلس بناء على مذكرة وزارة الداخلية عدم السماح لطلاب المدارس . والذين ليس لهم الحق فى الانتخاب لعدم بلوغهم سن ٢١ سنة – بالتدخل فى الانتخابات أو إلقاء الخطب للتأثير فى حرية الانتخابات ..

ونتيجة لتنفيذ الإنذار الخاص بسحب الجيش المصرى من السودان عرضت وزارة الحربية مذكرة بأنه يوجد لديها عدد كبير من المستخدمين المدنيين الذين كانوا ملحقين بوحدات الجيش المصرى فى السودان ؛ ويشكلون زيادة عما تستلزمه الأعمال بها .. ولذلك تقرر توزيعهم على وزارات ومصالح الدولة الأخرى بطريق الإنتداب مع إعطاء أولوية لتعيينهم حسب احتياجات الوزارات فى حالة خلو وظائف بها .. ويبلغ عددهم ١٢٥ موظفاً .

وقدر لقانون إنشاء الجامعة أن يصدر فى عهد هذه الوزارة ففى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم ملكى بقانون إنشاء الجامعة المصرية على أن تضم كليات الآداب والعلوم والطب وتشمل فرعاً للصيدلة وكلية للحقوق .. وعلى أن تستكمل الجامعة بعد ذلك باقى كلياتها .. ونص القانون على أن تباشر هيئات الجامعة إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية باعتباره الرئيس الأعلى للجامعة .. ولكل كلية ناظر يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية .. **ونص القانون أيضاً على أن اللغة العربية هى لغة التعليم فى الجامعة ..**

وفى ١٢ مارس ١٩٢٥ أجريت الانتخابات وكانت أعجب انتخابات شهدتها مصر تحت ضغط حكومى وتدخل مختلف أجهزة الإدارة لإنجاح مرشحى الحكومة .. وكانت الدوائر الانتخابية قد تم تعديل معظمها بقرار من مجلس الوزراء استجابة لرغبات مرشحى الحكومة ..

وعلى الرغم من تسخير الحكومة موظفيها من رجال البوليس والإدارة لمطاردة خصومها وإنجاح مرشحيها فقد جاءت النتيجة خذلاناً لها إذ نال الوفد ١١٦ مقعداً فى حين نالت باقى الأحزاب والمستقلون ٨٧ مقعداً .. وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بياناً يوم ١٣ مارس أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الانتخابات !! وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم مع تعديل فى تشكيلها يتلاءم مع نتيجة الانتخابات .. وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع فى شىء ..

ورفع زيوار باشا استقالته فى ١٣ مارس إلى الملك فعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة فى اليوم نفسه ..

وزارة
أحمد زيوار باشا « الثانية »
١٣ مارس ١٩٢٥ – ٧ يونيه ١٩٢٦

- حل مجلس النواب .. يوم انعقاده !!
- قانون للانتخابات .. بالتفصيل !!
- بناء المشروعات .. بعطاءات إنجليزية
- إنشـــاء مدينـــة بور فـؤاد
- إقالة وزير .. هنأ سعد زغلول بالعيد ..

كانت وزارة زيوار باشا الأولى ووزارته الثانية التى نحن بصددها بمثابة تجربة للوزارات الملكية التى يتحكم القصر فى كل أمورها .. وكان أحمد زيوار باشا رئيس الوزراء يلقب « بأحمد الصغير » على اعتبار أنه ليس أكثر من ظل « لأحمد الكبير » أى الملك أحمد فؤاد .. وقد ضمت الوزارة الجديدة رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس حزب الاتحاد وهو الحزب الذى شكله الملك بهدف إيجاد نوع من التوازن بين الأحزاب الكبيرة .. وقد تصور القصر وزيوار باشا أن الوزارة الجديدة بقوة السلطة وبقوة إئتلاف الحزبين اللذين مثلا فى الوزارة - قادرة على أن تنزل الهزيمة بسعد زغلول وحزبه .. ولكن تسلسل الأحداث بعد ذلك أكد عكس هذا التصور تماماً ..

ففى ٢٣ مارس ١٩٢٥ تم إفتتاح البرلمان .. وكان مجلس الوزراء قد أقر خطبة العرش حيث حضر الملك فؤاد حفل الافتتاح .. وقد أجريت الانتخابات داخل المجلس لانتخاب رئيس مجلس النواب .. وكانت المفاجأة فوز سعد زغلول بمنصب رئيس المجلس على مرشح الحكومة والقصر حيث نال ١٢٣ صوتاً بينما حصل مرشح الحكومة على ٨٥ صوتاً .. وتبين أن أغلبية النواب ينتمون إلى الوفد على عكس ما أذيع عشية إجراء الانتخابات ..

وأمام هذا الوضع تبين أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد فقدم زيوار باشا استقالته إلى الملك فرفض قبولها ..

وعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة مساء نفس اليوم حيث ناقش الأحداث التى جرت وموقف مجلس النواب ونتائج الانتخابات .. وانتهى الأمر بأن أصدر الملك مرسوماً بحل مجلس النواب فى نفس اليوم الذى دعى فيه إلى الانعقاد .. ودعوة المندوبين لإجراء إنتخابات جديدة يوم ٢٣ مايو على أن يجتمع المجلس أول يونيه ١٩٢٥ ..

ولم يمض يومان على هذا المرسوم حتى استصدر المجلس مرسوماً ملكياً آخر بإيقاف عملية الانتخابات إلى أن يتم إعداد قانون جديد للانتخابات وشكلت لجنة تضم ٥ وزراء لهذا الغرض ..

وعلى الرغم من أن القانون الجديد لم يعمل به إلا أنه تجدر الإشارة إليه ..

نص القانون على أنه لكل مصرى من الذكور بالغ من العمر ٣٠ سنة حق الانتخاب .. ويخفض السن إلى ٢٥ سنة إذا كان الناخب مالكاً لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارات لا تقل عن جنيه مصرى واحد سنوياً أو لعقارات إيجارها السنوى لا يقل عن ١٢ جنيهاً أو إذا كان يمتلك محلاً إيجاره السنوى لا يقل عن ١٢ جنيهاً أو أن يكون مستأجراً لمدة سنة على الأقل أرضاً زراعية مربوطاً عليها ضريبة عقارية لا تقل عن جنيهين سنوياً !!! أو أن يكون حائزاً لشهادة البكالوريا أو ما يماثلها ..

ويشترط فيمن يرشح عضواً لمجلس النواب ألا يقل سنه عن ٣٠ سنة ويعرف القراءة والكتابة وأن يودع ١٥٠ جنيهاً تخصص للأعمال الخيرية إذا عدل عن الترشيح أو لم يحصل على عشر الأصوات الصحيحة .. وبالنسبة لعضو الشيوخ نفس الشروط ما عدا شرط السن الذى حدده القانون بـ ٤٠ سنة ..

نعود إلى مرسوم حل مجلس النواب – عندما صدر اعترضت عليه الأحزاب وحاول النواب دخول البرلمان إلا أن قوات عسكرية حالت دون ذلك .. وعقدوا إجتماعاً بفندق الكونتننتال احتجوا فيه على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من دخول المجلس بقوة السلاح وأصدروا بياناً بسحب الثقة من الوزارة ..

وبعد صدور قانون الانتخابات الجديد أعلنت الأحزاب بطلانه ونادت بعدم جواز العمل به ودعت إلى مقاطعة الانتخابات .. وأمام تصاعد الأحداث تدخل المندوب السامى البريطانى ونصح زيوار باشا والقصر بسحب القانون ؛ والاعلان عن إجراء الانتخابات على مقتضى قانون الانتخابات القديم الصادر فى ١٩٢٤ .. وهو قانون الانتخاب المباشر الذى صدق عليه البرلمان الأول ..

وتلكأت الوزارة فى تحديد موعد الانتخابات الجديدة إلى أن صدر مرسوم بتحديد ٢٢ مايو لإجرائها و ٢٩ مايو لإعادة الانتخابات ..

وتصورت الوزارة أنها يمكن أن تكون مؤثرة فى الانتخابات فكان أن وضعت كل ثقلها وراء حزبها الوليد « الاتحاد » ليفوز بأكبر قدر من المقاعد .. ولم يكن مقدراً لتلك المحاولات أن تنجح .. إذ أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الحكومة بأربعة مقاعد فقط !! بينما فاز الوفد بـ ١٥٩ مقعداً فى مقابل ٧٢ مقعداً لباقى الأحزاب . وبذلك إنتهت الآمال الواهية التى تمسكت بها وزارة زيوار باشا ولم يكن أمامها إلا الرحيل فتقدمت باستقالتها فى ٧ يونيه ١٩٢٦ .. وكان ذلك آخر عهد زيوار باشا بالمناصب الوزارية ..

* * *

ومن أهم أعمال وزارة زيوار باشا أنها استصدرت مرسوماً بقانون يحتم على الجمعيات والهيئات السياسية إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقار فروعها وأسماء أعضائها .. وقد احتجت الأحزاب على ذلك باعتبار أن الحكومة تريد أن تضع سياسة الأحزاب تحت رقابتها وأن تسيطر على برامجها وتراقب أعضاءها ..

وقد أطلقت الوزارة يد الإدارة فى التنكيل بخصومها .. واعتمد المجلس جميع المبالغ اللازمة للمصروفات السرية لوزارة الداخلية .. كما خصصت مبلغ ١٠ آلاف جنيه لمن يدلى بمعلومات فى حادث مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى ..

وعلى الجانب الآخر اعتمد مجلس الوزراء مبلغ ٣ ملايين جنيه لمشروع خزان جبل الأولياء و ٢ مليون جنيه لبناء قناطر نجع حمادى واشترط أن تكون العطاءات مقصورة على المقاولين البريطانيين ..

وكان المجلس قد قرر إنشاء مدينة على الضفة الشرقية للقناة أسماها مدينة بور فؤاد .. واعتمد ١٩ ألف جنيه لإنشاء طريق يربط القاهرة بمدينة السويس ..

واعتمد ١٩ ألف جنيه لشراء ٨٠ سيارة لمراكز البوليس لاستخدامها فى منع وقوع الجنايات وسرعة ضبط الجناة ..

وقدر محصول القطن عام ١٩٢٦/٢٥ بحوالى ٧ ملايين و ١١٥ ألف قنطار .. وقد وافقت الحكومة على الدخول فى السوق لشراء المحصول لمنع تدهور الأسعار إذا نزلت عن ٣٦ ريالاً للقنطار .. واعتمدت ٤٠٠ ألف جنيه لهذا الغرض ..

* * *

وقبل أن نواصل المسيرة مع أحداث التاريخ إلى وزارة أخرى لابد أن نشير إلى هذه الواقعة لطرافة مدلولها ..

كان يوسف قطاوى باشا قد عين وزيراً للمواصلات فى شهر مارس .. وفى مايو تقدم باستقالته .. وكان السبب أن مر على دار سعد باشا زغلول يوم عيد الفطر وترك بطاقة للتهنئة بحلول العيد .. فاعتبرت هذه الزيارة عملاً عدائياً للسراى يستحق العقاب فكان أن أشير عليه بالاستقالة . وعين محمد حلمى عيسى وكيل وزارة الداخلية بدلاً منه !!!

وزارة
عدلى يكن باشا « الثانية »
٧ يونيه ١٩٢٦ – ٢١ أبريل ١٩٢٧

- عملية قيصرية .. للوزارة
- النحاس باشا .. فى القائمة السوداء
- أول وزارة للصحة العمومية
- اعتمادات إنشاء قصر العينى
- رئيس الوزراء يستقيل فجأة !!

لم تتألف وزارة عدلى يكن باشا إلا بعد أكثر من ١٠ أيام من معرفة نتائج الانتخابات .. وقد شهدت هذه الأيام أزمة وزارية حادة ..

كان من المتفق عليه بين سائر الأطراف الإنجليز والقصر وأحزاب المعارضة أن يقوم عدلى باشا بتأليف الوزارة باعتباره ممثلاً لتلك الأحزاب .. واستمر الجميع ملتزمين بالاتفاق الذى أملاه . قبل أى اعتبار ، رفض السلطات البريطانية تولى سعد زغلول لرئاسة الوزارة مهما كان السبب !!

وأمام ما نشرته صحف القصر من أن سعد لن يؤلف الوزارة بايعاز من الإنجليز . أصر سعد باشا باعتباره صاحب الأغلبية فى البرلمان على تأليف الوزارة لأنه لا يقبل تلميحات صحف القصر .. وكان أن التقى المندوب السامى بالملك فؤاد وحذره من اللهجة التى تكتب بها صحف القصر والتى يستشعر منها السعى للوقيعة بين الإنجليز وسعد زغلول فى وقت حرج للغاية ..

وتمسك كل من الطرفين بموقفه الأمر الذى دعا السلطات البريطانية إلى التحرك والتهديد باستخدام القوة للدرجة التى نشرت فيها الصحف أن بارجة بريطانية حربية فى طريقها إلى الإسكندرية .. وأمام تصاعد المواقف عدل سعد باشا عن رغبته فى تشكيل الوزارة لعدم إدخال البلاد فى تعقيدات جديدة مع بريطانيا .. وانتهت بذلك الأزمة التى استمرت ١٠ أيام ..

إلا أن هذا الانفراج لم يتم كاملاً إلا بعد تجاوز أزمة أخرى عندما رفض المندوب السامى البريطانى ترشيح مصطفى النحاس باشا وزيراً فى الوزارة الجديدة لأنه أثناء عمله كوزير للمواصلات فى وزارة سعد زغلول أبدى عداءً شديداً للموظفين البريطانيين وللمصالح البريطانية .. وانتصر رأى المندوب السامى فى النهاية .. وانتهى الأمر بأن شكلت الوزارة من حزب الوفد والأحرار الدستوريين وعلى رأسها رئيس وزراء مستقل ..

فى ١٠ يونيه ١٩٢٦ حضر الملك جلسة إفتتاح البرلمان . وتم إنتخاب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين للمجلس ..

وأقر البرلمان قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت خلال الفترة من ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ إلى ٣ أبريل ١٩٢٦ ووافق على أن تكون مكافأة عضو البرلمان ٦٠٠ جنيه سنوياً ..

واستنكر البرلمان تصرفات حكومة زيوار باشا التى كلفت الدولة ١٢٥ ألف جنيه لشراء مقر للمفوضية الملكية المصرية بلندن وترميمها وتأثيثها بمناسبة زيارة الملك للندن ..

ونظراً للهبوط الحاد فى أسعار القطن تقرر تحديد زراعته بما لا يزيد على ثلث الحيازة ولمدة ٣ سنوات قادمة .. ودخلت الحكومة مشترية للمحصول لوقف تدهور أسعاره كما اعتمدت مبلغ ٤ ملايين جنيه لإقراض المزارعين على المحصول لتفريج الضائقة المالية التى أصابت المزارعين ..

وصدر قانون بميزانية السنة المالية ١٩٢٧/٢٦ والتى بلغت ٣٩ مليون و ٣٦٠ ألف جنيه للإيرادات والمصروفات .. بدون زيادة أو عجز ..

ووافق المجلس على مشروع بسحب أوراق النقد من فئة ١٠ قروش و ٥ قروش من التداول ..

واعتمد مبلغ ٧ آلاف جنيه فى ٥ فبراير ١٩٢٧ للبدء فوراً فى تنفيذ مشروع بناء قصر العينى .. واعتمد تكاليف إنشاء كلية للطب ومشروع بناء الجامعة وقدرت بحوالى مليون و ٣٣٥ ألف جنيه ..

ووافق المجلس على تحويل مصلحة الصحة العمومية إلى وزارة باسم وزارة الصحة العمومية للنهوض بالحالة الصحية للبلاد لتتمشى مع روح العصر والتطور الذى حدث فى هذا المجال ..

* * *

فجأة .. وبدون مقدمات .. وفى أحد إجتماعات مجلس النواب يوم ١٨ أبريل ١٩٢٧ وأثناء مناقشة الميزانية قدم عدلى باشا استقالة وزارته رداً على ما سمعه من عدد من النواب من انتقادات كثيرة .. وقال ان الحكومة ترى فى تلميحات الأعضاء ما يدعوها إلى الحفاظ على كرامتها وأن تتخلى عن الحكم .. ورغم تأكيدات الأعضاء ورئيس المجلس أن هذا لا يعنى عدم الثقة فى الوزارة أو الرغبة فى إحراجها إلا أن عدلى باشا أصر على موقفه ..

وتشير التقارير أنه كانت هناك أسئلة مطروحة من النواب ومطلوب الرد عليها من الحكومة وأنها تتناول مسائل حساسة مثل حجم وتسليح الجيش المصرى ومركز المفتش العام الإنجليزى والإعانة التى تدفع لقوة دفاع السودان .. ورأى عدلى أن هذه المسائل سوف تؤدى إلى أزمة شديدة مع الحكومة البريطانية بل انها سوف تؤدى إلى تمزيق الاتفاق الحزبى الذى تقوم عليه الوزارة الأمر الذى أصر معه عدلى باشا على تقديم استقالته .. ويبدو أن ما حدث فى المجلس كان ذريعة لتنفيذ قرار كان عدلى باشا قد اتخذه من قبل ..

وزارة
عبد الخالق ثروت باشا « الثانية »
٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨

- شراء مقر جديد لمجلس الوزراء
- وضع حجر الأساس للجامعة المصرية وقناطر نجع حمادى
- لجنة عليا لشئون الموظفين
- النحاس يتنازل عن قضيته .. ضد الحكومة
- أزمة بين مصر .. وانجلترا ..
- وفاة سعد زغلول باشا ..

فى يوم استقالة عدلى باشا صدر بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء جاء فيه « تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول استقالة الوزارة .. وقد أشار جلالته إلى رغبته أن يستمر حضرات الوزراء فى القيام بالأعمال العادية إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة ..

جرت محاولات تشكيل الوزارة .. وقد ظل الإنجليز على موقفهم من عدم السماح لسعد والجناح المتطرف من الوفد بتولى أى مناصب وزارية .. وقد جاء فى تعليمات الخارجية البريطانية لمندوبها السامى فى مصر .. « أن الحكومة البريطانية لن تسمح لسعد زغلول بتولى الوزارة . ويمتد هذا المنع إلى كل من ماهر والنقراشى باشا وإلى كل من يشتبه فى اشتراكهم فى حملة الاغتيالات السياسية والتى راح ضحيتها سردار الجيش المصرى الانجليزى ..

ورأى سعد باشا عدم التفكير فى تشكيل الوزارة على اعتبار أن ذلك قد يفسر فى النهاية باعتباره لوناً من ألوان المعاداة للانجليز ويزداد الموقف تأزماً .. وقد رشح سعد - ثروت باشا لتشكيل الوزارة - ولم يعترض الملك أو المندوب السامى ..

ووافق ثروت باشا على تأليف الوزارة واشترط ألا تتعرض وزارته لهجمات حادة من النواب - وتأجيل إثارة قانون العمد والقوانين الخاصة بالجيش - وعدم طرح استجوابات مثيرة فى البرلمان خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الانجليزية المصرية .. وعدم الضغط على أى من الوزراء بهدف القيام بعمل يؤدى إلى صدام بين الوزارة ودار المندوب السامى .. وقد استطاع سعد انتزاع موافقة النواب على هذه الشروط بعد أن أكد لهم أنها موافقات مؤقتة ستزول بزوال أسبابها

وبدأت الوزارة فى ممارسة مهام أعمالها .. وكان من أهمها المباحثات التى قام بها ثروت باشا مع وزير الخارجية البريطانية أثناء زيارة الملك فؤاد لأوربا والتى أدت إلى استقالة الوزارة كما سيلى ..

فى ١٣ ديسمبر ١٩٢٧ وافق المجلس على اعتماد ٧٢ ألف جنيه لشراء سراى الأميرة نعمت كمال الدين حسين بقصر النيل لجعلها مقراً لرئاسة مجلس الوزراء ..

وكان قانون التعاون الزراعى الصادر سنة ١٩٢٢ قد أخذ عليه أنه يجعل النظام التعاونى حكومياً بحتاً .. فصدر قانون معدل سنة ١٩٢٧ جعله شعبياً حكومياً .. واعتمد المجلس ٢٥٠ ألف جنيه للجمعيات التعاونية التى تقرر إنشاؤها وفقاً لأحكام هذا القانون ..

وفى ٧ فبراير ١٩٢٨ وضع الملك فؤاد حجر الأساس للجامعة المصرية والتى حلت محل الجامعة الأهلية التى أنشئت عام ١٩٠٨ .. وخصصت الحكومة ٩٠ فداناً لمبانى الجامعة بالإضافة إلى ٤٠ فداناً لكلية الطب والمستشفيات التابعة لها .

وكان أول مبنى أقيم فى الجامعة بعد وضع حجر الأساس هو مبنى كليتى الآداب والحقوق ..

كما وافق المجلس على اعتماد إضافى قدره ٩٥ ألف جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال لإنشاء شارعى الأزهر والأمير فاروق (الجيش حالياً) وصدر مرسوم ملكى بإنشاء نفق شبرا .. واعتماد ٣٠ ألف جنيه لإنشاء كوبرى جديد على النيل بدمياط ..

ورخصت الوزارة لوزارة المواصلات بالاتفاق مع شركة عربات النوم على توريد ٨ عربات نوم من الطراز الحديث الذى يستخدم فى القطار الأزرق بفرنسا .. بالإضافة إلى ٦ عربات بولمان جديدة ..

وصدر قرار بترقية محمد حافظ إبراهيم بك (شاعر النيل) أمين دار الكتب إلى الدرجة الثالثة وذلك لما له من مكانة فى العالم العربى وللخدمات التى قدمها فى سبيل الأدب واللغة .. وترقية الدكتور على مصطفى مشرفة أفندى الأستاذ بالجامعة والمرشح لمنصب أستاذ الرياضيات الطبيعية فى كلية العلوم – إلى الدرجة الثالثة بأول مربوطها وقدره ٦٠ جنيهاً شهرياً ..

كان الملك فؤاد ينفرد بسلطة مطلقة فى المسائل الدينية وشئون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية – فاستصدرت الوزارة مرسوماً بتنظيم هذه السلطة ويقضى بأن يكون استخدام الملك لهذه السلطة من خلال مجلس الوزراء ..

وأنشئت لأول مرة لجنة الموظفين العليا تختص بالنظر فى الترشيحات للوظائف الخالية ووضع قواعد وشروط الاستخدام والترقيات والعلاوات والأجازات وغيرها ..

وصدر قانون بشأن تخفيض مكافآت أعضاء البرلمان وجعلها ٤٨٠ جنيهاً سنوياً بدلاً من ٦٠٠ جنيه .. ما عدا الوزراء ..

كما وافق المجلس على رفع معاش النحاس باشا إلى ألف جنيه سنوياً على أن يتنازل عن القضية المرفوعة منه على الحكومة ..

وبمناسبة اعتزام الملك السفر إلى أوربا وافق المجلس على اعتماد ٤ آلاف جنيه فى ميزانية وزارة الخارجية لشراء الفضيات التى تحتاجها المفوضية المصرية الملكية بلندن بمناسبة تشريف الملك لها .. و ٤ آلاف جنيه أخرى لتأثيث مفوضتى بروكسل وباريس حيث كان مقرراً أن يمر بهما الملك ..

وكان المجلس قد وافق على اعتماد ٢٠ ألف جنيه توضع تحت تصرف الديوان الملكى للإنفاق منها على الرحلة واعتماد ألف جنيه لمصروفات ثروت باشا الذى كان مقرراً أن يرافق الملك فى هذه الزيارة وذلك بواقع بدل سفر ٨ جنيهات فى اليوم ..

وفى أواخر شهر مايو وأوائل يونيه ١٩٢٧ وقبل سفر الملك حدثت أزمة سياسية بين مصر وانجلترا .. تمثلت فى مناقشة مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٨/٢٧ حيث أوصت اللجنة الحربية بمجلس النواب بإلغاء منصب سردار الجيش المصرى والذى ظل شاغراً بعد حادث مقتل « السير لى ستاك » .. وتعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش (وكان انجليزياً) عضواً فيه ..

وما أن علمت دار الحماية البريطانية بذلك ، حتى أبرقت إلى وزارة الخارجية فى لندن ، فطلبت بريطانيا من الحكومة المصرية إعادة النظر فى موقفها على وجه السرعة وعدم عرض توصيات اللجنة الحربية على البرلمان .. وصممت على تعيين مساعد إنجليزى للمفتش العام للجيش .. وبدأت التلويح باستخدام القوة حيث كانت الأوامر قد صدرت لعدد من البوارج الحربية بالتوجه إلى الموانىء المصرية ..

وأمام ذلك وافقت الحكومة على جميع طلبات المندوب السامى البريطانى .. بل وأصدرت قراراً بمد خدمة المفتش العام الإنجليزى ٣ سنوات أخرى ومنحه رتبة الفريق ورفع مرتبه إلى ١٨٠٠ جنيه سنوياً .. وتعيين مساعد له برتبة لواء إنجليزى !! وبذلك نالت انجلترا أكثر مما طلبت ..

وفى ٢٤ يونيه ١٩٢٧ سافر الملك فى جولة بأوربا واصطحب معه ثروت باشا .. فانتهز فرصة وجوده بانجلترا وأجرى مباحثات مع السير « أوستن تشمبرلن » وزير خارجية إنجلترا .. وكانت بمثابة محادثات تمهيدية حيث لم يسبقها الإعداد الكافى وذلك تمهيداً لوضع أسس مفاوضات رسمية لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين ..

وأسفرت المباحثات عن مشروع للمعاهدة أقل ما يمكن أن توصف به أنها تجعل الاحتلال العسكرى لبريطانيا شرعياً .. وأرسل ثروت باشا إلى سعد زغلول فى مصر ، ليخبره بما تم التوصل إليه بشأن المحادثات فرد عليه أنه لا يستطيع أن يبدى رأياً إلا إذا درس المشروع ككل ..

وبعد عودة ثروت باشا من أوربا تردد فى عرض المشروع الذى توصل إليه مع وزير الخارجية البريطانى .. على مجلس الوزراء .. وحاول أن يصل عن طريق المفاوضة مع المندوب السامى فى مصر إلى إزالة الغموض فى بعض نصوص المشروع خاصة فيما يتعلق بالجيش والبوليس ومراقبة مياه النيل .. ولكن بريطانيا أصرت على أن يعرض المشروع كما هو على مجلس الوزراء المصرى الذى رأى أنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه وروحه مع استقلال البلاد أو سيادتها بل إنه يجعل من الاحتلال العسكرى البريطانى احتلالاً شرعياً .. ورفضه من أساسه ..

وفى نفس اليوم ٤ مارس ١٩٢٨ رفع ثروت باشا استقالته إلى الملك وأرجعها إلى حالته الصحية ..

ومن أهم وقائع هذه الفترة :

● وفاة سعد زغلول باشا .. فى أوائل أغسطس ١٩٢٧ شعر سعد باشا - وكان فى قريته بمسجد وصيف بمديرية الغربية - بألم حاد فى أذنه اليمنى .. وارتفعت درجة حرارته وشخص الأطباء مرضه على أنه نوع من « الحمرة » .. وأخذوا يعالجونه على هذا الأساس .. ولما تحسنت صحته بعض الشيء نصحوه بالسفر إلى القاهرة لاستكمال العلاج .. ولكن اشتد عليه المرض حتى وافاه الأجل مساء الثلاثاء ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ..

وأصدر مجلس الوزراء بياناً نعى فيه الفقيد إلى الأمة المصرية وأشاد بالخدمات الجليلة التى قدمها للوطن ..

وفى ٢٦ سبتمبر أقرت الهيئة البرلمانية للوفد اختيار مصطفى النحاس باشا رئيساً للحزب بالإجماع ..

وزارة
مصطفى النحاس باشا « الأولى »
١٦ مارس - ٢٥ يونيو ١٩٢٨

- مهلة ٧٢ ساعة .. لسحب قانون الاجتماعات ..
- عقبات .. فى طريق الوزارة ..
- انتخاب أعضاء لمجالس المديريات ..
- إقالة الوزارة .. بعد تزوير فضيحة للنحاس باشا ..



- **ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج فى مدرسة الحقوق .**
- عين قاضياً بالمحاكم الأهلية وخدم بالسلك القضائى فترة طويلة .
- دخل غمار السياسة فاشترك فى الحركة الوطنية ١٩١٩ ونفى ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى شيسل .
- عين وزيراً للمواصلات فى وزارة سعد ١٩٢٤ .
- خلف سعد بعد وفاته ١٩٢٧ فى رئاسة الوفد ورئاسة البرلمان الائتلافى .
- ألف وزارته الأولى ١٩٢٨ .
- أجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية على عهد وزارته الثانية .
- ترأس الوفد المصرى فى المفاوضات التى انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ .
- على عهد وزارته التى ألفها بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بدأت مشاوراته بخصوص الجامعة العربية وتم التوقيع على بروتوكول الاسكندرية .
- فى عام ١٩٥١ ألغى معاهدة ١٩٣٦ مما أدى إلى نشوب معركة القنال وأعقب ذلك (حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢) .
- اعتزل الحياة السياسية بعد قيام ثورة يوليه حتى وفاته ١٩٦٥ .

على امتداد تاريخ الوزارات المصرية منذ نشأتها فى أغسطس ١٨٧٨ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يتول رجل رئاسة مجلس الوزراء بالقدر الذى تولاها به مصطفى النحاس باشا (٧ مرات) .. ثم أنه على امتداد نفس الفترة ، حدث ٥ إقالات لرؤساء الوزارات استأثر النحاس بأربعة منها .. بالإضافة إلى كل ذلك ، فإنه من بين ذلك العديد من الوزارات التى ألفها النحاس كانت هناك وزارة ائتلافية واحدة هى تلك الوزارة التى نحن بصددها .. ولعل ما عاناه النحاس من جراء الائتلاف هو الذى دعاه بعد ذلك إلى عدم قبول تشكيل وزارة ائتلافية بأى شكل من الأشكال ..

وكما أن أغلب الوزارات النحاسية كانت تنتهى بشكل درامى بقرارات الإقالة فإن أغلبها كان يتم تشكيله تحت ضغوط شعبية ملحة وكان منها هذه الوزارة ..

ففى ٤ مارس ١٩٢٨ – تقدم ثروت باشا باستقالته كما أوردنا – متذرعاً بالحجة التقليدية « حالتى الصحية التى تضطرنى إلى تجنب الإجهاد عملاً بمشورة الأطباء » ..

وفى أعقاب ذلك بدأت المظاهرات الشعبية تجتاح البلاد مؤيدة للدستور وللحزب الشعبى « الوفد » إلى الحد الذى اضطر المندوب السامى أمام خطورتها الإبراق إلى حكومته فى لندن ينوه بخطورتها ويعلن عن مخاوفه من اتساعها ..

وقد حقق ذلك الضغط الشعبى أهدافه وحال دون الفكرة التى كانت قد راودت القصر وسلطات الاحتلال معاً بحل البرلمان وتعديل قانون الانتخابات .. ولم يلبث الملك فؤاد أن استدعى النحاس باشا زعيم الأغلبية البرلمانية يشاوره فى شأن تشكيل الوزارة الجديدة – ثم تبع ذلك موافقته على تشكيلها على نفس الوضع الائتلافى الذى كان قائماً من قبل .. أى من الوفد والأحرار الدستوريين ..

وعلى امتداد ما يزيد على ٣ أشهر هى عمر الوزارة كان عليها أن تعالج مهمتين أساسيتين .. الأولى العلاقة مع الوجود البريطانى . والثانية استمرار الائتلاف من عدمه ..

بالنسبة للمشكلة الأولى كان ميدان الصدام بين الوزارة وسلطات الاحتلال هو قانون الاجتماعات والمظاهرات .. والذى بدأ البرلمان مناقشته فى أواخر عهد وزارة ثروت باشا .. رغم احتجاجات المندوب السامى بأن هذا القانون إذا صدر سيضعف من سلطة الهيئة الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية أرواح وممتلكات الأجانب فى مصر .. وعلى عهد النحاس تقدم المندوب السامى بأكثر من إنذار شفوى وكتابى يطلب فيها سحب المشروع من أمام البرلمان وطلب تأكيداً كتابياً من الوزارة بأن البرلمان لن يواصل بحث المشروع وأنه إذا لم يتلق هذا التأكيد فى ظرف ٧٢ ساعة فإن حكومته ستكون حرة فى اتخاذ ما تراه من تدابير ..

وأمام هذا الإنذار ردت الحكومة بأنها متمسكة بموقفها من إنكار تصريح ٢٨ فبراير والذى سبق أن أعلنته بريطانيا وأنها طلبت من مجلس الشيوخ تأجيل بحث المشروع للدورة القادمة .. وقد رأت الخارجية البريطانية أن هذا الرد مرضياً رغبة منها فى إجتياز الأزمة .. وكان هذا النجاح للوزارة محسوباً للنحاس باشا ضد القصر ..

وقد تتابعت ردود الفعل نتيجة لهذا النجاح مما عرض الائتلاف الوزارى الذى شكلت منه الوزارة إلى التشقق ثم الانهيار .. فقد دخل الأحرار الدستوريون الوزارة وهم يرون الفرصة سانحة - بعد وفاة سعد زغلول باشا - إلى انتزاع زعامة الحزب الكبير والإطاحة بالنحاس باشا وبالتالى تشكيل الوزارة الجديدة .. وكان أن تحالفا مع القصر فى محاولات لوضع العقبات أمام الوزارة وتمثل ذلك فى مجموعة الاستقالات التى تقدم بها عدد من الوزراء الدستوريين ومحاولاتهم استقطاب عدد آخر من وزراء الوفد معهم .. حتى وصل الأمر إلى استقالة ٤ وزراء مرة واحدة من بين ١٠ وزراء شكلت منهم الوزارة ..

وقد وصل الأمر إلى مداه بتفجير فضيحة شخصية للنحاس باشا نفسه وذلك بنشر الوثيقة التى عرفت بوثيقة سيف الدين .. وهى اتفاق معقود بين كل من النحاس واثنين من المحامين وبين والدة الأمير سيف الدين وهو أحد أفراد الأسرة المالكة وكان قد حجر على أمواله لاتهامه بالجنون ووضعت تحت وصاية الملك فؤاد .. وقد تضمن الاتفاق أن يسعى النحاس وزميلاه المحاميان الآخران إلى رفع الحجر عن ممتلكات الأمير المذكور مقابل ١٣٠ ألف جنيه أتعاباً .. ولما كان هذا المبلغ يعتبر خيالياً فى ذلك الوقت فقد رئى أن النحاس باشا كان سيستخدم نفوذه السياسى لتحقيق الاتفاق مما يعتبر رشوة لا شك فيها .. وبالرغم مما تأكد بعد ذلك من تزوير الوثيقة المذكورة إلا أن الهدف من نشرها كان آخر مبررات القصر لاقالة وزارة النحاس باشا ..

ومن أهم الأعمال التى سجلتها محاضر مجلس الوزراء خلال هذه الفترة القصيرة . **قانون تنظيم المدارس الابتدائية - وكانت مدة الدراسة بها ٤ سنوات يعطى التلميذ بعدها شهادة إتمام الدراسة الابتدائية .. ويشترط للقبول بهذه المدارس ؛ من نجح بمدارس رياض الأطفال أو من اجتاز امتحاناً للقبول فى مبادىء اللغة العربية والخط والحساب ..**

وتنظيم الدراسة بالمدارس الثانوية .. ومدة الدراسة بها ٥ سنوات منها ٣ سنوات عامة لجميع التلاميذ ثم تنقسم إلى مرحلتين أدبى وعلمى كل مرحلة منها سنتان ..

وصدر قانون بانتخاب أعضاء مجالس المديريات بحيث ينتخب بموجبه عضوان لمجلس المديرية عن كل دائرة انتخابية من دوائر مجلس النواب .. وتكون مدة العضوية ٥ سنوات ..

كما ناقش المجلس زيادة عدد الدوائر الانتخابية لتصل إلى ٢٣٥ دائرة بعد زيادة عدد السكان ..

وفى ١٤ مايو ١٩٢٨ قرر المجلس استرداد خط ترام رمل الاسكندرية من الشركة المالكة بعد تعويضها وإسناد إدارته إلى مجلس بلدى الاسكندرية .. ووافق على اعتماد ٤٠ ألف جنيه لإصلاح جامع بن طولون و ٤ آلاف جنيه لإصلاح كنيسة « الست بربارة » ..

وزارة
محمد محمود باشا « الأولى »
٢٥ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩

- حل البرلمان وتأجيل الانتخابات ٣ سنوات .
- سحب الثقة من الحكومة .
- إحالة النحاس باشا - للمحاكمة
- إعادة قانون المطبوعات ومصادرة الصحف ..
- أحكام جديدة .. للحد من الطلاق
- برقيات من الشعب .. لرئيس وزراء بريطانيا ..



محمـد محمـود باشـا

- ولد ١٨٧٧ بساحل سليم بأسيوط – والده محمود باشا سليمان من كبار ملاك الأراضى بها .
- تعلم بأسيوط ثم استكمل دراسته فى أكسفورد بانجلترا .
- بعد عودته عين مفتشاً بالمالية فمديراً للفيوم ثم البحيرة .
- اشترك فى تأليف الوفد المصرى وأعتقل مع سعد زغلول فى مالطة ١٩١٩ وسافر إلى الولايات المتحدة للدعاية للقضية المصرية .
- شارك مع بعض زملائه فى تكوين حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ حيث اختير وكيلاً له .
- عين ١٩٢٦ وزيراً للمواصلات ثم للمالية ثم خلف عدلى فى رياسة الأحرار .
- شكل وزارته الأولى ١٩٢٨ واشترك أثناءها فى مفاوضات مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية .
- كان أحد أقطاب الجبهة التى مثلت مصر فى مفاوضات ١٩٣٦ .
- بعد وزارته الأخيرة ترأس المعارضة فى مجلس النواب حتى توفى فى يناير ١٩٤١ .

تشير الوثائق السرية للخارجية البريطانية أن الملك اجتمع بالمندوب السامى البريطانى بعد إقالة النحاس باشا للتشاور فى إختيار رئيس للوزارة الجديدة .. وكان الهدف الوصول إلى شخصية تستطيع استقطاب أكبر عدد من الشخصيات الوفدية بحيث يمكن دعم الحكومة الجديدة واضعاف روح المقاومة المنتظرة من داخل الحزب الكبير .. واستقر الرأى على تكليف محمد محمود باشا وزير المالية فى الوزاره السابقة وأحد الشخصيات التى تكاتفت مع القصر للتعجيل بنهاية وزارة النحاس .. ولم يعترض السفير البريطانى . لان محمد محمود تعلم فى إنجلترا ومتأثر إلى حد كبير بالبيئة الإنجليزية ومن الممكن التفاهم معه !!

بعد تشكيل الوزارة رأى محمد محمود أن الوزراء الذين تضامنوا معه يمثلون أقليه برلمانية .. فبادر فى اليوم التالى لتشكيل الوزارة إلى إستصدار مرسوم ملكى بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر .. ولم تكد هذه الفترة تنقضى حتى استصدرت الوزارة أمراً ملكيا فى ١٩ يونيه ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشيوخ وتأجيل الإنتخابات مدة ٣ سنوات .. وقالت فى أسباب ذلك **أن البرلمان فى حالته الحاضرة عنصر معوق لا ستقرار البلاد وأن إستئثار الوفد بالأغلبية أدى إلى حالة من الفوضى والاضطرابات التى تهدد النظام كله !!**

وكان معنى ذلك أن السلطة التشريعية طول هذه المدة يتولاها الملك بمراسيم لها قوة القانون ..

وقد قوبل هذا الإجراء بالسخط والاستنكار وأصدر حزب الوفد والحزب الوطنى بيانا يلقيان فيه على الوزارة مسئولية حل البرلمان ومسئولية تعطيل الحياة الدستورية .. وطلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ من وزير الداخلية تسليمهما مفاتيح البرلمان أو السماح للأعضاء بالاجتماع يوم ٢٨ يوليو إلا أن الوزارة حشدت قوات كبيرة من رجال الأمن أمام البرلمان للحيلولة دون دخوله .. واجتمع الأعضاء بدار أحد زعماء الحزب وأعلنوا سحب الثقة من الحكومة وتحميلها مسئولية أى عمل مخالف للدستور ..

وفى مواجهة سياسة الوفد للإثارة ومقاومته للوزارة .. قرر مجلس الوزراء محاكمة النحاس باشا وتعديل لائحة المحاماة ..

ففى ديسمبر ١٩٢٨ أحيل النحاس باشا واثنان من المحامين إلى مجلس تأديب المحامين بدعوى إخلالهم بشرف المهنة فى قضية الأمير أحمد سيف الدين؛ والسابق الإشارة إليها .. وبعد المحاكمة أصدر المجلس حكمه بالبراءة وأدان شهود القضية بأنهم كانوا مأجورين فضلاً عن تزوير الوثيقة نفسها .. وأثار الحكم غضب الحكومة فاستصدرت مرسوماً بتعديل بعض أحكام لائحة المحامين بما يسمح بنقل سلطة تأديب المحامين إلى محكمة

استئنافية تنعقد على هيئة محكمة نقض وإبرام حتى لاتكون أحكامها قابلة للطعن – وأن يكون أعضاؤها جميعاً من القضاة ..

كما استصدرت مرسوماً بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بحيث يدخل فى حكم الرشوة ،قبول الوعد بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية من ذوى الصفات السياسية للوصول إلى غايات لا تقع فى دائرة أعمال النيابة ..

كما استصدرت مرسوماً بقانون يعاقب كل من يحرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى الصادر سنة ١٩٢٨ والذى يقضى بوقف الحياة الدستورية وإعطاء الملك السلطة التشريعية .

وأعادت الوزارة العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ والذى يجيز تعطيل الصحف أو إلغاءها إدارياً وعطلت فى ظل هذا القانون العشرات من الصحف ..

وأضيف إلى القانون المالى الخاص بموظفى الحكومة نصوصاً جديدة تمنع الموظفين من حضور الاجتماعات السياسية أو إبداء آراء أو نزعات سياسية أو الإدلاء للصحف بأية آراء .. وجعلت الموظف عرضة للفصل إذا خالف القانون .. وقد تضمنت محاضر مجلس الوزراء العديد من قرارات فصل الموظفين والتى صدرت فى ظل هذا القانون ..

كما استصدرت مرسوماً بحظر النشاط السياسى على تلاميذ المدارس والمعاهد الأزهرية بأية صورة من الصور ومعاقبة المخالف بالحبس أو الغرامة أو الفصل من الدراسة ..

وكانت هذه القوانين فى حد ذاتها أقصى من الأحكام العرفية .. ولك أن تتصور كيف كان الحال إذا ما عرفنا أن جميع الحركات الشعبية كان ينظمها ويقودها إما الطلبة أو الموظفون !!

ووصل الأمر إلى حد الانتقام من الموتى .. فقد أصدر المجلس قراراً بتخفيض الاعتماد المخصص لتخليد ذكرى سعد زغلول باشا من ١٠٦ آلاف جنيه إلى ٣٥ ألف جنيه ..

وعلى الجانب الآخر تشير محاضر إجتماعات مجلس الوزراء إلى بعض الانجازات فى مجال الاصلاح الداخلى .. ولعل الهدف كان امتصاص غضب الجماهير بعد هذه الجرعة من القرارات التى استهدفت قتل معنويات الشعب ..

إذ وافق المجلس على تشكيل لجنة لدراسة مد مياه الشرب إلى عدد من المدن والقرى والتعاقد مع خبير أجنبى لهذا الغرض واعتماد ١٧٦ ألف جنيه لإنشاء ١٥٠ مستشفى جديداً منها ٥٠ مستشفى فى المدن و ١٠٠ مستشفى فى القرى ..

وفى ١٤ أغسطس ١٩٢٨ قرر المجلس قبول الهبة المقدمة من السيد عبد الرحيم الدمرداش باشا وحرمه وكريمتيه لإنشاء مستشفى خيرى باسمه بشارع الملكة نازلى ..

وكانت عبارة عن ١٥ ألف متر أرض فضاء بحى الدمرداش .. و ١٠٠ ألف جنيه لإنشاء المستشفى وتجهيزه .. وعلى أن يكون العلاج فيه مجاناً للفقراء .. وقد اعتمدت الحكومة ٤٠ ألف جنيه لهذا المستشفى ..

واعتمدت الحكومة ٢٠ ألف جنيه لبناء مساكن صحية جديدة لعمال السكك الحديدية .. وإنشاء مكتب خاص لمكافحة المخدرات يتبع حكمدارية بوليس مصر ..

كما استصدر المجلس مرسوماً لتنظيم مزاولة مهنة الطب للقضاء على ظاهرة ممارسة هذه المهنة بدون ترخيص ..

ووافق المجلس على تخصيص ٤ ملايين جنيه لتقديم سلفيات للمزارعين على محصول القطن والمحاصيل الأخرى بفائدة لا تزيد على ٤٪ ..

كما قررت الوزارة توزيع ٢٠٠٠ فدان بمديرية الفيوم على صغار المزارعين بواقع فدانين ونصف وتقسيط الثمن بشروط ميسرة على ٣٠ سنة ..

وفى مجال الأحوال الشخصية صدر قانون بإلغاء أحكام النفقة التى وردت فى القانون الصادر سنة ١٩٢٢ وحلت محلها أحكام جديدة بمقتضاها تم الحد من حالات الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقد اتفق على ذلك مع علماء الفقه بحيث تأتى هذه الأحكام متفقة مع المذاهب الأربعة .. فلا يقع طلاق السكران والمكره .. ولا الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل الشىء أو تركه ..

وصدر أمر ملكى بتلقيب الحائزين على الرتب على النحو التالى ..

– حضرة صاحب الدولة .. وتطلق على رؤساء الوزارات

– حضرة صاحب المعالى .. وتطلق على أصحاب الوشاح الأكبر من حمالة نيشان محمد على والحائزين لرتبة الامتياز ، ويستثنى فى ذلك أعضاء الوزارة الحالية ..

– حضرة صاحب السعادة .. وتطلق على الحائزين لرتبة الباشوية

– حضرة صاحب العزة .. وتطلق على الحائزين لرتبة البكوية من الدرجة الأولى ..

– صاحب العزة .. وتطلق على حاملى البكوية من الدرجة الثانية

فى ١٣ يونية ١٩٢٩ سافر محمد محمود باشا إلى إنجلترا لحضور حفل تقليده لقب الدكتوراه فى القانون من جامعة اكسفورد .. وانتهز فرصة وجوده للاتصال برجال السياسة الانجليزية ومعالجة المسألة المصرية .. وكان أن أجرى محادثات مع المستر « هندرسون » وزير الخارجية البريطانى بهدف الوصول إلى معاهدة ينتهى بها احتلال

مصر عسكرياً لتدخل بعدها عضوية جمعية الأمم .. وأن تصبح مصر بموجب المعاهدة مسئولة عن أرواح وممتلكات الأجانب فى مصر .. وأن تحتفظ بريطانيا بالقوات التى ترى أنها ضرورية لحماية الأماكن الحيوية والاستراتيجية مثل قناة السويس وبحيث لا تكون لها صفة الاحتلال ..

وكانت حكومة المحافظين قد سقطت فى الانتخابات البريطانية وحلت محلها حكومة أخرى للعمال برئاسة المستر « مكدونالد » .. واستتبع الأمر تغيير المندوب السامى البريطانى فى مصر « اللورد لويد » وتعيين معتمد بريطانى جديد « السير برس لورين » فى أوائل سبتمبر ١٩٢٩ ، مزوداً بتعليمات أن يكون تدخله فى المسائل الداخلية فى أضيق نطاق ممكن ..

وعلى الصعيد الداخلى – عندما عرفت أنباء المفاوضات ... بدأ الوفد يشن حملة قوية **ضد أن يتولى رئيس وزارة لا شعبية له تقرير مصير الأمة** .. وقد بلغت هذه الحملة ذروتها باجتماع الشيوخ والنواب من أعضاء الهيئة البرلمانية وإرسالهم برقيات إلى رئيس الوزراء البريطانى والملك يعلنون فيها سخط الأمة على هذه المفاوضة العقيمة .. كما علقت الزعامة الوفدية النظر فى أية مقترحات أو مشروع – على إعادة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها من خلال برلمان منتخب ..

وأمام إصرار الوفد على ذلك وعدم قبوله الدخول فى وزارة ائتلافية ،تدخل المندوب السامى البريطانى فى أول عمل يقوم به بعد تعيينه – بإبلاغ محمد محمود باشا أن الوقت قد حان لاختفائه من مسرح الأحداث .. فتقدم باستقالته إلى الملك فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ..

وزارة
عدلى يكن باشا « الثالثة »
٣ أكتوبر ١٩٢٩ - ١ يناير ١٩٣٠

- الوفد يفوز فى الانتخابات ..
- توزيع ٥ آلاف فدان على الفلاحين ..
- تعلية خـزان أســوان ..
- إقامة المتحف الزراعى ..
- الجنسية المصرية - لحاخام الطائفة الإسرائيلية ..

كان الهدف هو تشكيل وزارة انتقالية تجرى الانتخابات وتعيد الحياة الدستورية للبلاد .. ولذلك تم تشكيل هذه الوزارة من وزراء ليس لهم اتجاهات حزبية .. وكان الوفد قد رفض الاشتراك فى هذه الوزارة من خلال اللقاءات التى تمت بين الملك والنحاس باشا والمندوب السامى البريطانى الجديد ..

وبعد تشكيل الوزارة بفترة قصيرة شرعت بالفعل فى تنفيذ مهمتها فاستصدرت أمراً ملكياً بالعمل بالمواد المعطلة فى الدستور وفى ٢ نوفمبر ١٩٢٩ صدر مرسوم آخر بتحديد موعد الانتخابات ودعوة البرلمان للانعقاد فى ١١ يناير ١٩٣٠ ..

وجرت الانتخابات فى موعدها وامتنع الأحرار الدستوريون من الدخول فيها فى حين اشترك فيها باقى الأحزاب ..

وفاز الوفد بأغلبية ساحقة حيث نال أكثر من ٩٠٪ من عدد المقاعد فى مجلس النواب وهى تمثل ٢١٢ مقعداً من عدد المقاعد البالغة ٢٣٥ مقعداً .. ولم يبق بعد ذلك ، وبعد أن بلغت الوزارة هدفها ، إلا أن تتقدم باستقالتها فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ بعد أن قضت أقل من ٣ أشهر فى الحكم ..

وخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة التى عاشتها هذه الوزارة فقد اجتمعت ٦ مرات .. وكان من أهم القرارات التى اتخذتها بعد إجراء الانتخابات ..

قرر المجلس فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ توزيع ٥ آلاف فدان من أراضى التفاتيش الملكية بمديرية الغربية على صغار الزراع بشرط أن تكون الزراعة مصدر رزقهم الوحيد .. واعتماد ٤ ملايين جنيه لتسليف الزراع على محصول القطن بعد أن دخلت الحكومة مشترية له ..

كما اعتمدت الحكومة مبلغ ٤ ملايين و ٣٠٠ ألف جنيه لمقابلة نفقات تعلية خزان أسوان ..

واعتمدت ٣٠ ألف جنيه لتحويل سنترال الاسكندرية إلى النظام الأتوماتيكى ..

واعتماد ٣٤ ألف جنيه من ميزانية وزارة الزراعة لشراء سراى الأميرة فاطمة هانم إسماعيل ببولاق الدكرور لإقامة المتحف الزراعى المصرى ..

وقرر المجلس منح حاييم نعوم أفندى الحاخام الأكبر لطائفة الإسرائيليين الربانيين بالقاهرة الجنسية المصرية ..

وزارة
مصطفى النحاس باشا « الثانية »
أول يناير - ١٩ يونيه ١٩٣٠

- تعليمات للمندوب السامى بعدم التدخل ..
- افتتاح البرلمان رسمياً
- ١٥ جنيه بداية التعيين لخريج الجامعة
- تشكيل الوفد المصرى فى المفاوضات
- صدام بين الملك .. والوزارة والسبب قانون محاكمة الوزراء

تشير التقارير إلى أن القصر (الملك) كان تواقاً لاختيار رئيس وزراء وفدى أقل تصلبا من النحاس باشا – وكان يرى إمكانية اختيار على الشمسى باشا باعتباره زعيما للجناح الوفدى المعتدل ليشغل هذا المنصب .. وقد فاتح الملك المندوب السامى البريطانى فى ذلك إلا أن الأخير كان قد رسم سياسته على ضوء تعليمات الخارجية البريطانية بعدم التدخل فى السياسة الداخلية لمصر إلا فى أضيق الحدود وذلك ضمانا لتوفير حسن النية بين الوزارة والحكومة الإنجليزية على استكمال إجراء المفاوضات أو المحادثات التى كان قد بدأها محمد محمود باشا .. .

بعد تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة كان عليها واجب وطنى هام لمتابعة المفاوضات مع الإنجليز ولذلك فقد اعتبرت هذه الوزارة على عمرها القصير وزارة مفاوضات ..

فى الفترة السابقة على سفر رئيس الوزارة إلى لندن لإجراء المحادثات – على رأس وفد شكل لهذا الغرض – كان مجلس الوزراء يعقد جلستين فى معظم الأيام إحداهما صباحية والأخرى مسائية .. وكان البرلمان قد تم افتتاحه رسمياً فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

استصدر المجلس خلال هذه الجلسات قانون التعريفه الجمركية الجديد والذى يستهدف حماية المنتجات المحلية من منافسة الصناعات الأجنبيه فضلاً عن زيادة إيرادات الجمارك ..

واعتمد مبلغ ٨ ملايين جنيه لتسليف المزارعين على محصول القطن ..

وقرر المجلس الغاء مرتب التمثيل الذى كان يصرف للوزراء بواقع ٥٠٠ جنيه فى السنة من ميزانية مجلس الوزراء و ٣٠٠ جنيه من ميزانية كل وزارة ..

كما رفع بداية تعيين خريجى الجامعة لتكون ١٥ جنيها مع صرف مكافأة شهرية إضافيه قدرها ٥ جنيهات لخريجى كليات الطب الذين يحرمون من مزاولة المهنة

* * *

أشرنا إلى أن هذه الوزارة تعتبر وزارة مفاوضات وقد تألفت خصيصا لمتابعة المفاوضات التى كانت قد جرت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون وزير خارجية بريطانيا .. وقد شكل وفد المفاوضات برئاسة النحاس باشا واعتمد المجلس ٣٥ ألف جنيه لنفقات سفر الوفد بالإضافة إلى ٥ آلاف جنيه للإنفاق على المسائل المستعجلة ..

وقد وافق البرلمان على تفويض الحكومة بالتفاوض مع الحكومة البريطانية نيابة عن مصر بهدف الوصول إلى إتفاق شريف يوثق مدى الصداقة والتعاون بين البلدين ..

بدأت المفاوضات فى لندن يوم ٣١ مارس وانتهت فى ٨ مايو ١٩٣٠ وقد انتهت بالاخفاق بسبب الخلاف بين طرفى المفاوضات حول مسألة السودان فقد جاءت المواد الخاصة بالسودان غامضة وملتوية مما دعا الوفد المصرى إلى رفض صياغتها وقطع

المفاوضات أمام اصرار الجانب البريطانى عليها ..

ومع عودة الوفد المصرى رأت كل من أحزاب المعارضة والقصر فى إخفاق المفاوضات فرصة للتخلص من الوزارة الوفدية .. ولعب حزب الأحرار الدستورين دوراً كبيراً فى هذا الشأن فكان أن أرسلوا عريضة إلى الملك وصفوا فيها الأغلبية البرلمانية التى تستند إليها الحكومة بأنها أغلبية أتت لغاية خاصة وأنه لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية « وتعنى المفاوضات »

كما قاموا بالاتصال بالمندوب السامى البريطانى فى محاولة لإقناعه بعدم جدوى استمرار الوزارة فى الحكم ..

وقد انبرت معظم صحف المعارضة فى الهجوم على الحكومة الوفدية واتهام زعمائها بالعجز وسوء التصرف مما أدى إلى فشل المفاوضات .. ووصل التوتر بين الأطراف إلى مداه وتحدث البعض عن إحتمالات محاولة الملك طرد الوفد من الوزارة ..

ثم جاء الصدام المباشر بين الوزارة والقصر متمثلاً فى مسألتين .. الأولى تعيين الأعضاء الجدد لمجلس الشيوخ والثانية مشروع قانون محاكمة الوزارة .. ورفض الملك إصدار المراسيم الخاصة بذلك مما دعا النحاس إلى التهديد بالاستقالة .. ثم تبع هذا التهديد أن تقدم باستقالة فعلا فى ١٧ يونية وكان الهدف من ذلك الضغط على الملك .. وانتهزها الملك فرصة مواتية فأسرع فى ١٩ يونية ١٩٣٠ بقبول استقالة النحاس باشا وتكليف إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة ..

* * *

وتشير الأحداث أن الوزارات الثلاث التى تم تشكيلها بعد استقالة النحاس باشا .. وهى وزارة إسماعيل صدقى الأولى والثانية ووزارة عبد الفتاح يحيى باشا فى الفترة من يونيه سنة ١٩٣٠ إلى نوفمبر ١٩٣٤ قد جاءت إلى الحكم بمبادرات ملكية بحتة فالملك فؤاد قد انفرد باتخاذ القرار وذلك بالرغم من إرادة البرلمان الوفدى الذى كان قائماً – وبدون علم الانجليز الذين اعتادوا على التدخل فى مثل هذه المسألة ..

وتبدو طبيعة سيطرة الملك فؤاد فى عهد هذه الوزارات الثلاث فى الدستور الجديد الذى حاول فرضه على البلاد مستهدفاً فى المقام الأول توسيع الصلاحيات الملكية .. وكان غريباً التزام انجلترا طوال هذه الفترة بعدم التدخل .. ولعلها كانت تستهدف ترك الميدان للقصر والوزارة يمرحان فيه بقمع المقاومة الشعبية التى كان الوفد قد فجرها من ناحية وبإصدار دستور ملكى من ناحية أخرى يتم معه خلق حياة برلمانية ملكية ..

وزارة
إسماعيل صدقي باشا « الأولى »
١٩ يونيه ١٩٣٠ – ٤ يناير ١٩٣٣

- إغلاق أبواب البرلمان ومنع دخول الأعضاء بالقوة ..
- دستور جديد لتدعيم سلطات الملك ..
- محاولة اغتيال رئيس الوزراء ..
- هبوط أسعار المحاصيل الزراعية ..
- ١٪ يمتلكون ٥٠٪ من الأراضي الزراعية !
- ٣٧ ألف موظف بالحكومة ..
- إنشاء سلاح الطيران المصري ..



إسماعيل صدقى باشا

- ولد فى ١٨٧٥ والده أحمد شكرى باشا من كبار رجال الحكومة فى عهد إسماعيل وتوفيق .
- تعلم بمدرسة الفرير ثم التحق بمدرسة الحقوق الفرنسية حتى تخرج منها .
- اشتغل كاتباً للنيابة ثم مساعداً فى إيتاى البارود والمحلة وطنطا ثم رئيساً للنيابة بالاسكندرية .
- عمل بمجلس بلدى الاسكندرية حتى أصبح سكرتيراً عاماً للبلدية بها .
- تولى منصب سكرتير عام وزارة الداخلية ١٩٠٨ ثم أصبح وكيلاً لها ١٩١٠ .
- اختير ناظراً للزراعة فى فبراير ١٩١٤ .
- تولى رئاسة الوزارة أول مرة ١٩٣٠ وقد تولى هذا المنصب أكثر من مرة بعد ذلك .

هناك عدة ملاحظات تتصل بتشكيل هذه الوزارة دارت حول تركيز السلطة الشديدة في يد صدقي باشا .. فهو لم يكتف أن يكون رئيساً للوزراء بل احتفظ لنفسه بأهم وزارتين من بين الوزارات العشر التي ضمها التشكيل وهما الداخلية والمالية .. كما حرصت الوزاره في بداية عهدها على عدم إضفاء الصبغة الحزبية على نفسها ..

كما يلاحظ أنه من بين جميع الوزارات التي تألفت منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بإنهاء الحماية على مصر وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ لم تحظ وزارة بما حظيت به وزارة اسماعيل صدقي من عداوة شعبية تفجرت في أعمال عنف بالغة خصوصا في النصف الأول من عهد هذه الوزارة والتي أستمرت أكثر من عامين ونصف عام .. وقد نتج عن هذه الأعمال مصرع عشرات المواطنين وإصابة المئات باصابات بالغة .

وترجع هذه الأحداث إلى أن الوزارة بدأت عهدها بأستصدار المراسيم التي تقضي بتأجيل جلسات مجلس البرلمان الوفدي لمدة شهر بالرغم من الحماس الجارف الذي اجتاح أعضاء المجلسين واستتبع أن تؤثر الحكومة إغلاق أبواب البرلمان ووضع قوات مسلحه حوله لمنع الأعضاء من الدخول أو الوصول إلى قاعة المجلس ..

وبالرغم من ذلك فقد سارت الوزارة في طريقها لا تلوى على شيء .. وقد دعم موقفها قبول الحكومة البريطانية لرد اسماعيل صدقي بأن حكومته مسئولة عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر ..

وبالرغم من أن وزارات عديدة قد عمدت إلى تعطيل دستور ١٩٢٣ فإن وزارة واحدة هي التي لجأت إلى استبداله بدستور جديد هو دستور ١٩٣٠ .. وكان الهدف من ذلك تدعيم سلطة القصر على الحياة السياسية في مصر تماماً .. وبذلك جاء دستور ١٩٣٠ دستوراً ملكياً ..

ولم يبق بعد ذلك سوى تطبيق الدستور الجديد .. ولما كانت الوزارة هي التي صنعته فقد كان لزاماً عليها أن تصنع برلماناً له .. وكان مطلوباً أن يشغل هذا البرلمان رجال من حزب الحكومة .. فقد كانت آخر مرحلة للوزارة هي صنع هذا الحزب ..وعلى هذا الأساس فقد تشكل في نوفمبر ١٩٣٠ هذا الحزب المنبثق من إرادة الحكومة ،والمعادي لكل مشاعر الشعب .. والذي لم يجد صدقي باشا زيادة في السخرية اسما للحزب الجديد سوى اسم الشعب فاسماه « حزب الشعب » . وشغل منصب الرئاسة فيه ..

وعلى غرار ما يحدث في التمثيليات ذات الفصول الثلاثة جاء البرلمان في النهاية طبقا لرغبات الحكومة تماما حتى انه تم إعداد كشوف الناجحين وعددهم قبل إجراء الإنتخابات بفترة وبذلك اتخذت الوزارة شكلها الدستوري ..

ولعلك قد لحظت معى كيف قلبت الأوضاع هنا تماما .. فبدلاً من أن ينبثق البرلمان عن الدستور وتنبثق الوزارة عن البرلمان وهو الشكل الدستورى المعروف .. إذ بالدستور ينبثق عن الوزارة التى تقوم بدورها بتأليف برلمان « على المقاس » لها وللدستور الجديد !! ألا يصلح هذا الوضع أن يكون تمثيلية كوميدية متكاملة الحبكة والأركان !!

كان منطقيا أن تتصدى المقاومة الشعبيه لهذا العبث وأن تزداد مظاهر العنف ، الأمر الذى واجهته الوزارة بمزيد من العنف .. وظهر ذلك واضحاً فى محاضر اجتماعات مجلس الوزراء .. فى أحد الجلسات وافق المجلس على فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٣٠ ألف جنيه فى ميزانية وزارة الداخلية للصرف منها فى شئون الأمن العام .. ورخص المجلس للوزير فى إجراء حركة ترقيات واسعة ومنح علاوات إستثنائية لبعض موظفى الوزارة ورجال الإدارة الذين كان لهم دور بارز فى المعركة الانتخابية خاصة فى الأقاليم ..

كما صدرت قرارات بفصل الموظفين المعادين لسياسة الحكومة أو إحالتهم إلى المعاش ومن بينهم الدكتور طه حسين الموظف بوزارة المعارف لتكرار أحاديثه فى الصحف مما اعتبر طعنا وإهانات للحكومة ..

وقد جرت محاولة لاغتيال صدقى باشا ورئيس ووكيل مجلس النواب .. ولم يعرف الفاعل .. وقرر مجلس الوزراء تخصيص مكافأة قدرها ٣ آلاف جنيه لمن يرشد عن الجانى أو الجناة فى هذه الحوادث أو تقديم معلومات تؤدى إلى القبض عليهم ..

واستصدرت الحكومة مرسوما بتعديل قانون العقوبات وتشديد العقوبة على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحافة والتى تصل إلى خمس سنوات ..

وعلى المستوى الداخلى أصدرت الوزارة عدداً من القرارات للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية التى كانت تعانى منها مصر متأثرة بطبيعة الحال بالأزمة الاقتصادية العالمية فى ذلك الوقت ..

كانت الأزمة قد أدت إلى الهبوط بأسعار المحاصيل الزراعية وفى مقدمتها القطن إلى أدنى مستوى للأسعار ولذلك قررت الحكومة منح مهلة لسداد الإيجارات الزراعية وتأجيل تحصيل نصف السلفيات الزراعية وتأجيل ثمن الأسمدة المستحقه على المزارعين ..

وللتيسير على الفلاحين صدر قرار بإنشاء بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف العقارى تساهم فيهما الحكومة ..وتحديد سعر الفائدة على سلفيات هذه البنوك ..

واتفق على تقسيط السلف المستحقة على الفلاحين على خمس سنوات بدون فائدة ومساعدة صغار ملاك الأراضى الزراعية والحيلوله دون وقوع بيوع جبريه بأثمان بخسه .. وخصص مليون جنيه لمنح سلفيات للمزارعين لسداد مديونياتهم .. بعيداً عن حبائل

وألاعيب المرابين .. ثم رفعها المجلس إلى ٣ ملايين جنيه ..

واستعرض المجلس تقريراً أعدته وزارة المالية عن حائزى الأراضى الزراعية .. تبين أن مجموع الملاك فى مصر يبلغ ٢ مليون و ٢١٠ ألف مالك يملكون مساحة قدرها ٥ ملايين و ٧٩٠ ألف فدان وأن نسبة صغار الفلاحين الملاك تصل إلى ٩٩٪ من مجموع ملاك الأراضى .. فقد كانوا يملكون حوالى ٥٤٪ من الرقعة الزراعية بينما يملك ١٪ حوالى ٤٦ــــ من هذه المساحة !!

وصدر قانون بربط ميزانية السنة المالية ١٩٣٢/٣١ حيث بلغت الإيرادات ٣٨ مليون و ٩١٦ ألف جنيه والمصروفات ٣٨ و ٤٨٤ ألف جنيه بزيادة ٤٣٢ ألف جنيه فى الإيرادات !!

وكانت ميزانية السنة المالية ١٩٣١/٣٠ تشير إلى وجود عجز فى الإيرادات بلغ ٧ ملايين و٤٣٨ ألف جنيه.. ولم تشر محاضر الاجتماعات إلى : كيف تم تدبير هذا العجز ..

وقد بلغ عدد موظفى الحكومة خلال هذه السنة ٣٧ ألفا و ٩٨٠ موظفا منهم ٢٠٢٣ موظفين فى الدرجات العليا والمتوسطة حتى الدرجة الرابعة و٣٦ ألفا فى الدرجات الصغرى ..

ولضمان خفض الأسعاروالسيطرة عليها قرر المجلس الموافقة على مذكرة وزير المالية بشأن تشديد الرقابة على الأسعار والالتزام وزيادة عدد المطاعم الشعبية التابعة للحكومة والتى تقدم الوجبات رخيصة للفقراء وأن تعاون المجالس المحلية والبلدية فى ذلك ..

وطلب المجلس من شركتى المياه والأنارة دراسة تخفيض أسعارها .. ووافق على تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية المؤجرة قبل أول اكتوبر ١٩٣٠ بنسبة ٢٠٪ ..

كما أقر المجلس اعتماداً إضافياً مبلغ ١٢١ الف جنيه لإعادة بناء كوبرى بنها وكوبرى قصر النيل – واعتماد ١٠ آلاف جنيه لإنشاء مصيف فى مرسى مطروح لتشجيع المصريين على عدم السفر إلى الخارج فى موسم الصيف والحفاظ على ثرواتهم فى الداخل ..

وعلى إعتماد ٥٠ ألف جنيه فى ميزانية وزارة الحربية سلاح للطيران المصرى ..

* * *

أصاب الوزارة التفكك بسبب استمرارها فى اتباع سياسة الإرهاب والقمع والتى أدت بالمقاومة الشعبية إلى سبيل كانت قد لجأت إليها خلال أحداث ثورة ١٩ .. وهو سبيل الإغتيالات السياسية وتدمير المنشآت العامة وقد بدت واضحة طوال حكم إسماعيل صدق ..

وكان لحادثة البدارى أثرها الكبير فى تفكك الوزارة .. ففى شهر مارس ١٩٣٢ قتل

مأمور البدارى .. وعندما استأنف القاتلان الحكم الصادر على أحدهما بالإعدام وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة أصدر عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة حكمه والذى جاء فيه إدانه كاملة للإدارة ولوزارة صدقى بأكملها .. وقال فى حيثيات حكمه « إن ما قام به رجال الإدارة فى حق المتهمين ومعاملة الناس بالبطش بالبطش غاية البطش .. بطش تخطى العنف إلى التعذيب فى أقبح صوره » وأن ما حدث للمتهمين فى القضيه هو إجرام فى إجرام ..

وعلى أثر صدور الحكم اضطرت وزارة الحقانية إلى وقف تنفيذ حكم الأعدام وأمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار إليها الحكم ..

وقام خلاف بين رئيس الوزارة وعدد من الوزراء حول وجوب تحقيق هذه الحوادث انتهى باستقالة على ماهر باشا وزير المعارف العمومية وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية .. فكان أن تقدم صدقى باشا باستقالته إلى الملك فؤاد فى يناير ١٩٣٣ ..

وزارة
إسماعيل صدقي باشا « الثانية »
٤ يناير - ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣

- نهاية دستور ١٩٣٠
- إعانة لشركة مصر للطيران
- وقف الترقيات والعلاوات لمدة سنة
- التعليم الابتدائى الزامى
- صدقي .. يعترف بأخطائه !!

كلف الملك فؤاد صدقى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة .. فاحتفظ لنفسه بوزارة المالية فقط واستبعد فى التشكيل الجديد العناصر المناوئة له أو التى ألقيت عليها بعض التهم فى قضية البدارى أو قضايا الفساد المالى والتى كانت بوادرها قد ظهرت فى وزارته الأولى .. ولم تستمر وزارة صدقى باشا الثانية أكثر من ٩ أشهر وذلك نتيجة للإجهاد وضغط العمل والأحداث التى حملها على كتفيه على امتداد وزارته الأولى ولمدة ما يقرب من ٣ سنوات .. وقد برر صدقى باشا احتفاظه بوزارة المالية أنه ما يزال أمامه عمل متواصل لمواجهة حدة الأزمة الإقتصادية ..

وخلال وزارة صدقى الثانية سافر أكثر من مرة للعلاج فى الخارج .. وحدثت خلالها أحداث أدت إلى نهاية حكم الوزارة وإلى نهاية دستور ١٩٣٠ والذى كان السبب فى استفحال نفوذ القصر .. وعقب عودته الأخيرة من الخارج أدرك أن الأمور تسير من سيىء إلى أسوأ فتقدم باستقالة إلى الملك فى سبتمبر ١٩٣٣ فقبلها الملك وقال : **ان مركز صدقى قد زاد تأثيره فى البلاد إلى الحد الذى أصبح يخشى معه أن يتحول إلى دكتاتور !!**

فى أوائل أغسطس ١٩٣٣ نشرت الصحف أن رئيس الوزارة يقوم بمفاوضات مع شركة قناة السويس لمد إمتيازها فى مصر .. واجتمع مجلس الوزراء وأصدر بيانا رسميا كذب فيه الخبر ..

وأصدر المجلس قرارا بمد المهلة الممنوحة لدفع إيجارات الأراضى الزراعية إلى أول أبريل ١٩٣٤ لمواجهة حالة الهبوط فى أسعار القطن ..

وصدر قانون بميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٤/٣٣ حيث قدرت المصروفات بمبلغ ٣١ مليون و٩٧٩ ألف جنيه والإيرادات بمبلغ ٣٢ و٧٥ ألف جنيه ..

ووافق المجلس على منح شركة مصر للطيران إعانة قدرها ٥ آلاف جنيه على أن تقوم بتشغيل خط الاسكندرية مطروح والقاهرة / أسوان ..

وأصدر المجلس قرارا بوقف الترقيات والعلاوات لمدة سنة .. واعتمدت الحكومة ٨٧٢ ألف جنيه لتعويضات نزع ملكية الأراضى اللازمة للتعلية الثانية لخزان أسوان ..

ووافق على العطاء المقدم لإنشاء خزان جبل الأولياء ويبلغ ٢ مليون و ٨٩ ألف جنيه واشترطت الحكومة أن يستخدم الأسمنت المصرى فى عمليات الإنشاء .. ووافق المجلس على دفع مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه إلى حكومة السودان تعويضاً عن الأضرار التى تنشأ من إقامة الخزان ..

واعتمد ٢٠٠ ألف جنيه لإنشاء محطتين للإذاعة بكل من أبى زعبل والإسكندرية ..

واعتماد ٦٥ ألف جنيه لوزارة الحربية لإنشاء سرب جديد من ١٠ طائرات بسلاح الطيران ..

واستصدرت الحكومة قانوناً جعل التعليم الابتدائى إلزامياً للبنين والبنات **من** سن ٧ إلى ١٢ سنة ..

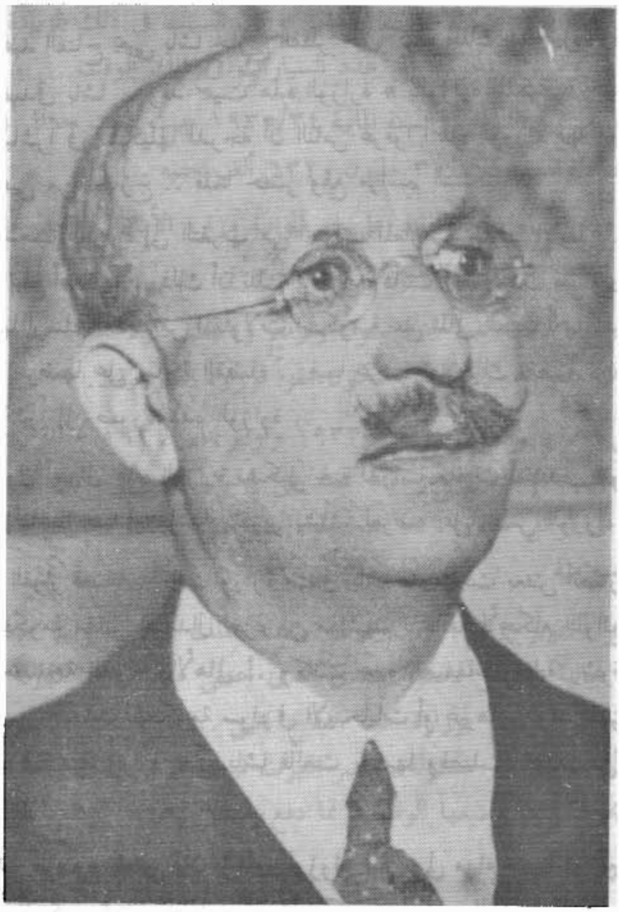
كما صدر قانون بتعديل نظام النقود يقضى بسك عملة جديدة من النيكل قيمتها ربع قرش لتسهيل المعاملات فى البيع والشراء وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة ..

وبعد استقالة صدقى باشا من وزارته الثانية صرح : **بأن الأزمات تلو الأزمات التى افتعلها القصر وأدت فى النهاية إلى استقالته كان هو الثمنْ الذى عليه أن يدفعه نتيجة لسياسته هو شخصياً بتقوية سلطات الملك بمقتضى دستور ١٩٣٠ واختفاء الرقابة الدستورية على أعمال الملك** ..

وكان صدقى باشا **محقاً** فى هذه التصريحات لأنه بعد التخلص منه شكلت وزارة **قصر** تماماً سواء من حيث التشكيل أو السياسة التى انتهجتها ..

وزارة
عبد الفتاح يحيى باشا
٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤

- الملك يختار الوزراء .. ورئيس الوزارة فى الخارج ..
- قضية نزاهة الحكم ..
- الوزراء يؤدون يمين الولاء للملك ..
- رسوم على الملاهى والسيارات ..
- إنشاء قناطر محمد على ..
- أزمة بين المندوب السامى والقصر ..



عبد الفتـاح يحيى باشا

- ولد ونشأ بالإسكندرية والده أحمد باشا يحيى من كبار رجالها ومن أنصار الوفد المصرى منذ تأسيسه .
- درس الحقوق وتقلب بين وظائف القانون ثم انصرف إلى السياسة .
- انضم إلى حزب الشعب لدى إنشائه ١٩٣٠ وانتخب وكيلاً له .
- عين وزيراً بوزارات إسماعيل صدقى واستقال فى يناير ١٩٣٣ بسبب حادثة البدارى .
- تولى رياسة الوزارة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ واستقال فى نوفمبر ١٩٣٤ .

كان عبد الفتاح يحيى باشا خارج القطر حين كلفه الملك بتشكيل الوزارة عقب قبول استقالة صدقى باشا .. وقد سميت هذه الوزارة « بالوزارة الملكية » حيث تدخل القصر تدخلاً مباشراً فى تشكيلها لدرجة أن الناس عرفوا أسماء الوزراء فيها قبل أن يحضر عبد الفتاح يحيى من الخارج .. فلما حضر وقع مراسيم التشكيل ..

وقد سعت الوزارة إلى التقرب من أحزاب المعارضة بهدف الإيقاع بينها إلا أن هذه المحاولة لم تبلغ أهدافها .. ذلك أن تلك الأحزاب دأبت على كشف مساوىء الوزارة وكان على رأسها إرساء العديد من المقاولات الحكومية على المالى الكبير أحمد عبود والتى وصل الأمر إلى عرضها على ساحة القضاء .. فيما عرف بعد ذلك بقضية نزاهة الحكم والتى أساءت كثيراً إلى صورة هذه الوزارة ..

كان أول أعمال هذه الوزارة تشكيل لجنة لدراسة ملفات استبدال الموظفين التى تمت فى عهد إسماعيل صدقى وإعداد تقرير بشأنها لعرضه على مجلس الوزراء ..

ولهذا القرار قصة .. كانت وزارة صدقى باشا قد منحت بعض أنصارها صفقات من أملاك الحكومة مقابل استبدال جزء من معاشهم بالمخالفة لأحكام اللوائح والقوانين على حساب مصلحة الدولة والأهالى .. وكانت هذه الصفقات بمثابة رشوة مستترة مقابل ماقدموه من خدمات للحكومة سواء فى الانتخابات أو غيرها .. وقد ظهرت فضائح هذه الصفقات فى عهد وزارة يحيى باشا فألغت بعضها وفصلت عدداً من الموظفين الذين رفضوا التنازل عما استولوا عليه ..

وصدر مرسوم يقضى بأن يؤدى الوزراء قبل تولى مهام منصابهم يمين الولاء للملك والوطن وأن يحرر محضر بذلك يوقع عليه كل من الملك والوزير والشهود الحاضرون .. وتودع هذه المحاضر بالديوان الملكى ..

واستصدرت الوزارة قانونا بتخفيض إيجار الأراضى الزراعية فى السنة الزراعية ١٩٣٢/٣١ بمقدار ١٠٪ من قيمتها .. ووافق على إعتماد مليون جنيه لضمان سلفيات الفلاحين على محصول الأرز وخاصة الحائزين لمساحات ٥ أفدنة فأقل .. وذلك بهدف التخفيف عن كاهلهم ..

وكان قد صدر مرسوم بدعوة البرلمان إلى الانعقاد فى دورته العادية إعتبارا من يوم الخميس ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ ..

وصدر فى عهد الوزارة قانون السجل التجارى ..

واستصدر المجلس مرسوما بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى .. وتقرر سريانها على الأجانب بعد موافقة الدول التابعين لها !! كما تقرر فرض

رسوم على السيارات تطبق على الأجانب أيضاً .. وكان السبب فى ذلك الزيادة الهائلة فى عدد السيارات .. ولم تشر المحاضر إلى عدد السيارات فى ذلك الوقت ..

وصدر قانون ميزانية الدولة فى السنة المالية ١٩٣٥/٣٤ حيث بلغت حوالى ٣١ مليون و٦٦٢ ألف جنيه والمصروفات ٣١ مليون و٦٣٢ ألف جنيه ..

وأدرج مشروع إنشاء قناطر محمد على فى ميزانية وزارة الأشغال لتحل محل القناطر الخيرية واعتمد المجلس ١٥ ألف جنيه لدراسة المشروع ..

وتقرر فتح اعتماد بـ٦٠ ألف جنيه لشراء وترميم وتأثيث دار حضرة صاحبة السمو السلطانى الأميرة نعمة الله كمال الدين لتكون مقراً لوزارة الخارجية ..

وقرر المجلس اعتبار يوم ٣١ ديسمبر ١٩٣٣ وأول يناير ١٩٣٤ عطلة رسمية بجميع المحاكم الأهلية بمناسبة الإحتفال بمرور ٥٠ سنة على إنشائها .. والإحتفال بالعيد الألفى للجامع الأزهر فى أوائل سنة ١٣٦٠ هجرية وإتخاذ مايلزم ذلك ومايليق بأكبر وأقدم جامعة علمية إسلامية ..

وخلال شهر أكتوبر ١٩٣٤ كان المرض يشتد بالملك فؤاد .. وبينما كانت رئاسة الديوان الملكى خالية فى ظل دستور صدقى الذى أعطى صلاحيات كبيرة للملك .. تفجرت الأزمة التى أودت بوزارة عبد الفتاح يحيى .. بل أودت بدستور ١٩٣٠ نفسه .. ذلك أن عناصر غير مسئولة بالقصر انتهزت فرصة مرض الملك واتخذت لنفسها صلاحيات لا يخولها إياها وضعها الوظيفى مما دفع نائب المندوب السامى البريطانى إلى التدخل بمطلبين محددين ..

الأول : شغل منصب رئيس الديوان حتى تتمكن دار المندوب السامى البريطانى من التعامل مع شخصيات مسئولة فى القصر ..

الثانى : إقالة وزيرين ممن عرف عنهما التبعية الشديدة للقصر وبأنهما أداته فى الوزارة ..

وقد استجاب القصر للمطلب الأول وعين زيوار باشا رئيسا للديوان وقد عرفت عنه علاقته الودية بالمندوب السامى .. ولم تكن هذه الخطوة وحدها كافية مما أدى فى النهاية إلى إقالة الوزيرين اللذين حددهما المندوب السامى البريطانى ..

وأخذ المندوب السامى يتلمس المآخذ على الوزارة خاصة بعد أن رفض عبد الفتاح يحيى أن يطلعه على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش .. وتوالت الأزمات، وتصاعدت دائرة الصراع .. الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تقديم الوزارة استقالتها فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ..

وزارة
محمد توفيق نسيم باشا « الثالثة »
١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦

- العودة إلى دستور ١٩٢٣ ..
- حادث كوبرى عباس . وإغلاق الجامعة ..
- إنشاء وزارة التجارة والصناعة ..
- إنجلترا توافق .. على المفاوضات ..
- أمر لنسيم .. بتقديم استقالته ..

تركت مظاهر الاضطرابات التى بدأت فى البلاد منذ عهد صدقى باشا ودستور ١٩٣٠ بصمات واضحة على الوضع الداخلى والذى أصبح متحفزاً لأى قرار .. وفى نفس الوقت بدأت بوادر أحداث أخرى على المسرح السياسى الدولى تمثلت فى استيلاء هتلر على السلطة فى ألمانيا عام ١٩٣٣ وظهور نوايا موسولينى فى التعاطف مع ألمانيا - وكانت قواته على حدود مصر الغربية .. الأمر الذى جعل بريطانيا تفكر فى تغيير سياستها فى مصر ..

بعد استقالة عبد الفتاح يحيى تدخل المندوب السامى ورشح توفيق نسيم باشا لتشكيل الوزارة الجديدة .. ورفض جميع الأسماء التى عرضها القصر .. وكان الدافع لذلك ما عرف عن نسيم باشا من ولائه التام للسياسة البريطانية وهو ماسعت إليه بريطانيا لتضمن وجود وزارة تؤيدها وتحمى ظهرها فى الداخل إذ ما تأزمت الأمور .. وقد أذعن الملك لرغبات المندوب السامى ..

وعلق نسيم باشا قبوله تشكيل الوزارة على أمرين **أولهما** .. إهمال يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ وهى اليمين التى يتحتم على الوزراء أداءها .. **وثانيهما** .. تعطيل البرلمان ..

كان أول عمل للوزارة بعد التشكيل إلغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس النواب والشيوخ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ .. وظلت البلاد حوالى ١٣ شهراً بدون دستور استمرت فى مشاورات ومناورات بين الملك ورئيس الحكومة والمندوب السامى البريطانى .. وانتهت بالنزول على رغبة الشعب بعد انتفاضة وطنية راح ضحيتها الكثيرون من المواطنين .. وتقرر العودة إلى دستور ١٩٢٣ ..

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أصدر الملك بناء على طلب ممثلى الشعب أمراً ملكياً بالعودة إلى العمل بدستور ١٩٢٣ ..

ولم تشر محاضر اجتماعات مجلس الوزراء عن الأحداث التى وقعت خلال هذه الفترة التى ظلت فيها البلاد بدون دستور اللهم إلا من أمرين الأول .. قرار مجلس الوزراء فى ٨ ديسمبر ١٩٣٥ بإغلاق الجامعة المصرية إلى أجل غير مسمى نظراً لاشتغال الطلاب بالسياسة وانصرافهم عن تحصيل العلم وإنقطاعهم للمظاهرات وأعمال العنف ..

والثانى .. تشكيل لجنة لفحص طلبات التعويض عن الخسائر الناتجة عن حوادث الشغب مهمتها فحص طلبات الذين أضيروا من الأحداث خلال الشهرين الماضين وتقدير التعويضات المناسبة ..

وبعد أسبوعين من عودة العمل بدستور ١٩٢٣ صدر مرسوم بقانون الانتخابات وتحديد الدوائر الإنتخابية ..

كما تم إلغاء بعض التشريعات والتدابير الإستثنائية وإعادة الموظفين المفصولين سياسيا إلى الخدمة .. ولم تخل جلسة من جلسات المجلس من قرارات بإعادة موصفين فصلوا لأسباب سياسية فى عهد وزارتى صدقى وعبد الفتاح يحيى .. وعلى رأس هذه الأسماء الدكتور طه حسين وعبد الرزاق السنهورى ..

ووافق المجلس على إنشاء وزارة للتجارة والصناعة تضم مصلحة التجارة التى كانت تتبع وزارة المالية .. وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ صدر مرسوم بذلك وعين نجيب الهلالى بك وزيراً لها ..

ووافق المجلس على تخصيص ١٥ ألف جنيه للغرفة القومية المزمع إنشاؤها لتكون نواة للمسرح المصرى ومنح زكى طليمات الموظف بدار الأوبرا الملكية مكافأة ٢٠ جنيهاً شهرياً فى موسم التمثيل فقط ..

وفى مجال التأمين ضد أخطار الحرب :

قرر المجلس اعتماد ٢٥ ألف جنيه فى ميزانية وزارة الصحة لشراء معدات للوقاية من الغارات الجوية والغازات السامة والترخيص لوزارة الحربية بشراء ٥ طائرات من أحدث طراز بتكاليف ٣٨ ألف جنيه .. والترخيص بصرف ٥٠ ألف جنيه للاستعدادات الحربية ..

وصدر قرار بالاحتفاظ بجنود الجيش الذين سيحل ميعاد رفتهم وإحالتهم إلى الرديف فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٥ وعددهم ١١٠٦ صف ضابط وعسكرى واستبقاؤهم بالخدمة لمدة إضافية لا تزيد على ٦ أشهر نظراً للطوارىء الحالية ..

واستصدر المجلس مرسوما بإبطال شروط الدفع بالذهب فى العقود التى يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا طبيعة دولية والتى تكون قد قومت بالجنيه المصرى أو الاسترلينى أو أى نقد آخر متداول قانونا فى مصر ..

كان طبيعياً أن يساند المندوب السامى البريطانى وزارة نسيم باشا فهو الذى جاء به إلى الحكم وأيدها فى مواقفها ضد القصر .. وكانت الوزارة على عهدها بمثابة مكتب ملحق بدار المندوب السامى البريطانى ..

* * *

نعود مرة أخرى إلى دستور ١٩٢٣ .. لم يكن نسيم باشا راضياً عنه ولا عن دستور ١٩٣٠ وظل متردداً ٥ أشهر فى إلغائه واقترح العودة إلى دستور ١٩٢٣ بعد تنقيحه وإدخال بعض التعديلات عليه ليكون دستوراً وسطاً بين الاثنين .. الأمر الذى أدى إلى تهديد حزب الوفد وكان يمثل أغلبية شعبية بسحب الثقة من الوزارة بل أكثر من ذلك أصَرَّ معظم فئات الشعب على ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ دون تعديل والشروع فى إجراء مفاوضات لعقد المعاهدة ..

وظل نسيم باشا يراوغ حتى قامت مظاهرات صاخبة فى عدد من المدن الكبرى وتصدى البوليس لطلبة الجامعة يوم ١٤ نوفمبر عند كوبرى عباس وقتل طالبان وأصيب ٢٠ شخصاً ..

وأدى ضغط الأحداث الخارجية واضطراب الأحوال الداخلية إلى إعلان الحكومة البريطانية فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة ..

وكان نسيم باشا كورقة رابحة ظلت تلعب بها دار المندوب السامى البريطانى قد احترقت أمام تيار المظاهرات وتصاعد الأحداث الداخلية .. وكان إعلان بريطانيا موافقتها على الدخول فى مفاوضات المعاهدة مؤشراً على أن عهد نسيم باشا قد وصل إلى نهايته .. فكان أن استدعاه الملك فؤاد وأمره بتقديم استقالته بحجة أنه ليس له برلمان يؤيده !!

وزارة
على ماهر باشا « الأولى »
٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦

- توقيع معاهدة ١٩٣٦ فى لندن .
- إنشاء وزارة للصحة العمومية .
- معاهدة للصداقة مع السعودية .
- وفاة الملك فؤاد عن ٦٨ عاماً ..



على ماهر باشا

- ولد سنة ١٨٨٢ ابن محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة .
- تعلم بالمدرسة الخديوية وتخرج من مدرسة الحقوق ١٩٠٥ .
- اشتغل بالمحاماة ثم عين قاضياً بمحكمة مصر .
- انضم للثورة ١٩١٩ وعين ١٩٢٣ ناظراً لمدرسة الحقوق فوكيلاً لوزارات المعارف فالمالية فالحقانية ثم عين رئيساً للديوان الملكى .
- تولى رياسة الوزارة لأول مرة ١٩٣٦ وشكل وزارته الثانية ١٩٣٩ .
- حددت إقامته ١٩٤٢ بتهمة عدم التعاون مع سياسة الحلفاء ثم رفع ذلك قرب أواخر الحرب .
- عين فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ رئيساً للوزارة وقام بتسلم تنازل الملك عن العرش . وفى ١٣ يناير ١٩٥٣ عين عضواً ثم رئيساً للجنة مشروع الدستور .

بعد تقديم نسيم باشا استقالته اتفق على تشكيل وزارة ائتلافية لإجراء مفاوضات عقد المعاهدة .. وكانت مشاورات تشكيل الوزارة قد استمرت أكثر من أسبوع فى محاولات تقريب وجهات النظر بين القصر من ناحية والأحزاب من ناحية أخرى على أساس أن أى اتفاق مع بريطانيا حول مستقبل مصر السياسى لابد أن ينال موافقة جميع الأحزاب وعلى رأسها حزب الوفد باعتباره صاحب الأغلبية الشعبية والحزب الوحيد القادر على تحريك الجماهير .. وأسفرت المشاورات على تشكيل وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى .. وكان من بين النقاط التى اتفق عليها .. القيام فوراً بإجراء المفاوضات التى تستهدف عقد المعاهدة وأن يشكل وفد المفاوضين من الوفد وسائر الأحزاب برئاسة النحاس باشا .. وأن تجرى الانتخابات فى ٢ مايو لتشكيل برلمان جديد ..

ومع أن مهمة الوزارة كانت انتقالية فإن على ماهر باشا نفذ برنامجاً ضخماً للاصلاحات الإدارية والقانونية .. كما وفق إلى حسم الخلاف بين مصر والمملكة العربية السعودية وتم توقيع معاهدة أعاد بها العلاقات بين البلدين ..

ولعل أهم مشكلة واجهت على ماهر هى الإجراءات المترتبة على وفاة الملك فؤاد وضرورة إتمام الانتخابات للبرلمان وتعيين الأوصياء على العرش .. كل ذلك فى ظرف ١٠ أيام من تاريخ وفاة الملك كما يقضى بذلك الدستور ..

فى أول اجتماع لمجلس الوزراء استعرض المجلس تشكيل هيئة المفاوضات مع بريطانيا .. وصدر مرسوم بتعيين أعضاء وفد الأمة برئاسة مصطفى النحاس باشا .. وتخويله السلطة التامة فى إبرام المعاهدة والتوقيع عليها نيابة عن مصر .. وتقرر فتح اعتماد ١٠ آلاف جنيه بميزانية وزارة الخارجية لنفقات المفاوضات .. وشكلت هيئة المفاوضات البريطانية برئاسة « السير مايلز لامبسون » المندوب السامى البريطانى فى مصر ..

وفى ٢ مارس ١٩٣٦ بدأت بقصر الزعفران بالقاهرة الجلسة الأولى للمفاوضات واستمرت خلال شهر يوليو بقصر أنطونيادس بالاسكندرية .. وانتهت بوضع مشروع معاهدة للصداقة والتحالف مع انجلترا تم توقيعه فى لندن بقاعة « لوكارنو » بمقر وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .. وبتوقيع المعاهدة أصبحت إمكانيات التدخل البريطانى فى المسائل المصرية الداخلية محدودة للغاية خوفاً من إتهامها بخرق المعاهدة ..

وبجلسة ١١ مارس كان المجلس قد ناقش الإجراءات التمهيدية للانتخابات .. وتحدد يوم ٢ مايو لانتخابات مجلس النواب و ١٦ مايو لمجلس الشيوخ .

وفى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ فوجئت الحكومة – وكان مجلس الوزراء مجتمعاً – بوفاة الملك فؤاد .. وعندما أعلن الخبر توقفت الجلسة وحرر محضر رسمى بالوفاة من صورتين أحداهما

بالديوان الملكي والأخرى برئاسة مجلس الوزراء ..

وظل المجلس مجتمعاً حتى منتصف الليل لبحث المسائل التي نشأت عن وفاة الملك ولإعداد بيان رسمي باسم الحكومة والمناداة بالملك فاروق الأول ملكاً على مصر ..

وإزاء هذا الحدث المفاجيء كان لابد من التعجيل بالانتخابات حتى يتسنى للبرلمان الاجتماع في ظرف ١٠ أيام من تاريخ الوفاة بنص دستور ١٩٢٣ ..

وأصدر المجلس .. استناداً إلى توليه سلطات الملك بعد وفاته ٣ مراسيم بتعديل تواريخ الانتخابات وجعلها ٧ مايو لانتخابات مجلس الشيوخ وأن تجرى في نفس اليوم الانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس النواب ودعوة البرلمان للاجتماع يوم ٨ مايو ١٩٣٦ ..

وأسفرت الانتخابات عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة حيث حصل على ١٦٦ مقعداً بينما حصلت باقي الأحزاب على ٦٦ مقعداً .. وحصل في مجلس الشيوخ على ٦٢ مقعداً بينما باقي الأحزاب ١٥ مقعداً فقط ..

* * *

وقبل أن نواصل المسيرة لابد من الإشارة إلى إنجازات وزارة على ماهر كما سجلتها محاضر الاجتماعات .. في ٧ أبريل ١٩٣٦ تقرر إنشاء وزارة للصحة العمومية - وإنشاء مجلس أعلى للإصلاح الاجتماعي ومجلس أعلى للتعليم وإعادة تنظيم الأزهر ..

واستصدر المجلس مرسوم قانون بشأن المطبوعات يخفف من القيود المفروضة على إصدار الصحف .. واعتماد نظام جمعية الصحافة وأغراضها « نقابة الصحفيين فيما بعد » .

كما صدرت قواعد تنظيم تشغيل الأجانب في مصر وتقضي بعدم جواز إسناد أية وظيفة عامة مدنية كانت أو عسكرية إلى أجنبي إلا في أحوال استثنائية لا تتوافر مؤهلاتها في مصري ..

ولم يكن في مصر تشريع جامع في شأن ترتيب محاكم الأحوال الشخصية للطوائف الملية من غير المسلمين .. وكان يسري في شأنهم أحكام متناثرة في اللوائح الخاصة بهذه الطوائف مما ترتب عليه فقد الوحدة بين هذه الأحكام ..

وكان من الضروري توحيد النصوص والأحكام القائمة والتوفيق بينها ووضع قواعد تقوم على مباديء مشتركة تنطبق على جميع تلك المحاكم .. وانتهى الأمر بإصدار مرسوم بقانون بترتيب محاكم الأحوال الشخصية ..

ومما يذكر لعلي ماهر أنه تمكن من تسوية أمر العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية .. وكان آخر عمل للوزارة إصدار معاهدة الصداقة بين البلدين ..

تنازل صاحب السمو الأمير كمال الدين

يا صاحب العظمة السلطانية ..

ذكرتمونى عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى الى ما بعد بحثه . وقد تفضلتم فأعربتم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء ثم بعده لأكبر ابنائه وهكذا على هذا الترتيب .

وانى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى ، على انى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى أكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى . لذلك أرجو من حسن تعاطفكم أن تأذنوا لى أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك بها فى أن أرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد .

وانى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن جميع ذلك .

واننى لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام .

عن القاهرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

بما أنه في الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس الأربعاء المبارك ٢٢ جمادى الأولى ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير ١٩٢٠ قد منّ الله علينا - المنة لله وحده - بولد ذكر سميناه « فاروق » فقد استصوب لدينا إصدار أمرنا هذا لدولتكم إحاطة لعلم هيئة حكومتنا بهذا النبأ السعيد لاثباته بسجل خاص يحفظ برئاسة مجلس وزرائنا وتعميم نشره في جميع أرجاء القطر مع تبليغه لمن يرى لزوم تبليغه إليه بصفة رسمية وإجراء ما ينبغي إجراؤه بهذه المناسبة المباركة وإنا نسأل الله القدير المنان أن يجعل هذا الميلاد مقرونا باليمن والإسعاد للبلاد والعباد من فضله وكرمه ؟ ٢٣ جمادى الأولى ١٣٣٨ ١٢ فبراير ١٩٢٠

فؤاد

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

تزانت نعماء الله علينا له الحمد والشكر فوهبنا في الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة من نهار يوم السبت المبارك ٥ ربيع الأول ١٣٧٤ الموافق الساعة الثانية والربع من صباح اليوم الخامس من شهر نونبر ١٩٥٤ مولودة سميناها " فوزية "

ولذا اصدرنا امرنا هذا لمعاليكم احالة لهيئة حكومتنا بهذا النبأ السار ليد ثبات بذات السجل الذي سبق ان اثبت فيه اسم ولي عهد سلطنتنا السنية وتعميم نشره في جميع أنحاء القطر مع تبليغه لمن يرى لزوم تبليغه اليه بصفة رسمية واجراء ما ينبغي اجراؤه بهذه المناسبة السعيدة

والى ابتهل الى المولى سبحانه ونعالى أن يقرن هذا الميلاد بالخير والسعادة لبلادنا العزيزة ورعايانا المخلصين

إنا سمع محيب ٦ صدر بسرايا راس التين في ٥ ربيع الأول ١٣٧٤ في ٥ نونبر ١٩٥٤

رقم ٧٨

ورد في ٥ نوفمبر ١٩٥٤
وقيد تحت نمرة ١

عزيزي يحيى إبراهيم باشا

اطلعنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة في وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها

وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصداره أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وسموها دائما لمجدها وعظمتها

وقد جعلنا الأمر الصادر منا من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء

والله المعين على ما فيه الخير والسداد

صدر بسراي عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

فؤاد

رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

١ - النظام الملكى :

(أ) أصدر الملك فؤاد أمراً كريماً بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية أبلغه إلى رئيس مجلس الوزراء فى يوم صدوره - ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ - وجاء فى هذا التبليغ ما يلى :

« بما أن مصلحة البيت المالك ومصلح البلاد تقضيان بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، فقد أصدرنا أمرنا بالأحكام التى يؤول الملك بمقتضاها لتكون قاعدة مرعية وسنة متبعة ، وجعلنا هذا الأمر من أصلين حفظ أحدهما بديواننا ونرسل الآخر لدولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء » .

وتتلخص أحكام هذا النظام فى أن الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثية فى أسرة محمد على . وأن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر ابنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الأبن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة ، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة ، ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجية شرعية ، « فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » . وكل من آلت اليه ولاية الملك يعتبر أصلاً ويكون توارث العرش مستمراً فى فرعه ثم فى اخوته وذريتهم ثم فى عمومته وذريتهم .. « ويستثنى من هذه الأحكام الخديو السابق عباس حلمى باشا فلا تثبت له ولاية الملك . على أن هذا الاستثناء لا يتعداه الى ابنائه وذريته » . ويبلغ الملك سن الرشد وإذا اكتمل له من العمر ثمانى عشر سنة هلالية ، ويكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد ، وتؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من أصلين يودع أحدهما بديوان الملك والآخر برئاسة مجلس الوزراء وتحفظ الوثيقة فى ظرف مختوم ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة الا بعد وفاته وأمام البرلمان . وإذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان فى الحال إلى الاجتماع فاذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة قرر البرلمان انتهاء ولاية ملكه فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده .

(ب) وقد عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة برئاسة رئيس المجلس فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ ونظر فى مشروع قانون خاص بوضع نظام الأسرة المالكة ، ووافق عليه .

وقد صدر هذا القانون فى ذات التاريخ بنمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وورد بمذكرته التفسيرية أن تنظيم شئون الأسرة المالكة كان المرجع فيه ما للجالس على العرش من حق الولاية على عموم أفراد الأسرة باعتباره رئيسها ، وهذا الحق مستمد من طبيعة مركزه وله فوق ذلك سند من قواعد الشريعة الاسلامية فى ولاية النقابة . ولبثت العلاقة بين ولى الأمر وأعضاء اسرته زمناً طويلاً مناطها العرف وحده حتى دعت الدواعى لتنظيمها بالاحكام الثابتة المحددة فصدرت أوامر كريمة بتحديد طبقات الأسرة التى ينحصر فيها لقب الامارة وبيان القاعدة فيما يتعلق بجزء المخصصات الذى يجوز الحجز عليه قانوناً ، وظل ما عدا ذلك مرجعه أحكام العرف عن تلك الولاية . على أن اعلان استقلال البلاد كان من شأنه وجوب ضبط الأحكام المتعلقة بالأسرة وتحديدها من جديد فصدر الأمر الكريم الخاص بنظام توارث العرش وقامت الحاجة بعد ذلك لاكماله بقانون خاص بنظام الأسرة المالكة فيما خرج عن حق وراثة العرش .

والغرض من هذا القانون سد تلك الحاجة ، والمسائل التى تعرض لها القانون نوعان : نوع يرتبط بنظام القضاء واختصاص المحاكم كانشاء مجلس للفصل فى مسائل الأحوال الشخصية للأمراء والأميرات ، ونوع يرجع الأمر فيه الى مطلق إرادة الملك كما هو الحال فى منح لقب الامارة والحرمان منه وفى ترتيب مخصصات لأفراد الاسرة المالكة ، وليس فى نظام المراتب والالقاب الخاصة بالأسرة المالكة شىء من الاخلال بالمساواة بين أفراد الرعية المصرية فلا يزال الأمراء والأميرات خاضعين للقوانين العامة سواء كان ذلك فى أحكام القوانين المدنية والجنائية أو فى قواعد النظام القضائى الذى يرتب أنواع المحاكم التى تقضى فى المسائل المختلفة ، غير أنه لوحظ أن مسائل الأحوال الشخصية مسائل عائلية محضة وأن كرامة الأسرة المالكة

ومركزها في البلاد يقتضيان بألا تبذل أمثال هذه الخلافات الداخلية المحضة الى أحاديث الناس واستطلاعهم كما لوحظ أن تعدد جهات الأختصاص في الأحوال الشخصية في مصر يجعل من المرغوب فيه جداً توحيدها بالنسبة للأمراء في مجلس واحد ثم ان التقاليد المتبعة في كثير من البلاد الملكية الدستورية تجعل لأعضاء الأسرة المالكة مجلساً عائلياً يختص بكثير من شئونها . لذلك رؤى انشاء « مجلس بلاط الملك » يختص بهذه المسائل وروعي في تشكيله أن يضم أعاظم رجال الدولة ورؤساء جهات القضاء الأهلي والشرعي وكبار رجال الشرع كما روعي فيه تمثيل المعنى العائلي مما يتناسب مع الأغراض الداعية لانشاء ذلك المجلس .

(ج) ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ يوليه سنة ١٩٢١ على مشروع قانون باقرار تصفية املاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من الحقوق .

وقد صدر هذا القانون في ذات التاريخ المشار اليه بنمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وورد في ديباجته ما يلي :

« بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية ، وبما أن الأحوال تقضي باقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية في ظل الأحكام العرفية من تصفية املاك عباس حلمي باشا المخلوع من الخديوية المصرية ، وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضيق من الحقوق التي يجوز لعباس حلمي باشا أن يباشرها في هذه البلاد في المستقبل ، محافظة على النظام الموضوع لتوارث العرش » .

ويقضي هذا القانون بأن جميع التصرفات الخاصة بالاملاك التي صفيت باعتبارها مملوكة للخديو السابق عباس حلمي باشا في الديار المصرية يقرها هذا القانون ويعتبرها صحيحة نافذة نهائية تلقاء عباس حلمي باشا أو أي شخص آخر . وبأن يحرم على الخديو السابق عباس حلمي باشا ان يهبط الأراضي المصرية فاذا فعل اعادته السلطة التنفيذية فوراً الى الحدود ولا يجوز له أن يباشر فيها بنفسه أو بواسطة غيره أي حق من الحقوق السياسية أو يتملك مالاً ثابتاً أو منقولاً إلا أن يكون ذلك بطريق الأرث الشرعي ، ويصادر لجانب الحكومة كل مال اكتسب خلافاً لذلك . أما ما عدا ذلك من الأموال والمبالغ والاعتمادات التي تؤول اليه فتضبطها بالطرق الادارية الجهة الحكومية التي يعينها مجلس الوزراء وتباع الأموال المنقولة أو الثابتة بالمزاد ويضاف صافي المتحصل من ادارة وتصفية الأموال المذكورة والمبالغ والاعتمادات سنوياً الى حساب عباس حلمي باشا أو أي شخص آخر تؤول اليه حقوقه ويعلن عن قيمة هذا الصافي في الجريدة الرسمية وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون في بحر سنة من تاريخ الاعلان المشار اليه يسقط الحق فيه ويؤول الى خزانة الحكومة . ويناط بالجهة الحكومية التي يعينها مجلس الوزراء القيام بالاجراءات المشار اليها وأن تتولى وتدير جميع ما لعباس حلمي باشا وما عليه من الحقوق والمصالح وأن تنوب عنه فيها .

وفي هذا الصدد قرر مجلس الوزراء في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ أن يعهد الى وزارة المالية القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في ذلك القانون .

وتجدر الاشارة الى أنه صدر في ١٧ يوليه أيضاً اعلان بشأن املاك الخديو السابق جاء فيه أنه : « بما أن املاك الخديو السابق عباس حلمي باشا قد بيعت كلها تقريباً فقد استطلعت الحكومة البريطانية رأي الحكومة المصرية فيما يتبع في أمر صافي المتحصل من تصفية الأملاك المذكورة فتم الاتفاق بين الحكومتين على أن يوضع تحت تصرف الخديو السابق عباس حلمي باشا ما نتج من هذه التصفية بعد خصم ما دفع وما يتوقع دفعه من الديون . وقد صدرت الأوامر اللازمة بذلك الى الحارس الرسمي لأموال الأعداء » .

الانذار البريطانى لمصر بعد مقتل السردار
ورد سعد زغلول باشا عليه

الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

يا صاحب الدولة ..

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى :

أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضاً ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتل قتلاً فظيعاً فى القاهرة .

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة فدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل انكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للأيادى التى اسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل اثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لن تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت انها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

(١) أن تقدم اعتذاراً كافياً وافياً عن الجناية .

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أياً كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

(٣) أن تمنع من الان فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(٥) ان تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

(٦) ان تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

(٧) ان تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وانى اغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ..

الأمضاء : اللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

البلاغ الثانى

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة ..

الحاقاً ببلاغى السابق أتشرف باحاطة دولتكم علماً من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتى :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

(٢) ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقاً لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن ان يتم اتفاق الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية وتحترم أيضاً نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية واختصاصه الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصاته .

وانى اغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الأمضاء : اللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

وقد أجاب سعد باشا على هاتين المذكرتين بالمذكرة التالية :

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

يا صاحب الفخامة ..

رداً على المذكرتين اللتين سلمتا الى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .. اتشرف بأن أرجو فخامتكم أولاً أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالاجماع وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى فان هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل اثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً الى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

ان المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها انما هى اقتفاء أثر المجرمين وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض وان النتيجة المرضية التى أدت اليها هذه الأجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لاثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية .. اتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضاً بأنها قد اعتزمت أن تمنع بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الان .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الأنجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماماً لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

عهد مجلس الوصاية على العرش
٨ مايو ١٩٣٦ - ٢٩ يوليو ١٩٣٧

توفى الملك فؤاد كما ذكرنا يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل ١٩٣٦ عن ٦٨ عاماً وكانت وزارة على ماهر الأولى تتولى الحكم فى أواخر عهده .. فنعى مجلس الوزراء الملك الراحل فى بيان أصدره يوم الوفاة شمل المناداة بالملك فاروق ملكاً على مصر .. ولما كان عمر الملك الجديد لا يزيد على ١٧ سنة وقتها . فقد أصدر مجلس الوزراء بياناً آخر بتولية سلطات الملك الدستورية باسم الأمة إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش ..

وفى يوم الجمعة ٨ مايو ١٩٣٦ الساعة الرابعة مساءاً اجتمع البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر .. وبعد أن ألقى رئيس الوزراء ورؤساء الأحزاب كلمات تأبين الملك فؤاد أوقفت الجلسة ١٥ دقيقة حداداً على الملك ..

ولما أعيدت الجلسة أعلن رئيس الجلسة وكان أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سناً تبليغ رئاسة مجلس الوزراء بالملك فاروق ملكاً على مصر وتوليه سلطاته الدستورية حتى يتم تعيين الأوصياء على العرش .. ثم رفعت الجلسة وحلف أعضاء المجلسين اليمين الدستورية .. وبعد أن أعيدت جلسة البرلمان فتح المظروف الذى يضم وثيقة الوصاية على العرش والتى حررها الملك الراحل وقد وجد أن تاريخها يعود لأربع عشرة سنة سابقة (فى

٢١ يونيه ١٩٢٢) تضمنت اختياره ٣ أوصياء على العرش فى حالة وفاته هم محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا وكان قد توفى - محمود فخرى باشا ..

لم يأخذ البرلمان بالوصية وقرر تأليف مجلس وصاية جديد على العرش من كل من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا وذلك أن يبلغ الملك فاروق سن الرشد « ١٨ سنة » .

واستدعى البرلمان الأوصياء الثلاثة الذين حضروا مساء نفس اليوم وأقسموا أمام البرلمان اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمة والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والاخلاص للملك .. وعلى أثر ذلك قدم على ماهر باشا استقالة وزارته إلى مجلس الوصاية ..

وزارة
مصطفى النحاس باشا « الثالثة »
٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧

- البرلمان يقر مشروع المعاهدة .
- إلغاء الامتيازات الأجنبية .
- قبول مصر عضواً بعصبة الأمم .
- فاروق - ملكاً على مصر .
- نقل رفات سعد .. إلى ضريح مجلس الأمة ..

كانت الانتخابات التى جرت فى عهد وزارة على ماهر باشا قد أسفرت عن فوز حزب الوفد بالأغلبية .. فعهد مجلس الوصاية إلى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة حيث احتفظ فيها إلى جانب الرئاسة بوزارة الداخلية ..

وذكر النحاس باشا فى كتابه إلى مجلس الوصاية بتأليف الوزارة أنها ستتقدم إلى البرلمان ببرنامجها جاعلة نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بإبرام المعاهدة مع بريطانيا والعمل على حماية الدستور والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح وسيكون فى مقدمة ما تعنى به شئون الفلاح المصرى باعتباره مصدر الخير للبلاد – وأشار إلى عزم الوزارة على إنشاء وزارة للقصر وإدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين ..

وكانت إجتماعات المجلس تعقد بمقر رئاسة مجلس الوزراء شتاءاً وديوان الرئاسة ببولكلى فى موسم الصيف ..

وكان النحاس باشا يلقب حتى أواخر سنة ١٩٣٦ بحضرة صاحب الدولة .. وابتداء من سنة ١٩٣٧ بحضرة صاحب المقام الرفيع ..

كان مجلس الوزراء فى عهد على ماهر باشا قد قرر فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٣٠ ألف جنيه من المصاريف غير المنظورة لوضعها تحت تصرف رئيس الوفد المصرى « النحاس باشا » أثناء وجوده فى لندن لإجراء المحادثات والتوقيع على مشروع المعاهدة بين مصر وبريطانيا ..

ومن أهم ما تضمنته بنود المعاهدة إنتهاء احتلال مصر عسكرياً وقيام تمثيل دبلوماسى بين البلدين وتأييد بريطانيا انضمام مصر لعصبة الأمم .. كما نصت على احتفاظ بريطانيا بقوات فى منطقة قناة السويس للدفاع عنها ضد أى خطر يهددها باعتبارها ممراً مائياً عالمياً ..واشترط ألا يزيد هذه القوات على ١٠ آلاف من القوات البرية و ٤٠٠ طيار على أن تقدم مصر الأراضى والمساكن لهذه القوات ..

وتعهدت مصر بحماية ممتلكات وأرواح الأجانب الموجودين فى مصر وبذلك أصبحت الامتيازات التى كانت مقررة لهم ملغاة بموجب المعاهدة ..

وكان مجلس الوزراء قد قرر تخفيض أجور السفر بالسكك الحديدية بواقع ٥٠٪ فى سائر البلاد إلى الإسكندرية أو القاهرة وبالعكس لمدة ٥ أيام وذلك لتشجيع أكبر عدد من الأهالى على استقبال وفد المفاوضين المصريين بعد عودته من لندن حاملاً مشروع المعاهدة ..

كما قرر المجلس بهذه المناسبة اعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام وهو اليوم الذى تم فيه التوقيع على مشروع المعاهدة .. عيداً للإستقلال تعطل فيه الوزارت والمصالح ..

ووافق المجلس على مشروع مرسوم بدعوة البرلمان لاجتماع غير عادى يوم الإثنين ٢ نوفمبر للنظر فى مشروع معاهدة الصداقه والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ..

وعند التصويت على المشروع .. وافق أغلبية أعضاء البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ على المشروع وتم تبادل الوثائق بين الدولتين بالقاهرة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦ .. وصدر فى نفس اليوم مرسوم العمل بها ..

ونتيجة المعاهدة قرر مجلس الوزراء مايلى :

تغيير أوضاع البريطانيين فى الجيش المصرى حيث تسلم المصريون قيادته لأول مرة منذ عام ١٨٢٢ وتم تعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش .. وفى نفس الوقت وصلت البعثه العسكرية البريطانية التى كان قد اتفق عليها لتدريب قوات الجيش المصرى ..

إنشاء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة .. وقد اعتمد ٤١٠ آلاف جنيه لإنشاء طريق القاهرة الإسماعيلية وطريق العباسية الإسكندرية ..

وفى عام ١٩٣٧ دعت مصر الدول صاحبة الإمتيازات وكان عددها ١٢ دولة هى الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وبريطانيا وإتحاد جنوب أفريقيا والدانمارك وأسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد إلى مؤتمر يعقد فى مدينة « مونترو » بسويسرا للمفاوضة فى إلغاء هذه الامتيازات والتى كانت ممنوحة لرعايا هذه الدول فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى ..

واستجابت هذه الدول لهذه الدعوة وتألف وفد مصر لتمثيلها فى المؤتمر برئاسة رئيس الوزراء .. وكلل المؤتمر بالنجاح ووقع مندوبو الدول فى مايو ١٩٣٧ وثائق إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى مصر وخضوع رعاياها للتشريعات المصرية فى ظل مبادىء القانون الدولى .. وتضمنت الاتفاقية نصاً ببقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ .. وتعد هذه الاتفاقية فوزاً كبيراً لمصر إذ بمقتضاها زالت الامتيازات الأجنبية .. وقد أقر البرلمان هذه الاتفاقية فى يوليه ١٩٣٧ ..

وأعقب نجاح مصر فى هذا المؤتمر فوز أدبى آخر فى شهر مايو أيضا إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم المتحدة .. وقررت فى ٢٦ مايو فى جنيف بإجماع الآراء على قبول مصر عضواً فى عصبة الأمم ..

وشهدت الوزارة إنجازات أخرى .. قرر مجلس الوزراء استصدار قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ٣٣ ألف جنيه علاوة على الاعتمادات المدرجة بالميزانية لإدارة الحج وذلك بمناسبة العودة إلى إرسال المحمل والكسوة الشريفة إلى الأراضى الحجازية ..

وتضمنت الاتفاقية التى أبرمتها الحكومة مع الشركة العالمية لقناة السويس السماح بإلحاق نسبة من الموظفين المصرين لتصل إلى ٣٣٪ من مجموع العاملين بالشركة عام ١٩٥٨ .. بالإضافة إلى دفع مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه سنويا للحكومة المصرية ..

وعند بحث ميزانية السنةالمالية ١٩٣٧/١٩٣٦ قدرت المصروفات بمبلغ ٣٥ مليون و ١٥٠ ألف جنيه والإيرادات ٣٥ مليون و ١٥٣ ألف جنيه ..

وأصدرت الوزارة قراراً بنقل رفات سعد زغلول باشا إلى الضريح الذى بنى من أجله بجوار مسكنه « بيت الأمة » وتخصيص الضريح له ولزوجته من بعده فقط دون غيرهما وتغيير اسم الشارع الذى يوجد به الضريح إلى شارع ضريح سعد وكان اسمه شارع ناظر الجيش .. ووافق المجلس على إنشاء وظيفة تحت اسم أمين ضريح سعد بميزانية ديوان وزارة المالية للإشراف على الضريح بماهية ٣٠ جنيها ..

وكان الضريح الذى بنى لسعد باشا ليدفن فيه قد خصص بقرار فى عهد وزارة إسماعيل صدقى لدفن عدد من ملوك مصر فى عهد الفراعنة .. ولكن هذا القرار الأخير أعاد الضريح لصاحبه الأصلى ..

واستصدرت الوزارة مرسوما بزيادة المكافأة المقررة لعضو البرلمان من ٣٠ جنيها إلى ٤٠ جنيها شهرياً وعدم جواز التنازل عنها ..

فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ أتم الملك فاروق ١٨ سنه .. وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية على العرش . وتولى الملك منذ هذا اليوم سلطان الدستورية بعد أدائه اليمين أمام البرلمان ..

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ القرار الآتى :

« اعترافاً بدين مصر نحو الزعيم الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا وإكباراً لمآثره وتخليداً لذكراه ، قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ نقل رفات المغفور له سعد زغلول باشا من مقرها الحاضر إلى الضريح الذى بنى من أجله بجوار مسكنه ببيت الأمة ، والذى سوف يحمل اسمه ، مع استصدار قانون بتخصيص هذا الضريح على وجه الدوام له ولزوجه من بعده دون غيرهما ، على أن يعهد إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالتماس إذن حضرة صاحبة العصمة حرم المغفور له سعد زغلول باشا فى ذلك النقل » .

ووافق المجلس فى ذات الجلسة على استصدار قانون بنقل رفات المغفور له سعد زغلول باشا إلى ضريح سعد باحتفال رسمى على نفقة الدولة يوم الجمعة ١٦ يونيه سنة ١٩٣٦ ، واعتبار هذا الضريح مخصصاً على وجه الدوام لدفن المغفور له وزوجه من بعده دون غيرهما .

وكان الضريح الذى بنى لسعد زغلول قد خصص فى عهد وزارة إسماعيل صدقى لملوك مصر فى عهد الفراعنة ، ونقل رفاتهم إليه ، فأعيدوا إلى المتحف .

وجرى تبادل الكتابين التاليين بين مصطفى النحاس وصفية زغلول :

حضرة صاحبة العصمة حرم المغفور له سعد زغلول باشا ..

أتشرف بأن أبلغ عصمتك أن مجلس الوزراء ، اعترافاً بدين مصر نحو الزعيم الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا واكباراً لمآثره عليها وتخليداً لذكراه ، قرر أن ينقل رفاته من مقرها الحاضر الى الضريح الذى بنى بجوار مسكنه ببيت الأمة والذى سوف يحمل اسمه .

ولما كان الضريح المذكور قد بنى لهذا الغرض وحده وكان من الواجب أن يظل وفقاً على ذلك بحيث لا يشارك سعداً فيه أحد إلا زوجه وشريكته المخلصة فى حياته ، بعد عمر طويل ان شاء الله ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يستصدر قانوناً يثبت هذا التخصيص .

وقد عهد الى مجلس الوزراء بالتماس اذن عصمتك فى ذلك النقل . وانه ليسعدنى ان يقع هذا القرار من عصمتك موقع الرضى وأن تجدى فيه لذكرى الفقيد العظيم بعض الوفاء ، ولنفسك بعض العزاء .

وأرجو أن تتفضلى بقبول عظيم احترامى وفائق اخلاصى وصادق تمنياتى .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ..

رئيس مجلس الوزراء

تشرفت بكتاب دولتكم الرقيق الذى تبلغنى به قرار مجلس الوزراء بنقل رفات زوجى المغفور له سعد زغلول باشا الى الضريح الذى بنى من أجله . وقد كان لهذا القرار أبلغ الأثر فى نفسى فلدولتكم وللمجلس جميعاً أوفر الشكر وأجزل الحمد .

على أننى نظراً للحوادث التى جرت فى هذا الشأن ، وشعوراً بواجبى نحو فقيدى وفقيد البلاد . لا يسعنى أن آذن بهذا النقل إلا إذا كنت على يقين من أن ما تفضلتم بتقريره من تخصيص الضريح بزوجى وبى ، يظل باقياً أبد الدهر ، فان تكفل القانون بذلك محيا وكرامة

وعندى أنه مهما تكن حرمة مثل هذا القانون فى ذاته فانه يجب أن تصان وأن توطد بالاشارة فى صلبه الى هذا الشرط الذى لا أرى بدا منه أو مندوحة عنه . فان فعلتم فقد جعلتم تغيير القانون أو تعديله ممن يهم به نقضاً للعهد . ونكثاً بالوعد ، وكفى بالله شهيداً .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ..

صفية زغلول

وقد أرفق الكتابان المشار اليهما بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٦ الذى صدر بنقل الرفات الى الضريح . ونص فيه على أن يكون الضريح المذكور ومبانيه وحرمه وطبقاً للرسم الموضوع لهما وطبقاً للشرط المقرر فى الكتابين المرفقين بهذا القانون مخصصاً على وجه الدوام لدفن المغفور له ولزوجه من بعده دون غيرهما .

ونقل رفات سعد الى الضريح فى احتفال كبير يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦ وقرر مجلس الوزراء بهذه المناسبة اجراء تخفيض عام قدره ٥٠٪ من أجور تذاكر الذهاب والاياب بالسكك الحديدية من سائر محطات القطر المصرى الى العاصمة فى مختلف الدرجات ابتداء من يوم الخميس ١٨ يونيه سنة ١٩٣٦ على أن تكون العودة لغاية يوم السبت ٢٠ منه .

واستصدر المجلس مرسوماً فى ٥ يوليه ١٩٣٧ بتغيير اسم شارع ناظر الجيش بقسم السيدة زينب بمدينة القاهرة باسم شارع ضريح سعد .

ووافق المجلس على انشاء وظيفة من الدرجة الخامسة فى ميزانية الديوان العام لوزارة المالية تحت عنوان « أمين ضريح سعد » يعين فيها « محمد مأمون الريدى أفندى » فى السلك الدائم مع منحة ماهية ٣٠ جنيهاً فى الشهر .

عهد الملك فاروق الأول

٢٩ يوليو ١٩٣٧ - يوليو ١٩٥٢

٢٣ وزارة



يمثل عهد الملك فاروق أهمية خاصة بإعتباره آخر عهود أسرة محمد على ، والذى بنهايته تنتقل مصر إلى مرحلة أخرى من تاريخها الحديث ، وذلك بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبإعلان النظام الجمهورى فى ١٨ يونية ١٩٥٣ .. الأمر الذى يستدعى منا – قبل مواصلة المسيرة – أن نلقى بعضاً من الضوء على فاروق باعتباره آخر الملوك الذين حكموا مصر ..

ولد فاروق فى ١١ فبراير ١٩٢٠ وهو ابن الملك فؤاد من زوجته الملكة نازلى .. ويوم مولده اجتمع مجلس الوزراء وقرر إعلان النبأ إلى المديرين والمحافظين ليزفوا البشرى إلى الشعب .. ثم إلى المندوب السامى البريطانى « اللورد اللنبى » فى ذلك الوقت – وإلى وزارة الخارجية البريطانية . ولم يستطع السلطان أحمد فؤاد أو مجلس الوزراء وقتها المناداة بفاروق ولياً للعهد انتظاراً لصدور الأمر بذلك من لندن !!

وانتهزت الحكومة البريطانية فرصة مولده وأرادت أن تعلن عن مظهر من مظاهرالحماية ، تمثل فى تدخلها فى تقرير وراثة العرش .. إذ لم يكن قد تقرر هذا النظام من قبل ذلك .. فقد وضعت هى هذا النظام وذلك من خلال خطاب بعثت به الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد باعترافها بالأمير فاروق كولى للعهد وعلى أن يتولى عرش مصر من بعده نسله من الذكور على قاعدة الأكبر فالأكبر من أولاده وهكذا .. وقد أرسل فؤاد برقية شكر إلى الملك جورج الخامس ملك إنجلترا على تكرم حكومته بإصدار هذا الأمر !! وتشاء الأقدار أن يكون فاروق أول وآخر ملك فى أسرة محمد على يطبق عليه هذا النظام ..

وفى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد .. وفى نفس اليوم نودى بفاروق ملكاً على مصر .. وكان يدرس بإنجلترا .. فلما بلغه النبأ أسرع بالعودة إلى مصر وكان عمره ١٧ سنة .. وكانت وزارة على ماهر تتولى الحكم .. ولما أتم عامه الثامن عشر تولى سلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ..

ومع تولى فاروق ملك مصر .. ولمدة ١٥ سنة كامله بعد ذلك .. وحتى قيام الثورة .. فإن عهداً جديد قد بدأ فى البلاد .. فظروف التدخل البريطانى – كدولة حليفة تحكمها معاهدة صداقة واضحة المعالم – قد تغيرتُ ؛ كما أن مصر بعد دخولها عصبة الأمم فى أعقاب المعاهدة قد امتلكت مقومات الدولة التى طالما حرمها منها الوجود البريطانى ..

وكان التدخل السافر فى مسألة داخلية مثل إسقاط الوزارة أو تأليفها يمكن أن يثير عاصفة من الانتقادات داخل مصر وخارجها واتهام بريطانيا بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وانتهاك المعاهدة .. الأمر الذى لم يستمر طويلاً ؛ كما سنرى عند مواصلة المسيرة ..

ومع تقلص حجم التدخل البريطانى - فى بداية عهد فاروق - تصور الطرفان الآخران واللذان كان لهما التأثير على تشكيل الوزارات وهما « القصر والحركات الوطنية »أن هذا التقلص قد تم لحسابه .. وقد بدأ هذا الصراع أشد ما يكون على فترات طويلة خلال هذه الفترة ..

تأتى بعد ذلك شخصية الملك فاروق - على الأقل فى بداية توليه الحكم .. فمما لاشك فيه أن قطاعات عريضة من الشعب المصرى قد أستبشرت خيراً بتوليه عرش مصر .. وزاد من شعبيته وقتها الخطة الناجحة التى إستخدمها رجال القصر فى أوائل عهده وذلك بإبرازه لصورة الملك الصالح الذى كان على استعداد أن يناضل من أجل حرية واستقلال شعبه .. ولكن تاريخ فاروق وتطور الأحداث وتصرفاته خاصة - فى أواخر عهده - أدت إلى تزايد تيار السخط عليه .. وتحول هذا التيار فى معظم الأحيان إلى حوادث دامية .. ففاروق كان يسير فى حكمه وفى حياته الشخصيه بعد ذلك - إلى الهاوية .. إلى النهاية المحتومه .. كان يدفع الشعب والجيش ضده إلى الثورة دفعا .. وبدا وكأنه يتعجلها فى أواخر عهده إلى أن قامت الثورة فعلا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتطيح به وبعرشه إلى الأبد .. ولتنقل مصر من عهد إلى عهد ..

بعد هذه الوقفة السريعة .. ما بين موت الملك فؤادوتولى الملك فاروق عرش مصر .. نعود لمتابعة المسيرة .. ولعل أحداث هذا العهد أقرب ما تكون إلى ملايين المواطنين من أبناء شعبنا الذين تعدوا مرحلة الشباب منهم ومازالت أحداثها عالقه إلى حد ما فى أذهانهم .. وذاكرة العديد منهم ..

ولما كانت الوزارات التى تولت الحكم طوال عهد فاروق وزارات حزبية (٢٣ وزارة) - فقد كان لابد معه أن تشير إلى الخلفيات السياسية لتشكيلاتها أو إقالتها أو استقالتها .. وإلقاء الضوء على القوى التى كان لها تأثير فى إتخاذ ؛ أو فرض القرار ، والمناورات التى تدور سواء فى العلانية أو منْ وراء ستار .. ورغم وجود معاهدة صداقة بين مصر وبريطانية وقعت سنة ١٩٣٦ تمنع تدخل بريطانيا فى الشئون الداخلية للبلاد .. فإن أحداث المسيرة على إمتداد هذا العهد أكدت غير ذلك تماما !!

وزارة
مصطفى النحاس باشا « الرابعة »
أول أغسطس - ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

- أزمة بسبب الاحتفال الدينى بتتويج الملك !!
- أول تدخل سافر للسفير البريطانى .
- فرقة « القمصان الزرقاء »
- لجنة تحكيم بين الملك والوزارة
- الملك يقيل الوزارة ..

باشر الملك فاروق سلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ .. وكان على النحاس باشا أن يقدم استقالة وزارته ليترك له حرية اختيار الوزارة الجديدة طبقاً للدستور .. وكلفه الملك بإعادة تشكيل الوزارة ..

بدأت العلاقة بين الملك والوزارة الجديدة باحتكاك بين الطرفين بسبب رغبة بعض دوائر القصر إقامة احتفال دينى بتتويج الملك فاروق إلا أن الوفد –وكان يمثل حزب الأغلبية وصاحب الوزارة – رفض هذه الرغبة .. وانقسم الرأى العام إلى فريقين .. فريق يؤيد القصر والملك بحجة أنه مادام دين الدولة هو الإسلام فليس هناك ما يمنع من تتويج الملك فى احتفال دينى ..

ويرفض الفريق الآخر الفكرة باعتبار أنها ليس لها شكل دستورى .. كما أنها فى حد ذاتها تمثل تحدياً للرأى العام الإسلامى ولم تكن مصر منعزلة عنه ..

وانعكس هذا الصراع بطبيعة الحال على تشكيل الوزارة حيث رفض القصر ترشيحات معينة فى الوزارة وأصر النحاس باشا عليها .. واتخذت الأمور فى كثير من الأحيان ما يمكن أن يسمى بالصراع على السلطة .. فالملك ورجال القصر لم يكونوا ليسمحوا بأن يحقق الوفد باعتباره حزب الأغلبية التى شكلت منها الوزارة ؛ بإلغاء أى دور مؤثر للقصر فى السياسة المصرية .. وعلى الجانب الآخر لم يكن الوفد ليسمح لنفسه بالتفريط فيما ارتآه حقوقاً دستورية للوزارة ..

وامتد هذا الصراع لدرجة أن الملك قرر تعيين على ماهر باشا فى منصب رئيس الديوان الملكى دون موافقة أو أخذ رأى رئيس الوزراء ..

ورغم أن معاهدة الصداقة التى تم توقيعها بين انجلترا ومصر كانت تمنعها من التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد إلا أنه من الملاحظ أن انجلترا كان لها دور غير مباشر فى هذا الصراع ،. فمع تصاعد الأحداث ومحاولات الملك الشاب إثبات سلطاته بعدم تقديم أية تنازلات ... الأمر الذى أدى إلى تهديد السفير البريطانى من أنه قد يفقد ثقة وتعاطف الحكومة البريطانية إذا ما استمر فى سياسته المتشددة والتى قد يتعرض معها عرشه للخطر ..

ومن أهم القرارات التى أصدرها المجلس فى هذه الفترة تفويض وزير الحربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال قوات مصرية إلى السودان .. وبذلك عاد جزء من الجيش إلى السودان فى ديسمبر ١٩٣٧ بعد أن ظل مبعداً عنه منذ أواخر عام ١٩٢٤ على أثر مقتل السير لى ستاك وإنذار بريطانيا لمصر بسحب الجيش المصرى فوراً وخلال ٢٤ ساعة كأحد العقوبات التى كان قد تم توقيعها على مصر خلال هذه الفترة ..

ووافق المجلس على اعتماد ٦٠٠ ألف جنيه تحت الحساب الخاص بمصروفات المعاهدة للأعمال الخاصة بإنشاءات القوات الانجليزية فى منطقة القنال ..

وبمناسبة إلغاءات الامتيازات الأجنبية استصدر المجلس قوانين وتشريعات المحاكم المختلطة واختصاصاتها - كذلك اختصاصات محاكم الأحوال الشخصية المصرية ..

وقد احتفل فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى المختلط والذى نصت عليه المعاهدة .. وذلك فى احتفال كبير حضره الملك فاروق ..

وصدر قانون بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئته أركان حرب الجيش واعتمدت المبالغ اللازمة لمشروعات تدعيم القوات المسلحة المصرية ومشروعات الدفاع الوطنى ..

ووافق المجلس على اعتماد ٦٠٨ ألف جنيه لمشروع الجامعة الأزهرية ..

* * *

كان النحاس باشا قد أطلق عند تشكيله وزارته الثالثة شعار « أن لا حزبية بعد اليوم » .. ولكن الملاحظ أنه بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ بدأ يسير سيرة حزبية مطلقة وأخذت وزارته تميز المنتمين إلى الوفد عن سواهم .. وظهر ذلك واضحاً فى التعيين للوظائف والترقيات فيها ؛ وفى فصل كثير من العمد والمشايخ تلبية لرغبات أنصارها وبخاصة الشيوخ والنواب ..

وكان أن حلت الحزبية محل القومية وتحكمت سياسة الأهواء .. ولم يقتصر الأمر على تمييز المنتمين إلى الوفد بل امتدت فى كثير من الحالات إلى مجاملة ذوى القربى .. فاجتمعت المحسوبيات العائلية إلى المحسوبيات الحزبية .. واستفحلت هذه الأوضاع حتى فى مجال الإنعام بالرتب والنياشين . الأمر الذى أدى فى النهاية إلى استحداث طبقة من محترفى السياسة وطلاب المنافع .. وظل هذا الأمر وبالاً تعانى منه مصر على امتداد تاريخ الوزارات الحزبية ..

واستحدثت الوزارة ما يسمى بفرق « القمصان الزرقاء » .. وكانت فى الأصل تشكيلات منظمة تهدف إلى النهوض بالروح الرياضية بين الشباب .. وما لبثت أن صُبغت بصيغة سياسية وصارت أداة لإرهاب خصوم الوفد السياسيين وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين ..

وقد بذلت محاولات لتهدئة الصراع بين الملك والوزارة ؛ والذى لم يهدأ على امتداد عمر هذه الوزارة (**٥ أشهر**) **وذلك** عندما اقترح رئيس الديوان الملكى تأليف لجنة تحكيم تضم

عدداً من رؤساء الوزارات السابقين لحل المشكلات التى أثيرت بين الوزارة والملك .. ومع قبول الوزارة لفكرة التحكيم إلا أنها رفضت التشكيل المقترح للجنة ورأت أن تقوم لجنة برلمانية بدور التحكيم - وكان من الطبيعى أن يرفض القصر هذا الاقتراح ؛ باعتبار أن البرلمان يغلب عليه الطابع الحزبى ..

ووصل الأمر إلى طريق مسدود .. وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقال الملك فاروق وزارة النحاس باشا فى خطاب أشار فيه إلى أن الشعب لم يعد يؤيدها ..!!

وزارة
محمد محمود باشا « الثانية »
٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨

- حل البرلمـــان ..
- فصل الموظفين الوفديين ..
- عزيز المصرى - مفتشاً عاماً للجيش المصرى ..
- زواج الملك فـــاروق ..
- النحاس يسقط فى الانتخابات ..

فى نفس اليوم الذى أقال الملك فيه وزارة النحاس باشا عهد إلى محمد محمود باشا وكان زعيماً للمعارضة فى مجلس النواب ورئيس الأحرار الدستوريين تأليف الوزارة الجديدة .. فألفها فى نفس اليوم من ١٦ وزيراً ؛ وهو أكبر عدد لأى وزارة تألفت حتى ذلك الحين ، وذلك بهدف تضمينها كافة الاتجاهات الحزبية .. فقد ضمت رؤساء الأحزاب فى ذلك الوقت وعدداً من الرعيل الأول لحزب الوفد ترتبط أسماؤهم بثورة ١٩١٩ .. وبذلك كانت وزارة الشخصيات الكبيرة ؛ وكان ذلك نتيجة حتمية للموقف العنيف للملك الشاب ضد وزارة النحاس باشا صاحبة الأغلبية الشعبية ..

كان على الوزارة الجديدة بعد تشكيلها أن تؤدى دوراً محدداً بإقامة نظام وزارى مستقر لا تهدده الأغلبية الحزبية فاستصدرت مرسوماً ملكياً بحل البرلمان فى ٣ يناير ١٩٣٨ وكان الوفد يمثل فيه الأغلبية .. واعترض أعضاء مجلس النواب على المرسوم وتدخلت الشرطة لإخراج الأعضاء من المجلس (البرلمان) ..

وقامت الوزارة بعمليات فصل واسعة للموظفين الوفديين وإحلال موظفين آخرين محلهم ؛ حيث أنها كانت تقوم بالإعداد لانتخابات جديدة .. واستخدمت كل ثقل الإدارة لتشكيل برلمان لا يضم الأغلبية الوفدية .. وكانت الوزارة تطلق على مرشحيها « القوميين » على أساس أنها فى تشكيلها تمثل إئتلافاً قومياً بدون الوفد .. وقد نال هؤلاء المرشحون كل معونة من رجال الإدارة فى فترة الانتخابات !! الأمر الذى يؤكد أن المحسوبيات لم تقتصر على حزب دون آخر .. أو وزارة دون غيرها ..

ومن أهم أعمال مجلس الوزراء خلال هذه الفترة قرار إنشاء وظيفة مفتش عام الجيش المصرى فى ميزانية وزارة الحربية .. وصدر مرسوم بتعيين عزيز المصرى مفتشاً عاماً للجيش .. كما زاد اهتمام الوزارة بالجيش فاعتمدت المبالغ اللازمة لتدعيم مختلف وحداته وإنشاء إدارات جديدة والتوسع فى إقامة المستشفيات العسكرية ..

ولتعزيز سلاح الطيران رخصت لوزارة الحربية بشراء ٦ طائرات جديدة لإنشاء سرب جوى بتكاليف ٧٧٠٠ جنيه .. والتوسع فى افتتاح مدارس تعليم الطيران ..

ووافق المجلس على تجربة إمداد القرى المصرية بمياه الشرب النقية وإنشاء وحدات صحية متنقلة ومكاتب صحة بالقرى واستصدرت مرسوماً بتخفيض فوائد الديون إلى ٥٪ فى المعاملات المدنية و ٦٪ فى المعاملات التجارية مع تحريم الاتفاق على فائدة تزيد على ٨٪ ..

واستصدر المجلس قانوناً بالعفو الشامل عن بعض الجرائم ذات الصبغة السياسية ، والتى وقعت فى عهد وزارة النحاس باشا .. وحظر إنشاء الجمعيات أو الجماعات التى يكون فى تجهيزها تشكيلات شبه عسكرية لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين .. وقد طبق

القانون على فرق القمصان الزرقاء (شباب حزب الوفد) .. وفرق القمصان الخضراء والتى كانت قد أنشأتها « جماعة مصر الفتاة » ..

ومن وقائع هذه الفترة .. زواج الملك فاروق فى ٢٠ يناير ١٩٣٨ بالملكة فريدة « صافيناز » كريمة ذو الفقار صبرى باشا وكيل محكمة الاستئناف المختلطة .. وقد انتهى هذا الزواج بالطلاق فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٨ ..

فى أبريل ١٩٣٨ جرت الانتخابات وحصل مرشحو الحكومة فيها على ١٩٣ مقعداً والوفد ١٢ مقعداً وباقى مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ مقعداً من الأحزاب الموالية للحكومة ..

ومما يذكر أن زعيمى الوفد الكبيرين ، النحاس ومكرم عبيد قد سقطا فى الانتخابات وفى دائرتيهما !!

ومع ظهور نتيجة الانتخابات قدمت الوزارة استقالتها للملك لتفسح له الطريق لاختيار وزارة جديدة على ضوء ما أسفرت عنه الانتخابات ..

وزارة
محمد محمود باشا « الثالثة »
٢٧ أبريل – ٢٤ يونيه ١٩٣٨

- خلاف – على المقاعد الوزارية ..
- مظاهرات .. ضد الحكومة ..
- كادر جديد للموظفين ..
- مناورات بين القصر والوزارة ..

خلقت المشاورات السابقة على تشكيل وزارة محمد محمود الثالثة ؛ جو أزمة وزارية تمثلت فى رغبة رئيس الوزراء أن يضم إلى وزارته الجديدة أكبر عدد من الأحرار الدستوريين ؛ باعتباره الحزب الذى حصل على الأغلبية فى الانتخابات .. ورفض القصر على أساس أن مثل هذا العمل سوف يؤدى إلى إضعاف الصفة القومية للوزارة وهى الصفة التى تمت على أساسها الانتخابات .. واعتبر كلا الطرفين أنه صاحب النجاح فى إبعاد حزب الوفد ، عن حلبة الصراع السياسى ومن حقه أن يجنى ثمار نجاحه .. وكان ذلك بداية الشقاق بين الطرفين .. الأمر الذى أخر صدور مرسوم تشكيل الوزارة لأكثر من ٣ أسابيع مما خلق خلال هذه الفترة جو أزمة وزارية ..

وبالرغم من عدول رئيس الوزراء عن رغبته إلا أن الأزمة ظلت قائمة نتيجة الاختلاف على توزيع المقاعد الوزارية .. فقد كانت الوزارات تتدرج فى الأهمية حسب تواجدها على ساحة العمل الداخلى .. وكانت وزارة الحربية من الوزارات التى تفجر حولها وحول من يشغلها الصراع وذلك بعد ما اكتسبته من أهمية بعد زيادة الاهتمام بالجيش .. وبعد أن كانت من أقل الوزارات أهمية – بل وتكاد تأتى فى آخر قائمة التشكيلات فى ظل الاحتلال لأن إنجلترا كانت تشرف على وسائل الدفاع عن البلاد والمهيمنة على جميع شئون الجيش .. الأمر الذى أدى إلى زيادة شقة الخلاف بين القصر ورئيس الوزرارة .

وكان أن شرع الوفد يستغل الموقف وسارت مظاهرات تهتف بسقوط الحكومة وتعلن تزوير الانتخابات مما أدى إلى سرعة إصدار المرسوم الملكى بتكليف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة ..

وفى خلال فترة حكم هذه الوزارة زاد الاهتمام بالجيش ووافق المجلس على زيادة عدد طلبة الكلية الحربية الملكية إلى ٦٠٠ طالب فى السنة للوفاء باحتياجات الوحدات الجديدة فى الجيش ..

كما وافق المجلس بناء على رغبة الملك على اعتماد مبلغ ٦٩١٠ جنيهاً لإنشاء موسيقى سوارى الجيش .. ومازالت فرقة موسيقى الجيش تحصل حتى الآن على مراكز متقدمة فى المهرجانات العالمية التى تقام لموسيقات الجيوش العالمية .

وأقر المجلس الكادر الجديد للموظفين فى يناير ١٩٣٨ والذى ينظم الترقيات والعلاوات والتوحيد بين الكادر الحكومى والكادر الخاص .. على أن ينفذ من أول مايو .. واستصدرت الوزارة مرسوماً بشأن إبعاد الأجانب بقرار مسبق من وزير الداخلية ..

ولم تعمر الوزارة أكثر من شهرين .. وكانت فى صراع دائم مع القصر ممثلاً فى رئيس الديوان الملكى وذلك على الرغم من أنها كانت تستند إلى أغلبية برلمانية مناسبة ..

وقد يكون من المناسب إلقاء الضوء على جانب من هذه الصراعات والتى تمثلت فى المناورات بين القصر والوزارة ..

تقدم على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وقتها وكان يمثل مركز الثقل بالنسبة للقصر .. باستقالته إلى الملك مدعياً أنه بعد النجاح فى تجاوز الأزمة الوزارية .. وبعد أن استقرت الأمور فقد انتهت مهمته .. وكان طبيعياً أن يرفض الملك الاستقالة مما اعتبر مؤشراً لتدعيم مركز على ماهر فى مواجهة خصومه وعلى الأخص رئيس الوزراء ..

ويدرك رئيس الوزراء طبيعة المناورة وأن الوزارة لن تستطيع الصمود أمامها نظراً لتصاعد المناورات ودقة التخطيط لها .. لذا رأى تأليف وزارة جديدة تضم ، إلى جانب الأحرار الدستوريين - السعديين وكانوا قد حصلوا على عدد كبير فى الانتخابات ولم يمثلوا فى الوزارة وذلك لمواجهة الحد من دسائس القصر .. وبذلك وضع القصر أمام احتمالين .. إما تشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس الديوان لا تستند على تأييد أى من الأحزاب ، أو تشكيله هو الوزارة التى تتمتع بهذا التأييد .. وكان أن قدم استقالة وزارته وترك للملك الخيار .. فقبل الملك الاستقالة وكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة !!

وزارة
محمد محمود باشا « الرابعة »
٢٤ يونيه ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩

- أول قوة بحرية مصرية ..
- وزارة العدل - بدل الحقانية ..
- تعديل تشريعات الضرائب ..
- إنشاء جامعة الاسكندرية ..
- مؤتمر لحل مشكلة فلسطين ..
- شراء ١٥٠ صفارة إنذار ..
- وزارة الدفاع المدنى - بدلاً من الحربية ..

غلب على هذه الوزارة طابع التوازن بين الحزبين الكبيرين صاحبى الأغلبية فى البرلمان وهما الأحرار الدستوريون والسعديون .. وقد رأى رئيس الوزراء أنه قد يكون بهذا الإجراء قد حد من دسائس القصر ودسائس رئيس الديوان ..

ولم يمض وقت طويل على تشكيل الوزارة حتى عاد رئيس الديوان إلى مناوراته يسانده القصر .. فبعد شهور ساءت صحة محمد محمود باشا رئيس الوزراء ورآها القصر ورئيس الديوان فرصة للتحرك .. ودار صراع استمر على مدى حكم هذه الوزارة – حوالى ١٣ شهراً – وكان محمد محمود يصارع المرض خلالها مما اضطره إلى تقديم استقالته إلى الملك لأسباب صحية ..

وتشير محاضر اجتماعات مجلس الوزراء إلى إستمرار زيادة تدعيم الجيش والاعتمادات المدرجة للقوات المسلحة .. ومشروعات الدفاع الوطنى .. وقد تقرر اعتماد المبالغ لشراء ٢٣ طائرة متوسطة لتعليم طلاب كلية الطيران الملكية .. واعتماد لإنشاء قوة بحرية للدفاع عن شواطىء مصر تشكل من باخرة للحراسة و ٤ لاقطات للألغام و ٤ قوارب طوربيد بتكاليف مليون جنيه .. وإنشاء مصانع للأسلحة الصغيرة والمفرقعات بتكاليف مليون جنيه تصرف على ٣ سنوات ..

ووافق المجلس على تجفيف جزء من بحيرة مريوط بجهة محرم بك بالاسكندرية لإقامة مطار عليها (مطار النزهة حالياً) . بدلاً من مطار الدخيلة الذى تقرر تخصيصه للطيران الحربى ..

وقررت الوزارة تشكيل لجنة وزارية لبحث مسائل التموين ..

وصدر مرسوم بإطلاق اسم وزارة العدل على وزارة الحقانية ووزارة الدفاع المدنى بدلاً من وزارة الحربية !!

وقدمت الوزارة إلى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التى صارت بعد إقرارها الحجر الأساسى فى النظام الضرائبى الحديث .. وكانت الضرائب قبل ذلك مقصورة على العقارات دون المنقولات والإيرادات . وكان هذا منافياً للعدالة الاجتماعية فأوجدت هذه القوانين شيئاً من التوازن بين الممولين فى الأعباء العامة وأمدت ميزانية الدولة بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشروعات الإنشاء والإصلاح .. ووافق المجلس على الاعتمادات اللازمة لإنشاء وظائف جديدة بمصلحة الضرائب ..

وتقرر إنشاء جامعة بالإسكندرية .. وكانت نواة هذه الجامعة إنشاء فرع تابع لكلية الطب جامعة فؤاد الأول وفرعين للحقوق والآداب .. وإنشاء مدرستين للزراعة والتجارة .. وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٨ وافق المجلس على الاعتمادات التى طلبتها وزارة المعارف لهذا الغرض ..

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ أزيح الستار عن تمثالى سعد زغلول باشا بكل من القاهرة والاسكندرية .. ورأس الملك فاروق احتفال إزاحة الستار عن تمثال الاسكندرية ..

وفى أول سبتمبر ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء وضع تمثال مصطفى كامل باشا فى ميدان العتبة الخضراء (محمد على الكبير) بعد أن ظل سجيناً فى مدرسة مصطفى كامل منذ أن تم صنعه فى فرنسا .. وبعد أن أقرت الوزارة إقامته فى ميدان العتبة عدلت عن ذلك واختارت له ميدان « سوارس » الذى سمى بعد إقامة التمثال فيه « ميدان مصطفى كامل » ..

وقررت الوزارة إيفاد لجنة وزارية لحضور مؤتمر فلسطين المزمع عقده فى لندن واعتماد ٢٠٠٠ جنيه لتكاليف ضيافة وفود الأقطار العربية لحضور المؤتمر ..

وكانت إنجلترا قد وجهت الدعوة إلى الدول العربية وعرب فلسطين والوكالة اليهودية لحضور المؤتمر بعد اندلاع ثورة العرب فى فلسطين .. وقدمت بريطانيا مقترحات لحل المشكلة رفضها مندوبو كل فريق .. وفشل المؤتمر واجتمع المندوبون العرب فى طريق العودة بالقاهرة لمواصلة بحث المشكلة ..

ولمواجهة احتمالات قيام الحرب العالمية التى كانت بوادرها تبدو فى الأفق خلال هذه الفترة اتخذت الحكومة عدداً من القرارات فى المجالين العسكرى والمدنى منها ..

اعتماد ٣٥٠ ألف جنيه لشراء مليون كمامة لاستخدامها للوقاية من خطر الغازات السامة .. وإنشاء مصلحة للوقاية المدنية وشراء الأدوات والمهمات اللازمة لها ..

كذلك اعتماد ١٠ آلاف جنيه لشراء ١٥٠ صفارة إنذار من شركة أريكسون السويدية وبدون مناقصة لتركيبها فى عواصم المدن ..

وقررت الوزارة تعميم التعليم العسكرى بمعاهد التعليم الثانوى والجامعة وجعله إجبارياً ..

وفى المجال المدنى تقرر وقف التعيينات والترقيات والعلاوات الاستثنائية بالوزارات والمصالح إلا فى أحوال الضرورة القصوى وبناء على اقتراح اللجنة المالية .. وتخفيض مرتبات الوزراء من ٣ آلاف جنيه سنوياً إلى ٢٥٠٠ جنيه اعتباراً من أول مايو ١٩٣٩ ..

والطريف أن وزارة محمد محمود أرادت التشهير بعهود الوزارات السابقة فشكلت لجنة برئاسة وزير الدولة لحصر الاستثناءات التى تمت فى ترقيات وعلاوات الموظفين والتعيينات التى تمت مخالفة للقوانين .. وانتهت اللجنة إلى نتيجة سلبية إذ وجدت أن الاستثناءات لجأت إليها كل الوزارات السابقة بما فى ذلك وزارات محمد محمود ذاتها .. ورأت أنه ليس من العدل قصر إلغاء الاستثناءات على عهد دون آخر !! وأنه إذا ألغيت الاستثناءات التى

تمت فى كل العهود لتم تسريح أكبر عدد من الموظفين .. فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة ولم ينشر تقرير هذه اللجنة !!

وفى ٢٢ يناير ١٩٣٩ تقرر رفع التمثيل الدبلوماسى بين مصر وإيران إلى درجة سفارة .. واعتمد المجلس مبلغ ١٧٥٠ جنيهاً نفقات سفر اليخت الملكى « المحروسة » إلى بيروت لنقل حضرة صاحب السمو ولى عهد إيران إلى مصر ومبلغ ٢٧٠٠ جنيه لإعداد سراى محمد طاهر باشا ليقيم بها سموه ..

وفى ٢٦ مارس قرر المجلس إيفاد بعثة من الجيش المصرى إلى إيران للاشتراك فى حفل زفاف الأميرة فوزية شقيقة الملك إلى ولى عهد إيران (الشاه محمد رضا بهلوى فيما بعد) ووافق على صرف بدل سفر الموظفين والمستخدمين الذين تقرر سفرهم كمرافقين لبعثة الشرف وحاشية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى وأصحاب السمو الملكى الأميرات .. ولم تشر المحاضر إلى الاعتمادات التى قررت لهذا الزفاف الملكى ..

وأقر المجلس الاتفاقية المبرمة بين مصر والمملكة العربية السعودية بشأن إصلاحات الحرمين الشريفين بمكة والمدينة والمرافق المتصلة بهما ..

كما قرر قبول الدعوة التى وجهتها المفوضية الفرنسية بمصر إلى سلاح الطيران المصرى لحضور إفتتاح مطار بيروت فى ٦ يونيه ١٩٣٩ وإرسال ٣ طائرات مصرية للاشتراك فى الاحتفال ..

وفى مجال شغل الوظائف الهامة ..

عين أحمد لطفى السيد باشا مديراً للجامعة المصرية بمرتب ١٤٠٠ جنيه فى السنة ضم المدة التى قضاها الدكتور طه حسين بك - عميد كلية الآداب - أثناء بعثته الجامعية بالسربون بفرنسا فى المعاش ..

كما قرر المجلس تعديل مواعيد الأعياد الوطنية فجعلها يوم ١٣ نوفمبر من كل عام عيداً للجهاد الوطنى .. ويوم ١٥ مارس عيداً للاستقلال ..

سبق أن أشرنا أن محمد محمود باشا تقدم باستقالة إلى الملك معللاً إياها بظروفه الصحية .. ولكن تشير أن رئيس الوزراء تقدم بهذه الاستقالة بعد أن نما إلى علمه أن على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى يتصل ببعض الشخصيات عارضاً عليها الاشتراك معه فى وزارته القادمة ..

وبذلك أسدل الستار على وزارات محمد محمود باشا الأربع والأحداث الكبار التى تخللتها على مدى أقل من ٤ سنوات هى عمر هذه الوزارات .. منها وزارة على عهد الملك فؤاد و ٣ وزارات على عهد الملك فاروق .

وزارة
على ماهر باشا « الثانية »
١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونية ١٩٤٠

- إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية
- بدء الحرب العالمية الثانية واعلان الأحكام العرفية
- فرض ضريبة الدفاع لأول مرة
- مجلس الوزراء .. ومشكلة ترحيل سكان المدن .
- بريطانيا تهدد بخلع الملك ..

ضمت الوزارة الجديدة عدداً من الوزراء المعروفين بعدائهم للإنجليز فى جو دولى متوتر كان ينذر بكل المخاطر مما دعا السفير البريطانى فى القاهرة إلى إبداء مخاوفه من تشكيل الوزارة وقد جمع على ماهر إلى جانب رئاسته للوزارة وزارتى الداخلية والخارجية فى ظروف دولية تعتبر معها هاتان الوزارتان من أخطر الوزارات شأناً .. كما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية لأول مرة فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ ..

ولم يكن قد انقضى أسبوعان على تشكيل وزارة على ماهر الثانية حين بدأت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ وكانت إنجلترا من أهم أطرافها .. ومع قيام الحرب دخل تاريخ مصر وتاريخ الوزارة حقبة جديدة تأثرت أساساً بموقف البلاد من تلك الحرب .. وقد حاولت بريطانيا خلال الأسابيع الأولى من النزاع أن تدفع بمصر إلى إعلان حالة الحرب ضد أعدائها – إلا أن رئيس الوزراء ظل يناور الجانب البريطانى مما أدّى إلى زيادة حدة العداء بين الوزارة وبريطانيا نتيجة لاستمرارها فى سياستها العدائية ..

ومن أهم أعمال الوزارة إنشاء قوة حربية محلية أسمتها الجيش المرابط ويتألف من المجندين الذين يزيدون عن حاجة الجيش العامل – ومهمته القيام بما يعهد إليه من الخدمات العامة أو الاجتماعية وفى حالة الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية وراء صفوف الجيش .. ومدة الخدمة فيه لا تزيد على ستة أشهر .. **وصدر قرار بتعيين عبد الرحمن عزام بك وزير الأوقاف رئيسا للقوات المرابطة** .. ووافق المجلس على ندب ضباط من وزارة الدفاع المدنى للإشراف على تدريب قوات الجيش المرابط .

ووافق المجلس على إنشاء شركة للأنباء المصرية تكون خاضعة لإشراف الحكومة وتقوم بإذاعة أنباء مصر فى جميع أنحاء العالم ..

وكان المجلس قد ناقش على مدى ٨ جلسات مشروع توليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه فى خزان أسوان ، والاستفادة بها فى إنشاء مصنع السماد « كيما حالياً » وتوجيه فائض الطاقة لمصنع الحديد والصلب الذى تقرر إقامته بالقاهرة .. وطلبت الحكومة من إحدى الشركات الإنجليزية دراسة إمكانية تنفيذ المشروع .. غير أن الشركة اعتذرت بسبب الحرب .. وبذلك توقف المشروع مؤقتاً !!

واستصدرت الوزارة قانوناً جديداً للمحاماة لدى المحاكم الأهلية بمقتضاه تألف مجلس لنقابة المحامين ..

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ شبت الحرب العالمية الثانية على أثر اجتياح الجيش الألمانى حدود بولندا .. وفى ٣ سبتمبر أعلنت كل من إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من بولندا ..

ولمواجهة الحرب اتخذ مجلس الوزراء عددا من التدابير تمثلت فيما يلى ..

قرر المجلس إلغاء أجازات جميع موظفى الحكومة وتخصيص مبلغ ٦ آلاف جنيه لتسهيل عودة الطلبة المصريين الدارسين فى الخارج .. وخفض الإنفاق الحكومى ووقف التصرف فى الاعتمادات المدرجة بالوزارات تحت بند المصروفات النثرية والأثاث

فى أول سبتمبر استصدرت الوزارة مرسوماً بإعلان الأحكام العرفية على أن تسرى إبتداء من ٢ سبتمبر مباشرة وتخويل رئيس الوزراء سلطة تطبيقها .. وقد أقر مجلس النواب المرسوم بأغلبية الأعضاء ورفض ١٣ عضواً .. **أما مجلس الشيوخ فقد أقره بأغلبية ٦٨ صوتا ضد ٥٩ ..**

وأضيفت أحكام جديدة إلى قانون العقوبات بتشديد العقوبة على الجرائم التى ترتكب أثناء الحرب والجرائم المضرة بأمن الدولة .. وتسرى هذه العقوبة على من يرتكب جريمة إضرار ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك ..

وإعتماد المبالغ اللازمة لتدعيم الجيش وخاصة مناطق الحدود ومد سلاح الحدود بالسيارات وتعزيز قوات خفر السواحل وتدعيم « الخفارة » بمحافظة سيناء .. وشراء ١٢ طائرة لتدعيم سلاح الطيران .. واستيراد ٥٣ دبابة خفيفة مستعملة ماركة «٦» لاستكمال ألاى الدبابات ..

استصدر المجلس قانوناً يطبق لأول مرة فى أول يونيو ١٩٤٠ **بفرض ضريبة إضافية تخصص للدفاع بنسبة ١٪** من ضرائب الأطيان والأملاك وإيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح الصناعية والتجارية وكسب العمل .. وتشكيل لجنة وزارية دائمة للإشراف على وقاية المدنيين من الغارات الجوية ..

ومن أطرف ما عرض على المجلس ودارت حوله المناقشات هو الاقتراح الخاص بترحيل أكبر عدد من سكان المدن إلى الريف فى حالة نشوب الحرب .. وقد قدر هذا العدد بحوالى ٢٤٢ ألف مواطن .. وقدرت مصاريف إيوائهم فى معسكرات تقام لهذا الغرض بحوالى مليون و ٦٠٠ ألف جنيه .. وأن يصرف لكل مواطن فى هذه المعسكرات ٣٠ مليما كل يوم مقابل الغذاء ورفض المجلس المشروع لعدم وجود اعتمادات مالية ..

وطرح اقتراح بديل يقضى بترحيل أكبر عدد من سكان المدن إلى القرى بحيث لا تتعدى النسبة المخصصة لكل قرية ٢٪ من سكانها على أن ينزلوا ضيوفا على الأهالى فى القرى بأجر أو بغير أجر ..ورفض المشروع حيث أنه غير عملى ولا يتفق مع عادات وتقاليد البلاد ..

ورفضت جميع هذه الأفكار وترك لكل مواطن أن يتصرف فى حالة قيام الحرب ووصولها إلى مصر بالطريقة التى يراها مناسبة له ..

وقرر المجلس إنشاء لجنة وزارية للتموين برئاسة وزير المالية لإحصاء المخزون من السلع الاستراتيجية .. **وإنشاء لجان للتسعير بكل محافظة تقوم بتحديد أسعار السلع ومراقبتها حسب ظروفها ..**

* * *

سبق أن أشرنا إلى محاولات بريطانيا جر مصر إلى إعلان حالة الحرب ضد أعدائها إلا أن على ماهر ظل يناور السفير البريطانى مما أدى إلى زيادة حدة العداء بين الوزارة والسفير .. وتتعقد الأمور أكثر بعد دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا مما ترتب عليه زيادة المخاطر على مصر حيث كانت القوات الايطالية مرابطة فى ليبيا على حدود مصر الغربية ..

وكان أن بدأت بريطانيا تتحرك بكل ثقلها للتخلص من وزارة على ماهر بعد فشل جميع مخططاتها معه .. وبدأ هذا الضغط يتخذ صوراً متعددة إلى أن وصل إلى حد التلويح للملك فاروق باحتمالات التدخل العسكرى وفرض الأحكام العرفية البريطانية على مصر تماماً كما حدث فى الحرب العالمية الأولى .. وذلك إذا لم يخرج رئيس الوزراء من الحكم .. ثم اتخذت هذه التلويحات صورة سافرة عندما هدد السفير البريطانى **بإنزال الملك عن العرش ووضعه تحت الرقابة حتى لا يهرب إلى الخارج ..**

وأمام هذا السبيل من التهديدات لم يجد الملك بدّاً من الانصياع فدعا إلى عقد إجتماع بقصر عابدين حضره رئيس الوزراء وعدد من رؤساء الأحزاب للتشاور فى الأمر .. وفى هذا الاجتماع وافق على ماهر على تقديم استقالته بعد حكم دام ١٠ أشهر و٧ أيام .. وقال فى أسباب الاستقالة **لقد أصبح الاستمرار فى الحكم متعذراً لأسباب خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى ..**

ودعا الملك زعماء الأحزاب إلى إجتماع آخر للتشاور فى توحيد الصفوف فى هذه الفترة الحرجة ، حيث أن الحرب على أبواب مصر .. وطالب بتشكيل وزارة قومية تتناسى كل النعرات الحزبية .. وانتهى الاجتماع على غير اتفاق بعد أن رفض النحاس باشا الاشتراك فى الوزارة المقترحة حتى ولو كان رئيساً لها .. وطلب النحاس تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب فوراً وإجراء انتخابات حرة عندما تسمح الظروف بذلك ..

وزارة
حسن صبرى باشا « الأولى »
٢٧ يونية - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠

- توتر فى العلاقات بين أحزاب الوزارة
- رئيس الوزراء يموت فجأة .. وهو يلقى خطاب العرش فى البرلمان
- إلغاء صندوق الدين
- تقديم الساعة .. ساعة صيفاً
- إحالة عزيز المصرى - إلى المعاش



حسن صبرى باشا

- سياسى مصرى اشتغل بالمحاماة وتدرج فى المناصب القضائية
- عين وزيرا مفوضا فى لندن عام ١٩٣٥ .
- تولى رياسة الوزارة مرة واحدة خلفا لعلى ماهر باشا عام ١٩٤٠
- توفى وهو يلقى خطاب العرش أمام البرلمان فى نوفمبر عام ١٩٤٠ .

إذا كانت وزارة على ماهر قد افتقدت عنصر الائتلاف الحزبى حيث لم يدخلها من الأحزاب سوى السعديين فإن وزارة حسن صبرى قد توفر فيها هذا العنصر .. حيث ضمت ٦ وزراء مستقلين وباقى الوزراء من المنتمين إلى باقى الأحزاب ماعدا الوفد .. فكان منهم ٤ وزراء سعديون و ٤ من حزب الأحرار الدستوريين وواحد لحزب الإتحاد وآخر للحزب الوطنى ..

وانتهج حسن صبرى حيال الحرب نفس الموقف الذى انتهجه سلفه على ماهر وذلك بتجنيب مصر ويلاتها .. إلا أن خطة التعاون التى التزم بها حيال السفير البريطانى قد أدت إلى تحسن الأمور بين الطرفين على نحو واضح .. ولكنها فى نفس الوقت أدت إلى توتر فى العلاقات مع الوزراء السعديين فى الوزارة وكانوا يشكلون أهم المجموعات الحزبية التى تتألف منها الوزارة .. فقد كان فى رأيهم التصدى للقوات الايطالية التى أخذت تتوغل فى الأراضى المصرية من حدودها الغربية مع ليبيا .. وألا تترك مصر هذه المهمة للقوات البريطانية .. وخالفهم حسن صبرى الرأى الأمر الذى انتهى بخروج الوزراء السعديين من الوزارة مما سبب حرجا لرئيس الوزراء ..

وشن السعديون حملة تطالب أن يكون لمصر دور أكثر تحديداً ووضوحا بالنسبة لاشتراكها فى الحرب من عدمه .. ومع زيادة توغل القوات الايطالية فى الأراضى المصرية كانت تزداد حدة ، الحملة ضد رئيس الوزراء .. وكان الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية يشغل منصب رئيس مجلس النواب الذى بدأ يطالب رئيس الوزراء بتوضيح سياسة مصر بجلاء ودعوة البرلمان إلى الانعقاد لدراسة الوضع فى ضوء التطورات الحربية ..

* * *

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ افتتح البرلمان دورته العادية .. وحضرها الملك فاروق .. وذهب حسن صبرى رئيس الوزراء وهو لا يدرى ما يخبئه له القدر عند مواجهته نواب البرلمان .. ولكن القدر أعفاه من الحرج .. فقد توفى وهو يلقى خطاب العرش ..

* * *

وخلال الفترة القصيرة التى استمرت فيها الوزارة حوالى ٥ أشهر حققت إنجازاً ضخماً بإلغاء صندوق الدين فى ١٧ يوليو ١٩٤٠ ..

وصندوق الدين هو أحد النظم التى فرضتها أوروبا على مصر بعد أن ارتبكت شئونها المالية فى عهد الخديوى إسماعيل .. وكان الغرض من هذه النظم وضع رقابة أوربية على مالية مصر .. وقد أنشىء بموجب « الديكريتو » الصادر فى ٢ مايو ١٨٧٦ ومهمته تسلم الدخل المخصص لفوائد الدين العام وقيمة ما يستهلك منه كل سنة ..

وكان هذا الدخل يشمل حصيلة الضرائب من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وإيرادات الجمارك والسكك الحديدية وعدداً من المصالح الأخرى .. وعهد بإدارة الصندوق إلى مندوبين عن الدول الدائنة ..

وظل الصندوق شبه رقيب على مالية الحكومة المصرية .. فلما ألغيت الامتيازات الأجنبية بموجب اتفاقية مونترو سنة ١٩٣٧ والسابق الإشارة إليها .. أخذت الحكومة تفاوض الدول ذات الشأن وهى فرنسا وانجلترا وإيطاليا فى إلغاء هذا الصندوق .. وبدأت المفاوضات سنة ١٩٣٧ فى عهد وزارة النحاس .. وتم الاتفاق على إلغائه فى ١٧ يوليه ١٩٤٠ فى عهد وزارة حسن صبرى الحالية ..

وكانت إدارة صندوق الدين تشغل المبنى الفخم الكائن تجاه دار الأوبرا بشارع عبد الخالق ثروت حالياً ..

لقد كان إلغاء صندوق الدين موقفاً مشرفاً يحسب لصالح هذه الوزارة .. ولكن على الوجه الآخر يقابله موقف آخر يحسب عليها ..

فى عهد حسن صبرى صدر قانون بمد امتياز البنك الأهلى « الانجليزى أصلاً وتكويناً » - ٤٠ سنة أخرى - وكان من المقرر أن ينتهى هذا الامتياز سنة ١٩٤٨ .. وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية « البنكنوت » ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حد كبير رهناً بما يصدره من هذه الأوراق لأنه بنك الدولة .. ومن المؤلم أن يكون بنك الدولة أجنبياً - ثم يمد إمتيازه !!

وقد اشتركت وزارتا محمد محمود وعلى ماهر فى وضع مشروع هذا القانون .. وأتمته وزارة حسن صبرى وصدر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ ومن العجب أن تسارع هذه الوزارات الثلاث إلى وضعه وتمد به إمتياز البنك ٤٠ سنة أخرى قبل أن تنتهى مدة امتيازه الأولى بأكثر من ٨ سنوات ..

لقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون وعدته فوزاً كبيراً لسيطرتها المالية على مصر وأشادت الصحف البريطانية الصادرة فى هذا الوقت بالقانون وقالت « أن الحكومة

المصرية استطاعت أن توفق بين متطلبات الروح الوطنية من حقوق ومطالب وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائماً تحت الرقابة البريطانية » !!

وناقش المجلس **مشروع أمر عسكرى** بتقديم الساعة فى فصل الصيف ساعة واحدة .. واعترض بعض الوزراء على أساس أن ذلك قد يحدث ارتباكاً وخاصة بالنسبة لمواعيد الصلاة .. وبعد المناقشة رؤى أنه لا مانع من العمل بالمشروع ولو على سبيل التجربة لمعرفة آثاره ..

وفى ١٠ يوليو صدر أمر بذلك على أن يطبق اعتباراً من ١٥ يوليه لغاية آخر سبتمبر بتقديم الساعة ٦٠ دقيقة ..

وقرر المجلس إحالة الفريق عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش إلى المعاش لكثرة حصوله على أجازات .. وتم تعيين اللواء إبراهيم عطا الله باشا - ياور الملك الخاص - فى هذه الوظيفة .

وزارة
حسين سرى باشا « الأولى »
١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١

- السفير والملك يرشحان رئيس الوزارة ..
- مصر تعلن الحياد ..
- طائرات إيطاليا - تضرب المدن المصرية ..
- تبرعات لمنكوبى الحرب .. و ٥٠٠ جنيه فقط من الملك !!
- وقف الهجرة - إلى مديرية البحيرة ..
- شهر سلفة مقسطة للموظفين ..
- مكافأة ١٠٠٠ جنيه لمن يقبض على عزيز المصرى باشا ..



حسين سري باشا

- ولد ١٨٩٢ والده إسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال .
- تخرج من المدرسة السعيدية ١٩١٠ ونال دبلوم الهندسة من لندن ١٩١٥ وتخصص فى شئون الرى .
- عين مساعداً لمدير أعمال شئون الرى بوزارة الأشغال وتدرج فى مناصبها حتى أصبح وكيلاً هذه الوزارة .
- عين وزيراً لأول مرة فى وزارة الأشغال ١٩٢٨ ثم وزيراً للدفاع فالمالية فالأشغال فالمواصلات .
- تولى رياسة الوزارة لأول مرة فى نوفمبر ١٩٤٠ .
- عين ١٩٥٠ رئيساً للديوان الملكى ..
- تولى رياسة وزارته الأخيرة فى ٢ يوليه ١٩٥٢ ولم تدم سوى عشرين يوماً واستقال قبل قيام ثورة ٢٣ يوليه بيوم واحد ..

حتى لا تفاجأ بريطانيا بتعيين رجل لا يعرفونه فى المنصب الذى خلا بوفاة حسن صبرى باشا .. فقد بادر السفير البريطانى بالالتقاء برئيس الديوان الملكى لمعرفة إتجاهات القصر والملك .. وسأل رئيس الديوان السفير البريطانى عن الشخص المطلوب ترشيحه فأجاب بأن هذا ليس من شأنه ولكنه يطلب رجلاً محل ثقة وتقدير .. خاصة وأن الحرب على أبواب البلاد !!

وصباح اليوم التالى اتصل رئيس الديوان بالسفير البريطانى وأبلغه بصورة سرية للغاية ؛ أن النية قد استقرت على تكليف حسين سرى باشا وزير الأشغال العمومية فى الوزارة السابقة .. وأبدى السفير البريطانى ارتياحه ووصف سرى باشا بأنه صديق لبريطانيا .

وكان على حسين سرى أن يواجه فى البرلمان ما كان مفروضاً أن يواجهه سلفه حسن صبرى من المطالبة بإعلان تصريح محدد عن سياسة الحكومة حيال الحرب وموقف مصر منها .. وقد نوقشت هذه السياسة والتى تقضى بعدم اشتراك مصر فى الحرب على مدى ٣ جلسات سرية .. انتهت بحصول الوزارة على ثقة مجلس النواب ..

ويأتى عام ١٩٤١ بمزيد من التطورات الحربية ، مما ترك أثره على السياسة الداخلية المصرية والأوضاع الوزارية حيث زاد نشاط دولتى المحور فى البحر الأبيض وأحرزت القوات الألمانية الإيطالية تقدمها من الغرب .. يضاف إلى ذلك ما خلقه انقلاب رشيد عالى الكيلانى فى العراق من مخاوف على الجبهة الشرقية .. وفى مواجهة هذه التطورات رأى حسين سرى باشا أن استمرار اعتماده على الأحرار الدستوريين فى وزارته وحدهم ليس من الصواب وكان أن اتفق مع القصر على تشكيل وزارة جديدة ..

* * *

ومن أهم أعمال الوزارة خلال هذه الفترة القانون الذى صدر بالاعفاءات والمميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية بمصر وبمقتضاه لا يجوز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية وأن تكون هذه المعسكرات خاضعة لرقابة وقضاء السلطات العسكرية البريطانية وحدها ولا يخضع أفرادها لسلطان المحاكم المصرية .. بالإضافة إلى نص فى القانون يقضى بمعاقبة أى شخص يتخلف عن المثول أمام هذه المحاكم !!

كما صدر قانون بشأن المزايا التى تمنح لرجال البعثة العسكرية البريطانية الملحقة بالجيش المصرى ومعاملتهم معاملة شبيهة بالمعاملة الدبلوماسية !!

وأقر المجلس تأجير المطارين المدنى والحربى بمنطقة الدخيلة بالاسكندرية إلى السلطات العسكرية بإيجار رمزى قدره ١٠٠ مليم للمتر المربع فى السنة ..

وكانت الغارات التى تقوم بها الطائرات الإيطالية قد زادت على المدن وامتدت حتى القاهرة .. فناقش المجلس الاجراءات التى يجب اتخاذها لمقابلة هذا العدوان الذى وقع على المدنيين وممتلكاتهم من جراء هذه الغارات ..

فبينما رأى فريق أن هذه الغارات لم يقصد بها الإضرار بالمصريين وممتلكاتهم وأن الإصابات التى وقعت كان لا مفر منها مادام الانجليز فى مصر .. وطالب رأى آخر بضرورة لفت نظر الحكومة الايطالية خاصة أن مصر تقف موقفاً محايداً حيال الحرب ولم تعلن بصفة رسمية الدخول فيها ..

ورأى باقى أعضاء المجلس أن الخسائر فى الأرواح والممتلكات أخذت تتزايد والشعب ينتظر إجراء من جانب الحكومة إذ ليس من المعقول أن يتحمل المواطنون أعباء جديدة فوق ما يعانونه نتيجة هذه الخسائر ..

وبعد مناقشات مطولة تقرر إنشاء لجنة لإعانة منكوبى الغارات واقتراح الوسائل العاجلة لإيوائهم وإطعام المنكوبين منهم وتقدير الإعانات لهم .. وأن تأذن للحارس العام على أموال الرعايا الإيطاليين بأن يأخذ من الأموال الموضوعة تحت الحراسة ما يكفى لإعانة منكوبى الغارات وأسرهم .. وعلى أن يبقى هذا القرار سراً لا يذاع ..

ووافق المجلس على إقالة جميع العاملين الإيطاليين بالمحاكم والمصالح – من مناصبهم ..

وكانت قد قامت حملة تبرعات من الأهالى لإعانة منكوبى الغارات .. تبرع فيها الوزراء وعدد كبير من المواطنين كما قرر مجلس الوزراء التبرع بمبلغ ٣ آلاف جنيه ..

ومن المؤسف أن جلالة المليك المفدى .. وكان يملك مصر كلها .. قد تبرع لمنكوبى الغارات فى هذه الحملة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فقط !!

واعتمد المجلس ٤٦ ألف جنيه لاستكمال إنشاء مخابىء بالقاهرة لحماية ١٠٠ ألف مواطن و ٢٠٠ ألف جنيه لاستكمال تدابير الوقاية اللازمة من الغارات ..

وقرر المجلس صرف مرتب شهر على سبيل السلفة لكل موظف يرغب فى ترحيل عائلته من الاسكندرية مقسطة على ١٢ شهراً .. وكانت الاسكندرية وقتها معرضة للضرب الجوى أكثر من غيرها باعتبارها أقرب المدن إلى الحدود الغربية حيث كانت مطارات القوات الإيطالية ..

وقرر المجلس وقف الهجرة الداخلية إلى مديرية البحيرة بعد أن أصبحت مكتظة بالمهاجرين واعتبار القاهرة مكاناً صالحاً للهجرة فى الوقت الحالى .. مع صرف إعانة طوارىء مؤقتة للعمال وإنشاء لجان لتقدير نفقات شهرية لمن فقدوا مواردهم ..

وبجلسة ١٧ مايو أصدر مجلس الوزراء البلاغ والإعلان التالى :

فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ قام إثنان من ضباط سلاح الطيران المصرى ومعهما ثالث بالاستيلاء على إحدى طائرات السلاح .. وأثناء محاولتهم الهرب اصطدمت الطائرة بسلك كهربائى فى المنطقة ما بين قها وقليوب فسقطت الطائرة وحاول الركاب الثلاثة الهرب .. وتمكنوا من الهرب إلى القاهرة .. ويجرى الآن البحث عنهم .. وتبين من الأوراق والصور المضبوطة معرفة شخصية الطيارين الثلاثة وكان من بينهم الفريق عزيز المصرى باشا .. وأضاف البيان أن ما ارتكبوه يمثل جناية مضرة بأمن الدولة وسلامتها وأن النائب العام يباشر التحقيق ..

وتعلن الحكومة عن مكافأة ١٠٠٠ جنيه لمن يعاون أو يرشد أو يدلى ببيانات تساعد فى القبض على عزيز المصرى باشا والطيار أول حسين ذو الفقار صبرى والطيار أول عبد المنعم عبد الرءوف أو أحدهم .. وأمر المجلس بنشر صورهم فى الصحف لسهولة التعرف عليهم ..

وزارة
حسين سرى باشا « الثانية »
٣١ يوليو ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢

- الملك .. يفاجىء مجلس الوزراء ..
- نقص حاد فى السلع التموينية ..
- إعانة غلاء معيشة لصغار الموظفين ..
- إنقاذ أطفال اليونان ..
- قطع العلاقات مع اليابان ..

فى مايو ١٩٤١ دعا الملك زعماء الأحزاب للالتقاء به حيث جرت الأحاديث عن الموقف الدولى وعن ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة قومية قوية قادرة على مواجهة المواقف إذا ما تطورت أمور الحرب .. وبدأ حسين سرى باشا اتصالات واسعة فى محاولة لتشكيل هذه الوزارة إلا أن اتصالاته لم تؤد إلى نتيجة حيث اشترط حزب الوفد حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .. وبفشل التعاون مع الوفد سعى حسن صبرى إلى التقارب مع السعديين وانتهت مساعيه إلى تشكيل وزارة جديدة ضمت ٥ وزراء مستقلين و ٥ وزراء من حزب الأحرار الدستوريين و ٥ وزراء من السعديين ..

وتشير محاضر اجتماعات مجلس الوزراء إلى أن الملك فاجأ المجلس ذات مرة بحضوره مما كان له صدى كبير .. وأثبت محضر اجتماع هذه الجلسة الكلمة التى ألقاها رئيس الوزراء للترحيب بقدوم الملك الذى شرف الوزارة بحضوره وأضاف بهذه الزيارة تقليداً جديداً فى داخل البلاد وأضفى على قلوب الوزراء غبطة تجل عن الوصف !!

وبعد انتهاء الجلسة صحب الوزراء الملك إلى السلم الخارجى للمجلس حيث أخذت لهم الصور التذكارية .. وبعد مغادرة الملك المجلس انتقلت هيئة الوزارة إلى سراى عابدين حيث قيدوا أسماءهم جميعاً فى دفتر التشريفات !! وقد وضع محضر إجتماع المجلس الذى شرفه الملك بحضوره فى غلاف خاص مميز عن باقى محاضر الاجتماعات باعتباره حدثاً تاريخياً هاماً فى تاريخ المجلس !!

وكانت معظم اجتماعات المجلس يغلب عليها طابع القرارات التى اتخذت لمواجهة تأثير الحرب فى الداخل ..

وشهدت بداية عام ١٩٤٤ أزمة حادة فى السلع التموينية .. وقد سادت حالة من الكساد والركود أدت إلى نقص السلع وبالذات المواد الغذائية .. وقد شح الخبز - الغذاء الأساسى للشعب - واستعاض عنه الموسرون بالبطاطس والمكرونة وغيرهما .. وصار الناس فى أحياء القاهرة يهجمون على المخابز فى محاولة الحصول على الخبز ووصل الأمر إلى الدرجة التى كانوا يتخطفونه من حامليه فى الشوارع والطرقات !!

وفى محاولة للحد من هذه الأزمة التى أوشكت أن تصل إلى حافة المجاعة بالنسبة على الأقل لحوالى ٩٩٪ من أبناء الشعب الكادح ؛ قرر المجلس استيراد ٧٥ ألف طن قمح و ٢٠٠ ألف طن ذرة والاستيلاء على جميع الموجود من الأذرة الشامية لتوزيعها على المديريات التى تشتد فيها المجاعة .. وحظر التصرف أو حيازة الحبوب أو الدقيق إلا عن طريق إدارات التموين ..

ولضمان وصول هذه السلع للمستحقين فعلاً وافق المجلس على اقتراح لوزير الأشغال بتوزيع حصص من القمح والدقيق والأذرة على المصالح التى بها تجمعات عمالية لبيعها

للعاملين بأسعار مناسبة .. **وكان منظراً مألوفاً خروج العاملين ، من مقار أعمالهم حاملين شكائر الدقيق أو القمح أو الأذرة !!**

ووافق المجلس على اعتماد ٥٠٠ ألف جنيه لتشجيع الزراع على الاقبال على زراعة القمح والشعير والفول وحددت نسبة زراعة القطن بحيث لا تزيد على ٢٥٪ من الحيازة وتنظيم حملة إعلامية تشرح للمزارعين أن مستقبل زراعة القطن مظلم جداً وخير لهم التوسع فى زراعة الحبوب وأن يرسل خطاب دورى للمديرين والمحافظين بتطبيق هذه السياسة ..

كما وافق المجلس على اعتماد مليون جنيه لمنح إعانة غلاء معيشة للعمال والمستخدمين وصغار الموظفين وأرباب المعاشات ..

وناقش المجلس ما عرضته حكومة بريطانيا على حكومة مصر بالمساهمة فى **إنقاذ الأطفال فى بلاد اليونان من خطر المجاعة هناك وذلك عن طريق السماح بإيواء عدد منهم ليعيشوا فى كنف مواطنيهم الأغنياء فى مصر إلى أن تنتهى الحرب** - أو التصريح لهم بالمرور فى الأراضى المصرية لينقلوا إلى بلاد أخرى .. فوافق المجلس على التصريح لهم بالمرور بشرط ألا يزيد عدد من يتواجد منهم فى مصر فى أى وقت على ٣ آلاف طفل ..

وعرض رئيس الوزراء على المجلس تطورات الموقف الدولى بعد إعلان حالة الحرب بين اليابان من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى .. وقرر قطع العلاقات السياسية مع اليابان واستدعاء السفير المصرى واعتقال من يرى ضرورة اعتقالهم من الرعايا اليابانيين بدواعى الحفاظ على الأمن العام مع السماح لهم بمغادرة مصر ووضع الأموال والممتلكات اليابانية فى مصر تحت الحراسة ..

* * *

أثار تشكيل وزارة حسين سرى الثانية غضب الوفد وأخذ يشن حملة عنيفة على الوزارة وعلى الانجليز بإتهامهم بخرق معاهدة ١٩٣٦ بالتدخل فى شئون البلاد .. وقد ساعدهم على ذلك النكسات التى واجهت بريطانيا عسكرياً فى هذا الوقت بالإضافة إلى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية .. وأصبحت أيام الوزارة معدودة بعد أن أضيف لهذه الأسباب سبب آخر تمثل فى هجوم القصر المستمر على الوزارة بعد أن أقنع خصومها الملك بأن رئيس الوزراء يوجه كل إخلاصه للمصالح البريطانية ..

وانعكست كل هذه المتغيرات على وضع الوزارة فى البرلمان حيث شعر النواب أن خصومها أصبحت لهم اليد العليا فى مجريات الأمور مما جعل باقى الأحزاب تخطط للاستفادة من الموقف متطلعة إلى المنصب الكبير « رئاسة الوزارة » .. يضاف إلى ذلك كله تعرض حسين سرى لانتقادات مستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله فى حل المشكلات الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب ووقوف البلاد على حافة المجاعة ..

وتستمر الأزمات والصراعات .. بين الوزارة والقصر من ناحية .. وبين الوزارة وباقى الأحزاب من ناحية أخرى .. وبين السفير الانجليزى والقصر .. من ناحية ثالثة ..

وعلى الجانب الآخر كان تطور الأحداث الخارجية يعكس صداه على الداخل .. حيث نجحت قوات روميل فى إحراز إنتصار كبير على القوات الانجليزية فى الصحراء الغربية .. وما أن وصلت هذه الأنباء إلى القاهرة حتى خرجت مظاهرات كبيرة فى ٢ فبراير ١٩٤٢ لتردد أسوأ هتاف ضد انجلترا .. كانت الجماهير تردد « يحيا روميل » .. « إلى الأمام يا روميل » .. وكان صدى هذه الهتافات يتردد فى حى جاردن سيتى حيث مقر السفارة البريطانية ..

وتشير المصادر البريطانية أن القصر كان وراء هذه المظاهرات وهذه الآلاف التى تخرج تردد هذه الهتافات العدائية وبطريقة منظمة ..

وأمام سياسة بث المتاعب هذه - رأى حسين سرى أنه أصبح غير قادر على مواجهة التيار وأن الوزارة لم تعد تحظى بثقة الملك فقدم استقالته فى ٢ فبراير ١٩٤٢

ومع كل هذه التطورات تحركت انجلترا .. وكان حادث ٤ فبراير المشهور .. ثم كان العهد الوزارى الذى يمكن أن يطلق عليه أيضاً عهد وزارات ٤ فبراير ..

وزارة
مصطفى النحاس باشا « الخامسة »
٤ فبراير - ٢٦ مايو ١٩٤٢

- أحداث ٤ فبراير ..
- الدبابات البريطانية تحاصر قصر عابدين ..
- أحزاب المعارضة تقاطع الانتخابات ..
- السماح للطلاب .. بدخول الامتحانات ..
- خلاف بين رئيس الوزراء .. ووزير ماليته ..
- تبعية الإذاعة لوزارة الداخلية ..

بعد استقالة حسين سرى باشا بدأت المشاورات لتشكيل الوزارة الجديدة والتى أسفرت فى النهاية عن تكليف النحاس باشا بذلك .. وقد شهدت فترة التشكيل هذه أحداثاً جسيمة اعتبرت نقطة تحول كبيرة ومؤثرة فى تاريخ الوزارات المصرية بعد ذلك .. وهى التى اصطلح على تسميتها بأحداث ٤ فبراير ..

– ورغم مرور أكثر من ٤٠ سنة على هذه الأحداث فقد اختلفت ومازالت تختلف حولها الروايات والأسباب .. ولسنا هنا بصدد تحليلها أو تحليل خلفياتها ولكننا سنشير إليها فى إيجاز لأهميتها بالنسبة للقوى المؤثرة فى اتخاذ القرار كما سبق أن أشرنا ..–

إن أحداث ٤ فبراير تولدت أساساً نتيجة اختلاف وجهات نظر الأطراف الثلاثة المعنية بتشكيل الوزارات والتى تمثلت فى القصر والانجليز والأحزاب . وكان على رأسها الوفد خلال هذه الفترة باعتباره ممثلاً للأغلبية الشعبية ..

كان المفروض عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ألا تتدخل بريطانيا فى تشكيل الوزارات .. ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية والتى بدأت فى أوائل سبتمبر ١٩٣٩ كان قد ترتب عليها اتفاق غير مكتوب بين القصر ودار السفارة البريطانية بأن تكون هناك مشورة فيمن يتولى الحكم من رجال السياسة المصرية ..

ورغم المناورات التى كان يقوم بها القصر أحياناً إلا أن السفير البريطانى كان على علم بدقائق الأمور عن طريق عملائه أو أصدقائه فى القصر .. كما كان على اتصال دائم بوزارة الخارجية فى لندن .. والتى كان من رأيها بعد استقالة سرى باشا تشكيل وزارة قوية تكون قادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبى كاف فى ظل هذه الظروف الحرجة ..

وبدأ السفير البريطانى يتحرك من هذا المنطلق .. ففى ظهر يوم الاثنين ٢ فبراير تقدم بمجموعة من الطلبات إلى الملك حددها فى ضرورة تأليف وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة نصاً وروحاً وتقدر على تنفيذها .. وأن تحظى بتأييد شعبى وأن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر يوم الثلاثاء .. وأن الملك سيكون مسئولاً شخصياً عن أى اضطرابات قد تحدث خلال ذلك .. وكان هذا يعنى بوضوح الإرسال فى طلب النحاس باشا بوصفه زعيماً لحزب الأغلبية فى البلاد والتشاور معه فى أمر تشكيل الوزارة ..

وتشهد الساعات التالية بعد ذلك أو بين الساعة التاسعة من مساء يوم الأربعاء ٤ فبراير – حين استسلم الملك وقرر تكليف النحاس بتأليف الوزارة .. تشهد أحداثاً جساماً عرفت بعد ذلك بأحداث ٤ فبراير .. والتى نتجت كما أشرنا نتيجة اختلاف وجهات نظر الأطراف الثلاثة المعنية بتشكيل الوزارة .. وتشير التطورات التى حدثت

أن وجهة النظر البريطانية هى التى فرضت نفسها فى النهاية وبقوة السلاح على وجهات النظر الأخرى .. وقد أرغم الملك على قبول وجهة النظر هذه ، للدرجة التى وصل فيها الإرغام إلى حد التلويح بخلعه عن العرش .. بل أكثر من ذلك إعادة النظر فى النظام الملكى نفسه !!

وقد بدا ذلك فى تقديم إنذار من السفير للقصر ظهر يوم ٤ فبراير وكان نصه إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم أن النحاس باشا سيشكل الحكومة فإن الملك يجب أن يتحمل كافة النتائج ..

وتتوالى الأحداث بعد ذلك بسرعة رهيبة .. فيدعو الملك كبار الشخصيات المصرية – ومنهم النحاس – للاجتماع بقصر عابدين ويحاول الجميع إغراء زعيم الوفد على قبول رئاسة وزارة إئتلافية إلا أنه يرفض .. ويناقش المجتمعون إنذار السفير البريطانى ويقررون رفضه – ويرفضه النحاس معهم .. ويوقع الجميع على إقرار بذلك ..

وما أن خرج الزعماء من القصر حتى فوجئوا بمظاهرة للدبابات بقيادة قائد القوات البريطانية وبجانبه السفير .. واقتحمت دبابة القيادة باب القصر وتبعها عدد آخر انتشر بساحة القصر الداخلية .. واتجه السفير إلى غرفة الملك رأساً وخيره بين أمرين .. إما أن يقبل الإنذار الذى سبق إرساله إليه أو يوقع على وثيقة بالتنازل عن العرش .. وطلب الملك مهلة .. وأجاب السفير وهو يهم بالانصراف .. لابد أن يتم كل شىء الليلة يا صاحب الجلالة !!

واستدعى الملك الزعماء مرة أخرى على عجل وبادرهم بقوله .. إننى أكلف النحاس باشا أمامكم بتشكيل الوزارة فوراً .. وعلا صوت أحد الزعماء الحاضرين وهو يقول « أقبلت يا باشا أن تأتى إلى الحكم على أسنة رماح الانجليز » ..

وتشير الوقائع إلى أن النحاس أرسل خطاباً بعد ذلك إلى السفير البريطانى جاء فيه « كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بماله من حقوق دستورية .. وليكن مفهوماً أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية – ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .. » ..

* * *

بعد تشكيل الوزارة كان أول عمل لها أن استصدرت مرسوماً فى ٧ فبراير ١٩٤٢ بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .. وقد جرت محاولات من جانب الوفد للتفاهم مع الأحزاب الأخرى حول نسبة عدد مقاعدها فى البرلمان .. كان رأى الأحزاب أن يخصص لها نصف عدد مقاعد مجلس النواب ولكن حزب الوفد كان يرى أن يخصص لها الربع فقط ..

وأصر رؤساء الأحزاب على رفع الأحكام العرفية خاصة فى كل ما له علاقة بتوجيه الرأى العام فى الانتخابات وأن تكفل لها الحرية والحيدة حتى ولو تناولت المعركة الانتخابية أحداث ٤ فبراير ..

وكان طبيعياً ألا يتم التوصل إلى حل الأمر الذى قررت معه أحزاب المعارضة مقاطعة الانتخابات .. وحصل الوفد فيها على نسبة ٨٩٪ من مقاعد مجلس النواب وأغلبية كبيرة فى التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ ..

ومن أهم أعمال هذه الوزارة **إنشاء ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٢ وعهد إليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها** .. وقانون استقلال القضاء الذى كفل للقاضى مبدأ عدم العزل ..

كما استصدرت قانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين وذلك بإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على حيازته ٥٠ قرشاً من الضريبة **وأقرت قانون نقابات العمال – وكان متعثراً فى سيره – والذى ينظم حقوقهم قبل أصحاب الأعمال** ..

وقرر المجلس نقل تبعية الإذاعة إلى وزارة الداخلية طوال مدة الحرب بدلاً من تبعيتها لوزارة الشئون الاجتماعية ..

كما استصدرت قانوناً بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح التى ارتكبت لأغراض سياسية والعفو عن جميع الطلبة الذين فصلوا تأديبياً والأذن لمن حرموا من الامتحانات بدخول امتحانات الدور الثانى ..

وقررت الوزارة جعل يوم ١٥ مارس من كل عام عيداً للدستور ويوم ٢٦ أغسطس عيداً للاستقلال تعطل فيها الوزارات والمصالح ..

وشهدت الوزارات والمصالح حركة ترقيات واسعة شملت معظم الموظفين الوفديين وإسناد المناصب الهامة إليهم مع إبعاد الموظفين المنتمين لأحزاب معارضة أخرى ..

وتوسعت الوزارة فى منح الترقيات والعلاوات على أنصار الحزب وأسرفت فى المحسوبيات والاستثناءات فى مختلف الدواوين والوزارات حتى أثرى عدد كبير منهم ثراء غير مشروع ..

كانت الخصومة بين أشهر صديقين فى السياسة المصرية .. النحاس ومكرم عبيد « وزير ماليته » السبب الأساسى فى استقالة الوزارة .. ويذكر المؤرخون أسباب هذه الخصومة .. فمنها تلك الغيرة التى دبت بين مكرم والسيدة زينب الوكيل حرم النحاس باشا .. ويعلق السفير البريطانى على ذلك أن زوجة رئيس الوفد سعت ما فى وسعها إلى استقلال زوجها عن الرجل الذى استمر لسنوات طويلة مستشاره والمدير الحقيقى للحزب ..

أما ميادين الصدام المباشرة بين الرجلين فكانت بشأن طلبات تراخيص الاستيراد والتصدير التى كان يطالب بها المقربون من رئيس الوزراء وتشدد مكرم عبيد باعتباره وزيراً للمالية فى الاستجابة لهذه الطلبات ..

وأخيراً الاستثناءات التى كان النحاس باشا قد طلبها لبعض العاملين معه فى وزارة الداخلية وكان مصيرها الرفض فى اللجنة المالية التى كان يرأسها مكرم عبيد .. وتكشف محاضر إجتماعات مجلس الوزراء عن مدى الخلافات بين الرجلين خاصة بالنسبة للاستثناءات التى كان يدرجها رئيس الوزراء فى جدول أعمال المجلس والمناقشات الحادة التى كانت تدور بينهما خلال الاجتماعات .. وكان وزير المالية يستشهد دائماً بالتصريح الذى جاء فى برنامج الوزارة « أنه لا استثناء ولا محسوبية » ويقول اننى لم أقصد أى مساس بشخصية دولة الرئيس أو نزاهته !! وإنما أضع الأمور بين يديه وله أن يتخلص منى إذا أراد بالطريقة التى يراها .. وسأبقى رغم كل شيء إذا خرجت أو أخرجت من الوزارة خادماً للوفد ولرئيس الوفد ..

والغريب أنه بعد المناقشات الحامية التى كانت تدور وقوة منطق وحجة وزير المالية فى رفضه للاستثناءات أن المجلس كان يوافق بالأغلبية عند أخذ الأصوات على جميع طلبات رئيس المجلس !!

ومع استمرار هذا الخلاف الدائم بين رئيس الوزراء ووزير ماليته قدم النحاس باشا استقالة الوزارة إلى الملك فاروق .. الذى كلفه بتشكيل وزارة جديدة .. وقد شكل النحاس الوزارة الجديدة بعد أن استبعد منها مكرم عبيد وزير المالية ..

* * *

ويبدو أن بريطانيا كانت مازالت تؤيد إعادة تشكيل الحكومة برئاسة النحاس باشا حيث أن الظروف كانت تقتضى استمراره فى الحكم .. فإذا كان ما حدث فى ٤ فبراير يعود إلى رغبة بريطانيا فى إيجاد حكومة شعبية فى الظروف العسكرية الحرجة التى كانت تواجهها فى الصحراء الغربية بعد تغلغل قوات المحور « ألمانيا وإيطاليا » فى حدود مصر الغربية فإن الوزارة قد حققت ذلك .. ويؤكد السفير البريطانى هذه الحقيقة فى تقريره السرى الذى بعث به فى عام ١٩٤٢ إلى وزارة الخارجية البريطانية حيث يقول التقرير ..

« لقد تبنى رئيس الوزراء خطأً واضحاً فى التعاون مع بريطانيا .. واستمر فى اتباع هذا الخط بإخلاص وشجاعة فى أسوأ الأيام التى أعقبت تأليفه الوزارة .. وقد أدى هذا الموقف إلى شيوع التعاطف نحو قضيتنا .. فتوقفت تقريباً كل أعمال الإثارة التى كانت توجه ضدنا فامتنعت المظاهرات وأصبحت المنشورات العدائية نادرة .. ويضيف أن النحاس باشا قد شدد قبضته على الطابور الخامس الذى كان قد استفحل أمره خاصة بين مجموعة من كبار المصريين المتعاطفين مع دول المحور .. وتم حل البوليس الخاص الذى كان ذا طبيعة عسكرية فاشية .. وقد تم بناء على طلب السفير إغلاق نادى السيارات الذى كان مركزاً متعاطفاً مع دول المحور .. وقد أدت هذه الأعمال إلى المعاونة بصورة واضحة فى حفظ هدوء البلاد وراء خطوطنا الخلفية ..

* * *

عذراً عزيزى القارىء .. رفيق رحلتى على إمتداد هذه المسيرة فى وقفة قصيرة نلقى خلالها الضوء على قصر عابدين الذى تردد أكثر من مرة .. وفى مختلف العهود .. ومازال قائماً حتى الآن ..

يعتبر قصر عابدين من أهم معالم القاهرة .. ويقترن إسمه بأحداث لعبت دوراً مؤثراً فى تاريخ مصر الحديث .. فمن ساحته تقدم عرابى بطلباته المعروفة إلى الخديو توفيق .. ومنه خرجت ووقعت آلاف القرارات والأوامر العالية والمراسيم الملكية .. وفى ساحته انتشرت المدرعات البريطانية لتفرض إرادة القوة فى أحداث ٤ فبراير .. وعلى مشارفه بدأت أحداث مسيرة ثورة ٢٣ يوليو ..

كان القصر فى الأصل قصراً صغيراً تملكه« حسن شاه خاتون » أرملة محمد بك عابدين أحد أمراء المماليك .. وقد أوقفته واشتراه الخديو إسماعيل من أصحاب الاستحقاق فى الوقف مقابل ١٨٠ فداناً بمديرية الدقهلية .. وقد ضم إلى القصر مساحات كبيرة من الأراضى التى تجاوره بلغت ٤٠ فداناً وبعد أن انتقل إليه الخديو إسماعيل من مقره بالقلعة أصبح المقر الرئيسى للحكم ..

وزارة
مصطفى النحاس باشا « السادسة »
٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤

- فاروق .. جنرال شرف بالجيش البريطانى ..
- جيوش الحلفاء تتدفق على البلاد ..
- قانون .. بمجانية التعليم ..
- إنشاء جامعة الدول العربية ..
- إصابة الملك فى حادث القصاصين ..
- النحاس .. والكتاب الأسود ..
- الملك يقيل الوزارة ..

شـكلت وزارة النحاس الثانية بنفس الوزراء ما عدا مكرم عبيد الذى خرج من الوزارة ثم تقرر بعد ذلك فصله من الحزب نهائياً .. وتعتبر هذه الوزارة أطول وزارات النحاس عمراً حيث استمرت أكثر من عامين .. وأهم ما يسجل خلال هذه الفترة على الساحة السياسية .. ملك متحفز للتخلص من حكومة فرضت عليه ، ولديه ألف سبب وسبب .. وعلى الجانب الآخر السفير البريطانى الذى ظل يقف بصلابة أمام محاولات القصر .. وقد اصطنع كل طرف الوسائل المتاحة لتمكينه من بلوغ أهدافه والتى كانت تتصاعد الأحداث فيها لدرجة توجيه الإنذارات إلى القصر .. وكان الأمر ينتهى دائماً بالنزول على رغبات بريطانيا وتجاهل رغبات الملك ..

وفى تلك الأثناء كان قد تم ترويض الملك فاروق فإذا به يصالح الإنجليز بإهدائهم قصر رأس التين لكى يكون مستشفى لكبار الضباط الانجليز طوال سنوات الحرب .. وكوفىء على ذلك بإهدائه عصا « المارشالية » مع لقب جنرال شرف فى الجيش البريطانى !!!

وقد واصلت الوزارة خطة التعاون مع بريطانيا .. وسلمت للسلطات العسكرية جميع الأراضى والمبانى التى طلبتها لشغلها طوال فترة الحرب ومنها قرية الشط بأكملها شرق القناة تجاه بور توفيق مع إخلاء مسئولية الحكومة عن أية مطالبات لأهالى البلدة مقابل ذلك ..

وكانت حالة الحرب وسيطرة بريطانيا وحلفائها على البحار قد جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم .. ولم تستطع تصريف حاصلاتها خاصة القطن .. وصار زمام تجارة مصر الخارجية فى أيدى بريطانيا التى تحكمت فى أسعار الحاصلات الزراعية وفى مقدمتها القطن – عماد الثروة فى البلاد ..

وتدفقت جيوش الحلفاء على مصر وصار معظم تموينها من منتجات البلاد وحاصلاتها .. فأدى ذلك إلى موجة من غلاء الأسعار وإختفاء العديد من السلع وظهور السوق السوداء .. والغريب أن بريطانيا لم تدفع ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها نقداً أو سلعاً .. بل كان الدفع يتم عن طريق أذونات تسلمها للبنك الأهلى الانجليزى على الخزانة البريطانية ليصدر البنك مقابلها الكميات التى تطلبها من أوراق البنكنوت المصرى مما أدى إلى حدوث حالة من التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد المصرى وبالتالى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً حاداً ..

وافق مجلس الوزراء على مساهمة حكومة مصر فى المشروع البريطانى للترفيه عن القوات المتحاربة ومشروع معاونة أيتام مدينة « ستالينجراد » بالاتحاد السوفيتى وذلك فى حدود مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ..

وقرر المجلس توزيع مساحة ٤٦١٧ فداناً على خريجى المعاهد الزراعية العالية والمتوسطة وتخصيص ٥٠ ألف جنيه سلفة لإقامة مبانى للمنتفعين بالاقطاعيات وشراء الآلات والمعدات ..

واستصدرت الوزارة قانوناً بمجانية التعليم الابتدائى .. واعتماد ٣٣٥ ألف جنيه لاستكمال منشآت جامعة فاروق الأول بالإسكندرية .. وندب الدكتور طه حسين بك المستشار الفنى لوزارة المعارف العمومية مديراً للجامعة علاوة على عمله ..

وفى العلاقات مع الدول العربية والإسلامية قرر المجلس :

- الإعتراف بلبنان فى ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣ دولة مستقلة ذات سيادة وتبادل التمثيل السياسى معها ..
- إهداء حضرموت ١٠ آلاف جنيه لتشترى به قوتاً لمنكوبى المجاعة بها ..
- تخصيص ٢٠ ألف جنيه لمسلمى مقاطعتى البوسنة والهرسك بيوغوسلافيا للتخفيف عن المعاناة التى كانوا يلاقونها ..
- فى سبتمبر ١٩٤٤ اجتمعت وفود كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن فى الاسكندرية لعقد ميثاق إنشاء جامعة الدول العربية .. ومن أهم بنوده أن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية ..

خلال عام ٤٢ ظهر وباء الملاريا فى مديريتى أسوان وقنا نتيجة دخول بعوض الجامبيا فى الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية التى لم تكن يعنى بتطهيرها مما أدى إلى تسرب البعوض إلى بلاد النوبة وظهر الوباء لأول مرة فى قرية أبو سمبل وانتقل منها إلى أسوان ثم قنا .. وقد بلغ عدد من أصيبوا بالمرض ٢٥٠ ألفاً مات منهم حوالى ٢٠ ألفاً .. وتحول المرض إلى وباء فى شتاء عام ١٩٤٤ .. وقد أدت المجاعة فى تلك المناطق إلى زيادة نسبة الوفيات بالإضافة إلى فشل الوزارة فى اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة فى الوقت المناسب ..

وكانت مصائب الناس « عامة الناس » مجالاً للمزايدات بين القصر والوزارة .. لقد استغل القصر فشل الوزارة فى مكافحة الملاريا ورقة يلعب فيها لصالحه حيث قام الملك بزيارة لهذه المناطق صحبتها هالة كبيرة من الدعاية والإشادة بعطف الملك على الفلاحين المنكوبين .. وحاول النحاس الرد على ذلك بالقيام بجولات مماثلة مما أغضب القصر الذى رأى أن القصد منها تقليد الجولات الملكية ..

فى الساعة الرابعة مساء ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ اصطدمت سيارة الملك فاروق بإحدى سيارات النقل فى طريق الاسماعيلية قرب القصاصين فإصيب الملك إصابات بسيطة ونقل إلى أحد مستشفيات الجيش البريطانى القريبة من مكان الحادث فى القصاصين لإجراء الاسعافات اللازمة .. وعاد إلى القاهرة بعد حوالى أسبوعين .. وقد استغلت السراى الحادث لإضعاف شعبية الوفد فنظمت مظاهرات اشترك فيها العمال والطلاب للهتاف بحياة الملك .. وشهدت الشهور الأخيرة من عام ٤٣ نشاطاً ملحوظاً لهذه المظاهرات ..

بعد فصل مكرم عبيد كما أسلفنا من الوفد،انضم بكل قوته إلى خصوم الوفد وهاجم النحاس باشا والحزب مهاجمة عنيفة فى العريضة المشهورة التى رفعها إلى الملك فى ٣١ مارس ١٩٤٣ والتى طبعت على نطاق واسع تحت اسم « الكتاب الأسود » وقد امتلأت بالمطاعن على رئيس الوزراء وأقارب حرمه ..

* * *

كانت قوات المحور قد تجاوزت حدود مصر بقيادة روميل وتوغلت فى الصحراء الغربية مكتسحة أمامها القوات البريطانية حتى العلمين .. وفى هذا الموقع دارت معركة من أكبر معارك الدبابات غيرت وجه التاريخ فى هذه المنطقة سميت « معركة العلمين » وانتهت باندحار قوات المحور وتقهقرها أمام القوات البريطانية بقيادة الجنرال « مونتجمرى » .. وبها قضى على الزحف الألمانى الإيطالى فى شمال أفريقيا ..

وفى نوفمبر ١٩٤٣ اجتمع أقطاب الحلفاء بفندق مينا هاوس بالقاهرة فى مؤتمر ضم روزفلت رئيس الولايات المتحدة والمستر ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى وشيانج كاى شك رئيس جمهورية الصين .. وانتهز زعماء المعارضة فى مصر فرصة اجتماع الأقطاب وتقدموا إليهم بمذكرة برفع القيود التى أوجدتها معاهدة ١٩٣٦ ولا سيما القيود العسكرية .. وأن تجلو بريطانيا عن مصر بعد نهاية الحرب وجميع القوات الأجنبية وأن تسترد مصر سلطاتها كاملة على قناة السويس .. وقد منعت وزارة النحاس باشا نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها فى الصحف ..

ولعل كل هذه الأحداث مجتمعة - ومحاولات القصر فى التخلص من الوزارة كانت بداية نهاية الوزارة .. فى ١٢ أبريل ١٩٤٤ استدعى الملك السفير البريطانى وأبلغه بنيته فى إجراء تغيير فى الحكومة وأنه ينوى إسناد الوزارة الجديدة إلى رجال غير حزبيين معروفين بولائهم لبريطانيا ..

وبالرغم من الاتفاق الذى تم بين الملك والسفير على انتظار رد لندن إلا أن الملك حاول أن يضع السفير أمام الأمر الواقع وأعد مرسوماً بإقالة الوزارة .. ولكن السفير نجح فى الضغط عليه حتى يصل رد المستر تشرشل الذى كان قد استدعى وزارة الحرب للتشاور فى الأمر ..

وجاء رد الحكومة البريطانية أن إقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية فى البرلمان الذى مازال أمامه ٣ سنوات يعتبر عملاً محفوفاً بالمخاطر .. ولكن إذا أراد الملك حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فإن لندن لن تتدخل بشرط ألا يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على أغلبية برلمانية ..

وكان معنى الرد ببساطة أن يحتكم النحاس إلى الشعب فإذا جدد ثقته به يعود إلى الوزارة ، وهو حل ما كان القصر ليرتضيه ..

وانقضت فترة ٥ أشهر بعدها كانت بمثابة التقاط أنفاس وسط دائرة الصراع .. وفى يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ بينما كان الملك فى موكب للصلاة إلى جامع عمرو لاحظ أن بعض لافتات الترحيب كتب عليها يحيا الملك مع النحاس .. فأصدر أوامره إلى مدير الأمن بنزع اللافتات على الفور ..

ومساء نفس اليوم أصدر النحاس باشا بوصفه وزيراً للداخلية قراراً بإيقاف مدير الأمن عن عمله .. وكان من الطبيعى أن يثير مثل هذا القرار الملك الذى صمم على بقاء مدير الأمن فى موقعه .. وتمسك كل طرف بموقفه مما أدى إلى استفحال الأزمة ..

وانتظر كل من جانبى الصراع موقف السفارة البريطانية من الأزمة .. غير أن موقف السفارة فى هذه الفترة كانت تحكمه مجموعة من الاعتبارات منها أن ظروف الحرب قد قاربت على الانتهاء بعد أن خرجت إيطاليا منها وأطبقت قوات الحلفاء على ألمانيا من كل جانب .. ولذا فقد كان تدخل السفارة لصالح الوزارة بحجة ظروف الحرب أمراً من الصعب تفسيره .. بالإضافة إلى أن الوزارة كان قد أصابها الكثير من سوء السمعة بسبب ما تردد عن المحسوبية وسوء الإدارة والرشوة واستخدام الوزارة للأحكام العرفية فى ضرب خصومها بعد أن كانت لا تستخدم إلا لضرب خصوم الحلفاء .. وكان آخر هذه الاعتبارات أن « غزالى بك » مدير الأمن موضوع الخلاف كان من الشخصيات المقربة إلى الانجليز لتعاونه المخلص معها ..

وعلى ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة اتخذت الحكومة البريطانية قرارها الذى أبلغته لطرفى الأزمة ومؤداه أن حكومة صاحب الجلالة لا تريد أن تتورط فى هذا الخلاف الداخلى !!

وكان معنى القرار إعطاء الضوء الأخضر أمام القصر لإقالة الوزارة .. وهى فرصة كان الانجليز يدركون أن الملك لن يفوتها .. كما أدرك رئيس الوزارة نفس الحقيقة ..

وفى محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه .. قرر النحاس باشا أن يدعو مجلس الوزراء إلى إجتماع عاجل الساعة الثامنة مساء ٨ أكتوبر ١٩٤٤ على أن يتقدم فى أعقابه باستقالة للملك متذرعاً بالتدخل البريطانى حتى يكون خروجه من الحكم على نحو وطنى يكفل له استرداد جانب من رصيد الشعبية التى كان قد فقدها خلال وزارته الأخيرة ..

ولكن وقبل أن ينفذ النحاس خطته ، يفسدها له القصر .. ففى الساعة الخامسة والنصف وقبل اجتماع مجلس الوزراء يصدر الملك أمراً بإقالة الوزارة وقد صيغ هذا الأمر فى عبارات جافة وقاسية .. وكان نصه ..

عزيزى النحاس باشا .. لما كنت حريصاً أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصاً وروحاً وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات **الشعب .. فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم ..**

• • •

من الضرورى - **قبل مواصلة أحداث المسيرة - إلقاء الضوء على الوزارات** المصرية التى تولت الحكم بعد خروج الوفد عام ١٩٤٤ بإقالة وزارة النحاس باشا باعتبارها شهدت مجموعة من التغيرات انعكست بشكل أو بآخر على التاريخ الوزارى فى مصر ومهدت بالتالى لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ..

وقد تمثلت هذه التغييرات فى الهزال الذى أصاب الأسد البريطانى بعد استنزاف موارد بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية مما أغرى الشعوب التى كانت مستعمرة إلى المطالبة بتحقيق استقلالها الوطنى وكانت مصر من بين هذه الدول التى سعت على امتداد هذه السنوات إلى إنهاء الوجود العسكرى الأجنبى وقد شهدت البلاد خلال هذه السنوات فترات عصيبة افتقدت فيها الأمن وعدم الاستقرار .. **وكان للفشل فى تحقيق المطالب الوطنية أن ظهرت جماعات سياسية جديدة لم تكن مؤثرة على الساحة السياسية مثل الاخوان المسلمون والشيوعيون والاشتراكيون والتى حرمت من قنوات شرعية تمارس فيها نشاطها فلجأت إلى العنف تعبيراً عن وجودها** ..

وكان من الضرورى ان ينعكس ذلك على الوزارة المصرية .. ويكفى الإشارة فى هذا المجال أن رئيسين من أربعة رؤساء للوزارة فى تلك المرحلة قد اغتيلا (أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ومحمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) .. وأن وزارتين قد استقالتا لأسباب تتعلق بالأمن ..

وبضعف أو توقف التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية فقد استأثر القصر بالسيطرة على الوزارة بعد إخراج النحاس باشا من الحكم عام ١٩٤٤ ..

وفى ظل هذه الظروف تألفت وعاشت وسقطت الوزارات كما ستشير الأحداث ..

وزارة
أحمد ماهر باشا « الأولى »
٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥

- حملة مكثفة .. ضد الوفد والنحاس باشا .
- لجنة لفحص تصرفات الوزارة السابقة .
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين .
- توزيع الأقمشة والسلع بالبطاقات .
- كادر .. لعمال اليومية .
- حل مجلس النواب ..



احمد ماهر باشا

- ولد عام ١٨٨٨ والده محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة فيما بعد .
- تخرج من مدرسة الحقوق ١٩٠٨ ونال درجة الدكتوراه من جامعة مونبلييه بفرنسا .
- عين أستاذاً بمدرسة التجارة العليا .
- اشتغل بالحركة الوطنية وانتخب ١٩٢٤ عضواً بمجلس النواب وعين وزيراً للمعارف .
- أنشأ الهيئة السعدية ١٩٣٨ وألف وزارته الأولى فى ١٩٤٤ .
- اغتيل فى حرم البرلمان فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بسبب نيته اشراك مصر فى الحرب فى صف الحلفاء .

• في اللحظة التى تسلم فيها النحاس باشا كتاب إقالته تسلم أحمد ماهر باشا كتاب الملك الذى عهد اليه فيه بتأليف الوزارة الجديدة .. ذهب فوراً الى مقر مجلس الوزراء بصفته رئيساً للوزارة – وفى المساء اجتمع بالمرشحين لوزارته والتى تقرر أن تشترك فيها الأحزاب التقليدية غير الوفد .

وكان مكرم عبيد .. قد شكل بعد اقالته من الوفد حزباً جديداً أسماه « الكتلة الوفدية المستقلة » وفى المشاورات الخاصة بتشكيل الوزارة صمم مكرم عبيد على أن يحصل حزبه الناشىء على عدد مساوٍ لباقى الأحزاب الكبيرة وعلى أن يتولى وزارة المالية .. وكادت أن تفشل مشاورات تشكيل الوزارة لولا تدخل القصر وضغطه .. وتم تشكيل الوزارة وشغل مكرم عبيد فيها وزارة المالية والنقراشى وزارة الخارجية وابراهيم عبد الهادى الصحة .. وشغل أحمد ماهر الداخلية الى جانب الرئاسة .

وكان مفهوماً أن الوزارة الجديدة تسعى الى التخلص من آثار عهد وزارة ٤ فبراير الوفدية وإقامة عهد جديد عن طريق تدمير الوفد على كل المستويات ..

وقد شن أحمد ماهر حملة ضد النحاس واتهمه بأنه كان أسوأ الدكتاتوريين ، وبأنه كان يريد أن يحكم مصر بأساليب هتلر وموسولينى .. وأعلن مكرم عبيد عن عزمه عن نشر كتاب أشد سواداً من سابقه يفضح فيه عهد النحاس .

وعند هذا الحد تدخل السفير البريطانى بهدف منع الاستمرار فى تلك الأعمال التى وصفها بعدم الحكمة وقد استجابت الحكومة فعلاً لهذا التدخل .

وللتخلص من آثار الوزارة السابقة صدر قانون بإلغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التى تمت فى الفترة من فبراير ١٩٤٢ حتى أكتوبر ١٩٤٤ .. وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس باشا الى وظائفهم .. كما أحيل الى المعاش كل من تعاطف مع الوفد .

وأطلقت الوزارة سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم فى كل الأحكام العرفية وفى مقدمتهم على ماهر باشا وبعض الشبان الذين عرفوا بعدائهم للوفد والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود .

وقرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق برئاسة مكرم عبيد وزير المالية مهمتها فحص وتحقيق بعض الوقائع والتصرفات التى تمت فى عهد الوزارة وتمس نزاهة الحكم .

ولسد العجز فى السلع التموينية وخاصة الحبوب والذى وصل الى مليون و ٧٠٠ ألف أردب قمح تقرر سرعة استيراد كميات مناسبة .. مع إقرار تنظيم توزيع الأقمشة عن طريق البطاقات للقضاء على السوق السوداء ..

وقرر المجلس استيراد كميات من الزيت من الهند ومراقبة توزيعه حتى لايتسرب إلى السوق السوداء .. وتخفيض ثمن صفيحة الجاز بمقدار ١٨ مليما وإخراجه من البطاقات وتخفيض ثمن أقة السكر بمقدار قرش صاغ ..

وقرر المجلس إعادة تنظيم مكاتب التموين وتعميم نظام البطاقات بعد إجراء حصر دقيق للسكان والعائلات ..

وتم عقد اتفاق مع بريطانيا لاستيراد أنواع من السلع الضرورية والتخفيف من القيود التى كانت مفروضة على الاستيراد .. وقد أدى هذا الاتفاق إلى إلغاء رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على استيراد السلع .. وكان هذا المركز يمثل حكومتى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ولايجوز منح تراخيص استيراد السلع إلا بعد الحصول على توصية منه بذلك .. وقد أدى هذا الاتفاق الى زيادة استيراد السلع بحوالى ٥٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٤٤ .

وفى مجال رعاية العاملين وافق المجلس على رفع فئات اعانة الغلاء ووضع كادر جديد لعمال اليومية وإنصاف بعض طبقات الموظفين واستصدار أمر عسكرى بزيادة اعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية .

وفى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة يوم ٨ يناير ١٩٤٥ ودعوة المجلس الجديد للاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير .

وامتنع الوفد عن دخول الانتخابات .. وأسفرت النتائج عن فوز ١٢٥ نائباً من السعديين و ٧٤ من الأحرار الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية و ٧ من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين ليبلغ مجموع النواب ٢٦٤ نائباً .

وصدر مرسوم باعادة الشيوخ الذين كانت وزارة النحاس قد أخرجتهم من مجلس الشيوخ .

وعلى ضوء نتيجة الانتخابات تقدم أحمد ماهر باستقالته ليتسنى له تأليف وزارة جديدة على ضوء الأغلبية التى حصل عليها السعديون فى الانتخابات .. ويكلفه الملك بتأليف الوزارة الجديدة .

وزارة
أحمد ماهر باشا « الثانية »
١٥ يناير – ٢٤ فبراير ١٩٤٥

- منح عريس الأميرة فايزة .. الجنسية المصرية ونظام خاص بالجنسية .. للأسرة المالكة !!
- اعلان دخول مصر .. الحرب .
- الوزراء يهددون بالاستقالة ..
- مصرع – أحمد ماهر .. داخل البرلمان ..

ضمت الوزارة الجـديدة عدداً من الوزراء بنسبة تعادل ماحصل عليه كل حزب فى الانتخابات ...

بعد تشكيل الوزارة بساعات صدر بلاغ من الديوان الملكى بإعلان خطبة الأميرة « فايزة » شقيقة الملك إلى الوجيه محمد على رءوف حفيد الأميرة فاطمة عمة الملك .. وعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة حيث وافق على مشروع مرسوم قدمه وزير الداخلية بمنح العريس الجنسية المصرية حيث كان أبوه من كبار قواد الجيش التركى .. ولما لم يصدر المرسوم لأسباب فقهية تقدمت رئاسة الوزارة بمشروع مرسوم آخر بإضافة مادة إلى قانون الجنسية المصرى يقضى بوضع نظام خاص للأسرة المالكة تجيز منح الجنسية المصرية لأصهار الأسرة المالكة بموجب أمر ملكى !!

كانت القضية الملحة التى واجهتها وزارة أحمد ماهر فى أعقاب تشكيلها هى قضية دخول مصر الحرب .. فقد ظلت مصر منذ قيام الحرب العالمية الثانية وعلى امتدادها دولة غير محاربة بالرغم من كل ماأحاط بها من مخاطر القتال واستمرت الوزارات المتعاقبة تنفذ سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب حتى عهد وزارة أحمد ماهر الثانية .. وبينما كانت الحرب قد قاربت نهايتها عاد موضوع قضية دخول البلاد الحرب يفرض نفسه بعد قرار مؤتمر « يالتا »

ولبيان ذلك نشير إلى أنه كان قد تقرر عقب الاجتماع الذى عقده أقطاب الحلفاء فى « يالتا » عدم اشتراك أى دولة فى مؤتمر سان فرنسيسكو لتكوين الأمم المتحدة والذى تقرر انعقاده فى ٢٥ أبريل – مالم تكن هذه الدولة قد أعلنت الحرب على دول المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ ..

ولم يكن أمام أحمد ماهر وحكومته إلا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطانى فى منتصف فبراير بإعلان مصر دولة محاربة إذا رغبت فى عضوية مؤتمر سان فرنسسكو ..

وأثناء مناقشة هذه المسألة فى مجلس الوزراء هدد بعض الوزراء بالاستقالة إذا أقدمت مصر على هذه الخطوة لولا تدخل القصر .. وكان رأى الملك أن مصلحة مصر تقتضى إعلانها الحرب ..

وفى هذا الجو المملوء بالمحاذير اجتمع البرلمان يوم السبت ٢٤ فبراير لبحث المسألة .. وكانت الوزارة قد أعدت بيانا وافقت فيه على إعلان مصر دخول الحرب تمهيدا لانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة ..

وبعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر بيان الوزارة أمام مجلس النواب انتقل الى مجلس الشيوخ لكى يدلى ببيان فيه .. وفى الطريق وأثناء اجتيازه البهو الفرعونى الذى يفصل بين المجلسين أطلق عليه محام شاب اسمه محمود العيسوى الرصاص فأصابه فى مقتل .. وعلل جريمته بأن

أحمد ماهر قد ضحى بمصالح بلاده بإعلانه دخول مصر الحرب .. وبذلك أسدل الستار على عهد وزارة أحمد ماهر الثانية ولم يكن قد مر على تشكيلها ٤٠ يوما ..

وكانت هذه الحادثة ثانية حادثة لاغتيال رئيس وزراء فى تاريخ الوزارات المصرية حتى ذلك الوقت .. وكانت الأولى حادثة اغتيال بطرس باشا غالى قبل ذلك بـ ٣٥ عاما فى ١٠ فبراير ١٩١٠ .

وزارة
محمود فهمى النقراشى باشا « الأولى »
٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦

- بدعة يخترعها الملك .. لأول مرة .
- مصر عضواً فى هيئة الأمم المتحدة .
- توقيع ميثاق جامعة الدول العربية .
- ١٠ آلاف جنيه لترميم المسجد الأقصى .
- رفع الأحكام العرفية .
- ٢٠ ألف جنيه لورثة أحمد ماهر باشا .
- انتهاء الحرب العالمية الثانية .
- مصر .. تطلب اعادة النظر فى المعاهدة .
- البوليس يتدخل .. لفض المظاهرات .



محمود فهمى النقراشى باشا

- ولد بالاسكندرية ١٨٨٨ وتعلم حتى انتهاء المرحلة الثانوية بها ثم التحق بمدرسة المعلمين الخديوية بالقاهرة وحصل على شهادة فى التعليم من نوتنجهام بانجلترا ١٩٠٩ .
- عمل بالتدريس بوزارة المعارف وشارك فى ثورة ١٩١٩ .
- اتهم مع أحمد ماهر ١٩٢٤ فى قضية اغتيال السردار .
- تولى عدداً من المناصب الوزارية حتى اختلف مع النحاس ١٩٣٧ وخرج من الوفد ليؤسس مع أحمد ماهر الهيئة السعدية .
- تولى رياسة الوزارة بعد اغتيال أحمد ماهر ١٩٤٥ ثم استقال منها وعاد الى رياستها ١٩٤٦ .
- رفع قضية مصر فى مجلس الأمن ودخلت مصر حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ فى عهد وزارته الثانية واغتيل فى ٢٨ ديسمبر من نفس السنة .

ترتب على اغتيال الدكتور أحمد ماهر باشا مجموعة من النتائج انعكست على مسيرة الوزراة .. وكان أول هذه النتائج البحث عن خليفة لرئيس الوزراء الراحل يعهد إليه بتأليف الوزارة .. وقد استقر الرأى على محمود فهمى النقراشى رفيق الدكتور أحمد ماهر ونائب رئيس الهيئة السعدية بالرغم من كل المحاذير التى أحاطت بهذا الاختيار ..

وقد اتصلت هذه المحاذير بمخاوف القصر من عدم سهولة التعاون مع النقراشى الذى **اشتهر بالتصلب** فى الرأى وأنه لا يملك المرونة التى كان يملكها أحمد ماهر .. وقد تدخلت عناصر أقنعت الملك بخلاف ذلك ..

وقد أبدى الملك خلال فترة البحث عن رئيس للوزارة رغبته فى تخويل نفسه مزيدا من الحقوق التى كان يخولها له الدستور .. فقد أسرَّ لبعض المقربين إليه عن رغبته فى عدم تكليف وزارة جديدة إنما سيقوم بتعيين رئيس جديد للوزارة القائمة .. مما أعتبر فى ذلك الوقت بمثابة بدعة لم يعرفها دستور برلمانى فى العالم ولم تعرفها مصر منذ عام ١٨٧٨ حين أصدر الخديو اسماعيل إرادة بأن يحكم مصر مع زملائه وبواسطتهم .. وانتهى الأمر بإقناع الملك بالعدول عن هذه الفكرة ...

بعد تشكيل الوزارة انعقد مجلس النواب والشيوخ فى جلسة سرية نوقشت فيها سياسة الحكومة بشأن مبدأ إعلان الحرب بين مصر ودولتى المحور « ألمانيا واليابان » وصدر فى نفس اليوم مرسوم باعتبار المملكة المصرية فى حالة حرب مع الرايخ الألمانى وامبراطورية اليابان ..

وعين عبد الحميد بدوى وزيرا للخارجية وتولى رئاسة وفد مصر فى مؤتمر سان فرانسسكو الذى أبرم فيه ميثاق هيئة الأمم المتحدة .. بعد أن وجهت لها الدعوة لحضور المؤتمر مع ٣٩ دولة أخرى .. وقد اعتمد مجلس الوزراء مبلغ ٧٥ ألف جنيه لتغطية نفقات وفد مصر ..

وفى ٧ مارس ١٩٤٥ **اجتمعت وفود الدول العربية بالقاهرة .. وتم فى ٢٢ مارس بقصر الزعفران التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية** ، ووقع عليه مندوبو كل من سوريا وشرق الأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن .. وصدر قانون بفتح اعتماد اضافى قدره ٩٤ ألف جنيه لدفع نصيب مصر فى نفقات الجامعة خلال الستة أشهر من ٤٥ وعن سنة ١٩٤٦ .. وعلى مساهمة مصر بمبلغ ٥٠ ألف جنيه لإنشاء مكتبين للدعاية للقضية الفلسطينية أحدهما فى لندن والآخر فى واشنطن .. واعتماد ١٠ آلاف جنيه بصفة عاجلة لعمل سقف خشبى للمسجد الأقصى بفلسطين وإنارته بالكهرباء .

واعتماد ٢٠ ألف جنيه للمساهمة فى إنشاء مسجد ومركز للثقافة والدراسات الاسلامية بلندن و ٢٠٠ ألف جنيه لإنشاء مركز مماثل ومسجد بواشنطن .

ورخصت الحكومة للسلطات البريطانية بإنشاء محطتين لاسلكيتين بمنطقة القناة

وتسليمهما ٩٥ ألف فدان بسيناء شرق قناة السويس لاستخدامها فى التدريبات العسكرية .

وفى المجال الداخلى صدر قرار بإطلاق الحريات العامة وبحيث لا تطبق الاحكام العرفية إلا فى أضيق الحدود .. ورفعت الرقابة عن الصحف باستثناء المسائل العسكرية وإباحة الاجتماعات العامة ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية .

وفى ٤ أكتوبر ١٩٤٥ صدر مرسوم برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد اعتباراً من ٧ أكتوبر ومرسوم بعدم قبول الطعن فى التدابير التى أصدرتها السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية وآخر بإحالة الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية .

وقرر المجلس تخليداً لذكرى المغفور لها صفية هانم زغلول أم المصريين بإنشاء مستشفى باسمها للولادة بقسم السيدة زينب .

كما اعتمد ١٠٠ ألف جنيه للمساهمة فى إنشاء المدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول .. وقد تبرع الملك والأميرات والأمراء للمشروع .

واعتمد المجلس مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه للبدء فى تنفيذ مشروع مكافحة الأمية .. واعتماد ٥٧ ألف جنيه لصرف تعويضات أهالى النوبة عن الزراعات التى تلفت من جراء تلف محاصيلهم بسبب حجز المياه خلف خزان أسوان .

وإصدر قانوناً بإعفاء كل ممول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانه جنيهين فى السنة من ضريبة الأطيان .. وعلى اعتماد ٨٩ ألف جنيه لمكافحة الجراد فى مصر وشبه الجزيرة العربية .

ووافق المجلس على منح إدارة مصيف رأس البر إعانة عاجلة ٤ آلاف جنيه لإصلاح مرافقه قبل حلول الصيف ومنحه سلفة ١٥ ألف جنيه بفائدة ١½٪ تسدد على ٢٠ سنة .

ووافق المجلس على اعتماد ٢٤ ألف جنيه للبدء فى عمل تمثال وضريح لأحمد ماهر باشا وإقامة ضريح لمصطفى كامل .

ولأول مرة يرفض المجلس مذكرة وزير الداخلية بمد خدمة ٤ لواءات انجليز ببوليس القاهرة والقناة ويصدر قراراً بإحالتهم الى المعاش وتعيين مصريين بدلاً منهم .

ووافق المجلس على نقل تبعية الاذاعة المصرية مرة أخرى لوزارة الشئون الاجتماعية .. وكانت تابعة لوزارة الداخلية طوال سنوات الحرب .

واستصدر المجلس مرسوماً بتأخير الساعة ٦٠ دقيقة خلال فصل الصيف على أن يحدد المجلس التاريخ الذى يتم فيه ذلك .

وقرر المجلس صرف معاش استثنائي قدره ١٥٠٠ جنيه في السنة لأرملة الدكتور أحمد ماهر وتقرير ٢٠ ألف جنيه تعويضاً لكريمته اعترافاً بما أداه والدها من خدمات لمليكه وللبلاد .

كما قرر المجلس إحالة تقرير لجنة التحقيق التي سبق تشكيلها لبحث تصرفات الوزارة النحاسية بشأن كل ما يمس نزاهة الحكم .. الى مجلس النواب .

* * *

لم تنقضي شهور قليلة على تشكيل الوزارة حتى انتهت الحرب العالمية الثانية باستسلام ألمانيا في مايو ١٩٤٥ .. وكان على الوزارة أن تبدأ بالتجاوب مع متطلبات القضية الوطنية وتحقيق الآمال العريضة التي أخذت تداعب المصريين في التخلص من الوجود العسكري البريطاني وإنهاء معاهدة ١٩٣٦ .. وذلك في ضوء البيان الذي كانت قد أصدرته الهيئة السياسية المشكلة من زعماء الأحزاب .. وكانت الحكومة قد أقرت تشكيل هذه الهيئة للاسترشاد برأيها في المشكلات الكبرى .

اجتمع مجلس الوزراء في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ وأقر البيان الذي أصدرته الهيئة والذي أشار إلى أن الوقت الحاضر يعتبر أنسب الأوقات لتحقيق أهداف البلاد القومية .. وفي ٢٠ ديسمبر سلم سفير مصر في لندن مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها مصر الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

وفي يناير جاء الرد البريطاني مخيباً للأمال ويمس كرامةوسيادة مصر .. واشتد سخط الأمة على سياسة انجلترا حيال مصر وتنكرها لكل عهودها وتجلى ذلك في مظاهرات عمت أرجاء البلاد كلها .. ووقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين ، كان أسوأها حادثة كوبري عباس الشهيرة والتي أسفرت عن اصابة نحو ٨٤ من الطلبة إصابات بالغة .. وقد تجددت المظاهرة في اليوم التالي وتدخل البوليس لفضها بالقوة .

كان المد الوطني المعادي لبريطانيا قد أخذ في التزايد .. وتم اغتيال رجل من أهم رجالها في مصر وهو أمين عثمان باشا في يناير ١٩٤٦ وكان يشغل منصب وزير المالية في وزارة النحاس باشا الأخيرة .. وأثار الحادث السفير البريطاني فأعرب للملك فاروق عن عدم ارتياحه لاستمرار وزارة النقراشي في الحكم وانه لا يستطيع أن يتعاون معها .

وثار خلاف بين رؤساء الأحزاب في الوزارة وتقدموا باستقالتهم .. وإزاء ذلك لم يجد النقراشي سوى تقديم استقالته الى الملك فقبلها في ١٥ فبراير ١٩٤٦.

وتشير التقارير الى ان الخلاف الذى ثار بين رؤساء الأحزاب فى الوزارة كان حول أسلوب فض المظاهرات بالقوة واستخدام العنف مما كان له وقع أليم فى النفوس ووضع الوزارة فى حرج أمام مسئوليتها فى التصدى حتى للمظاهرات البريئة التى كانت تريد التعبير عن مشاعرها .

وزارة
إسماعيل صدقي باشا « الثالثة »
١٦ فبراير – ٩ ديسمبر ١٩٤٦

- مفاوضات .. لبحث جلاء القوات البريطانية .
- إلغاء وزارة التموين .. وانشاء مؤسسة القرض الحسن .
- قانون تنظيم ساعات العمل .
- صدام بين المتظاهرين والقوات البريطانية .
- قرار من مجلس الوزراء .. بمنوع المظاهرات .
- تعطيل الصحف .. ومنع الاجتماعات

كان هناك رغبة فى توحيد الصفوف فى ظل وزارة قومية لخوض جولة من المفاوضات مع بريطانيا ينتهى بها الوجود العسكرى البريطانى فى البلاد .. وقد وقع اختيار الملك على صدقى باشا لتأليف الوزارة باعتباره شخصية قوية قادرة على الحفاظ على الأمن بعد انتشار المظاهرات وتفشى موجة من عدم الاستقرار فى نهاية عهد النقراشى باشا .. بالاضافة الى أن الملك كان يرى أن يكون رئيس الوزراء الجديد شخصية سياسية لا حزبية حيث أن الوزارة الجديدة ستكلف بالمفاوضات .

وقد فشل صدقى فى تأليف وزارة قومية حيث أن الحزب الوحيد الذى قبل أن يشترك معه فى وزارته الجديدة فى مراحلها الأولى كان حزب الأحرار الدستوريين حيث شغل ٤ أعضاء منه مناصب وزارية أما بقية أعضاء الوزارة بما فيهم رئيسها فكانوا من المستقلين . وقد حدثت تعديلات كثيرة على مناصب الوزراء فى الأيام الأولى .. وقد يرجع ذلك إلى أن تأليفها خرج على التقاليد الدستورية التى كان معمولاً بها فلم يكن رئيسها يستند إلى سند برلمانى .

بعد تأليف الوزارة بحوالى ١٧ يوماً صدر مرسوم ملكى بتأليف وفد مصر فى المفاوضات مع بريطانيا برئاسة إسماعيل صدقى .. **وكانت المفاوضات تستهدف بحث مسألة الجلاء ووحدة وادى النيل** .

وتطالعنا محاضر مجلس الوزراء أن فكرة تمثيل مختلف الأحزاب فى المفاوضات بعد رفض حزب الوفد الاشتراك فيها أحدثت تقارباً بين الأحزاب الأخرى ومن هذه الاعتبارات أن المفاوضات التمهيدية كانت تسير سيراً حسناً وتبشر بالتوصل الى عقد المعاهدة الأمر الذى أدى الى رغبة الأحزاب فى الاشتراك فى هذا الشرف إذا ما نجحت وتحقق الجلاء .

* * *

فى عهد وزارة صدقى صدر قانون بإنشاء مجلس أعلى للتعليم برئاسة وزير المعارف .. وصدر مرسوم بالغاء وزارة التموين فى ٢٨ مارس وإضافة اختصاصاتها **لوزارة التجارة والصناعة** .

وفى ٧ أغسطس ٤٦ صدر قانون بإنشاء مجلس الدولة والذى يضم محكمة القضاء الادارى وقسم التشريع والجمعية العمومية واختصاصات كل قسم .. وعين محمد كامل مرسى وزير العدل أول رئيس لهذا المجلس .

كما صدر قانون بإنشاء مؤسسة للقرض الحسن بوزارة الأوقاف تقبل التبرعات عن طريق الوقف أو الوصايا والهبات وغيرها على أن تقرض ذوى الحاجات بدون فوائد مقابل رهونات تباع إذا لم يتم السداد فى موعده .

وصدر قانون بتنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية والفنادق والمطاعم والمقاهى وصالونات الحلاقة وغيرها .. نص على أنه لا يجوز تشغيل المستخدمين والعمال مدة تزيد على ٩ ساعات لا تدخل فيها فترات الراحة وأن يتقاضى العامل ٢٥٪ زيادة فى الأجر عن كل ساعة زيادة بحيث لا يتعدى عدد الساعات التى يعملها ١١ ساعة .

وكانت مواعيد العمل بالنسبة للمحلات فى المدن الكبرى حتى الساعة التاسعة مساء فى الصيف والثامنة والنصف شتاء وتضاف ساعة زيادة لمحال السلع الغذائية .

وصدر قانون بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها وأن تكتب بها لافتات الشركات والمحال التجارية وغيرها بحيث تكون أكبر حجماً من أى لغة أخرى معها .

* * *

بدأت المفاوضات فى مصر فى منتصف أبريل ١٩٤٦ وبدأ من مطالب الجانب البريطانى فيها أنه يصر على استبقاء قاعدة حربية فى منطقة قناة السويس فى وقت السلم والحرب فى شكل اتفاقية دفاع مشترك وكان هذا الاجراء كافياً لقطع المفاوضات .. وكانت جميع التصريحات التى أدلى بها المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم البريطانى تشير الى هذا الاتجاه .. وأصدرت السفارة البريطانية فى مصر بياناً حول المفاوضات لم يكن يبشر بالخير ورغم ذلك استمرت المفاوضات .. وتبين أن مشروع المعاهدة الجديد الذى عرضته بريطانيا لا يختلف فى جوهره عن معاهدة ١٩٣٦ ولم يشأ الجانب المصرى أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة تفادياً للأضرار التى يمكن أن تحدث فأوقف المفاوضات وأصدر الجانبان بياناً بأن هناك بعض المسائل يرى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها الى المستر بيفن فى لندن مما يتطلب بعض الوقت وكان معنى هذا وقف المفاوضات .

ورأى اسماعيل صدقى بعد تعثر المفاوضات فى مصر أن يسافر الى لندن ليتباحث بنفسه مع وزير الخارجية البريطانية وهناك توصلا إلى مشروع معاهدة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ رفضه ٧ من أعضاء وفد المفاوضات الاثنى عشر .. وبدلاً من أن يتوج هذا الاتفاق أعمال وزارة صدقى باشا إذا به يؤدى إلى نهايتها .

وسارت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها تحتج على المشروع .. وكان صدقى باشا قد سلك فى بداية حكمه نحو المظاهرات سبيلاً وسطا فقرر السماح بالمظاهرات السلمية مع مراعاة حفظ النظام وصيانة ممتلكات الأجانب .

إلا أن تصاعد الأحداث وتطورها أدى إلى تصاعد حدة المظاهرات .. فتألفت لجان

لتنظيم المظاهرات .. وحدث يوم ٢١ فبراير أن كانت احدى هذه المظاهرات تسير بشوارع القاهرة تهتف بالجلاء .. ولم تكد تصل إلى ميدان الاسماعيلية (التحرير حالياً) حتى تصدت لها سيارات بريطانية واقتحمت جموع المتظاهرين مما أدى الى مصرع ٢٣ واصابة ١٢١ شخصاً .. الأمر الذى دعا المتظاهرين الى تحطيم واتلاف عدد من المصالح البريطانية .

وفى المساء عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة قرر فيها منع المظاهرات منعاً باتاً محافظة على الأمن والنظام فى البلاد .

واستصدرت الحكومة مرسوماً بتعديل بعض مواد قانون العقوبات لمواجهة إضرابات الموظفين والتحريض عليها وإضافة مادة جديدة لمكافحة الشيوعية .

وأصدر المجلس قراراً بتعطيل جريدة الوفد نهائياً عن الصدور وتعطيل عدد من الصحف الأخرى وحل عدد من الجمعيات واللجان والروابط ومنع الاجتماعات من أى نوع كانت .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ قدم صدقى باشا استقالته من الوزارة وبناها على أسباب صحية .. والواقع أنها ترجع لفشله فى المفاوضات وصدامه مع الانجليز فى شأن السودان وتعارض تصريحاته مع تصريحات رئيس وزراء بريطانيا فى هذا الشأن .. فضلاً عن فشله فى السيطرة على الأمن والحد من الإضرابات والمظاهرات وكان أحد الأسباب التى على ضوئها تم اختياره للوزاره .. وفى ٩ ديسمبر قبل الملك استقالة الوزارة .

وزارة
محمود فهمى النقراشى « الثانية »
٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨

- عرض قضية مصر .. على مجلس الأمن
- موت ١٠٠ ألف .. بالكوليرا
- إنشاء مصلحة للأرصاد الجوية
- ٣٦٠ مليون جنيه ديون انجلترا .. لمصر
- إعلان الأحكام العرفية
- ١٠ ملايين جنيه لكهربة خزان أسوان
- تمصير الشركات .. وقانون للضريبة التصاعدية
- مصرع النقراشى .. فى وزارة الداخلية

كانت وزارة النقراشى الثانية أطول وزارات ما بعد الحرب العالمية الثانية عمراً — فقد طال عهدها لمدة عامين وبضعة أيام ولم ينته هذا العهد إلا باغتيال رئيسها فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .. وفى خلال هذين العامين ألم بمصر من الاحداث الجسام ما جعل هذه الوزارة نقطة تحول فى التاريخ المصرى المعاصر .

فمن ناحية العلاقات مع الجانب البريطانى .. استأنف النقراشى المفاوضات مع السفير البريطانى فى مصر فلقى إصراراً من الحكومة البريطانية على موقفها .. فقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن وأعلن هذا القرار فى بيان ألقاه أمام مجلس النواب والشيوخ .

وكانت قضية مصر من أهم القضايا التى نظرها مجلس الأمن .. وقد شن النقراشى باشا هجوماً عنيفاً على انجلترا فى المجلس وسمى أعمالها بالقرصنة البريطانية .. وكانت مطالب مصر تدور حول جلاء القوات البريطانية جلاءً تاماً عن مصر والسودان وإنهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

ومع وضوح حجج مصر وقوتها إلا أن المجلس امتنع عن أن يصدر قراراً بجلاء القوات الانجليزية عن مصر والسودان ووقف موقفاً سلبياً وترك القضية معلقة دون أن يصدر فيها قراراً ؛ ولعل من أهم أسباب فشل القضية أمام مجلس الأمن سيطرة النزعة الاستعمارية على هذا المجلس وتكاتف الدول الاستعمارية وتآمرها على مصر للحيلولة دون تحقيق مطالبها العادلة .. ولم يكن للمجلس حين نظر القضية محكمة تحكم بالحق والعدل .. بل كانت هيئة سياسية تسيطر على قراراتها الدول الكبرى .

سبب آخر أدى الى فشل القضية ،تمثل فى الخلافات الحزبية التى برزت أثناء عرض القضية وأدت الى إضعاف مركز مصر أمام المجلس .. وتمثل ذلك فى الرسالة التى بعث بها حزب الوفد الى رئيس مجلس الأمن أشار فيها إلى أن الدعوى التى رفعتها الحكومة المصرية أمام المجلس لا تمثل وجه شعب وادى النيل التى تؤيد أغلبيته الساحقة الوفد .. وإنها على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين تتألف منهم الوزارة المصرية !!! .

وكان لمثل هذه الرسالة أكبر الأثر فى طعن موقف مصر من الخلف فى الوقت الذى كانت تصارع فيه أقوى الدول فى مجلس الأمن !! .

وعلى الجانب الآخر ،فترت العلاقة بين الوزارة والقصر وتمثل ذلك فى العديد من القرارات التى أصدرها القصر دون الرجوع الى الوزارة مثل تعيين ابراهيم عبد الهادى وكيل الهيئة السعدية رئيساً للديوان دون استشارة الحكومة وتعيين كريم ثابت مستشاراً للاذاعة رغم معارضة النقراشى باشا ..

وكانت صورة الملك قد أخذت فى الشحوب نتيجة تصرفاته .. وصحب هذا التحول زيادة قوة ونفوذ الموظفين الخصوصيين فى القصر على حساب قوة ونفوذ رجال الدين المسئولين .

* * *

ومن أهم الأحداث التى منيت بها البلاد ظهور وباء الكوليرا فى سبتمبر عام ١٩٤٧ .. والذى أدى الى وفاة أكثر من ١٠٠ ألف مواطن .. وقد جندت الحكومة ما استطاعت لمكافحة هذا الوباء حتى أمكن التغلب عليه فى نهاية العام نفسه .. وكان الوباء قد وصل الى قرية القرين بالشرقية مع مخلفات معسكرات الجيش الانجليزى الذى كان منتشراً فى مناطق القناة والصالحية .

وصدر مرسوم بإنشاء مصلحة الأرصاد الجوية لأول مرة على أن تلحق بوزارة الدفاع المدنى .

وبلغت ميزانية السنة المالية ١٩٤٨/٤٧ مبلغ ١٠٣ ملايين جنيه للمصروفات ، بينما بلغت الإيرادات ٩٤ مليون جنيه .

سبق أن أشرنا إلى أن انجلترا كانت تنفق على قواتها فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية بالعملات المحلية التى كانت تسحبها من الخزانة المصرية بموجب أذونات على الخزانة البريطانية لصالح مصر .. وصلت الى حوالى ٣٦٠ مليون جنيه استرلينى .. وقد سعت وزارة النقراشى الى مفاوضة الحكومة البريطانية فى استراداد هذه الأرصدة فلم توفق إلا فى استرداد مبالغ بسيطة بلغت حوالى ٤٦ مليون جنيه .. وبذا تجمدت أرصدة مصر فى الخزانة البريطانية لتصل الى حوالى ٣١٠ ملايين جنيه .. ولكن ترتب على هذه المفاوضات اتفاق على خروج مصر من منطقة الاسترلينى وفرضها رقابة على عمليات النقد الأجنبى والاستيراد .. وأن تحتفظ بايراداتها من العملة الصعبة والعملات الأجنبية التى تحصل عليها من ايرادات شركة القنال طبقاً لأحكام قانون الرقابة على النقد .

كما وافقت بريطانيا على سداد حصة مصر فى البنك الدولى للانشاء والتعمير وتبلغ حوالى ٤ ملايين دولار .

وفى ١٣ مايو ١٩٤٨ صدر مرسوم باعلان الأحكام العرفية وتعيين النقراشى باشا حاكماً عسكرياً وذلك بمناسبة حرب فلسطين وتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها .. على أن يسرى مفعولها لمدة سنة .

ومن أهم أعمال الوزارة اعتماد ١٠ ملايين جنيه أقرها البرلمان للبدء فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان .. وفى ١٩ مارس أرسى الملك فاروق حجر الأساس لأول محطة

لتوليد الكهرباء من ا خزان وإنشاء قناطر أدفينا والتى بدىء العمل فيها فى مايو ٤٨ وهى من أعظم منشآت الـ ى الحديثة .

وأصدرت الحكومة قانون الشركات لأول مرة فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى والذى نص على أن يكون للمصريين نسبة فى هذه الشركات المشتركة تعادل أكثر من ٥٠٪ من رأس المال .. وكان لهذا القانون أكبر الأثر فى تمصير الشركات بعد ذلك .

وأقرت الوزارة مشروع قانون الضريبة التصاعدية (بالنسبة للايراد العام) تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وتخفيفاً لأعباء الضرائب عن صغار الممولين .

ومن أهم أعمالها التشريعية إصدار القانون المدنى الجديد وهو أضخم تشريع بعد الدستور والذى حل محل القانون المدنى الأهلى الذى صدر عام ١٨٨٣ والقانون المدنى المختلط الصادر سنة ١٨٧٥ .. وقد صدر القانون فى ١٦ يوليه ١٩٤٨ وبدأ العمل به فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ وهو اليوم الذى انتهى فيه أجل المحاكم المختلطة ونقلت سلطتها الى القضاء الوطنى .

* * *

وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وبينما كان النقراشى باشا فى طريقه إلى مبنى وزارة الداخلية .. وأثناء وقوفه أمام باب المصعد أطلق عليه شاب يرتدى زى ضابط ٣ رصاصات فى ظهره من الخلف فأرداه قتيلاً .. وتبين أن القاتل طالب بمدرسة الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن .. وفى التحقيق معه اعترف بأنه عضو فى جماعة الاخوان المسلمين وأنه ارتكب الجريمة انتقاماً من رئيس الوزراء الذى كان قد أصدر أمراً فى ٨ ديسمبر بوصفه حاكماً عسكرياً بحل هذه الجماعة وإغلاق الأماكن المخصصة لها حيث كانت قد انحرفت عن أهدافها الدينية الاجتماعية .. كما جاء فى التقرير الذى قدمه وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام ..

وتبين من التحقيقات أن المتهم كان مطلوباً إعتقاله منذ بضعة أيام سابقة على ارتكاب الحادث مع آخرين ولكن النقراشى باشا رفض ذلك وقال إننى لا أحب التوسع فى اعتقال الطلاب فإننى والد وأقدر أثر هذه الاعتقالات فى نفوس الآباء والأمهات ..

وكان هذا الاغتيال فى أسوأ ظروف يمكن أن تواجه النظام السياسى الذى كان قائماً قبل عام ١٩٥٢ .. فالأمن مضطرب فى الداخل .. والجيش المصرى فى فلسطين يواجه النكسات ..

وزارة
إبراهيم عبد الهادى « الأولى »
٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩

- الوزارة .. تواجه الإرهاب
- مصرع حسن البنا .. المرشد العام للاخوان المسلمين
- الحكومة .. تكافح الغلاء
- لجنة برئاسة رئيس الوزراء .. لبحث أزمة الاسكان
- قرار .. بإغلاق بيوت العاهرات
- تأجير ١٧ فداناً بالجزيرة .. للنادى الأهلى
- أزمة وزارية .. بسبب دوائر الانتخابات



إبراهيم عبد الهادى باشا

- ولد عام ١٩٠٠ بالزرقا دقهلية .
- اشتهر بنشاطه الطلابى وشارك فى ثورة ١٩١٩ وحكم عليه بالأشغال الشاقة وأطلق سراحه عام ١٩٢٤ .
- من أبرز أعضاء الهيئة السعدية بعد تشكيلها عام ١٩٣٨ .
- عين وزيراً للدولة للشئون البرلمانية فى وزارة على ماهر فى أغسطس ١٩٣٩ ثم وزيرا للتجارة والصناعة ١٩٤٠ .
- تولى فى فبراير ١٩٤٧ رئاسة الديوان الملكى .

على أثر مقتل النقراشي باشا عهد الملك الى ابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ساعة متأخرة فى مساء نفس اليوم .. وكان الملك يسعى الى تأليف وزارة قومية تضم مختلف الأحزاب التقليدية أملاً فى توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية .. وقد عرض عبد الهادى باشا على الوفد أن يشترك فى الوزارة فرفض وطلب الحزب الوطنى مهلة للتفكير .. ولم تكن ظروف البلاد وحادث اغتيال النقراشى باشا تسمح بالتأخير فى تأليف الوزارة ولذلك تقرر تأليفها على وجه السرعة من السعديين والدستوريين وبعض المستقلين .

واجهت الوزارة فى بداية تشكيلها موجات من أعمال الارهاب تمثلت فى محاولة أحد الشبان نسف دار محكمة الاستئناف بباب الخلق وذلك بوضع حقيبة متفجرات فى أحد ممرات المحكمة .. وشاء القدر أن تنفجر قبل وصول الموظفين والمتقاضين .. وضبط الجانى وكان ينتمى الى جمعية الاخوان المسلمين .. وعلل جريمته بأنه كان يستهدف نسف مكتب النائب العام بما فيه من وثائق تدين بعض أعضاء الجمعية .

ومساء السبت ١٢ فبراير أطلق مجهول عدة أعيرة نارية على حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين بينما كان يغادر جمعية الشبان المسلمين .. وبعد ساعات فارق الحياة وكان قد أصدر بياناً قبل شهر من مصرعه استنكر فيه نزعة القتل والإجرام ودعا الى الوئام وتوحيد الكلمة .. ولم يستدل على الجانى حتى الآن !! .

وإزاء هذا التيار استصدرت الوزارة من البرلمان قانوناً بمد الأحكام العرفية سنة أخرى .. وأقر البرلمان القانون بحجة أن حالة الحرب فى فلسطين ما تزال قائمة برغم عقد الهدنة فى فبراير ١٩٤٩ .

وقد عنيت الوزارة بتوفير المواد الغذائية ومواد التموين وأبدت نشاطاً ملحوظاً فى مكافحة الغلاء مما أدى الى توافر السلع وخفض أسعارها - وزادت مقررات البترول ومقررات السكر .. وآثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسماليين مما ترتب عليه أن استهدفت الوزارة لحرب من بعض كبار الرأسماليين وسعيهم المتواصل لاسقاطها .

ووافق مجلس الوزراء على منح رجال التعليم ميزة تعليم أبنائهم بمصروفات مخفضة .. ومنح المجانية فى جميع مراحل التعليم لأبناء شهداء فلسطين .

كما تقرر تسريح جميع صف ضباط وعساكر بلوكات نظام البوليس والسجون الذين أتموا ٤ سنوات فأكثر بالخدمة الالزامية على أن يجند غيرهم لدواعى الأمن .

وقرر منح شركة مصر للطيران اعانة لمدة سنتين بواقع ٢٥ ألف جنيه كل سنة لإعادة تسيير خط القاهرة/الخرطوم .. على أن تقتصر الإعانة فى السنة الثانية على الخسائر التى

تحققها الشركة فقط .. مع إعفاء طائرات شركة الخطوط المصرية للطيران الدولى « سعيده » وقطع الغيار اللازمة من الرسوم الجمركية .

وقرر المجلس تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء لبحث أزمة المساكن والموافقة على مشروع وزارة الشئون الاجتماعية ببناء ٥ آلاف شقة لمحدودى الدخل ذات غرفتين و ٣ غرف و ٤ غرف .

وتخفيض أجور السفر بالسكك الحديدية على الخطوط الطوالى لتعود كما كانت قبل الحرب .

ووافق على مذكرة رئاسة الوزارة بإغلاق جميع بيوت العاهرات بمصر .. وعلى تخصيص ٢٠٠٠ جنيه للترفيه عن الجنود المصابين بمناسبة عيد ميلاد الملك .

كما اعتمدت تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ فداناً و ١٥ قيراطاً من أملاك الدولة بناحية الجزيرة الى النادى الأهلى بايجار اسمى قدره جنيه واحد فى السنة لمدة ٢٠ سنة اعتباراً من ٢١ مارس ١٩٤٥ .

وقررت الترخيص لوزير المعارف بإعفاء التلاميذ المقبولين فى السنة الأولى الثانوى والحاصلين على مجموع ٦٠٪ من المصروفات ورفع نسبة المجانية المخصصة للوزير من ٧٪ الى ١٣٪ من مجموع التلاميذ .

وعلى مذكرة وزير التموين برفع القيود المفروضة على تداول الأقمشة القطنية وإلغاء صرف الأقمشة بالبطاقات وإعادة تسعير الإنتاج المحلى من الغزل .

واعتمد المجلس ٣٠ ألف جنيه للمساهمة فى عمل فيلم عن أعمال محمد على باشا بمناسبة مرور ١٠٠ عام على وفاته .

كما وافقت على حرية تداول السيارات فى السوق وعدم الرجوع لوزير الأشغال فى ذلك .. وترك أمرها لأقسام المرور على أن يستمر وزير التجارة والصناعة مهيمنا على تحديد أسعار السيارات لمنع تلاعب المستوردين وحرمان أى شركة من الاستيراد اذا رفعت الأسعار بغير مبرر .

فى أواخر عهد الوزارة بدا خلاف بين الأحزاب المشكلة منها حول تقسيم الدوائر الانتخابية بسبب قرب انتخابات مجلس النواب الجديد .. وقد تحول هذا الخلاف الى أزمة بسبب محاولة كل حزب استقطاب أعداد من الأحزاب الأخرى اليه مما أدى فى النهاية الى إضعاف الوزارة وإسقاطها فى ٢٥ يوليو ٤٩ .

وزارة
حسين سرى باشا « الثالثة »
٢٥ يوليو - ٣ نوفمبر ١٩٤٩

- رئيس وزراء .. محايد
- الوزراء يتصلون سراً بالقصر
- ٢٦٥ ألف جنيه لاصلاح الحرمين بمكة والمدينة
- مندوبو اسرائيل .. يحضرون اجتماعات اللجنة الاقليمية الصحية بالقاهرة
- إنشاء مديرية « الفؤادية »
- ضوابط لاستخدام السيارات الحكومية
- تعطيل الوزارات .. بمناسبة انتهاء عمل المحاكم المختلطة .

كان اختيار القصر لحسين سرى باشا لتأليف الوزارة القومية اختياراً محسوباً دقيقاً .. ذلك أن فكرة تشكيل وزارة قومية تتحطم كل مرة على صخرة رفض الوفد لها . فلذلك كان مطلوباً اختيار رئيس وزراء يثق فيه القصر ويقبله الوفد .

وكما يؤكد التاريخ السياسى لحسين سرى أنه كان من السياسيين موضع ثقة الانجليز فقد كان أيضاً موضع ثقة القصر ثم انه كان من الوجوه السياسية المقبولة فى الوفد .ذلك لأنه لم يكن فى أى وقت سياسياً حزبياً ،إنما ظل على استقلاله طوال تاريخه .. وعلى ذلك وقع الاختيار عليه لتشكيل الوزارة .. وكانت تضم ٤ وزراء من الوفديين و ٤ من السعديين و ٤ وزراء من الأحرار الدستوريين واثنين من الحزب الوطنى و ٤ وزراء من المستقلين .

ومنذ البداية كان واضحاً الاختلاف بين نظرة كل من القصر ومعه أحزاب الأقلية من ناحية ، وبين نظرة الوفد من ناحية أخرى .. فكانت وجهة نظر القصر من تأليف الوزارة على الشكل القومى الذى تألفت عليه إنما تستهدف تكريس هذا الشكل والابقاء عليه بهدف ضغط التوازن الحزبى داخل الوزارة .. وبالتالى لا يملك أى حزب أغلبية مطلقة فى البرلمان .

وعلى الجانب الآخر كان الوفد يرى أنه قد تحقق بالوزارة الجديدة شرطه التقليدى الذى طالما تمسك به وهو أن يرأسها سياسى محايد بالاضافة الى أن وجوده داخل الوزارة يتيح له مراقبة الانتخابات وكانت على الأبواب .. وهو يرى أن نهاية هذه المشاركة سوف تكون لصالحه حتماً بانتخاب مجلس نواب وفدى وتأليف وزارة وفدية .

ومن أهم ما قامت به هذه الوزارة الافراج عن معظم المعتقلين السياسيين . وتمهيد السبيل لإلغاء الأحكام العرفية .. وشكلت لجنة وزارية لسرعة الفصل فى حالات المعتقلين والإفراج عنهم .

وصدر قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٠/٤٩ بلغت فيها الايرادات ١٥٧ مليون و ٨٢٧ ألف جنيه والمصروفات ١٨٧ مليون و ٤٧٥ ألف جنيه .

وتسجل محاضر الاجتماعات ما أشار إليه رئيس الوزراء من أنه لاحظ أن بعض الوزراء يتصلون برجال القصر عندما يريدون تعيين أحد فى الوظائف الهامة التى تستدعى صدور مرسوم بذلك .. وطلب أن تعرض عليه أولاً مثل هذه الاقتراحات على أن يتولى وحده الاتصال بالسراى .

ووافق المجلس على مذكرة وزارة الداخلية بشأن المبالغ التى ترسل مع بعثة الحج الى الأراضى الحجازية قدرها ٢٥ ألف جنيه ثمناً للقمح الذى يشحن الى جده .. و ١٥ ألف جنيه مرتبات الأحياء من أشراف ومجاورى مكة والمدينة .. وأن يوضع مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه لتصرف منها على إصلاح الحرمين والمرافق المتصلة بهما .

ووافق على اعتماد ١١٠ ألف جنيه لوزارة الداخلية لمواجهة المصروفات الخاصة باجراء انتخابات مجلس النواب وتشكيل لجنة من ٥ وزراء لتحديد الدوائر الانتخابية .

وناقش مذكرة التموين بطلب الزام مصانع النسيج بانتاج ٥٠ مليون متر سنوياً من الخام والدبلان لتوزيعهما فى السوق بدون بطاقات لعدم وجود ما يدعو الى فرض أسعار جبرية لهذه الأصناف .. على أن يتبع ذلك الغاء الدعم الذى كان مقرراً لهذه الأصناف وقدره ٥٠٠ ألف جنيه .. وبذلك تصبح الأقمشة الشعبية محررة من القيود المفروضة عليها .

ووافق المجلس على مذكرة وزارة الخارجية بالتصريح لمندوبى اسرائيل بحضور اجتماعات اللجنة الاقليمية الصحية بالقاهرة بشرط ألا يترتب على ذلك أثر فى موقف مصر من ناحية المبدأ إزاء إسرائيل وأن يكون دخولهم بموجب وثائق سفر مؤقتة وصادرة من هيئة الأمم المتحدة وليس بموجب جوازات سفر اسرائيلية .

أما بالنسبة لاجتماعات اللجنة الاقليمية للتغذية والزراعة والتى كان مقرراً عقدها فى شهر سبتمبر فلم يوافق المجلس على التصريح بدخول مندوبين لاسرائيل وذلك لأنها ليست عضواً فى هذه المنظمة .

ورغبة فى تفادى الحرج بين وجهتى النظر المصرية والدولية يرى المجلس أن تعرض عليه أولاً كل حالة خاصة بالمؤتمرات الدولية واللجان الاقليمية المقترح إقامتها فى مصر مستقبلاً خاصة إذا كان من بين من سيحضرها مندوبون عن اسرائيل .

وصدر قانون بانشاء مديرية جديدة باسم « الفؤادية » فى الوجه البحرى تكون عاصمتها كفر الشيخ وتضم مراكز كفر الشيخ ودسوق وفوه وقلين وبيلا والبرلس بعد فصلها عن مديرية الغربية .

ومن القرارات الطريفة رفض المجلس التصريح لوزير المعارف بشراء لوح زجاجى من السوق لمكتب الوزير فى حدود مبلغ ١٥ جنيهاً تخصم من ميزانية الوزارة .

ووافق على مذكرة وزارة المواصلات بسحب جميع سيارات الركوب الحكومية من مختلف الوزارات والتى لم يكن قد صدر بها ترخيص من مجلس الوزراء .. وتشكيل لجنة لاعادة بحث موضوع السيارات الحكومية على أن تنتهى من عملها خلال أسبوعين وتعرض قراراتها على مجلس الوزراء .. **والجدير بالذكر أن هذه اللجنة شكلت فى جميع العهود ومازالت تشكل حتى الآن دون الوصول الى نتيجة تذكر !!** .

وفى ٥ أكتوبر انتهى أجل المحاكم المختلطة وأقامت الحكومة بهذه المناسبة احتفالاً كبيراً بدار الأوبرا .. وصدرت حركة ترقيات واسعة للقضاة وافق عليها المجلس .. وتقرر تعطيل الوزارات والمصالح فى هذا اليوم احتفالاً بهذه المناسبة التى اكتملت لمصر فيها سيادتها القضائية .

ووافق المجلس على مذكرة وزير المعارف بانشاء جامعة محمد على بأسيوط .

كما وافق المجلس على حل مجلس النواب واجراء الانتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠ .. وبمناسبة قرب الانتخابات أصدر المجلس بياناً أعلن فيه أن الحكومة فى سبيل تحقيق الضمانات لحرية الانتخابات ، لن تتخذ أى تدابير استناداً الى الأحكام العرفية من شأنها المساس بالحريات العامة .. وستكون جميع الحريات مصونة فى حدود القانون .

لقد كانت بداية الوزارة القومية ، على النحو الذى أسلفناه بداية غير مشجعة على الإطلاق .. وكانت التجربة بهذا الشكل محكوماً عليها بالفشل الذى سرعان ما جاء بعد ثلاثة أشهر فقط حين تحول الائتلاف الى اختلاف فى وجهات النظر أدى فى النهاية الى انهيار الوزارة .

وكانت تجربة الوزارات الائتلافية جديدة لم تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من الصراعات والشقاق حتى فى أحلك الظروف والأوقات التى كانت الأمة فى حاجة فيها الى التماسك والوحدة والترابط .

وقد أدى فشل التجربة إلى زعزعة ثقة الشعب فى الأحزاب وفى قدرتها وكفاءتها واخلاصها لبلدها .. وكلها عوامل كانت تمهد لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وزارة
حسين سرى باشا « الرابعة »
٣ نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠

- قانون لمحاكمة الوزراء .. ومن أين لك هذا ..
- الاذاعة .. تتبع مجلس الوزراء .
- تصدير السلع الى السعودية .
- إنشاء جامعة محمد على بأسيوط .
- الوفد يفوز فى الانتخابات .

فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ قدم حسين سرى استقالته الى الملك وبناها على أن مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذى وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين .. وامتد سخطهم الى أحزابهم .. وامتد سخط أحزابهم الى ممثليهم .. ورغم أنه بذل قصارى جهده فى التوفيق إلا أنه تبين أن الروح الحزبية مازالت هى الغالبة ولذلك يجد نفسه مضطراً الى رفع استقالته .

غير أن الملك عهد اليه فى الساعة التى قدم فيها استقالته بتأليف وزارة جديدة فألفها على الفور .

ومن الأعمال البارزة التى قامت بها هذه الوزارة أنها أصدرت مرسوماً بقانون يقضى بمحاكمة الوزراء والمبررات التى توجب محاكمتهم .. ووضعت قانون الكسب غير المشروع والمعروف بقانون (من أين لك هذا) .

كما صدر قانون بشأن الاذاعة المصرية باعتبارها هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء .

ومن بين أهدافها تقوية الروح المعنوية القومية وتزويد الشعب بالأنباء الداخلية والخارجية والابتعاد عن الترويج لسياسة معينة أو مبادىء حزب معين أو الدخول فى منازعات حزبية .. ولا يدخل تحت هذا الحظر ما يدور فى مناقشات فى البرلمان ..

ويشكل مجلس إدارة الاذاعة برئاسة رئيس الوزراء .

وصدر قانون يحدد السلع التى يمكن تصديرها من مصر الى السعودية دون قيد، تضمن جميع أنواع الجلود والأقمشة والمصنوعات المحلية من الزجاج والفخار والخزف والأدوات الصحية والمصنوعات المحلية من البلاستيك والسجاجيد والأكلمة والبطاطين والألومنيوم والمأكولات المحفوظة والأثاث واللمبات الكهربائية والأرز والمكرونة والأسمنت والحديد .

وفى ١١ نوفمبر ٤٩ صدر قانون إنشاء جامعة محمد على مقرها مدينة أسيوط وتتكون من كليات الآداب والتجارة والحقوق والزراعة والطب والعلوم والهندسة .

وفى ٣ يناير أسفرت نتيجة انتخابات مجلس النواب عن فوز الوفد بأغلبية كبيرة حيث حصل على ٢٨٨ مقعداً والمستقلون ٣٠ مقعداً والسعديون ٢٨ والأحرار الدستوريون ٢٦ والوطنيون ٦ مقاعد والاشتراكيون مقعد واحد

ومما يذكر أنه لم يشترك فى عملية الانتخابات سوى ٢ مليون و ٨٥٩ ألفاً من بين عدد الناخبين البالغ عددهم ٤ ملايين و ١٠٥ ألف مواطن لهم حق التصويت .

وعلى أثر ظهور نتائج الانتخابات قدم حسين سرى استقالته .. وعهد الملك الى النحاس باشا باعتباره زعيم الأغلبية البرلمانية بتشكيل الوزارة الجديدة .

وزارة
مصطفى النحاس باشا « السابعة »
١٢ يناير ١٩٥٠ – ٢٧ يناير ١٩٥٢

- شهر عسل .. بين الوزارة والملك .
- الملك يطرد وزير العدل .. فى قضية الأسلحة الفاسدة .
- إنشاء وزارة للشئون البلدية والقروية ووزارة للاقتصاد الوطنى .
- قانون بمجانية التعليم .
- مذبحة .. ضد بلوكات النظام فى الاسماعيلية .
- القاهرة .. تحترق ..
- إعلان الأحكام العرفية .. ومنع التجول بالقاهرة .

انزعج القصر .. ليس لحصول الوفد على أغلبية فى البرلمان بين النواب الجدد .. إنما كان مصدر انزعاج الملك أن تكون الأغلبية الوفدية كبيرة على هذا القدر .. الأمر الذى دفع الملك الى التعجيل بتعيين حسين سرى باشا رئيساً للديوان وذلك ليواجه معه الموقف المترتب على وجود مجلس نواب ذى أغلبية وفدية ساحقة .

وعلى الجانب الآخر كان هناك الوفد .. وقد ظل على عهد وزارته الجديدة والأخيرة فى تاريخ الوزارات المصرية والتى شكلها النحاس باشا يقدم تنازلاً وراء آخر للملك مما جعل الكتاب المعاصرين يطلقون على هذه الوزارة « وزارة الاستسلام للملك » .. وكانت معظم فترات الوزارة فى الحكم بمثابة شهر عسل بين الوزارة والقصر .

وقد حصل القصر على أول تنازل من الوزارة أثناء مشاورات تأليفها .. فقد أصر الملك على تعيين الفريق محمد حيدر باشا وزيراً للحربية استمراراً له فى المنصب الذى ظل يشغله منذ أواخر نوفمبر ١٩٤٧ .. وكانت تقاليد الوفد لا تسمح بأن يشترك فى وزارة يؤلفها ، وزير غير وفدى .. وبدلاً من أن يصر النحاس على التمسك بهذا التقليد إلا أنه قد تنازل بالموافقة على إنشاء منصب جديد هو منصب القائد العام للقوات المسلحة بدرجة وزير وله حق الاتصال المباشر برئيس الحكومة وتعيين حيدر باشا فى هذا المنصب .. وبذلك تكون الوزارة على هذا النحو قد احتفظت بحقها الدستورى من الناحية الشكلية وتنازلت عنه من الناحية الموضوعية !! .

ومن هذا المنطلق وفى إطار العلاقة بين الوزارة والقصر توالت وتعددت درجات تنازلات الوزارة للملك .. ومع هذه التنازلات المستمرة كان من المتصور أن تقضى الوزارة مع القصر شهر عسل طويل إلا أن التصور شىء والواقع شىء آخر .

فبالرغم من دفاع الحكومة عن رجال الملك فى قضية الأسلحة الفاسدة إلا أنها تحت ضغوط الرأى العام والصحافة اضطرت الى فتح باب التحقيق الذى سار حثيثاً حتى وصل الى داخل القصر .. وكان الملك فاروق وقتها فى رحلة الى الخارج فى صيف ١٩٥٠ .. ولما عاد لم يكن ليقبل ما حدث فصمم على إبعاد وزير العدل من منصبه .. وكان لذلك أسوأ النتائج على العلاقات بين القصر والوزارة .

وبينما كانت تجرى الأمور على هذا النحو فى علاقة الوزارة بالقصر كانت تجرى على نحو آخر فى علاقتها بالانجليز .. فقد استأنفت الحكومة مباحثاتها مع الجانب البريطانى بعد شهرين فقط من تشكيلها واستمرت طوال ١٩ شهراً انتهت بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان بقرار منفرد اتخذته الحكومة .. وكان لهذا القرار خلفياته .. ورأت الوزارة أن فى مثل هذا القرار ضربة وطنية كبرى قد تمكنها من استعادة بعض شعبيتها التى كانت قد فقدتها لحساب الجماعات العقائدية التى كانت قد ظهرت فى هذه الفترة مثل « الاخوان المسلمون » والشيوعيون والاشتراكيون .. وأصدرت السفارة

البريطانية بياناً أعلنت فيه تمسكها بالمعاهدة وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول .

* * *

وكانت موجات المد الوطنى قد ارتفعت على نحو هائل فى أعقاب الغاء المعاهدة ووجدت فيها الجماعات الجديدة مناخاً ملائماً لبث دعواها مع ما صاحب ذلك من أعمال للكفاح الوطنى ضد قوات الاحتلال فى منطقة القناة .. ومع تصاعد أعمال العنف ضد القوات البريطانية تعددت مظاهر العنف من الجانب البريطانى .. وتمثل ذلك فى الحجر على حرية المواطنين المصريين بحجة أو بأخرى .. وفى دخول القوات البريطانية لمدن القناة واحتلال بعض مناطقها بحجة البحث عن الفدائيين .. إلا أنها وصلت الى مداها بالمذبحة التى قامت بها القوات البريطانية والتى استخدمت فيها الأسلحة ضد قوات بلوكات النظام فى محافظة الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ .. ويحتفل رجال الشرطة فى مثل هذا اليوم كل عام بهذه الذكرى .. ويعتبرونه عيداً للتضحية والفداء من أجل مصر .. كل مصر .

وكان لهذه المذبحة ردود فعل واسعة كان أخطرها ما حدث فى القاهرة فى اليوم التالى مباشرة ٢٦ يناير من إحراق عدد من المؤسسات والمحال والمبانى فيما هو معروف بحريق القاهرة والذى كان بمثابة بداية النهاية لآخر وزارة حزبية كما كان بمثابة الاحتضار للنظام كله .

فى الساعة السادسة من صباح ٢٦ يناير تمرد جنود بلوكات النظام فى العباسية وخرجوا يحملون أسلحتهم وساروا فى مظاهرة شبه عسكرية بشوارع القاهرة حتى وصلوا الى جامعة القاهرة .. وهناك اختلطوا بطلاب الجامعة وسار الجميع وقد انضم إليهم فئات من الشعب الى مقر رئاسة مجلس الوزراء .. وفى فناء المجلس اعلنوا احتجاجهم على ماحدث لزملائهم بالاسماعيلية على أيدى القوات البريطانية وطالبوا بالسلاح لمواصلة الكفاح وقتال الانجليز .

وتطورت الأحداث التى أدت الى حريق القاهرة والذى لم تعرف أسبابه حتى الآن .. والحقيقة أن الحريق كان من الممكن السيطرة عليه فى بدايته .. ولكن ثورة الشعب على السخط .. والتى كانت قد بلغت مداها – قد زادته اشتعالاً .. إن شرارة الغضب أشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعلته يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

* * *

وعلى مستوى العمل التنفيذى واجتماعات مجلس الوزراء على امتداد عهد هذه الوزارة .. تشير المحاضر إلى أنه فى فبراير ١٩٥٠ صدر مرسوم بانشاء وزارة للشئون البلدية والقروية .. كما قرر المجلس تشكيل لجنة وزارية تضم ٥ وزراء للنظر فى إلغاء الأحكام العرفية .. وفى شهر مايو صدر قانون برفع هذه الأحكام فى جميع أنحاء البلاد فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر .. وبإحالة الجرائم العسكرية الى المحاكم العادية .

وبمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق فى ١١ فبراير وافق المجلس على مذكرة وزير المعارف بإعادة الطلاب الذين فصلوا من جامعتى فؤاد الأول وفاروق الأول والمعاهد الأخرى خلال المدة من أكتوبر ١٩٤٤ الى ٨ فبراير ١٩٥٠ .

وفى مارس ١٩٥٠ صدر قانون بإنشاء وزارة الاقتصاد الوطنى بهدف تدعيم اقتصاد البلاد وتنمية الثروة القومية وتعيين حامد زكى باشا وزير الدولة وزيراً للاقتصاد .

وتم الترخيص لوزير المواصلات بانشاء ١٦٠٠ خط تليفونى جديد بسنترال القاهرة بتكاليف ٧٠ ألف جنيه .

كما صدر قانون بتنظيم مزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان وتضمن عقوبة تصل الى الحبس مدة سنتين لمن يزاول المهنة دون أن يكون اسمه مقيداً بالجدول .

وصدر قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجامعات لتشجيع الطلاب على الحصول على الشهادات النهائية ومواصلة الدراسة .. يقضى بمنح مكافآت للطلاب المتفوقين الذين يحضرون لدرجة الليسانس أو البكالوريوس .. بواقع ٣٠ جنيهاً مكافأة فى السنة على أقساط طوال مدة الدراسة .. ويشترط لمنح المكافأة ، النجاح فى امتحان المسابقة الذى يعقد لهذا الغرض .. ومنح الطلاب الحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس بتفوق مكافأة ١٢٠ جنيهاً بشرط أن يتعهد الطالب بمواصلة الدراسة فى الدراسات العليا .

وصدر قانون مجانية التعليم الثانوى والفنى .. وكانت المجانية قبل ذلك مقررة لمن يحصل على ٦٠٪ من الدرجات .

ووافق المجلس على قانون تسعير المواد الغذائية ومستلزمات البناء والأدوية .. وقررت إخراج السكر من نظام البطاقات من بقاء تسعيره وتوفير الكميات اللازمة للاستهلاك .

وقررت عقوبات لمخالفة الأسعار أو الامتناع عن بيع السلعة غير المسعرة .. ومعاقبة المشترى الذى يشترى بأكثر من التسعيرة واعفائه من العقوبة فى حالة التبليغ عنها بعد ذلك أو الاعتراف بها .

كما صدر مرسوم بانشاء مجلس للسياحة والمصايف والمشاتى برئاسة وزير الاقتصاد يختص بتنشيط السياحة الداخلية والخارجية وتحديد أسعار المحال العمومية بالمناطق السياحية .

وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ صدر قانون خاص بالجنسية المصرية نص على أن : المصريون هم أعضاء الأسرة المالكة والمتوطنون فى الأراضى المصرية قبل أول يناير ١٨٤٨ وحافظوا على اقامتهم حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ . والرعايا العثمانيون المولودون بمصر وقبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية سواء بأدائها أو دفع البدل منها .

وصدر قانون بميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥١/٥٠ بلغت فيه المصروفات ٢٠٥ مليون و ٩٨٨ ألف جنيه بينما الايرادات ١٨٠ مليون و ٩٤٩ ألف جنيه .

وقد عادت الوزارة الى سياستها التقليدية فى الاستثناءات وفى التعيينات والترقيات والعلاوات .. ولم تكتف بالاستثناءات الجديدة بل أمعنت فى المحسوبية فأعادت الاستثناءات القديمة التى صدرت من الوزارة الوفدية السابقة فى ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ والتى ألغتها وزارة أحمد ماهر .. ومنحت هؤلاء الموظفين فروق المرتبات المستحقة واعتمدت مليون جنيه لهذا الغرض .. وقد نال كل موظف على ضوء ذلك مبالغ بلغت فى كثير من الأحيان عدة ألوف من الجنيهات .. فكانت بمثابة مكافآت غير مشروعة على استثناءات غير مشروعة ،الأمر الذى أدى إلى اضطراب فى مجال العمل الإدارى وسريان روح اليأس بين الموظفين .

وكان آخر اجتماع لمجلس الوزراء مساء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وكانت القاهرة مشتعلة فى ذلك اليوم .. عقد الاجتماع بمنزل النحاس باشا .. وفى الساعة العاشرة والنصف أذاعت الوزارة مرسوماً وقعه الملك بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ابتداء من مساء هذا اليوم وتعيين النحاس باشا حاكماً عسكرياً عاماً .. وكان أول قرار أصدره بهذه الصفة منع التجول فى القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة منعاً باتاً فيما بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة من صباح اليوم التالى .. واغلاق المحال فى هذه الفترة .

كما أصدر أمراً بمنع التجمهر واعتبار كل تجمهر مؤلف من ٥ أشخاص على الأقل مهدداً للسلم ويعاقب كل من يشترك فيه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

وهكذا كان آخر عمل للوزارة إعلان الأحكام العرفية ..

وصباح الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢ تسلم النحاس باشا فى منزله كتاب إقالة وزارته موقعاً عليه من الملك .

ومن أحداث هذه الفترة مولد الأمير أحمد فؤاد فى ١٦ يناير ١٩٥٢ وقد سجل اسمه فى السجل الخاص بأولاد الأسرة المالكة برئاسة مجلس الوزراء .. كما صدر أمر ملكى بإطلاق لقب « أمير الصعيد » على الأمير الصغير .

٤ وزارات

٢٧ يناير - ٢٤ يوليه ١٩٥٢

- **على ماهر باشا .**
- **نجيب الهلالى باشا .**
- **حسين سرى باشا .**
- **نجيب الهلالى باشا .**

أكد ما حدث يومى ٢٥ و ٢٦ يناير ١٩٥٢ العجز الكامل للنظام الوزارى فى مصر .. وقد بدت بوادر هذا العجز بعد الحرب العالمية الثانية وظلت تتأكد سنة بعد أخرى حتى انكشفت نهائياً فى نهاية سنة ١٩٥١ وبداية ١٩٥٢ وأصبح مؤكداً أن النظام قد تسيب ، وأنه فى انتظار إحدى القوى السياسية الجديدة لتنقض عليه وتنهى استمراره الذى أصبح عبئاً على الأمة .. وهو الأمر الذى حدث بما قام به الجيش فى ٢٣ يوليو من نفس السنة .

وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت سلطة القصر قد وصلت الى طريق مسدود بعد إقالة وزارة النحاس باشا .. وكان البديل التقليدى ، هو البحث عن وزارات إئتلافية من أحزاب الأقليات .. غير أن ذلك الطريق كان هو الآخر صعباً فى حد ذاته حيث أن تلك الأحزاب كانت قد انتهت من الناحية الواقعية خلال تلك الحقبة .. لأن الجانب الشعبى الذى ظلت الأحزاب تحاول اجتذابه كان قد انفض عن الأحزاب .. وكانت شعبية الوفد نفسه تتآكل يوماً بعد يوم .

لكل هذه الأسباب .. جاء الطريق المسدود الذى واجهته الوزارة فى مصر بعد إقالة الوزارة الأخيرة للنحاس باشا .. وقد شهدت الفترة القصيرة التى تلت ذلك (يناير – يوليه ١٩٥٢) ٤ وزارات تكونت من المستقلين أو من المعروفين بأنهم من رجال القصر .. ومثل هذا النوع من الوزارات عرفته السياسة المصرية كوزارات انتقال ما بين عهد وآخر .

وعلى الجانب الآخر لم يكن الملك فاروق يريد استقراراً للحياة السياسية وللأوضاع الدستورية السليمة .. كان يريد وزارات يعبث بها ويقيمها ويسقطها كيفما شاء .. ولقد أدت هذه النظرة الى إنحدار نظام الحكم فى مصر الأمر الذى أدى فى النهاية الى سقوط فاروق وسقوط عرشه إلى الأبد .

وزارة على ماهر « الثالثة »

٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢

- السفير يعتذر .. عن مقابلة على ماهر .
- بطلان الترقيات الاستثنائية .
- إنشاء مدينة البعوث الاسلامية وديوان الموظفين .

عهد فاروق الى على ماهر باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ساعة متأخرة من مساء يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ .. وكان معظم الوزراء الذين دخلوا الوزارة موظفين سابقين وليس لهم أى علاقة بالسياسة أو الأحزاب السياسية ، فكانت الوزارة بمثابة وزارة موظفين .

ومع أن الظروف – بعد حريق القاهرة – لم تكن مواتية لمطالبة الانجليز بالجلاء .. إلا أن رئيس الحكومة اجتمع بالسفير البريطانى وفاتحه فى إيجاد حل للقضية المصرية وسلمه برنامجاً للمفاوضات وتحدد أول مارس لاجتماع الرجلين .. إلا أن رئيس ديوان الملك أسرع الى مقابلة السفير وأبلغه أن وزارة على ماهر فى طريقها الى الإقالة .. فما كان من السفير إلا أن اعتذر عن الاجتماع الذى حدده مع رئيس الوزراء !! .

وأمام هذا التصرف الغريب طلب على ماهر مقابلة الملك فأحاله الى رئيس الديوان .. فما كان منه إلا أن قدم استقالته وانصرف دون أن يودعه أحد .. وقد سجل فى كتاب استقالته أن عقبات تقوم فى سبيل قيام الوزارة بأداء مهمتها .

* * *

ويسجل التاريخ لوزارة على ماهر أنها أعادت الأمن الى نصابه وشرعت فى إصلاح ما دمره حريق القاهرة .. وأعادت النظام الى الجامعة ومعاهد التعليم .

كما كان من أهم أعمالها الجهود التى بذلتها لمحاربة الغلاء وخفض أسعار السلع .. فقد أصدر مجلس الوزراء قرارات بخفض سعر السكر – قرشين للأقة – وإلغاء رسم الدمغة وقدره ٨ قروش على الطلب الخاص بسكر الطوارىء .

كما قررت زيادة مقررات التموين فى البطاقات .. وتيسير استيراد السكر من الخارج بدون وسطاء .. ومنع تصدير الأرز والزيت والبذرة والكسب .. وتخفيض سعر الحلاوة الطحينية الى ١٧ قرشاً للأقة وتخفيض سعر صفيحة الكيروسين ٤٥ مليماً .. وتخفيض أسعار الأقمشة الشعبية ..

واعتمدت الوزارة مبلغ ٥ ملايين جنيه لتعويض أصحاب المحلات التى أضيرت فى حريق القاهرة لإعادة تعميرها وقد بلغت التعويضات التى صرفت حتى مايو ١٩٥٢ حوالى ٥ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه .

وفى ١٠ مارس صدر مرسوم ملكى بإلغاء وزارة الشئون القروية .. كما صدر مرسوم بقانون ببطلان الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التى منحت للموظفين خلال المدة من ٨ أبريل ١٩٤٤ الى ١٩٥٢/٤/١ باستثناء الضباط العاملين بالوزارات وموظفى المصانع الحربية والطيارين وضباط اللاسلكى والمراقبة الجوية .. كذلك المهندسون بإدارة

الكهرباء والغاز والموظفون الأجانب .. والمستخدمون الخارجون عن هيئة العمال وعمال اليومية .

كما صدر فى ٦ مايو أمر ملكى بإنشاء مدينة فاروق الأول للبعوث الاسلامية .. وذلك لاسكان طلاب الأزهر الوافدين من مختلف الدول الاسلامية وتيسير معاشهم .. وتم تخصيص ٢٠ ألف جنيه لهذا الغرض .

وفى ٥ يونيه صدر مرسوم ملكى بانشاء ديوان الموظفين على أن يلحق بوزارة المالية والاقتصاد .. ويختص بالاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين وتحديد أعدادهم ودرجاتهم فى الوزارات والمصالح ووضع نظم الامتحانات للتعيين فى الحكومة .. واقتراح التشريعات الخاصة بالموظفين .

كما صدر مرسوم آخر بحظر استخدام أحد فى الحكومة والشركات فيما بين ١٨ سنة و ٣٠ سنة إلا بعد تقديم شهادة تفيد معاملته بالنسبة للتجنيد « شهادة معاملة » .

وصدر مرسوم يقضى بأخذ سلفة من المال الاحتياطى العام مقدارها ١٢٠ ألف جنيه لاستكمال بناء مستشفى « الأميرة فريال » بمصر الجديدة .

وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا « الأولى »

أول مارس – ٢ يوليو ١٩٥٢

- تخليص البلاد من الفساد .
- صفقة مالية للتخلص من الوزارة .
- حل مجلس النواب .
- عقبات .. فى طريق الحكومة .



أحمد نجيب الهلالى باشا

- ولد ١٨٩١ بأسيوط وأتم مرحلة التعليم الثانوى ثم دراسته القانونية بالقاهرة ١٩١٢ .
- تقلب بين وظائف النيابة العامة وعمل بالتدريس بمدرسة الحقوق ١٩٢٣ .
- انضم للوفد وتقلد وزارة المعارف فى عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٦ .
- تولى رياسة الوزارة لأول مرة خلفاً لعلى ماهر فى أول مارس ١٩٥٢ واستقال فى ٢٩ يونيه .
- فى ٢٢ يوليه ١٩٥٢ شكل وزارته الأخيرة التى عاشت يوماً واحداً بسبب قيام الثورة .

كان الهلالى باشا أحد أعداء القصر الألداء منذ سنة ١٩٤٢ .. وفى عام ١٩٥٠ رفض الاشتراك فى وزارة النحاس الأخيرة بحجة أنه اتخذ قراراً بعدم الدخول الى قصر الملك أو حلف يمين الإخلاص له .

وتراءى لرجال الديوان الملكى أن الصلابة المعروفة عن الرجل بالإضافة الى ماضيه النظيف ، يمكن أن يقدما صورة رئيس الوزراء القادر على إنقاذ البلاد مما هى فيه .. وقد كان الهلالى باشا هو المرشح لرئاسة الوزارة عقب استقالة النحاس بعد حريق القاهرة .. وقد عرضت عليه فعلاً إلا أنه اعتذر وأشار باختيار على ماهر .

وجاء فى جواب الهلالى باشا على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة أن الفساد والرشوة والمحسوبية والمحاباة قد انتشرت فى كل مكان وأنه ينوى السير فى طريق تخليص البلاد من كل هذه المساوىء .

وفى بداية حكمه أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات بتأليف لجان قضائية تتولى التحقيق فى الجرائم والمخالفات الإدارية التى وقعت أو تقع فى الوزارات والمصالح والهيئات التى تشرف عليها الحكومة .. وقد باشرت هذه اللجان تحقيقاتها وكانت هذه التحقيقات أساساً لبعض حالات التطهير التى تمت فى عهد الثورة بعد ذلك .

ويبدو أن الفساد كان قد خيم بظلاله وأرسى قواعده الراسخة فى كل مكان ، الأمر الذى فشلت معه كل الجهود التى بذلها الهلالى على طريق التطهير .. ذلك أنه بعد أن تألفت لجان التطهير - كما أسلفنا - إذ بأوراق خطيرة تختفى من الملفات الحكومية وإذا بالموظفين العالمين بالخبايا والأسرار يراوغون ويحاورون !! وشكا الوزراء وشكا رؤساء لجان التطهير .. وكان واضحاً أن الوزارة قد اختارت طريقاً مسدوداً .

وتحدث الناس عن صفقة مالية دفعها عبود باشا للتخلص من وزارة الهلالى .

وكانت الوزارة قد استصدرت فى بداية عهدها مرسوماً بتأجيل البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢ أبريل ١٩٥٢ .. وبادر الوفد باصدار قرار بعدم تأييد الحكومة وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه وطالبه بإلغاء الاحكام العرفية .

ومما يذكر أن وزارة الوفد هى التى أعلنت الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .. فالأحكام العرفية تكون مقبولة إذا كانت وزارة الوفد فى الحكم ولاتكون مقبولة إذا تولت الحكم وزارة أخرى !!!

وفى ٢٤ مارس استصدرت الوزارة مرسوماً بحل مجلس النواب وتحديد يوم ١٨ مايو لاجراء الانتخابات للمجلس الجديد على أن يجتمع يوم ٣١ مايو ١٩٥٢ .

وتبين أن موقف الوزارة من حل المجلس - سواء قبل صدور مرسوم الحل أو بعده -

أنها لم تكن لها سياسة مرسومة فى معالجة الموقف السياسى عامة ولا فى مواجهة أحداث هذا الموقف ومن ثم ظهر الارتجال فى مسلك الوزارة .. مما أدى الى اضعاف وزلزلة مركزها وصار شأنها شأن الوزارات الادارية التى كانت بمثابة قنطرة لكل غالب .

وانتهى الأمر الى تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى وصدرمرسوم بذلك، نص على وقف اجراءات الترشيح وسائر عمليات الانتخاب .. وزاد من ضعف الوزارة أن الهلالى كان يضفى على فاروق فى مختلف المناسبات ، من عبارات التعظيم والاكبار ما زاده تعالياً وطغياناً .

ومع كل هذه الأحداث وما صاحبها من تطورات على الساحة الداخلية تقدم الهلالى باشا الى الملك باستقالته فى ٢٨ يونيه ١٩٥٢ ولم يبد سبباً ظاهرياً لهذه الاستقالة .. إلا أن ملابساتها ، دلت على أنه شعر برغبة الملك فى تغيير الوزارة حيث كان الملك يكثر من طلباته وتدخله فى شئون الحكومة ويضع العقبات أمامها .. كما كان لحاشية الملك دخل فى خلق العقبات إذ كان فريق منهم يخشى أن تمسهم حركة التطهير إذا اتسعت دائرته ، فأدخلوا فى روع الملك أن هذه الحركة قد تمتد إلى ذاته المصونة !! .

وزارة حسين سرى باشا « الخامسة »

٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢

- حل مجلس ادارة نادى الضباط .
- إنذار .. لحيدر باشا .. من الملك ..

كان فاروق لا يطيق أن يرى وزارة تبقى مدة طويلة فى الحكم .. بل كان يميل الى التغيير والتبديل دون مبرر .. بل لمجرد استمتاعه بالعبث بالوزراء والوزارات !! .

ومن مظاهر هذا العبث – أنه كلف فى وقت واحد .. بعد استقالة وزارة الهلالى – اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما بهى الدين بركات وحسين سرى .. وأخذ كل منهما يجرى مشاوراته دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف بتشكيل الوزارة .. وهذه أول مرة فى تاريخ مصر .. بل فى تاريخ العالم كله يكلف فيها اثنان معاً بأن يؤلف كل منهما الوزارة .. وهو مظهر سافر لعدم الاستقرار .. بل لانهيار نظام الحكم .

وأخيراً وقع اختيار الملك على حسين سرى باشا لتأليف الوزارة .. وقد شغل كريم ثابت مستشار الملك الصحفى وصاحب الحظوة لديه منصباً فى هذه الوزارة .. وكان ذلك من علامات انحدار المنصب الوزارى ، ارضاء لرفيق سهراته ومجونه .. وكان الملك قد طلب من رؤساء الوزارات السابقين ادخالة فى وزارتهم ، ولكنهم رفضوا جميعاً لما كان يحيط باسمه وشخصيته لدى الجماهير من مشاعر غير كريمة .

●● لم تعمر وزارة حسين سرى باشا أكثر من ٢٠ يوماً تفجرت خلالها أزمة الجيش بحل مجلس إدارة نادى الضباط الذى كان قد تم انتخابه برئاسة اللواء محمد نجيب تحدياً لارادة القصر .. وكان هذا التصرف بمثابة إشارة البدء لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد عاشت الوزارة أغلب أيامها تواجه هذه المشكلة .. فبينما يحاول رئيس الوزراء ووزير داخليته محمد هاشم باشا تهدئة حدة المشكلة ، كانت تصرفات القصر ورجال الديوان وحيدر باشا القائد العام للجيش تزيد من أسباب حدتها وتتصاعد بأحداثها .

وأرسل الملك مذكرة الى رئيس الوزراء تتضمن انذاراً لحيدر باشا بأنه يعتبر مفصولاً من منصبه إذا لم يعمل خلال ٥ أيام على حل مجلس ادارة نادى الضباط ونقل اعضائه .. وسارع حيدر باشا لتنفيذ الأمر الذى أثار الضباط وأدى الى تقديم محمد نجيب لاستقالته .. وحاول سرى باشا انقاذ الموقف بأن طلب من الملك تعيين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية .. ورفض القصر طلب رئيس الوزراء مما دعاه الى تقديم استقالته فى ٢٠ يوليو ١٩٥٢ .. وبالرغم من محاولات الملك وحاشيته إثناء سرى باشا عن الاستقالة إلا أنه صمم عليها .

وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا « الثانية »

٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢

- شيرين بك .. وزيراً للحربية
- وزارة .. لمدة ١٨ ساعة فقط !!

أدت بوادر حركة الجيش من ناحية واستقالة وزارة حسين سرى باشا من ناحية أخرى الى الوصول بالقصر الى طريق شبه مسدود .. ولم يجد الملك منه فرجا سوى استدعاء الهلالى باشا لسمعته الطيبة ليكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة .

وكان للهلالى شروطه فى قبول تشكيله الوزارة منها إخراج كريم ثابت من الاذاعة وكان مسيطراً عليها لحساب القصر .. وأن يختار الهلالى وزراءه كما يشاء دون تدخل .. وأن يتم إبعاد العناصر الفاسدة من رجال الحاشية وأن تلغى الأحكام العرفية على أن تقرر الوزارة الجديدة موعد الانتخابات بدون تدخل من القصر .

ولم يكن أمام الملك سوى قبول هذه الشروط التى تألفت بمقتضاها الوزارة والتى لم تدم أكثر من ١٨ ساعة .

ولعل أغرب ما فى تشكيل هذه الوزارة تعيين اسماعيل شيرين بك وزيراً للحربية والبحرية مما مثل أكبر تحد وامتهان لكرامة ضباط الجيش .. فهو شاب لم يدخل الكلية الحربية يوماً واحداً ولم يتخرج منها .. بل جعله الملك ضابطاً لمجرد مصاهرته ورقاه الى رتبة قائمقام .. وكان عجيباً أن يقبل الهلالى باشا هذا الوضع !! .

وزارة على ماهر « الرابعة »

٢٤ يوليو – ٧ سبتمبر ١٩٥٢

- آخر مرسوم للملك بتشكيل وزارة .
- مجلس الوزراء يباشر سلطات الملك الدستورية .
- الملك يتنازل عن العرش للأمير أحمد فؤاد .
- « المحروسة » تقل الملك الى نابولى .

بدأت الأحداث تتصاعد .. غير أن المسألة كانت هذه المرة أكبر من مجرد صراعات بين أجنحة القصر .. وأكبر من تنازع الأحزاب التقليدية وغير التقليدية على الحكم .. وأكبر من أن تتدخل فيها سلطات الاحتلال .. وكانت هذه الجبهات تمثل القوى الثلاث التى كان لها تأثير مباشر فى اختيار الوزارات المصرية على مدى ثلاثة أرباع القرن من الزمان .. فلم تكد تمضى ١٨ ساعة على تشكيل وزارة الهلالى باشا حتى كانت الثورة قد قامت فعلاً فى القاهرة .. واستولت على محطة الاذاعة .. وبدأت فى الساعة السابعة من صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تذيع بيانها الأول .

لقد استيقظت مصر كلها صباح ذلك اليوم على صوت ينطلق من اذاعة القاهرة بعبارات وكلمات لم يتعود سماعها من قبل .. مما جعل ملايين المواطنين غير مصدقين أن لحظة الخلاص قد بدأت .. وما زالت أصداء كلمات البيان الأول للثورة لها وقع مؤثر على كل من قدر له أن يسمعه وقتها .. يقول البيان .. والذى اذيع وقتها بلسان اللواء محمد نجيب الى الشعب المصرى ..

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش .. وقد تسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين .. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد .. وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب ، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين . فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب ، وإنى اؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور ، مجرداً من أى غاية .. وانتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة ، بأن يلجأ الى أعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وأن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل .. وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال .. وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

وإنى اطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم .. ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم .. والله ولى التوفيق » .

* * *

وتطورت الأحداث بعد ذلك بسرعة تفوق تلاحق الأنفاس .. وكان الملك وقتها - كعادته - فى أشهر الصيف يقضى وقته بقصر المنتزه بالاسكندرية .. وحوالى الظهر توجه الهلالى باشا الى الملك حيث شرح له ما حدث منذ الساعة العاشرة والنصف من مساء اليوم السابق ٢٣ يوليو .. وإنه اتصل باللواء محمد نجيب فى مركز القيادة العامة للقوات المسلحة وفهم منه أن الثورة تفضل وزارة يرضى عنها الجميع وأن الاختيار متجه الى عا ماهر باشا ليشكل الوزارة الجديدة .

وفى نفس اليوم أصدر فاروق مرسوماً بتشكيل وزارة جديدة برئاسة على ماهر باشا .. وكانت آخر وزارة صدر مرسوم بتشكيلها فى عهد الملك فاروق .. وتعتبر وزارة على ماهر ، الوزارة رقم ٧٠ منذ تم إنشاء أول مجلس للنظار برئاسة نوبار باشا فى عهد الخديو اسماعيل .. وقد شهدت الساعات الأولى لتشكيل هذه الوزارة مولد ثورة ٢٣ يوليو .. وباشر مجلس الوزراء خلال حكم على ماهر باشا سلطات الملك الدستورية بعد أن نادى بالأمير « أحمد فؤاد » ملكاً على مصر بعد تنازل الملك فاروق عن العرش .. ولم يقدر لأحمد فؤاد أن يحكم مصر يوماً واحداً .

لقد بادر فاروق بتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة تلبية لرغبة مجلس قيادة الثورة .. ظناً منه فى بادىء الأمر أن الثورة ما قامت إلا لتغيير وزارة بأخرى وترشيح رئيس لمجلس الوزراء ليحل محل آخر .. ولم يكن يدرى وقتها أن الشعب ممثلاً فى رجال الثورة ومتلاحماً مع الجيش قد عقد العزم على تحرير نفسه من أغلال الطغيان والاستبداد .. وهو ما ستؤكده الأحداث التى تلاحقت بعد ذلك لتعلن نهاية عهد وبداية عهد جديد ...

أمر ملكى رقم (٣٨)
باقالة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا ..

نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى رأسونها ، لم يكن بد من اقالتها تمهيداً لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها .

وانى اشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم عى أيديكم من الخير للبلاد .

وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك ،، .

صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

وبجلسة ٢٠ مايو ١٩٤٠ تناقش المجلس فى اقتراح من وزارة الداخلية بترحيل أكبر عدد ممكن من الأشخاص المقيمين فى المدن الى الأرياف فى حالة الحرب وقد قدر هذا العدد بنحو ٢٤٢,٠٩٣ نفساً حسب البيانات الواردة من القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ، كما قدرت مصاريف ايواء هذا العدد بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه منه ٢٤٢,٠٩٣ جنيهاً لأقامة معسكرات من الخشب أو القماش أو الحصر مزودة بمعدات الأقامة بأنواعها من مسكن وأدوات صحية وأمكنة لرجال البوليس الذين يعهد اليهم بالمحافظة على الأمن ومخازن لحفظ المؤونة . وقد وضع التقدير على أساس جنيه لكل شخص .

وأما باق المبلغ فهو لمصاريف الاعالة وأهمها الغذاء لمدة ستة أشهر بواقع ٣٠ مليماً لكل شخص يومياً . وبعد المناقشة ، اتضح أن هذا المبلغ لا يمكن تدبيره فى الوقت الحاضر وأنه يحسن تشكيل لجنة لبحث الموضوع .

وبجلسة ٩ يونيه ١٩٤٠ تناقش المجلس فى اقتراحات اللجنة بأن يرحل الى القرى عدد من سكان المدن يساوى ٢٪ من سكان كل قرية وأن تقبل بعض الأسر فى الأرياف ضيوفاً من سكان المدن بأجر أو بغير أجر ، وكان من رأى أغلب الوزراء أن هذه اقتراحات غير عملية ولا تتفق مع عادات البلاد وأهلها .

وتقرر تشكيل قوة بوليس خاص لمساعدة رجال البوليس وقت الحرب والاضطرابات وتناقش المجلس فى عدد هذه القوة وواجباتها . وقد تناولت مناقشته المسائل الآتية :

- هل عدد هذه القوة كما ذكره النقراشى باشا (٥٠٠ شخص) كاف فى وقت الاضطرابات والفوضى التى لا محالة من وقوعها أثناء الغارات الجوية أو ترفع الى ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ .
- طريقة تكوين تلك القوة . وهنا اقترح عبد الرحمن عزام بك أن كل قرية فى الريف وكل حى من مدينة يجب أن يختار من بين أهله عدداً يتراوح بين خمسين ومائة ليتولى السهر على مصالح الأمن والنظام فى تلك الجهة .. وأن فى كل وزارة وفى ل مصلحة حكومية يجب أن يشجع عدد المتطوعين من موظفيها لحماية ابنيتها وأدواتها من أعمال التخريب التى قد يقوم بها جماعة الرعاع أو الطليان المحليون فى أثناء الغارات الجوية .
- هل تسلح هذه القوة بالعصى كما هو مقترح أو يجب تمرين أفرادها على استعمال الأسلحة النارية كما يجب أن يسلح جميع أفراد رجال البوليس بتلك الأسلحة فى وقت الحرب تمكيناً لهم على مقاومة كل من تحدثه نفسه بالتخريب

والنهب والسلب . وقد قال رئيس الوزراء : أنه مادام رجال القوة المدنية الانجليزية المزمع تشكيلها ستكون مسلحة فان الواجب أن تكون القوة المصرية مسلحة كذلك ، وألا دل ذلك على عدم وجود الثقة بين المصريين والانجليز حتى فى هذه الأوقات العصيبة .

وتباحث المجلس بعد ذلك فى ضرورة استخدام طلبة مدرسة البوليس وطلبة الكلية الحربية فى قوة البوليس الخاص ، كما رؤى من الضرورى عدم منح اجازات لطلبة هاتين المدرستين حتى لا يتشتتوا فى الأرياف .

وبجلسة ٣٠ مايو ١٩٤٠ قال رفعة الرئيس انه دعا صباح اليوم رسل باشا حكمدار البوليس وطلب منه أن يعمل فوراً على تسليح جميع رجال البوليس ورجال البوليس الخاص . فقال رسل باشا : ان فى تسليحهم وتسليح الأهالى خطر على الأمن العام فى وقت الحرب . فقال رفعته ان هذه عقلية قديمة لم تفطن بعد الى نظام الحروب الحديثة واخطارها . وانه من المستحيل على البوليس فى حالة نزول جنود الأعداء بالمظلات مسلحين أتم تسليح أن يقاومهم أو يقبض عليهم ما لم يكن مسلحاً بغير العصى وما اليها من الأدوات العتيقة . بل أن فى حالة اختلال الأمن بفعل الطليان المحليين أو الرعاع من الأجانب والمصريين لا يستطيع البوليس بغير الأسلحة النارية أن يعيد الأمن الى نصابه ويقبض على ناصية الحال . فاقتنع بذلك الحكمدار وخرج لتنفيذ ما أمر به . وقال رفعته ان لديها ما لايقل عن ١٠,٠٠٠ بندقية سيوزع بعضها على رجال البوليس وسيصل غيرها لتوزيعها على العربان على الحدود وفى مديرية الفيوم .

وتقرر تأليف هيئات محلية لتنظيم وسائل التعاون المحلى لمراقبة الأمن وحفظه والقضاء على كل محاولة أو عمل من شأنه احداث بلبلة فى الأفكار العامة أو التشويش على هدوء المواطنين .

عزيز المصرى وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف :

بجلسة مجلس الوزراء المنعقدة مساء يوم ١٧ مايو سنة ١٩٤١ أصدر المجلس البلاغ والاعلان التاليين :

البلاغ : « فى الساعة الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو سنة ١٩٤١ قام من مطار الماظة اثنان من ضباط سلاح الطيران الملكى المصرى ومعهما ثالث باحدى طائرات السلاح المذكور . وقد اضطرت بفضل وسائل الرقابة الجوية الى الهبوط فاصطدمت بسلك التيار الكهربائى الممتد بين قها وقليوب فسقطت فى حديقة .. وعلى أثر هذا السقوط حاول الركاب الثلاثة الفرار ، وقد ثبت انهم عادوا الى القاهرة واختفوا ، والبحث جار للقبض عليهم . وقد تبين من الحقائب والأوراق والصور المضبوطة ومن أدلة عديدة أخرى شخصية الركاب الثلاثة وأن ثالثهم هو عزيز المصرى باشا ، كما تبين من القرائن والأدلة أن الفعل الذى ارتكبوه يقع فى باب الجنايات المضرة بأمن الدولة وسلامتها . وقد تولى التحقيق سعادة النائب العام بالاشتراك مع السلطات المختصة المدنية والعسكرية .

الاعلان : تعلن الحكومة أنها ستمنح مكافأة قدرها ١٠٠٠ جنيه لمن يعاون أو يرشد أو يدلى ببيانات تساعد فى القبض على عزيز على المصرى باشا والطيار أول حسين ذو الفقار صبرى والطيار أول عبد المنعم عبد الرؤوف أو أحدهم . وتنذر الحكومة كل من آوى أو أخفى هؤلاء الأشخاص الثلاثة أو أحدهم أو ساعد على فرارهم وكل من علم بمقرهم ولم يبلغ عنهم . تنذر هؤلاء جميعاً بأنهم واقعون تحت طائلة العقاب .

وقد أمرت الحكومة بنشر صورهم لتيسير التعرف عليهم .

جانب من الخطابات المتبادلة بين النحاس باشا
والسفير البريطانى والملك عقب أحداث ٤ فبراير

لقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها ، أو صيحة أرسلها ، أو وعود أبذلها ، بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن نؤتى البيوت من أبوابها ، فيصدر تصريح من الجانبين ، يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع لنا الحليفة عهداً رسمياً يمحو ما عكر أو ما من شأنه أن يعكر صفو الجو بين الحليفتين .

وتحقيقاً لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان حقوق الوطن وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، فلقيت من سعادته رغبة صادقة وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ، ومعاملة مصر معاملة الند للند ، من غير ما مساس باستقلالها وحقوق سيادتها ، أو تدخل فى شؤونها الداخلية وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها .

وفيما يلى نص هذين الكتابين التاريخيين أثبتهما بعد كريم اذنكم :

الى حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى فى مصر ..

ياصاحب السعادة ..

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوماً أن الاساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

وانى أومل يا صاحب السعادة ، أن تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلتين وفقاً لنصوص المعاهدة .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى ،

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

يا صاحب المقام الرفيع ..

لى الشرف أن اؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ، وأن اؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية ، من غير أى تدخل منها فى شؤون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها .

وانى لانتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى .

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ مايلز لامبسون

يا صاحب الجلالة ..

بعد اذ وفقنى الله الى هذا النتيجة ، التى جلبت للبلاد كسباً ولم تنحصر فى أن تدفع عنها ضرا ، فحققت وعد الخلاق الكريم لخلقه من أن بعد العسر يسرا ، بعد ذلك التوفيق لم يبق لى إلا أن ارجو من الله توفيقاً فيما بقى من مهمتى ، وما تفضلتم فحملتموه ذمتى ، من تولى شؤون الحكم فى البلاد تحقيقاً لحريتها ومصلحتها ورفاهيتها ، بعد أن عانى الشعب كثيراً مما وجد ، وبعد أن أهدر ما أهدر وفسد ما فسد .

الملك فاروق
يفاجىء مجلس الوزراء

- تبدأ محاضر اجتماعات مجلس الوزراء بمحضر جلسة يوم الاثنين ٤ أغسطس سنة ١٩٤١ . وتنتهى بمحضر جلسة يوم الخميس ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ .
- بلغ عدد الجلسات التى عقدها مجلس الوزراء فى هذه الفترة (٤٣) جلسة منها (٣٦) جلسة فى المدة المتبقية من سنة ١٩٤١ ، و (٧) جلسات فى المدة التى مكثتها الوزارة من سنة ١٩٤٢ .
- رأس « حسين سرى باشا » هذه الجلسات ، باستثناء جزء من جلسة يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ رأسه « الملك فاروق » ، وهى أول جلسة يحضرها الملك فاروق منذ توليه العرش . حيث (اجتمع مجلس الوزراء فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ برياسة حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية . ونظر فى جدول المسائل المرافقة . وحوالى الظهر شرف حضرة صاحب الجلالة الملك برياسة مجلس الوزراء بزيارة مفاجئة . وتفضل حفظه الله بحضور الجلسة وتولى رياستها .

قال دولة رئيس مجلس الوزراء : مولاى - انى باسم هيئة المجلس أرفع الى جلالتكم أخلص التحية وأجزل الشكر على تفضلكم علينا بهذا الشرف العظيم الذى تجلى بهذه الزيارة السعيدة المقطوعة النظير . فقد سجلتم يا مولاى بهذه الزيارة تقليداً جديداً فى داخل البلاد . وأفضتم على قلوبنا غبطة تجل عن الوصف . فلجلالتكم منا جميعاً أخلص الشكر وأصدق الولاء .

فقال جلالة الملك : انى عندما اطلعت على جدول أعمال الجلسة ووجدت من بينها مسألة التموين وهى عندى فى المكانة الأولى من الأهمية رأيت أن أشهد الجلسة وأحضر مناقشتكم فيها واشترك معكم فى علاج هذه المسألة الخطيرة . فما يهمنى شىء أكثر من رخاء الشعب وتوفير أسباب معيشته وطمأنينته . وأنه ليسرنى أن اتقبل منكم هذه التحية الرقيقة .

وانتهت الجلسة حوالى الساعة الواحدة بعد الظهر . فصاحب الوزراء حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك الى سلم الدار . وقد أخذت لهم عدة صور فوتوغرافية .

وقد ودع جلالته حفظه الله بالتجلة والحفاوة البالغة مع تكرار الشكر على هذا التشريف العظيم الذى حظيت به الوزارة هذا اليوم .

ثم انتقلت هيئة مجلس الوزراء الى سراى عابدين وقيدوا جميعاً اسماءهم فى دفتر التشريفات .

هذا وقد وضع محضر جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، وهى الجلسة التى رأسها الملك ، فى غلاف خاص . وانتهى المحضر بالتوقيع عليه من « حسين سرى » رئيس مجلس الوزراء و « محمد كامل سليم » السكرتير العام لمجلس الوزراء .

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقيها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة

ونزولاً على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢) .

بسم الله الرحمن الرحيم

عملا بالمادة العاشرة من الأمر الملكي الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ ابريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام الوراثة لعرش المملكة المصرية، رأينا أن تكون هيئة وصاية العرش لولدنا المحبوب الأمير أحمد فؤاد مؤلفة من :

حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم ،

حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا ،

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبري باشا

وقد حررت هذه الوثيقة أصلان . أمرنا بإيداع الأول بديواننا الملكي ، والآخر برياسة مجلس الوزراء

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١

٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢

نص وثيقة الوصاية على العرش والتي حدد فيها الملك فاروق أسماء الأوصياء بعد تنازله وقبل مغادرته .

الى الأمة المصرية

بنى وطنى

فى هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ وادى النيل، اذ يتخلى الملك فاروق الأول عن عرشه لولى عهده الأمير أحمد فؤاد نزولا على ارادة الشعب وتقديرا لمصالح البلاد العليا - أرى من واجبى أن أسجل لهذا الشعب الواعى الكريم، والجيش الباسل العظيم، ما أظهرا من حكمة ومن ايمان عميق بحق الوطن.

ولست أشك فى أن شعب وادى النيل، سيجد فيما انتهت اليه الأمور، فرصة جديدة يعبر فيها بهدوء واتزان عما بلغ من نضج الوعى وحسن التقدير. وانى لواثق بأن يكون موقفه من هذه الأحداث كريما نبيلا، فليس ينبغى لوطنى كريم أن يذكر فى هذه اللحظات الا ما يفرض عليه الغد من تبعات، ليحقق لبلاده المستقبل السعيد، الذى يجب أن نكفل له القوة، ونتضافر فيه الجهود والله معنا.

بولكلى فى ٤ ذى القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢).

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

إجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة
والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه
العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون
في هزيمتنا في فلسطين

وأما فترة ما بعد الحرب فقد تضافرت فيها عوامل
الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل
أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها
وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا
في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم
وفي وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر
بالابتهاج والترحيب

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء
لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب
وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح
يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية
وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد
من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن
هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا
القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى
فاعله جزاء الخائن في الحال وسيقوم الجيش بواجبه
هذا متعاونا مع البوليس

وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم
وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله
ولي التوفيق

لواء أ.ح محمد نجيب

٢٣ يوليه ١٩٥٢

القائد العام للقوات المسلحة

البيان الأول لقيادة الثورة الذى أذيع فى صباح ٢٣ يولية ١٩٥٢

من الفريق اركان حرب محمد نجيب بالنيابة عن ضباط الجيش ورجاله الى جلالة الملك فاروق الاول

انه نظرا لما لاقته البلاد في العهد الاخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى اصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته او ماله او كرامته

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى اصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والامن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير

ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الاسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما افسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فاثرى من اثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم

لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب ان اطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الامير احمد فؤاد على ان يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج

الاسكندرية في يوم السبت
٤ ذو القعدة ١٣٧١ هـ
٢٦ يوليو ١٩٥٢ ميلادية

فريق اركان حرب

سلمت لحضرة صاحب الرفعة رئيس مجلس الوزراء

صيغة الانذار الموجه الى الملك فاروق فى ٢٦ يوليسة ١٩٥٢

أضـــواء
على
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صباح يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .. ومع إشراقة شمس ذلك اليوم .. استيقظ سكان المناطق القريبة من شارع الكورنيش بالاسكندرية على أصوات خط طويل من الدبابات المصرية فى طريقها الى قصر رأس التين .. حيث كان يقيم الملك فاروق وقتها الساعات الأخيرة لأيامه فى مصر .. وفى نفس الوقت كانت باقى القصور الملكية سواء فى القاهرة أو الاسكندرية محاصرة بالدبابات .

وحوالى الساعة التاسعة من صباح نفس اليوم وصلت مجموعة من مندوبى الثورة الى مقر مجلس الوزراء « ببولكلى » بالاسكندرية وسلموا على ماهر باشا رئيس الوزراء الإنذار الذى كانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد أعدته لإبلاغه إلى فاورق .. وهذا نصه :

« إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو مالة أو كرامته .

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والأسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .. وقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة .. وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر .. مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة .. وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

ولذلك فقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد .. على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم .. الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .. ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه .. والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

وتوجه على ماهر باشا الى قصر رأس التين وسلم الإنذار للملك فاروق ونصحه بقبوله حيث أن الثورة جادة فى كل ما جاء به .. وفى الظهر وصل المستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة الى القصر يحمل وثيقة التنازل عن العرش .. فقرأها فاروق ووقعها وهو دامع العينين متوتر الأعصاب وكان منهاراً تماماً وهو يقوم بالتوقيع على الوثيقة .. فطلب منه التوقيع عليها مرة أخرى فوقع أعلاها ..

وهذا نص الوثيقة :

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان ..

« لماكنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها .. ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة .. ونزولاً على ارادة الشعب .. قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه » .

وفى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم .. غادرت « المحروسة » ميناء الاسكندرية تقل الملك المخلوع فى طريقها الى نابولى بايطاليا .. ومع اختفاء المحروسة فى الأفق انتهى عهد فاروق وانتهى معه حكم أسرة محمد على .. وبدأت مصر مرحلة جديدة فى تاريخها .

وبعدها بساعات أذاعت قيادة الثورة على الشعب المصرى بياناً باسم القائد العام للقوات المسلحة بتنازل الملك عن العرش ومغادرته البلاد .

وقد علق الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد عن أثر أحداث ٢٦ يوليو ١٩٥٢ فى نفسه ، فكان من بين ما قال :

إن اليوم الخالد الذى أعتز به هو يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .. فإنه يملأ نفسى غبطة وسعادة .. وأسعد ساعاته ، يوم وقع فاروق وثيقة تنازله عن العرش .. فكان هذا التوقيع محققاً لعدة معانٍ .. أولها .. تأكيد نجاح الثورة ورسوخ أقدامها والثانى .. أن هذه الساعة كانت نهاية عهد وبداية عهد .. نهاية عهد مظلم .. وبداية عهد مشرق طال تشوقنا إليه .. والمعنى الثالث .. أن الملكية قد زالت وأن الجمهورية قد بدأت من تلك اللحظة .. وإن كانت لم تعلن رسمياً إلا فيما بعد .. ورابع هذه المعانى .. ان الشعب الذى طال كبت شعوره وطال حرمانه حتى من مجرد الشكوى والتألم استطاع فى تلك اللحظة أن يتكلم وأن يقول بملء حريته وبملء أفواهه للملك الطاغى .. أخرج من مصر .. فإنها بلادنا ..

* * *

وكانت ثورة ٢٣ يوليو قد اجتازت خطواتها الأولى بنجاح .. فبعد أن طردت فاروق وحاشيته سيطرت على أجهزة الدولة وتفاعلت مع الشعب الذى كان قد انضم إليها منذ الساعات الأولى لقيامها .. ووقف الى جانبها يؤازرها .

وكان عليها أن تبدأ بعد ذلك مسيرة البناء والتحرير وذلك بمواجهة السيطرة الداخلية المستغلة آنذاك والقائمة على تحالف الاقطاع والرأسمالية من ناحية والسيطرة الخارجية المتمثلة فى الاستعمار الرابض على ضفاف القناة من ناحية أخرى .. وكان يتمثل فى أكثر

من ٨٠ ألف جندى بريطانى مجهزين بأحدث المعدات الحربية وقتها .. وكانت هذه الترسانة العسكرية بمثابة دولة داخل الدولة .. بل كانت هى الدولة الأقوى والتى طالما فرضت شروطها وأوامرها التى كانت تجد استجابة فورية لها .

ولم تكن الثورة تملك وقتها من دليل للعمل غير المبادىء والأهداف الستة التى وضعتها وأعلنتها أسلوباً للعمل والتحرير ولتحقيق أهداف الشعب .. وقد تمثلت هذه المبادىء فى :

- القضاء على الاستعمار .
- القضاء على الاقطاع .
- القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
- إقامة عدالة اجتماعية .
- إقامة جيش قوى .
- إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وقد حددت هذه المبادىء معالم الطريق أمام الثورة ..

ورأت الثورة أن توجه أولى ضرباتها لتحالف الاقطاع والرأسمالية المستغلة .. وأعدت مشروع قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى تضمن تحديداً للملكية الزراعية فى مصر باعتبار ذلك نقطة البداية لتحطيم احتكار الأرض التى كانت فى قبضة كبار الملاك والاقطاعيين وتحرير الفلاحين من العبودية التى عاشوا مئات السنين ، أسرى لأغلالها مع كل ما صاحب ذلك من تدهور الأوضاع الاجتماعية فى مصر .. ويبدو أن هذا المشروع كان المحك الأول بين الثورة ومجلس الوزراء .. الذى تردد فى إصدار قانون تحديد الملكية الزراعية الأمر الذى لم يقبله مجلس قيادة الثورة .. فقد كان عهد المناورات قد انتهى .. ولذلك تقدم على ماهر باشا باستقالة وزارته فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .. ومن المفارقات الغريبة أن أول اجتماع لمجلس الوزراء على عهد الخديو اسماعيل كان قد اجتمع فى ٢ سبتمبر ١٨٧٨ .. وبذلك تكون مسيرة الوزارات منذ تم انشاؤها وعلى إمتداد عهود الأسرة المالكة قد استمرت ٧٥ عاماً تماماً .

وزارة

اللواء محمد نجيب « الأولى »

٧ سبتمبر ١٩٥٢ - ١٨ يونيه ١٩٥٣



اللواء (أ.ح) محمد نجيب

ولد في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠١ بالخرطوم .

التحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة سنة ١٩١٧ وبعد تخرجه عين بالخرطوم وفي سنة ١٩٢٢ نقل الى الحرس الملكي بالقاهرة .

حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٧ .

تدرج في الرتب العسكرية حتى رتبة الأميرالاى سنة ١٩٤٨ اشترك في حملة فلسطين ورقى الى رتبة اللواء سنة ١٩٥٠

عين مديراً لسلاح الحدود سنة ١٩٥٠ ثم لسلاح المشاة

كان رئيساً لحركة الجيش في يوليو ١٩٥٢ وعين قائداً عاماً للقوات المسلحة وتولى رئاسة الوزارة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

فى نفس اليوم الذى قدم فيه على ماهر باشا استقالة وزارته اسندت رئاسة مجلس الوزراء الى اللواء محمد نجيب وصدر بها مرسوم وقع عليه كل من بهى الدين بركات باشا ومحمد رشاد مهنا بصفتهما أوصياء على العرش .. وقد استمرت وزارة اللواء محمد نجيب حتى ١٨ يونيه ١٩٥٣ .. وفى هذا التاريخ صدر اعلان دستورى من مجلس قيادة الثورة بالغاء النظام الملكى وسقوط أسرة محمد على وإعلان الجمهورية .. وبذلك انتقلت مصر من عهد الى عهد .. وقد وقع على هذا الاعلان جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة .

●● ومن المفارقات الغريبة أيضاً أن وزارة على ماهر الأولى قد تولت سلطات الملك الدستورية بعد وفاة الملك فؤاد وتولى الملك فاروق عرش مصر .. كما تولت وزارة على ماهر باشا الرابعة أيضاً سلطات الملك فاروق الدستورية بعد تنازله عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ لولى عهده الأمير أحمد فؤاد !! .

وانطلقت الثورة فى مسارها يساندها الجيش والشعب لتحقيق المبادىء والأهداف الستة التى نادت بها وأعلنتها أسلوباً للعمل لتحقيق أهداف الشعب .

وإذا كان قانون الاصلاح الزراعى هو أول ضربة اقتصادية وجهتها الثورة لطبقة كبار الملاك والاقطاعيين .. فقد كان قانون حل الأحزاب السياسية والتى نشأت وترعرعت فى عهد الملكية هو الضربة السياسية التى وجهت لهذه الطبقة أيضاً .. فقد كانت الأحزاب فى كثير من الأحيان مسئولة إلى حد كبير عن فساد الحكم بتعاونها تارة مع الملك وأخرى مع سلطات الاحتلال الأمر الذى سهل لها العبث بالدستور وامتهان إرادة هذا الشعب وتسخير كل امكانيات وموارد مصر تارة لهذا أو ذاك ، وفقاً للمصالح والأطماع .. ففى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ صدر قانون بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها وممتلكاتها لصالح الشعب .. وكان أن واصلت الثورة مسيرتها وحدها بعد تجربتها الفاشلة مع الأحزاب فى أوائل عهدها . وتحملت عبء الاصلاح والتنمية لحل مشكلات المجتمع فى إطار وطنى ووسط تيارات متشعبة ترقب تطور الأحداث .. وتمثلت فى الفئات التى أضيرت بقيام الثورة .. وظلت تترقب الفرص للانقضاض عليها .

* * *

لقد استهدفت من كتابى هذا .. وكما سبق أن أشرت فى مقدمته أن أسجل وقائع فترة من تاريخ مصر الحديث من خلال قرارات أصدرتها مجالس الوزارات منذ نشأتها فى عهد الخديو اسماعيل فى أغسطس ١٨٧٨ .. وإلقاء الضوء على الخلفيات السياسية التى كانت تحكم قيام الوزارات أو إلغائها .. والقوى التى كانت تؤثر فى اتخاذ القرار .. ولقد حرصت على أن أعرض المسيرة مجردة من كل رتوش .. بايجابياتها وسلبياتها لأترك القرار بعدها للقارىء ليحكم بنفسه « كيف كانت تحكم مصر » .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وانتقال مصر من عهد إلى عهد وما صاحب ذلك من تغييرات أصاب مجلس الوزراء شيء منها وجدت نفسي وجهاً لوجه أمام قانون يحول بيني وبين تسجيل أحداث هذه الفترة من خلال القرارات التى أصدرتها مجالس الوزارات على امتداد عهد الثورة وحتى الآن .

والقانون المشار اليه هو قانون النشر الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥ .. وفى ١٢ نوفمبر ١٩٧٩ صدر قرار من رئيس الجمهورية بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية وأسلوب نشرها واستعمالها .

« ونص القرار على أن الوثائق والمستندات والمكاتبات التى تتعلق بسياسة الدولة أو الأمن القومى تعتبر سرية ولا يجوز نشرها أو تداولها أو الاطلاع عليها .. وأن يتم الحفاظ عليها فى أماكن صدورها بحالتها لمدة ١٥ سنة تنقل بعدها الى دار الوثائق القومية لتحفظها فى أماكن تحدد لهذا الغرض .. وتظل محتفظة بسريتها لمدة ١٥ سنة أخرى » .

تعتبر وزارة اللواء محمد نجيب الوزارة رقم (١) فى عهد الثورة والوزارة رقم (٧١) فى تاريخ الوزارات المصرية منذ نشأتها ، وعلى امتداد مسيرة الثورة وحتى الآن تم تشكيل ٣٥ وزارة آخرها وزارة كمال حسن على الحالية والتى صدر قرار تشكيلها فى ١٦ يوليو عام ١٩٨٤ .. وتعتبر الوزارة رقم ١٠٦ فى تاريخ الوزارات المصرية .

ورغم أن الوقت لم يحن حتى الآن للتأريخ لوزارات الثورة من واقع القرارات التى أصدرتها مجالس الوزارات والخلفيات السياسية لتشكيلات أو انتهاء هذه الوزارات .. إلا أنه لابد من الاشارة إلى الرجال الذين شكلوا هذه الوزارات وكلهم شخصيات يعرفها تماماً أبناء الجيل الحالى .. فقد عاصروا جانباً كبيراً من حياتهم وليست الأسماء غريبة أو بعيدة عنهم .. ومن هؤلاء الرجال من استشهد بعد أن قدم حياته فداء لمصر ولاستمرار مسيرة الثورة .. ومنهم من لا يزال يعيش بيننا ومعنا شاهداً على أحداث وأسرار هذه المسيرة فى تاريخ مصر الحديث .

• وزارة جمال عبد الناصر :

فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ صدر قرار بتعيين البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء .. واستمرت الوزارة حتى ٨ مارس من نفس العام .

• وزارة اللواء محمد نجيب الثانية :

وفى ٨ مارس ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتعيين اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة .. رئيساً لمجلس الوزراء وتعيين جمال عبد الناصر نائباً لرئيس مجلس الوزراء .. وقد استمرت أعمال هذه الوزارة حتى ١٧ أبريل ١٩٥٤ .

● وزارة جمال عبد الناصر الثانية :

في ١٧ أبريل ١٩٥٤ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بقبول تخلي اللواء محمد نجيب عن رئاسة الوزارة .. وتكليف البكباشي جمال عبد الناصر بتشكيل الوزارة والتي استمرت حتى ٢٥ يونيه ١٩٥٦ .

وعلى عهد هذه الوزارة وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا العظمى والتي بدأ العمل بها اعتباراً من يوم ١٩ أكتوبر من نفس العام ليتم بذلك تحقيق مبدأ من أهم المبادىء التي نادت بها الثورة بالقضاء على الاستعمار .. وكان ذلك حلماً ، ناضلت من أجله الأجيال على امتداد المسيرة وقد قدر للأجيال التي عاصرت هذا التاريخ أن تشهد لأول مرة منذ الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .. القوات البريطانية وهي تحمل عتادها ومعداتها وتجلو عن أرض مصر .. وكان جمال عبد الناصر قد أطلق في مناسبات شتى قبل اتفاقية الجلاء شعار « على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل » ورددته معه ملايين المصريين المتعطشين الى الحرية .. حرية الحياة وحرية اتخاذ القرار .

● وزارة جمال عبد الناصر الثالثة :

وفي ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٦ تقرر تعيين جمال عبد الناصر أول رئيس للجمهورية .. وقدمت الوزارة استقالتها ليعاد تشكيلها في نفس اليوم برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر ليجمع بين منصبين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء .. وقد استمرت الوزارة برئاسته حتى ٦ مارس ١٩٥٨ .

وكان عبد اللطيف البغدادي يشغل فيها وزارة الشئون البلدية والقروية ووزير دولة للتخطيط .. وفي ٢٢ يونيه ١٩٥٧ تم انتخاب البغدادي رئيساً لأول مجلس للأمة في عهد الثورة فتقدم باستقالته من الوزارة .

وعلى عهد هذه الوزارة وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر في خطابه المشهور بالاسكندرية بمناسبة احتفالات أعياد الثورة تأميم الشركة العالمية لقناة السويس .. وكان هذا القرار أكبر ضربة للدول صاحبة امتياز القناة وفي مقدمتها انجلترا وفرنسا الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى قيام هاتين الدولتين تشاركهما اسرائيل بالعدوان على مصر فيما عرف بالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ .

● وزارة جمال عبد الناصر الرابعة :

وفي ٦ مارس ١٩٥٨ شكل جمال عبد الناصر وزارته الرابعة على عهد الثورة .. وقد استمرت هذه الوزارة حتى ٧ أكتوبر من نفس العام .. وقد سميت وزارة الوحدة حيث

كان قد تم على عهدها الوحدة بين مصر وسوريا .. وكانت بمثابة وزارة مركزية ضمت ٣٠ وزيراً من القطرين المصرى والسورى .. وقد استمرت هذه الوزارة حتى ٧ أكتوبر ١٩٥٨ .

● **وزارة الدكتور نور الدين طراف :**

وفى ٧ أكتوبر أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرار بتعيين الدكتور نور الدين طراف رئيساً للمجلس التنفيذى .. وقد أطلق اسم المجلس التنفيذى وقتها بدلاً من مجلس الوزراء .. وقد استمر رئيساً للمجلس حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ .

● **وزارة كمال الدين حسين :**

وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ صدر قرار بتعيين كمال الدين حسين رئيساً للمجلس التنفيذى الذى استمر حتى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ .

وفى يوليو سنة ١٩٦١ وعلى عهد هذه الوزارة صدرت قوانين يوليو الاشتراكية بتأميم عدد كبير من الشركات والمنشآت .

● **وزارة على صبرى – الأولى – :**

وفى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ تقرر تعيين على صبرى رئيساً للمجلس التنفيذى .. واستمرت وزارته حتى ٢٥ مارس ١٩٦٤ .

● **وزارة على صبرى – الثانية – :**

وفى ٢٥ مارس ويوم تقديم الوزارة استقالتها صدر قرار بتكليف على صبرى بإعادة تشكيلها مرة أخرى .. وتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء .. بدلاً من رئيس للمجلس التنفيذى .. واستمرت الوزارة حتى أول أكتوبر ١٩٦٥ .

● **وزارة زكريا محيى الدين :**

وفى أول أكتوبر ١٩٦٥ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتكليف زكريا محيى الدين بتشكيل الوزارة .. وقد استمرت هذه الوزارة حتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ .

● **وزارة المهندس محمد صدقى سليمان :**

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ تقرر أن يشكل المهندس صدقى سليمان الوزارة واستمرت

حتى ١٨ يونيه ١٩٦٧ .

وعلى عهد هذه الوزارة وقع عدوان ٥ يونيه ١٩٦٧ .

• **وزارة جمال عبد الناصر – الخامسة – :**

وفى ١٩ يونيه ١٩٦٧ قرر الرئيس جمال عبد الناصر أن يرأس بنفسه الوزارة علاوة على عمله كرئيس للجمهورية .. وقد استمرت هذه الوزارة حتى ٢ مارس ١٩٦٨ .

• **وزارة جمال عبد الناصر – السادسة – :**

وفى ٢ مارس أعاد جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة برئاسته واستمرت الوزارة حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .. كان جمال عبد الناصر على موعد مع القدر .. فقد روعت مصر والعالم أجمع فى هذا اليوم بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر .. القائد والزعيم لثورة ٢٣ يوليو والذى لم يهدأ يوماً واحداً منذ شاء له القدر أن يتولى هذا المنصب .. وسيسجل التاريخ أن هذا الرجل تحمل الكثير من أجل الثورة والحفاظ على مسيرتها .. والحقيقة أن عبد الناصر استشهد وهو يواصل مسيرة تحرير الأرض بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ .. والحقيقة الثانية أنه تمت فى عهد الرجل العديد من الانجازات والمكتسبات .. وجعل من الثورة ومسيرتها نبراساً يحتذى به .. وكم من الثورات فى جميع أنحاء العالم قامت بعد ذلك على هدى الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. وهذه حقيقة لن يلغيها كما سبق أن أشرت .. أخطاء أو سلبيات وقعت فيها الثورة .. شأن كل الثورات .

الوزارات فى عهد أنور السادات :

بعد وفاة جمال عبد الناصر كان أنور السادات يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية .. وفى ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ أجرى استفتاء وافق فيه الشعب على تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية .. وفى هذا التاريخ مارس السادات مهام منصبه كرئيس للجمهورية .

- وزارة الدكتور **محمود فوزى – الأولى –** :

فى ٢ أكتوبر ١٩٧٠ أصدر الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية قراراً بتكليف الدكتور محمود فوزى بتشكيل الوزارة .. واستمرت وزارته حتى ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ .

- **وزارة الدكتور محمود فوزى – الثانية – :**

وشكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثانية فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ واستمرت حتى ١٤ مايو ١٩٧١ .

- **وزارة الدكتور فوزى – الثالثة – :**

وقد شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثالثة والتى استمرت من ١٤ مايو ١٩٧١ حتى ١٩ سبتمبر من نفس العام .

- **وزارة الدكتور محمود فوزى – الرابعة – :**

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٧١ شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الرابعة والأخيرة واستمرت حتى ١٧ يناير ١٩٧٢ .

- **وزارة الدكتور عزيز صدق :**

وفى ١٧ يناير ١٩٧٢ عهد الى الدكتور عزيز صدق بتشكيل مجلس الوزراء .. واستمرت وزارته حتى ٢٦ مارس ١٩٧٣ .

- **وزارة أنور السادات – الأولى – :**

وفى ٢٧ مارس ١٩٧٣ شكل الرئيس محمد أنور السادات وزارته الأولى وقد شغل منصب رئيس الوزراء بالاضافة الى منصب رئيس الجمهورية .. واستمرت وزارته حتى ٢٥ أبريل ١٩٧٤ .

• **وزارة السادات – الثانية – :**

كما شكل أنور السادات وزارته الثانية والتى استمرت خلال الفترة من ٢٥ أبريل ١٩٧٤ وحتى سبتمبر من نفس العام .

• **وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى :**

وصدر قرار رئيس الجمهورية بتكليف الدكتور عبد العزيز حجازى بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤ .. واستمرت حتى ١٦ أبريل ١٩٧٥ .

• **وزارات ممدوح سالم – الخمس ١٦ أبريل ١٩٧٥ – ٥ أكتوبر ١٩٧٨**

وقد شغل ممدوح سالم مهام منصبه كرئيس لمجلس الوزراء على امتداد ٥ وزارات متتالية .

صدر قرار جمهورى بتكليفه بتشكيل وزارته الأولى فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ واستمرت حتى ١٩ مارس ١٩٧٦ .. واستمرت وزارته الثانية من ١٩ مارس ١٩٧٦ حتى ٩ نوفمبر من نفس العام ووزارته الثالثة من ٩ نوفمبر حتى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ والرابعة من ٢٦ أكتوبر حتى ٩ مايو ١٩٧٨ .. أما وزارته الخامسة والأخيرة فقد استمرت من ٩ مايو حتى ٥ أكتوبر من نفس العام ١٩٧٨ .

وخلال وزارة ممدوح سالم الخامسة والأخيرة .. وعلى وجه التحديد فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٨ كان قد مر ١٠٠ عام على انشاء أول مجلس للوزراء (للنظار) فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ برئاسة نوبار باشا فى عهد الخديو اسماعيل .. وقد كانت المناسبة أكبر من أن تمر دون احتفال كبير .. لقد كان قد مر على انشاء المجلس قرن كامل من الزمان .. وكانت المناسبة فى تصورى جديرة بكل تقدير وإجلال .. وقد كان ما حدث فى تصورى على الأقل .. خطأ كبيراً وقعت فيه دون قصد وزارة ممدوح سالم .. وفى هذا اليوم .. وقد عاصرته .. بدأ تفكيرى فى إعداد هذا الكتاب الذى حاولت فيه جاهداً أن أسجل أحداث هذه المسيرة الطويلة .

• **وزارة الدكتور مصطفى خليل – الأولى – :**

فى ٥ أكتوبر أصدر الرئيس أنور السادات قراراً بتكليف الدكتور مصطفى خليل بتشكيل الوزارة .. وقد استمرت وزارته الأولى حتى ١٩ يونيه ١٩٧٩ .

• **وزارة الدكتور مصطفى خليل – الثانية – :**

وشكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الثانية فى ١٩ يونيه ١٩٧٩ واستمرت حتى ١٤ مايو ١٩٨٠ .

• **وزارة أنور السادات – الثالثة – :**

وفى ١٤ مايو ١٩٨٠ صدر قرار بتولى الرئيس أنور السادات رئاسة مجلس الوزراء بالاضافة إلى عمله .. واستمرت هذه الوزارة حتى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

وعلى عهد هذه الوزارة وفى ١٤ مايو ١٩٨٠ أصدر الرئيس أنور السادات قراراً جمهورياً بتعيين محمد حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية .

وفى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ .. وفى ذكرى الاحتفال بأعظم يوم اعتزت به مصر ورفعت به رأسها عالياً أمام جميع دول العالم .. فى ذكرى معركة العبور يوم أن عبرت القوات المصرية أكبر حاجز دفاعى عرفه التاريخ لتكتسح أمامها قوات العدو التى استمرت رابضة على الضفة الشرقية للقناة .. ولتحرر جزءاً عزيزاً من سيناء خلال ساعات فى أشرس معركة عرفها التاريخ المعاصر بشهادة الأعداء قبل الأصدقاء .. فى هذه الذكرى انطلقت رصاصات لتنهى حياة الرجل .. وليسقط من أجل مصر أيضاً .. وللمرة الثانية أقول .. أن مصر شهدت على عهد السادات الكثير من الانجازات والايجابيات .. وهذه حقيقة .. لن يلغيها أخطاء أو سلبيات وقعت فيها الثورة على عهد السادات وهى تواصل مسيرتها .

الوزارات فى عهد الرئيس حسنى مبارك :

• **وزارة محمد حسنى مبارك – الأولى –**

وقد رأس محمد حسنى مبارك مجلس الوزراء يوم وفاة الرئيس محمد أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .. واستمرت وزارته حتى ١٤ أكتوبر من نفس العام .

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ تولى محمد حسنى مبارك منصبه كرئيس للجمهورية بعد استفتاء شعبى .

• **وزارة محمد حسنى مبارك – الثانية –**

ورأس محمد حسنى مبارك رئاسة الوزارة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية وقد استمرت

الوزارة خلال الفترة من ١٤ أكتوبر ١٩٨١ حتى ٣ يناير ١٩٨٢ .

• وزارة الدكتور فؤاد محى الدين – الأولى –

وفى ٣ يناير ١٩٨٢ أصدر الرئيس حسنى مبارك قرار بتكليف الدكتور فؤاد محيى الدين بتشكيل الوزارة الجديدة .. وقد استمرت حتى ٣١ أغسطس من نفس العام .

• وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين – الثانية –

وشكل الدكتور فؤاد محيي الدين وزارته الثانية خلال الفترة من ٣١ أغسطس ١٩٨٢ .. واستمرت حتى ٥ مايو ١٩٨٤ .. وفى هذا التاريخ .. وظهر يوم ٥ مايو كان الدكتور فؤاد محى الدين على موعد مع القدر .. فاجأته أزمة قلبية حادة لم تمهله دقائق فاضت بعدها روحه إلى السماء بعد أن أدى رسالة نحو وطنه .. وكان بذلك أول رئيس للوزراء يموت داخل مكتبه .

ولأهمية الحدث رأيت من الضرورى أن نفرد له بعض السطور وإن كان فى الحقيقة يحتاج إلى العديد من الصفحات .

صباح يوم ٥ مايو ١٩٨٢ .. كان كل شيء يبدو عادياً .. رجال الأمن فى مجلس الوزراء والعاملون فى مكتبه ينتظرون وصوله بين لحظة وأخرى .. وعلى غير عادة الرجل تأخر فى الوصول فى ذلك اليوم حتى الساعة الحادية عشرة والنصف .. وما إن وصل الى السلم الخارجى للمجلس حتى حيا الموجودين وكنت من بينهم .. دخل مكتبه .. وبعد دقائق انطلقت صرخة مدوية من الحارس الخاص لرئيس الوزراء والذى كان قد فتح الباب ليوصل الأوراق الخاصة بالدكتور فؤاد .. وأسرع يصرخ فى المبنى طالباً النجدة .. كان رئيس الوزراء ملقى على وجهه وسط الحجرة الواسعة .. أسرع اليه جميع العاملين فى الحجرات المجاورة وأطباء المجلس .. ورغم المحاولات والاسعافات السريعة إلا أن روحه فاضت الى السماء .. وبعد أقل من ساعة كان الرجل يخرج محمولاً ملفوفاً فى ملاءة بيضاء ليوضع فى سيارة إسعاف وقفت لأول مرة على السلم الرئيسى للمجلس مباشرة .. وأسرعت فى طريقها الى مستشفى المعادى ليؤكد التقرير الطبى أن الوفاة جاءت نتيجة جلطة مفاجئة .

مازلت أذكر الحادث الذى وقع كشريط سينمائى أمام ناظرىَّ .. انفعلت به ومعه .. فقد عملت مع الرجل سنوات كان طاهر اليد، عف اللسان ، وهب وقته كله وجهده لوطنه حتى النهاية !!



وزارة
كمال حسن على « الأولى »

●● أصدر الرئيس محمد حسنى مبارك قراراً بأن يتولى كمال حسن على رئاسة مجلس الوزراء فى ٥ يونيه ٨٤ .. وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .. واستمر يشغل منصب رئيس الوزراء حتى ١٦ يوليو ١٩٨٤ حيث تقدم باستقالة الوزارة .

● وزارة كمال حسن على – الثانية –

وفى ١٦ يوليو ١٩٨٤ أصدر الرئيس مبارك قراراً بتكليف كمال حسن على بتشكيل الوزارة الجديدة .. لتكون الوزارة رقم (١٠٦) فى تاريخ الوزارات المصرية منذ نشأتها فى أغسطس عام ١٨٧٨ .

لقد كان تكليف كمال حسن على بتشكيل الوزارة اختياراً موفقاً فهو ليس بعيداً عن العمل الوزارى .. بل وأثبت وجوده على المستوى السياسى طوال شغله منصب وزير الخارجية .. وكان عضواً فى معظم اللجان الوزارية التى ترسم سياسة العمل التنفيذى ..

فضلاً عن ذلك فهو شخصية لها تاريخها الطويل فى مجالات العمل الوطنى وفى مواقع متعددة وهو شخصية محبوبة من الجميع ويتمتع بالطهارة الثورية .

●● فى بداية عهده حدد أهداف ومهام وسياسة المرحلة القادمة على أساس تعميق الممارسة الديمقراطية واعادة بناء الانسان المصرى والعمل على تخفيف المعاناة عن الجماهير وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص فى ظل مناخ يسوده الاستقرار والطهارة .. وافساح المجال أمام الأجيال الجديدة من أبناء مصر لخدمة وطنهم والاسهام فى تطويره .

وأكدت الحكومة فى أكثر من مناسبة على إيمانها بأهمية المعارضة واحترام الرأى الآخر حيث « لا ديمقراطية بغير معارضة » ونظرة واحدة على الصحف التى تصدر هذه الفترة بجميع اتجاهاتها نجد أكبر دليل على ذلك .

● شاءت الأقدار ألا تكمل حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى بدأت عام ١٩٨٢ ونفذت العامين الأولين فقط منها .. وكانت على حكومة كمال حسن على أن تواصل المسيرة لانجاز باقى مشروعات الخطة وحتى عام ١٩٨٨/٨٧ .. والإعداد لإطار العام لمشروعات الخطة الخمسية التى تليها .

● وانطلقت وزارة كمال حسن على فى مسيرتها وكان زيادة الانتاج هدفها الأول .. وزيادة الانتاج كانت تعنى مزيداً من العمل والاستفادة بالطاقة البشرية الهائلة فى مصر .. ومن خلال العمل قد تحدث الأخطاء .. وكان شعار الحكومة « ليس عيباً أن تخطىء الحكومة .. فهى مجموعة من البشر .. ولكن العيب أن تستمر فى الخطأ » .. وهى فسلفة جديدة سارت وتسير عليها الحكومة .

●● عندما بدأت وزارة كمال حسن على مسيرتها .. وبعد أيام من تكليفه بتشكيل الوزارة – أعلن أن عملاً كبيراً ينتظر الحكومة وأن الشعب يتوقع منها أن تقوم بالكثير .. وكان أن انطلقت الحكومة لتحقيق هذا الهدف فى اطار خطة علمية مدروسة جندت لها كافة الخبرات .. وكان عليها أن تواصل مسيرة العام الثالث لخطة التنمية الخمسية وتضع الاطار العام لخطة السنة الرابعة .. ومن خلال التقارير الدورية والمتابعة الميدانية للمشروعات أشارت الأرقام إلى أن الخطة تحقق أهدافها وأن الكثير من القطاعات قد حققت الأرقام المستهدفة ومن خلال العمل تبرز المشكلات والمعوقات .

وكان لكل مشكلة حل يفسح الطريق نحو الانطلاق واستمرار المسيرة .. **وسنحاول أن نلقى الضوء على انجازات تمت وتمثل حقيقة واقعة على الطريق نحو البناء .. وبارك الله فى كل يد تبنى من أجل مصر ومن أجل مستقبل الأجيال القادمة .**

المحتويات

مطابع المكتب المصرى الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
الكيلو ١٠ الطريق الزراعي مصر/اسكندرية ص ب ٣٥ شبرا الخيمة ت : ٩٥٧٩٥٩

رقم الإيداع ٨٥/٥٠٧٧



بسم الله الرحمن الرحيم

قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء
وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل
من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير

صدق الله العظيم

الطبعة الثانية